الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأندلس للعلوم والتقنية
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم الدراسات الإسلامية

الْمَرَاسِيْلُ وَالْحُكْمُ عَلَيْهَا

مِنْ كِتَابِ: (الْعِيَالِ)؛ لِابْنِ أَبِي الدُّنْيَا

«جمعًا ودراسةً وتخريجًا»

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في الحديث النبوي وعلومه

إعداد الباحث:

مازن قاسم ثابت طاهر

إشراف الدكتور:

محمد علي أحمد الكبسي

نائب العميد لشؤون الطلاب، الأستاذ المشارك لمادة الحديث وعلومه
بكلية التربية والآداب – خولان – جامعة صنعاء

العام الجامعي: ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م

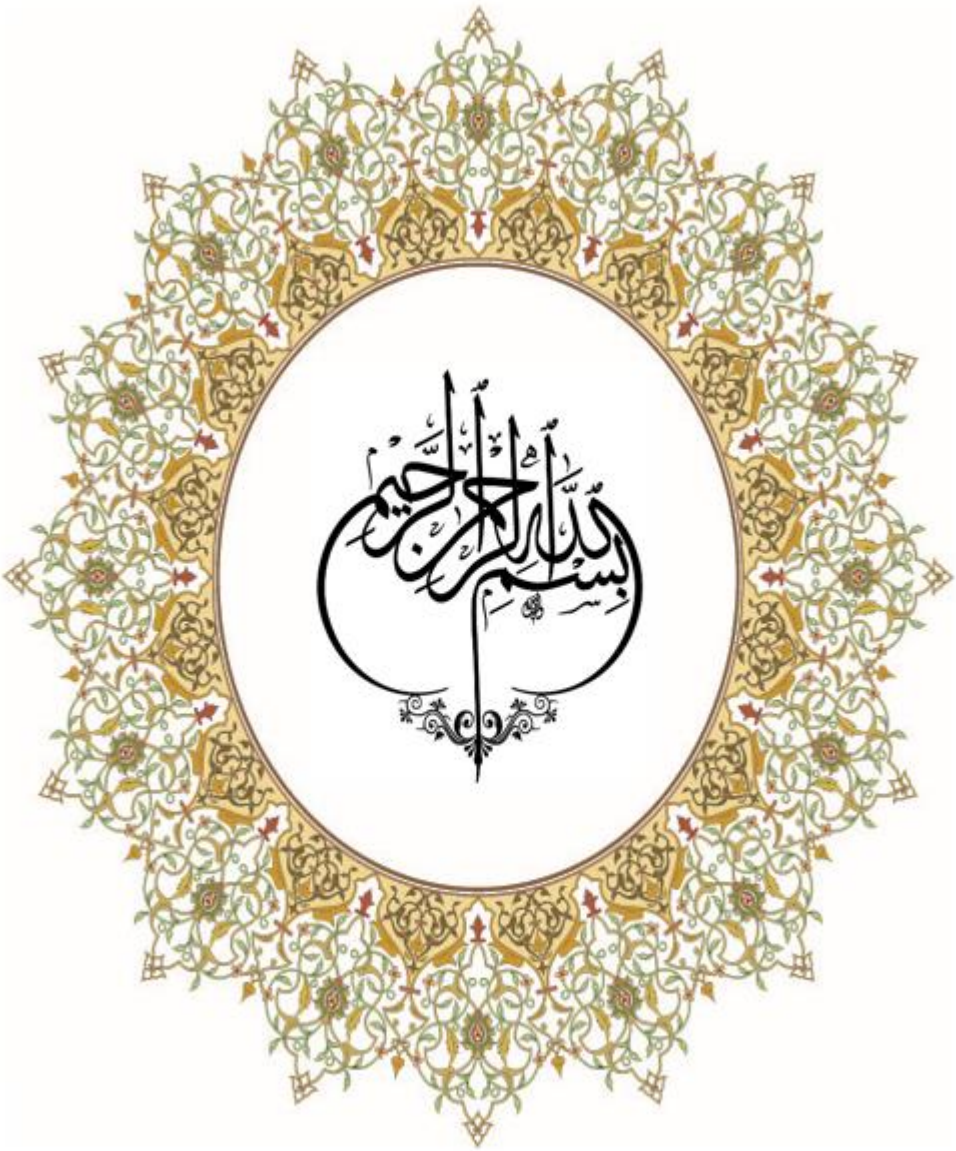
بسم الله الرحمن الرحيم

قرار لجنة مناقشة رسالة ماجستير رقم (82)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آلة وأصحابه أجمين... وبعد:

تم بحمد الله وتوفيقه يوم الاثنين بتاريخ: 12/ جماد الآخر /1440 هـ الموافق: 18/ 2/2019م، اجتماع اللجنة المشكلة بقرار مجلس الدراسات العليا رقم (4) بتاريخ: 30/ 1/2019م

لمناقشة الطالب/ة: مازن قاسم ثابت طاهر ناشر الكلية: الآداب والعلوم الانسانية التخصص: دراسات اسلامية في رسالته التي هي بعنوان:

المراسيل والحكم عليها من كتاب (العيال) لابن ابي الدنيا جمعا ودراسة وتخريجا

وبعد مناقشة علنية للطالب من الساعة الحادية عشر وربع إلى الساعة ..... وبعد المداولة والمناقشة، اتخذت اللجنة القرار التالي:

- [ ] إجازة الرسالة ويمنح الطالب معدل (%) بتقدير ( ).
- [x] إجازة الرسالة مع إجراء التعديلات عليها بمعرفة المشرف ويمنح الطالب معدل (٩٨%) بتقدير (ممتاز ثمانية وتسعون درجة)
- [ ] إجازة الرسالة مع إجراء التعديلات بمعرفة المشرف وموافقة الدكتور.....

بمعدل (%) بتقدير ( )

أسماء لجنة المناقشة والحكم

م	اسم المناقش	الصفة	الدور في المناقشة	التوقيع
1	أ.م.د. محمد علي الكبسي	مشرفا	رئيساً	
2	أ.م.د. محمد احمد المطري	مناقشا	عضواً	
3	أ.م.د. علي عبدالله سراج	مناقشاً	عضواً	

يعتمد،،،

المختص
أ.وليد محمد هرهره

مدير الدراسات العليا
أ. محمد عبدالملك جعمان

عميد الدراسات العليا
أ.م.د. يحيى عبدالرزاق قطران

عمادة الدراسات العليا

دراسات .ع – ن-26 - م0

الشـكر

أحمد الله – عز وجل – الذي أعانني ووفقني لإتمام هذا البحث، لأساعد بجهدي الضئيل في خدمة السنة المحمدية، فله الحمد والمِنَّة أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا.

ثم أتوجه بالشكر والتقدير لأستاذي، والمشرف على رسالتي، الدكتور الفاضل/ **محمد علي أحمد الكبسي** – حفظه الله –، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وقد أعطاني من وقته – مع كثرة أعماله وأشغاله – الشيء الكثير، وكان لآرائه وتوجيهاته الأثر الكبير في تقويم هذا البحث، فهو عنده فائدة كبيرة في علم مصطلح الحديث، وهمة عالية، ونشاط عجيب، وحرص على إفادتي، ولذلك استفدت منه كثيرا، فقد بذل معي جهدا كبيرا في تقويم هذه الرسالة، قراءةً، ومراجعةً، وكتابة للملاحظات، ونصحا وتوجيها، فجزاه الله خير الجزاء، وأجزل له المثوبة والعطاء، وبارك الله فيه، وفي أهله وولده، وأمده بالصحة والعافية، وأسبل عليه نعمه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وكذلك لا أنسى أن أشكر شيخي الفاضل/ **علي بن أحمد الرازحي**، أستاذ الحديث والفقه في دار الحديث بمعبر – حرسها الله –، الذي درست على يديه هذا الفن، فن مصطلح علم الحديث، وهو الذي أرشدني باختيار هذا الموضوع، فجزاه الله خيرا، وبارك الله فيه، وفي أهله وولده.

وأتوجه بالشكر الجزيل لجامعة الأندلس، ممثلة برئيسها الأستاذ الدكتور/ **أحمد محمد برقعان**، رئيس الجامعة.

ثم أتوجه بالشكر لكلية الآداب والعلوم الإنسانية، ممثلة بعميدها الأستاذ الدكتور/ **عبد الله عبد الرحمن بكير**.

كما أتوجه بالشكر لعميد الدراسات العليا، ممثلة بالأستاذ الدكتور/ **يحيى قطران**.

ثم أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان لرئيس قسم الدراسات الإسلامية بالجامعة، الدكتور/ **مطيع محمد شبالة**.

وكذلك أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة:

أ. م. د/ **علي عبد الله سراج**، جامعة الأندلس – مناقشا داخليا.

أ. م. د/ **محمد أحمد المطري**، جامعة البيضاء – مناقشا خارجيا.

فأشكرهما على قراءة هذا البحث، وإبداء ما فيه من ملحوظات.

الباحث: مازن قاسم ثابت طاهر.

ملخص البحث

هذه الدراسة بعنوان: «الْمَرَاسِيْلُ وَالْحُكْمُ عَلَيْهَا مِنْ كِتَابِ: (الْعِيَالِ)؛ لِابْنِ أَبِي الْدُّنْيَا «جمعًا ودراسةً وتخريجًا»»؛ جاءت لتبين الحكم على مراسيل ابن أبي الدنيا من كتابه: (العيال)، من حيث القبول أو الرد، وذلك بتتبع موصولاتها وشواهدها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يجعله الباحث في: مدخل، وأربعة فصول، وخاتمة:

أما المدخل، فتناول فيه الباحث: التعريف بابن أبي الدنيا، وبكتابه: (العيال)، وكذلك بالحديث المرسل.

وأما الفصل الأول، فقد احتوى على الأحاديث المرسلة، والحكم عليها، في أبواب: (باب: النفقة على العيال، والثواب على النفقة عليهم، وباب: العدل بين الأولاد، والتسوية بينهم، وباب: العقيقة عن المولود، وما يصنع به عند ولادته، وباب: في الإحسان إلى البنات، وباب: تزويج البنات).

وأما الفصل الثاني، فقد احتوى على الأحاديث المرسلة، والحكم عليها، في أبواب: (باب: في العطف على البنين، والمحبة لهم، وباب: الرأفة على الولدان، والرأفة بينهم، وباب: حمل الولدان، وشمهم، وتقبيلهم، وباب: تعليم الصبيان الصلاة، وباب: تعليم الرجل أهله، وتعليم ولده، وتأديبهم).

وأما الفصل الثالث، فقد احتوى على الأحاديث المرسلة، والحكم عليها، في أبواب: (باب: في حفظ الله المؤمن في ذريته من بعده، وباب: التوسع على العيال، وباب: جماع الزوجة صدقة، ووقاعها من أجل الولد، وباب: تعود المرأة على مغزلها، وباب: تخفر المرأة في بيتها، وتركها الزينة لغير بعلها، وباب: الصلاة على المولود، وباب: صلاح الولد، وباب: الاغتباط بقلة العيال، وباب: العطف على الأزواج، والرأفة بهم، والمداراة لهم).

والفصل الرابع، احتوى على الأحاديث المرسلة، والحكم عليها، في أبواب: (باب: حق المرأة على زوجها، والثواب على النفقة عليها، وباب: حق الرجل على زوجته، وباب: ملاعبة الرجل أهله، وباب: الحج بالصبيان، وباب: العوذة تعلق على الصبيان).

ثم انتهى الباحث بذكر خاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات، ثم الفهارس.

Abstract

This study entitled: " Marasil and judging from the book of the children of the Ibn Abi Al- Dunya combined and study and Attribution

Came to find out the verdict on the books of Ibn Abi Dunya from his book: (children) in terms of acceptance or refused، and follow the links and evidence. The nature of the research required that the researcher make it into an introduction، and four chapters and conclusion:

The Introduction: the researcher define the Ibn Abi Al- Dunya and his book (Children)

Chapter One: it contains the hadith (Mursal) and the judge on them in the chapters (It contains the hadiths sent and judged in the chapters: (aliment on the children and the reward on the maintenance of them، and justice between the children and the settlement between them، and the aqeeqah (on the newborn and what is done at birth)، and charity to girls، and marriage of girls

The Second Chapter: it contained the hadiths that were sent and judged in the chapters: kindness and love for the children، compassion for the children and compassion among them، and carrying the children، smell and kissing them، teaching the boys prayer، teaching the man his family and teaching his son and disciplining them.

The Third Chapter، it contains the hadiths sent and judged in the chapters: Keeping the believer in his offspring after him، and expanding on the children، and the wife's companionship and charity for the child، and the woman returns on her spines، and the woman in the house and leave the adornment without her husband، The child، and the child's goodness، and the pride of the few children، and kindness to the spouses and compassion and care for them.

The Fourth Chapter contains the hadiths sent and judged in the sections: the wife's right to her husband and the reward for her maintenance، the right of the man to his wife، the man's playfulness with his family، the Hajj with the two boys،

and the incantation on the children.

Then the researcher ended with a conclusion that included the most important findings and recommendations، and then indexes.

المقدمة

الحمد لله المتوحد بعزه وكبريائه، الذي شهدت له بالربوبية جميع مخلوقاته، وأقرَّت له بالألوهية جميع تشريعاته، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، وأمينه على وحيه، وخيرته من خلقه، المبعوث بالدين القويم، والشرع المستقيم، أرسله الله رحمة للعالمين، وإماما للمتقين، وحجة على الخلائق أجمعين، فصلى الله وسلم عليه وعلى آله الطيبين، وصحبه الطاهرين، وأتباعه إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن الاشتغال بعلم الحديث ضرورة دينية، قام بها علماء الحديث؛ لكون السنة النبوية هي: المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، عليها مدار الأحكام الشرعية؛ لأنها المبيِّنة للقرآن، والمكملة له في توضيح المنهج الأقوم، لتنظيم شؤون هذه الحياة في العقيدة والشريعة والأخلاق والسلوك.

ولما كان الحديث النبوي مكملا للقرآن الكريم، جعل الله تعالى في آيات كثيرة من قرآنه طاعة رسوله من طاعته، وأمر رسوله من أمره، ونهيه من نهيه، ولم يكتفِ بذلك، بل حذر من مخالفة رسوله، فقال سبحانه: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [سورة النور: ٦٣].

ونظرا لهذه الأهمية الكبرى للحديث النبوي فقد تكفل الله تعالى بحفظه، بأن هيأ له علماء الحديث من الصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين، ومن بعدهم إلى يومنا هذا، فقاموا بحفظه، وكتابته، وروايته، وتدوينه، وتصنيفه، فحافظوا عليه من الضياع، والاندراس، وصانوه من الوضع، والدخيل، وميزوا المقبول منه من المردود.

وقد أسهم في هذا النشاط العلمي المتميز الحافظ: ابن أبي الدنيا، الذي ظهر في القرن الثالث الهجري، فشارك إخوانه علماء الحديث، ونقاده للحفاظ على الحديث النبوي، وقد أبرز ابن أبي الدنيا ذلك جليا بمصنفاته الكثيرة المفيدة، والمشهورة، في الروايات المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة، التي رواها عن البخاري، وأبي داود السجستاني، والترمذي، وعن غيرهم من محدثي تبع الأتباع، وقد تميز على المحدثين من علماء عصره بكثرة مصنفاته المفيدة.

أسباب اختيار موضوع البحث:

لما كان للحافظ ابن أبي الدنيا هذا الإسهام الجيد، في الحفاظ على الحديث النبوي من الضياع والاندراس، رأيت أن يكون موضوع دراستي لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير على أحد الكتب التي صنفها، في رواية الأحاديث، والآثار الموقوفة، والمقطوعة، وهو كتاب: (العيال)، واخترته من بقية كتبه؛ لكون أحاديثه المرفوعة، والمرسلة، التي أظهرت في روايتها: الهدي النبوي في تربية الأولاد، وتعليمهم، والعدل بينهم، والرأفة بهم، والتوسع بدون إسراف في النفقة عليهم، وغير ذلك من حقوقهم المشروعة التي رواها ابن أبي الدنيا في كتابه: (العيال).

وسطرت هذا البحث بعنوان: «الْمَرَاسِيْلُ وَالْحُكْمُ عَلَيْهَا مِنْ كِتَابِ: (الْعِيَالِ)؛ لِابْنِ أَبِي الْدُّنْيَا «جمعًا ودراسةً وتخريجًا»».

وهناك أسباب أخرى لاختياري لموضوع بحثي هذا، أظهرها في ثلاثة عناصر:

١) إن مراسيل ابن أبي الدنيا في كتاب: (العيال) لم يحكم عليها أحدٌ بالقبول، أو الرد، بخلاف الأحاديث المسندة المرفوعة التي فيه، فإنه قد حُكِم عليها.
٢) اتباع هدي النبي ﷺ في تربية وتعليم أولادنا، وفي ما لهم من حقوق، وما عليهم من واجبات، في مجالات الحياة؛ ليحافظوا على شرع الله، ويلتزموا بالآداب الإسلامية، والأخلاق الحميدة، وبذلك يتم المحافظة عليهم من ضياع فساد التربية الغربية، المخالفة في تعاليمها لكتاب الله، وهدي النبي ﷺ.
٣) إثراء المكتبة اليمنية، والمكتبات الإسلامية الأخرى، بهذا البحث التخصصي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى: الحكم على الأحاديث المرسلة المروية من كتاب: (العيال) لابن أبي الدنيا من حيث: القبول أو الرد، ويُعد هذا الهدف هو: الهدف الأساسي للبحث؛ لأنه هدفٌ علميٌ موضوعي، سيحققه الباحثُ في دراسته هذه، وفق منهج أئمة حفاظ الحديث ونقاده، القائم على الاستقراء التام في التصحيح والتضعيف.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث في خمسة عناصر، وهي كالآتي:

١) أن موضوع البحث جديد، لم يُكتب فيه إلى الآن.

٢) أنه يُبرز جهود الحافظ ابن أبي الدنيا في المحافظة على السنة النبوية المطهرة، من خلال مصنفه كتاب: (العيال)، الذي اشتهر مع مصنفاته الأخرى في رواية الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة، والمقطوعة.

٣) أنه يكشف عن قبول أغلب مراسيل هذه الدراسة، لصحة مخرج أحاديثها المرسلة، لروايتها من طرق أخرى، تتقوى بها.

٤) أنه يُظهر بقاء ضعف مراسيل أخرى في هذه الدراسة؛ للجهل بحال المحذوف فيها، ولعدم اتصال أسانيدها.

٥) أنه يُمهِّد لدراسات أخرى، تقوم بجمع المراسيل، والحكم عليها، من بقية مصنفات ابن أبي الدنيا، وهي كثيرة، تستحق الدراسة، لمعرفة المقبول منها والمردود.

منهج البحث:

١- اعتمدتُ في إعداد هذا البحث على منهجين من مناهج البحث العلمي، وهما:

أ- **المنهج الاستقرائي الوصفي**: استعملته في الرجوع إلى المصادر الأولية، التي عرَّفت بحياة ابن أبي الدنيا الشخصية، والعلمية، وبكتابه: (العيال)، وبالحديث المرسل، من حيث: تعريفه، وحكمه، والاحتجاج به.

وأظهرت هذا المنهج في الرجوع إلى كتب: الضعفاء، والجرح والتعديل، والتراجم، والرجال، التي اعتنت بالترجمة للرواة في هذه الدراسة، وكذلك في الرجوع إلى كتب اللغة، والغرائب، والشروح، وغيرها، للكشف عن الألفاظ الغريبة الغامضة، وإظهار الفوائد الفقهية بإيجاز مفيد للمراسيل التي توصلت إلى تقويتها، وقبولها.

واستعملت هذا المنهج أيضا في الرجوع إلى كتب الحديث رواية، التي وقفت عليها، واعتمدت عليها في تخريج مراسيل هذه الدراسة.

ب- **المنهج التحليلي النقدي**: أظهرته في الدراسة التحليلية النقدية للمراسيل التي جمعتها من

كتاب: (العيال) لابن أبي الدنيا، من حيث: أسانيدها، ومتونها، فحققت فيه دراسة أحوال رواة أسانيدها في الجرح والتعديل؛ لمعرفة المرتبة التي يستحقها كل راوٍ، في كونه ثقة، أو صدوقا، أو متصفاً بالضعف الخفيف، أو الضعف الشديد القادح، وقمت فيه أيضا بتخريج متونها من كتب الحديث رواية، للوقوف على تقوية بعضها لشواهدها، أو لروايتها من وجوه أخرى، ولثبوت ضعف مراسيلها الأخرى؛ لبقائها على إرسالها.

٢- وأما منهجي في ترجمة رواة أسانيد هذه الدراسة، فقد ترجمت:

أ- للصحابي غير المشهور، أو الذي يرد بكنيته.

ب-وأما الرواة من التابعين، وأتباع التابعين، ومن بعدهم، فإذا كان الراوي مشهورا بأنه: (ثقة) اكتفيت بترجمة مختصرة له من كتاب: (تقريب التهذيب) لابن حجر، أو من كتاب: (الكاشف) للذهبي.

ت-وإذا كان الراوي منهم مختلفا في توثيقه وتضعيفه، من قِبل أئمة الجرح والتعديل، ذكرت له ترجمةً مفيدة من كتب الرجال، والجرح والتعديل، والتراجم؛ لأُدلل إن كان الجرح فيه مفسرا، والتعديل فيه مبهما، قدمَّت الجرح على التعديل، ويَثبُت ضعفُ الراوي، وإن كان الجرحُ فيه غيرَ مفسرٍ، قدمتُ التعديل على الجرح، وتَثبُت ثقة الراوي، أو صدقه.

ث-وأما إذا كان الراوي منهم متفقا على ضعفه من قِبل أئمة الجرح والتعديل، ترجمتُ له من كتب: (الضعفاء) بترجمة وافية، تؤكد تحقق ضعفه بجرح قادح.

٣- ومنهجي في تخريج مراسيل هذا البحث:

أ- اكتفيت بتخريجها من صحيحي البخاري ومسلم أو من أحدهما إذا رويت تقويتها منهما، أو من أحدهما، لإجماع العلماء على صحة، وقبول ما فيهما.

ب-وقمت بتخريجها من بقية كتب الحديث رواية التي وقفت عليها، وخرجتها منها إذا لم يرد لها أي رواية تقويها في الصحيحين، أو في أحدهما، ورتبتها في التخريج حسب الأقدمية في تاريخ وفاة مؤلفيها، وتحقق لي بذلك معرفة الراوي الذي يعرف به مدار الحديث من حيث: روايته مرسلا من وجه آخر، أو روايته متصلا من طريق أو من طرق أخرى، أو

روايته مرفوعا ثبت بشاهد له، أو أكثر عن صحابي، أو بأكثر من شاهد، عن عدد من الصحابة.

وبهذا المنهج التحليلي النقدي في دراسة: رواة أسانيد المراسيل، وتخريج متونها، حققت به الحكم على مراسيل هذا البحث في فصوله الأربعة من حيث: القبول، أو الرد.

الدراسات السابقة:

لم أجد أحدا في دراسة سابقة تعرض لدراسة المراسيل والحكم عليها من كتاب: (العيال) لابن أبي الدنيا، الذي هو موضوع بحثي هذا.

وقد ظهر لي بعد اطلاعي المتتبع القائم على: البحث والتحري، وجود دراسات سابقة، منها: ما يتعلق بابن أبي الدنيا، ومنها: ما يتعلق بدراسة رواية المراسيل، ومنها: ما يتعلق بحجية المراسيل، وقد قمت بتقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يتعلق بابن أبي الدنيا: وجدت في ذلك رسالة علمية بعنوان: (ابن أبي الدنيا محدثا ومصلحا)، مقدمة من الباحث: فاضل خلف الحمادة، لنيل درجة الماجستير، في جامعة بيروت الإسلامية، كلية الشريعة، عام: ٢٠٠٩م، وهي غير منشورة.

وللباحث فاضل خلف الحمادة جهد آخر يتعلق بابن أبي الدنيا، وهو جهد علمي يُشكر عليه، مع جهده السابق، وقد أظهره في كتاب سماه: (مشيخة ابن أبي الدنيا).

القسم الثاني: ما يتعلق بدراسة رواية المراسيل، وقفت في هذا القسم على ثلاث رسائل علمية، وهي على النحو الآتي:

١) (مراسيل مصنف عبد الرزاق الصنعاني في كتاب الطهارة، والحيض، والصلاة.. دراسة نقدية) وهي: رسالة عملية مقدمة من الباحثة: فايلة ياما، نالت بها درجة: الدكتوراه، في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، قسم دراسات القرآن والسنة، سنة: ٢٠٠٩م، وهي: غير منشورة.

٢) (مراسيل مصنف عبد الرزاق في كتاب الصيام.. جمعا ودراسة نقدية)، وهي: رسالة علمية مقدمة من الباحث: شيث بن شمس البحر، نال بها درجة: الماجستير، في الجامعة

الإسلامية العالمية بماليزيا، قسم دراسات القرآن والسنة، سنة: ٢٠١٠م، وهي: غير منشورة.

٣) (مراسيل مصنف عبد الرزاق في كتاب المناسك وكتاب الجهاد.. جمعا ودراسة تخريجية)، وهي: رسالة علمية مقدمة من الباحث: نوح علي، نال بها درجة: الماجستير، في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، قسم دراسات القرآن والسنة، سنة: ٢٠١١م، وهي: غير منشورة.

القسم الأخير: ما يتعلق بحجية المراسيل، وقفت في هذا القسم على أربع رسائل علمية، وهي على النحو الآتي:

١) (الحديث المرسل.. حجيته وأثره في الفقه الإسلامي)، وهي: رسالة علمية مقدمة من الباحث: محمد حسين هيتو، نال بها درجة: الدكتوراه، في جامعة الأزهر، القاهرة – مصر، نشرتها: دار البشائر، بيروت – لبنان، ط١: ١٩٨٩م.

٢) (المرسل واختلاف الأصوليين في حجيته، وأثره في اختلاف الفقهاء)، وهي: رسالة علمية مقدمة من الباحث: صالح سعيد هادي باقلاقل، نال بها درجة: الماجستير، في الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، شعبة أصول الفقه، سنة: ١٤٠٢هـ، وهي: غير منشورة.

٣) (المرسل وحجيته)، وهي: رسالة علمية مقدمة من الباحث: عبد العزيز سراج بليلة، نال بها درجة: الماجستير، في جامعة أم القرى – السعودية، قسم الشريعة والدراسات الإسلامية، سنة: ١٤٠٢هـ، وهي: غير منشورة.

٤) (الحديث المرسل بين القبول والرد)، وهي: رسالة علمية مقدمة من الباحثة: حفصة بنت عبد العزيز الصغير، نالت بها درجة: الماجستير، في جامعة أم القرى – السعودية، وقد نشرت، نشرتها أولاً: دار الأندلس الخضراء، محافظة جدة – السعودية، وهي: الطبعة الأولى لها، والنشر الثاني لها في: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

خطة البحث:

لقد اقتضت طبيعة هذا البحث تقسيمه إلى: مقدمة، ومدخل، وأربعة فصول، وخاتمة، ومصادر البحث ومراجعه التي اعتمدت عليها، وآخرها الفهارس، وتقسيمات البحث كالآتي:

المقدمة:

وتضمنت:

- أسباب اختيار موضوع البحث.
- أهداف البحث.
- أهمية البحث.
- منهج البحث.
- الدراسات السابقة.
- خطة البحث.

المدخل: **التعريف بابن أبي الدنيا، وبكتابه: (العيال)، وبالحديث المرسل**.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: **التعريف بابن أبي الدنيا، من حيث: حياته الشخصية**.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه، ومولده، وكنيته، ولقبه.

المطلب الثاني: أصله، ونسبه، وطبقته، وزهده.

المبحث الثاني: **التعريف بابن أبي الدنيا، من حيث: حياته العلمية**.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: طلبه للعلم، ورحلاته، وشيوخه، وثناء العلماء عليه.

المطلب الثاني: تلاميذه، ومذهبه، ووفاته.

المبحث الثالث: التعريف بكتابه: (العيال)، وبالحديث المرسل.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بكتاب: (العيال).

المطلب الثاني: التعريف بالحديث المرسل، من حيث: تعريفه، وحكمه، والاحتجاج به.

الفصل الأول: الأحاديث المرسلة، والحكم عليها، في أبواب: (باب: النفقة على العيال، والثواب على النفقة عليهم، وباب: العدل بين الأولاد، والتسوية بينهم، وباب: العقيقة عن المولود، وما يصنع به عند ولادته، وباب: في الإحسان إلى البنات، وباب: تزويج البنات).

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في باب: النفقة على العيال، والثواب على النفقة عليهم.

المبحث الثاني: في باب: العدل بين الأولاد، والتسوية بينهم، وباب: العقيقة عن المولود، وما يُصنع به عند ولادته.

المبحث الثالث: في باب: الإحسان إلى البنات، وباب: تزويج البنات.

الفصل الثاني: الأحاديث المرسلة، والحكم عليها، في أبواب: (باب: في العطف على البنين، والمحبة لهم، وباب: الرأفة على الولدان، والرأفة بينهم، وباب: حمل الولدان، وشمهم، وتقبيلهم، وباب: تعليم الصبيان الصلاة، وباب: تعليم الرجل أهله، وتعليم ولده، وتأديبهم).

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في باب: في العطف على البنين، والمحبة لهم، وباب: الرأفة على الولدان، والرأفة بينهم.

المبحث الثاني: في باب: حمل الولدان، وشمهم، وتقبيلهم.

المبحث الثالث: في باب: تعليم الصبيان الصلاة، وباب: تعليم الرجل أهله، وتعليم ولده، وتأديبهم.

الفصل الثالث: الأحاديث المرسلة، والحكم عليها، في أبواب: (باب: في حفظ الله المؤمن في ذريته من بعده، وباب: التوسع على العيال، وباب: جماع الزوجة صدقة، ووقاعها من أجل الولد، وباب: تعود المرأة على مغزلها، وباب: تخفر المرأة في بيتها، وتركها الزينة لغير بعلها، وباب: الصلاة على المولود، وباب: صلاح الولد، وباب: الاغتباط بقلة العيال، وباب: العطف على الأزواج، والرأفة بهم، والمداراة لهم).

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في باب: في حفظ الله المؤمن في ذريته من بعده، وباب: التوسع على العيال، وباب: جماع الزوجة صدقة، ووقاعها من أجل الولد.

المبحث الثاني: في باب: تعود المرأة على مغزلها، وباب: تخفر المرأة في بيتها، وتركها الزينة لغير بعلها، وباب: الصلاة على المولود، وباب: صلاح الولد.

المبحث الثالث: في باب: الاغتباط بقلة العيال، وباب: العطف على الأزواج، والرأفة بهم، والمدارة لهم.

الفصل الرابع: الأحاديث المرسلة، والحكم عليها، في أبواب: (باب: حق المرأة على زوجها، والثواب على النفقة عليها، وباب: حق الرجل على زوجته، وباب: ملاعبة الرجل أهله، وباب: الحج بالصبيان، وباب: العوذة تعلق على الصبيان).

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في باب: حق المرأة على زوجها، والثواب على النفقة عليها.

المبحث الثاني: في باب: حق الرجل على زوجته.

المبحث الثالث: في باب: ملاعبة الرجل أهله، وباب: الحج بالصبيان، وباب: العوذة تعلق على الصبيان.

الخاتمة

أوجزت فيها جملة من نتائج البحث، وعرضت في نهايتها: أهم التوصيات التي أوصى بها هذا البحث.

المصادر والمراجع:

ذكرت جميع المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في إعداد هذا البحث، ورتبتها حسب ترتيب حروف المعجم.

الفهارس:

اشتملت على:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الآثار.
- فهرس الرواة المترجم لهم.
- فهرس الأماكن والبلدان.
- فهرس الكلمات الغريبة.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس موضوعات البحث.

ولا يسعني إلا أن أقول: إني قد بذلت أقصى جهدي في إعداد هذا البحث، فإن أصبت فيه فمن الله تعالى، وله في ذلك الفضل والمنة، وإن أخطأت فمن نفسي، وأسأل الله تعالى أن يأجرني على حسن النية في ذلك، فهو حسبي ونعم الوكيل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المدخل: التعريف بابن أبي الدنيا، وبكتابه: (العيال) وبالحديث المرسل.

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بابن أبي الدنيا، من حيث: حياته الشخصية.
- المبحث الثاني: التعريف بابن أبي الدنيا، من حيث: حياته العلمية.
- المبحث الثالث: التعريف بكتابه: (العيال)، وبالحديث المرسل.

المبحث الأول: التعريف بابن أبي الدنيا،

من حيث: حياته الشخصية.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: اسمه، ومولده، وكنيته، ولقبه.
- المطلب الثاني: أصله، ونسبه، وطبقته، وزهده.

المطلب الأول: اسمه، ومولده، وكنيته، ولقبه.

اسمه: "عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس، القرشي مولاهم، البغدادي"(١).

ولد ابن أبي الدنيا في بغداد، "سنة: ثمان ومئتين هجرية"(٢)، الموافق عام: ٨٢٣ من ميلاد المسيح عليه السلام"(٣).

يكنى: "أبا بكر"(٤).

يلقب: بابن أبي الدنيا، **ويلقب أيضا**: بالمؤدِّب؛ لأنه أدَّب غير واحد من أولاد الخلفاء العباسيين.

قال أحمد بن كامل القاضي: (كان ابن أبي الدنيا مؤدِّب المعتضد)(٥).

وقال الخطيب البغدادي: (كان ابن أبي الدنيا يؤدب غير واحد من أولاد الخلفاء)(٦).

وقال ابن الجوزي: (وقد أدَّب غير واحد من الخلفاء منهم: المعتضد، وعلي بن المعتضد، وكان يجري له في كل شهر خمسة عشر دينارا)(٧).

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٣٩٧/١٣)، ترجمة رقم: (١٩٢)، للذهبي، تحقيق: علي أبو زيد، أشرف على تحقيق الكتاب، وخرّج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤١٩هـ – ١٩٨٩م.

(٢) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٦/ ٧٦٨)، ترجمة رقم: (٣١٦)، للذهبي، تحقيق: الدكتور: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بلد النشر بدون، ط ١، ٢٠٠٣م.

(٣) معجم المؤلفين: (٦/ ١٣١)، تأليف: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بغداد – العراق، ودار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٦/ ٧٢)، ترجمة رقم: (٣٥٤٢)، للحافظ المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

(٥) تاريخ الإسلام: (٦/ ٧٦٨)، ترجمة رقم: (٣١٦).

(٦) تاريخ بغداد: (١١/ ٢٩٣)، ترجمة رقم: (٥١٦٢)، للخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

(٧) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: (١٢/ ٣٤١)، ترجمة رقم: (١٨٧٦)، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

وقال الصفدي: (كان يؤدِّب المكتفي بالله في حداثته)[١].

وقال ابن كثير: (كان مؤدب المعتضد، وعلي بن المعتضد الملقب بالمكتفي بالله)[٢].

وقال أبو المحاسن بن تغري بردي: (كان مؤدّبا لجماعة من أولاد الخلفاء، منهم المعتضد، وابنه المكتفي)[٣].

والمبلغ المذكور الذي كان يأخذه ابن أبي الدنيا مقابل عمله كمؤدب، لم ينقطع عنه طوال حياته، وقد فرضه له المكتفي بالله، "قال أبو ذر القاسم بن داود بن سليمان: فكنت أقبضها لابن أبي الدنيا إلى أن مات"[٤].

وما قلته إن عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي البغدادي لُقِّب أيضا بالمؤدب، إلا أنه اشتهر في لقبه بابن أبي الدنيا، ولم تُشِر جميع المصادر والمراجع التي ترجمت له، لماذا لقب بابن أبي الدنيا؟ وأنه بهذا اللقب غلب على اسمه وكنيته، واشتهر بابن أبي الدنيا.

---

(١) الوافي بالوفيات: (١٧، ٥١٩)، للصفدي، دار صادر، بيروت – لبنان، ط٢، بدون تاريخ.

(٢) البداية والنهاية: (١١/ ٨٢)، لابن كثير، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

(٣) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: (٣/ ٨٦)، لابن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، القاهرة – مصر، بدون تاريخ.

(٤) تاريخ بغداد: (١١/ ٢٩٣)، ترجمة رقم: (٥١٦٢).

المطلب الثاني: أصله، ونسبه، وطبقته، وزهده.

نص الخطيب البغدادي أن ابن أبي الدنيا "مولى[١] بني أمية"[٢]، وقد تابعه على ذلك الكثير ممن ترجم لابن أبي الدنيا، وهذا يدل: أن ابن أبي الدنيا أصله مولى من موالي بني أمية من قريش.

وعليه؛ يُقال في **أصله**: "القرشي الأموي مولاهم"[٣]؛ لأن أحد أجداده كان مولى لهم.

وينسب ابن أبي الدنيا إلى البغدادي؛ لأنه ولد، ونشأ، ومات في بغداد، ولهذا يُقال في نسبه: "أبو بكر ابن أبي الدنيا البغدادي"[٤].

وأما **طبقة**[٥] ابن أبي الدنيا، فقد عده الحافظ الذهبي في: الطبقة العاشرة من أئمة الحديث النبوي، وقال الذهبي: (أوردت منهم تسعة وتسعين[٦] حافظا)[٧]، كان ترتيب ابن أبي الدنيا في هذه

---

(١) المولى في اللغة، له معان متعددة، من أهمها المعاني الأربعة الآتية:

المولى: الحليف، وهو: من انضم إليك فعزَّ بِعزِّك، وامتنع بمنعتك.

والمولى: مولى الموالاة، وهو: الذي يسلم على يدك ويواليك.

والمولى: مولى النعمة، وهو: المُعتِق أنعم على عبده بعتقه.

والمولى: المُعتَق؛ لأنه ينزل منزلة ابن العم يجب عليك أن تنصره، وترثه إن مات ولا وارث له.

تهذيب اللغة: (١٥، ٣٢٤) مادة: (مول)، للأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

(٢) تاريخ بغداد: (١١/ ٢٩٣)، ترجمة رقم: (٥١٦٢).

(٣) تهذيب التهذيب: (٦/ ٢٣)، ترجمة رقم: (١٨)، للحافظ ابن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية النظامية، حيد آباد – الهند، ط١، ١٣٢٧هـ.

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٦/ ٧٢)، ترجمة رقم: (٣٥٤٢).

(٥) الطبقة في اللغة: المرتبة "والمطابقة: الموافقة، والتطابق: الاتفاق، وطبقات الناس مراتبهم". مختار الصحاح: (١/ ١٨٨)، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٥، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

والطبقة في اصطلاح المحدثين: "قوم تقاربوا في السن والإسناد، أو في الإسناد فقط، بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يُقاربوا شيوخه". قواعد في علم الحديث: (ص:٢٤) تأليف: العلامة: حبيب أحمد الكيرانوي، دار الفكر العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

(٦) عدد المحدثين الذين ترجم لهم الذهبي في هذه الطبقة: (١١٧) محدثا، ولكن منهم من لم يوصف بأنه حافظ، ومنهم من لم يشتهر؛ لضعفه.

(٧) تذكرة الحفاظ: (٢/ ١٥١)، للحافظ الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

الطبقة: الخامس والأربعين، وبرقم: (٦٩٩)[١].

وعده الحافظ ابن حجر العسقلاني في: الطبقة الثانية عشرة، برقم: (٣٥٩١)[٢]، وهي تعني عنده: طبقة "صغار الآخذين عن تبع الأتباع"[٣].

وعده الحافظ السيوطي في: الطبقة العاشرة، وعدد أفرادها: مائة وعشرة محدثا، كان ترتيب ابن أبي الدنيا فيها: الثاني والأربعين، وبرقم: (٦٧٣)[٤].

ومما سبق يتبين أن الذهبي والسيوطي اتفقا في عد ابن أبي الدنيا في الطبقة العاشرة، وابن حجر العسقلاني سلك في عد طبقة ابن أبي الدنيا مسلكا آخر، إذ جعله في الطبقة الثانية عشر، وهذا لا يعد مخالفة من ابن حجر للذهبي والسيوطي في تحديد طبقة ابن أبي الدنيا؛ لاتفاق الذهبي، وابن حجر، والسيوطي عند ترجمتهم لابن أبي الدنيا، أنه من الرواة الآخذين عن تبع الأتباع، وقد تغيرت طبقة ابن أبي الدنيا عند الحافظ ابن حجر حسب تأليفه لكتابه: (تقريب التهذيب)، إلا أن الحافظ ابن حجر أعطى الوصف الدقيق والمناسب في بيان طبقة ابن أبي الدنيا، أنه يعد من طبقة صغار الآخذين عن تبع الأتباع.

وقد كان ابن أبي الدنيا زاهدا، ورعا، عابدا، جمع بين العلم، والزهد، والورع، والعبادة، يشهد لذلك وصف ابن تغري بردي له، بقوله: (كان عالما، زاهدا، ورعا عابدا)[٥].

وقد بذل ابن أبي الدنيا أقصى جهده؛ لإعطاء هذه الفضائل حقها ومستحقها، وكان مع ذلك "من الوعاظ العارفين بأساليب الكلام، وما يلائم طبائع الناس، إن شاء أضحك جليسه، وإن شاء أبكاه"[٦].

---

(١) تذكرة الحفاظ: (٢/ ١٨١)، للحافظ الذهبي.

(٢) تقريب التهذيب: (ص:٣٢١)، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

(٣) مقدمة تقريب التهذيب: (ص:٧٥)، للحافظ ابن حجر العسقلاني.

(٤) طبقات الحفاظ: (١/ ٢٩٨)، للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، بدون تاريخ.

(٥) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: (٣/ ٨٦).

(٦) الأعلام: (٤/ ١١٨)، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م.

المبحث الثاني: التعريف بابن أبي الدنيا،

من حيث: حياته العلمية.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: طلبه للعلم، ورحلاته، وشيوخه، وثناء العلماء عليه.
- المطلب الثاني: تلاميذه، ومذهبه، ووفاته.

المطلب الأول: طلبه للعلم، ورحلاته، وشيوخه، وثناء العلماء عليه.

أولا: طلبه للعلم، ورحلاته، وشيوخه:

نشأ ابن أبي الدنيا في بغداد، في بيت علم وفضل تحت رعاية والده، العالم الجليل محمد بن عبيد البغدادي، الذي يعد في وقته من أكابر علماء بغداد، تعهَّد ابنه في مراحل طفولته الأولى، بالتربية، والنصح، والإرشاد، فكان لذلك أطيب الأثر في نفس ابن أبي الدنيا، تفتحت طاقته الذهنية، وحرص على طلب العلم في وقت مبكر، وعمره دون العاشرة(١).

طلب ابن أبي الدنيا العلم مبكرا من أبيه، وكان أبوه يعد من المشهورين في رواية الأخبار، وقد أكثر عن أبيه في روايات الأحاديث النبوية(٢)، وحرص أبوه أن يُسمعه الأحاديث المقبولة، ويشهد لذلك وصف الخطيب البغدادي، بقوله: (روى عن محمد بن عبيد بن سفيان ابنه أبو بكر أحاديث مستقيمة)(٣).

وبعد أن فرغ ابن أبي الدنيا في ملازمته لطلب العلم من أبيه، حرص أيضا على طلبه وأخذه من علماء بلده، جريا على عادة المحدثين وسننهم في طلب العلم، فجالسهم، وسمع منهم، وروى عنهم الحديث وغيره، وقد ذكرهم الحافظ المزي عند ترجمته لابن أبي الدنيا، وأقتصِرُ هنا على ذكر شيوخه البغداديين الحفاظ، المشهورين بالثقة، والضبط، وهم: (إبراهيم بن دينار البغدادي التمار، وأحمد بن إبراهيم الدورقي البغدادي، وأحمد بن محمد بن حنبل البغدادي، وخلف بن هشام بن ثعلب البغدادي، وداود بن عمرو بن زهير الضبي البغدادي، وزياد بن أيوب بن زياد البغدادي، وسريج بن يونس بن إبراهيم البغدادي، وسعيد بن يحيى بن سعيد الأموي البغدادي، وعبد الله بن عون الهلالي

---

(١) يُنظر: ابن أبي الدنيا محدثا ومصلحا: (ص:٥٠)، للباحث: فاضل خلف الحمادة، رسالة ماجستير، من جامعة بيروت الإسلامية، كلية الشريعة، سنة ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

(٢) يُنظر: المصدر السابق: (ص:٥٠).

(٣) تاريخ بغداد: (٣/ ٦٤٤)، ترجمة رقم: (١١٤٢).

البغدادي، وعثمان بن صالح بن سعيد الخياط البغدادي، وعلي بن الجعد بن عبيد جوهري البغدادي، والقاسم بن سلام أبو عبيد البغدادي، ومحمد بن بكار بن الريان الرصافي البغدادي، ومنصور بن أبي مزاحم الكاتب البغدادي، وهارون بن عبد الله بن مروان الحمال البغدادي، ويحيى بن أيوب المقابري البغدادي)[١].

ولم يكتفِ ابن أبي الدنيا في طلبه للعلم من علماء بلده بغداد، بل خرج في طلبه إلى بقية أهم مراكز العراق العلمية، البصرة، والكوفة، وقد حرص أن يطلب العلم ويأخذه عن مشاهير علماء البصرة، والكوفة، وعلماء البصرة الذين سمع منهم ابن أبي الدنيا وروى عنهم – وقد اشتهروا بالثقة والضبط – هم: (أيوب بن محمد بن أيوب الهاشمي البصري، والجراح بن مخلد العجلي البصري، وزيد بن أخزم الطائي النبهاني البصري، والصلت بن مسعود بن طريف القاضي البصري، ومحمد بن عبد الأعلى الصنعاني البصري، ونصر بن علي بن نصر الجهمضي البصري)[٢].

وأما علماء الكوفة الذين اشتهروا بالثقة، والضبط، وقد سمع منهم ابن أبي الدنيا، وروى عنهم، هم: (الحسن بن حماد الضبي الكوفي الوراق، وعبد الله بن أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي الكوفي، ونصر بن عبد الرحمن بن بكار الوشَّاء الكوفي، وهناد بن السري بن مصعب الكوفي، والهيثم بن خالد بن يزيد الكوفي، وواصل بن عبد الأعلى بن هلال الأسدي الكوفي)[٣].

وبعد أن وفق ابن أبي الدنيا في انتقاءه لمشايخه الثقات، الضابطين، الذين طلب عليهم الحديث النبوي، وفقهه، في بلده العراق: بغداد، والبصرة، والكوفة، اهتم أيضا بالرحلة في طلب العلم، فرحل إلى بلدان إسلامية أخرى؛ لإدراكه فوائد الرحلة العلمية في تحصيل علو الإسناد، وقِدم السماع، ولقاء الحفاظ، والاستفادة منهم، وكثرة المشايخ[٤] "باعتبارها رافدا من روافد العلم، وعاملا هاما من عوامل جمعه وتحصيله "[٥]، ولأن الرحلة في طلب العلم كانت أيضا سمة ذلك العصر

---

(١) يُنظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٧٣، ٧٤)، ترجمة رقم: (٣٥٤٢)، (١/ ٤٤١)، ترجمة رقم: (٩٦).

(٢) يُنظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٦، ٧٣، ٧٤)، ترجمة رقم: (٣٥٤٢).

(٣) يُنظر: المصدر السابق: (٦/ ٧٣، ٧٤)، ترجمة رقم: (٣٥٤٢).

(٤) يُنظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (٢/ ٢٣)، للخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض – السعودية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

(٥) الإمام الزهري وأثره في السنة: (ص:٧٧)، للأستاذ الدكتور: حارث سليمان الضاري، مكتبة بسام، الموصل – العراق، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

الذي عاش فيه ابن أبي الدنيا، وهو آخر العصر العباسي الأول في عهد الخليفة المأمون.

ومن المرجحات في اهتمام ابن أبي الدنيا بالرحلة في طلب العلم، وأنه قام بها وطاف البلاد الإسلامية، وسمع بالحجاز، والشام، ومصر، وخراسان، والجزيرة، أمران مهمان، هما:

الأول: كثرة مشايخه، فقد نص الحافظ المزي عند ترجمته لابن أبي الدنيا أن شيوخه الذين سمع منهم، وحدث، وروى عنهم: (١١٩) مائة وتسعة عشر شيخا[١]، منهم شيوخ آخرين غير الذين سمع منهم في بغداد، والبصرة، والكوفة، وقد نسبهم المزي إلى أمصار إسلامية متعددة، وهذا يؤكد صحة رحلة ابن أبي الدنيا إلى بلدانهم، منهم على سبيل المثال لا الحصر: سلمة بن شبيب النيسابوري نزيل مكة، ومحمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري، وهارون بن موسى بن أبي علقمة الفروي، وكفى ابن أبي الدنيا فخرا أنه رحل إلى البخاري، جبل الحفاظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث.

الآخر: كثرة الأحاديث النبوية والآثار التي رواها ابن أبي الدنيا في جميع مصنفاته، وقد بلغت في مصنفاته المطبوعة: (١٢٠٠٠) اثني عشر ألف حديثا وأثرا بالمكرر[٢]؛ لأن بعض مصنفاته لازالت مخطوطة لم تُطبع إلى اليوم، ومصنفاته المطبوعة، والمخطوطة كثيرة، قال عنها الذهبي: (وتصانيفه كثيرة جدا)[٣].

وهذه الكثرة في روايات الأحاديث، والآثار التي أودعها ابن أبي الدنيا في مصنفاته الكثيرة، تُظهر ترجيحا موفقا أن كتبا أيضا في الحجاز، مكة والمدينة، وفي الشام، وخراسان، ومصر، والجزيرة، وتؤكد أيضا صحة رحلة ابن أبي الدنيا في طلب العلم إلى الأمصار الإسلامية المذكورة.

وقد اشتهر ابن أبي الدنيا في طلبه للعلم بطلب الحديث النبوي وفقهه، طلبه – كما تقدم – مبكرا من أبيه، ثم طلبه من علماء بلده، العراق، بغداد، والبصرة، والكوفة، وغيرها، ثم رحل في طلبه إلى بقية الأمصار الإسلامية، وأجهد نفسه فيه طلبا، وحفظا، وضبطا، ورواية، وتصنيفا، حتى اشتهر وذاع صيته في بلده بغداد، وخارجها، وعد من مشاهير أئمة الحديث في الأمصار الإسلامية.

---

(١) يُنظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٦، ٧٣ – ٧٥)، ترجمة رقم: (٣٥٤٢).

(٢) يُنظر: ابن أبي الدنيا محدثا ومصلحا: (ص:٥٦).

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٣، ٣٩٩)، ترجمة رقم: (١٩٢).

ثانيا: ثناء العلماء عليه:

أثنى أئمة الجرح والتعديل وغيرهم من العلماء على ابن أبي الدنيا، وكان ثناؤهم على عدالته، وحفظه وعلمه، ومصنفاته، والتدليل على ذلك نورد أقوالهم على النحو الآتي:

١ – قول محمد بن إدريس بن المنذر الرازي: (ت: ٢٧٧هـ).

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: سئل أبي عن ابن أبي الدنيا، فقال: (بغدادي صدوق)[١].

٢ – قول إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل البغدادي القاضي: (ت: ٢٨٢هـ).

قال أبو إسحاق البغدادي: (رحم الله أبا بكر، مات معه علم كثير)[٢].

٣ – قول صالح بن محمد بن عمرو البغدادي، الملقب جزرة: (ت: ٢٩٣هـ).

قال أبو علي جزرة: (صدوق، وكان يختلف معنا)[٣].

٤ – قول محمد بن أبي يعقوب إسحاق ابن النديم: (ت: ٤٣٨هـ).

قال أبو الفرج ابن النديم: (كان ورعا، زاهدا، عالما بالأخبار، والروايات)[٤].

٥ – قول عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي: (ت: ٥٩٧هـ).

قال أبو الفرج ابن الجوزي: (كان ذا مروءة، ثقة صدوقا، صنف أكثر من مائة مصنف في الزهد)[٥].

٦ – قول علي بن محمد بن محمد ابن الأثير الجزري: (ت: ٦٣٠هـ).

---

(١) الجرح والتعديل: (٥/ ١٦٣)، ترجمة رقم: (٧٥١)، لابن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

(٢) تاريخ بغداد: (١١/ ٢٩٣)، ترجمة رقم: (٥١٦٢).

(٣) تهذيب التهذيب: (٦/ ١٣)، ترجمة رقم: (١٨).

(٤) الفهرست: (ص:٢٦٢)، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت – لبنان،...

(٥) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: (١٢/ ٣٤١)، ترجمة رقم: (١٨٧٦).

قال أبو الحسن بن الأثير: (صاحب التصانيف الكثيرة، المشهورة)[١].

٧ – قول يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي: (ت: ٧٤٢هـ).

قال أبو الحجاج المزي: (الحافظ، صاحب التصانيف المشهورة، المفيدة)[٢].

٨ – قول محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: (ت: ٧٤٨هـ).

قال الذهبي: (المحدث، العالم، الصدوق، صاحب التصانيف)[٣].

وقال الذهبي أيضا: (الإمام، صاحب التصانيف، وكان صدوقاً أديباً إخبارياً كثير العلم)[٤].

وقال فيه الذهبي أيضا: (الحافظ، صاحب التصانيف المشهورة)[٥].

٩ – قول صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي: (ت: ٧٧٤هـ).

قال الصفدي: (أحد الثقات المصنفين للأخبار والسير، وله كتب كثيرة تزيد على مائة كتاب)[٦].

١٠ – قول إسماعيل بن عمر بن كثير: (ت: ٧٧٤هـ).

قال أبو الفداء ابن كثير: (الحافظ، المصنف في كل فن، المشهور في التصانيف الكثيرة، النافعة، الشائعة، الذائعة في الرقاق وغيرها)[٧].

١١ – قول أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: (ت: ٨٥٢هـ).

---

(١) الكامل في التاريخ: (٦/ ٤٤٢)، لابن الأثير الجزري، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٦، ٧٢)، ترجمة رقم: (٣٥٤٢).

(٣) تذكرة الحفاظ: (٢/ ١٨١)، ترجمة رقم: (٦٩٩).

(٤) العبر في خبر من غبر: (١/ ٤٠٤)، للحافظ الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

(٥) تاريخ الإسلام: (٦/ ٧٦٨)، ترجمة رقم: (٣١٦).

(٦) الوافي بالوفيات: (١٧، ٥١٩ – ٥٢٠).

(٧) البداية والنهاية: (١١/ ٨٢).

قال ابن حجر العسقلاني: (صدوق، حافظ، صاحب التصانيف)[١].

وقال فيه أيضا: (الحافظ، صاحب التصانيف المشهورة)[٢].

١٢ – قول يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري: (ت: ٨٧٤هـ).

قال أبو المحاسن بن تغري بردي: (كان عالما، له التصانيف الحسان، والناس بعده عيال عليه في الفنون التي جمعها، واتفقوا على صدقه، وثقته، وأمانته)[٣].

١٣ – قول خير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي: (ت: ١٣٩٦هـ).

قال الزركلي: (أبو بكر بن أبي الدنيا حافظ للحديث، مكثر من التصنيف)[٤].

١٤ – قول عمر بن رضا بن محمد كحالة: (ت: ١٤٠٨هـ).

قال ابن رضا كحالة: (محدث، حافظ، مشارك في أنواع من العلوم)[٥].

وهذه الأقوال كلها تدلل على عدالة ابن أبي الدنيا في كونه محدثا، صدوقا، حافظا لما يرويه، وأنه لم يُجرح قط من قِبل أئمة الجرح والتعديل، وتدلل على سعة علمه في فنون شرعية متعددة، لاسيما معرفته بالحديث النبوي، وفقهه، وتدلل أيضا على كثرة مصنفاته المشهورة، المفيدة، التي تدل أنه شارك إخوانه من الأئمة المصنفين في التصنيف المبكر للسنة النبوية، للحفاظ عليها من الضياع والاندراس.

---

(١) تقريب التهذيب: (ص:٣٢١)، ترجمة رقم: (٣٥٩١).

(٢) تهذيب التهذيب: (٦/ ١٢)، ترجمة رقم: (١٨).

(٣) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: (٣/ ٨٦).

(٤) الأعلام: (٤/ ١١٨).

(٥) معجم المؤلفين: (٦/ ١٣١).

المطلب الثاني: تلاميذه، ومذهبه، ووفاته.

أولا: تلاميذه:

اتضح أن ابن أبي الدنيا طلب الحديث النبوي وفقهه من علماء بلده العراق، وزاد في جمعه وروايته وكتابته عندما رحل إلى بقية الأمصار الإسلامية، ثم رجع إلى بلده لاسيما بغداد، واعترف العلماء له بسعة علمه، وعدالته، وحفظه، وبكثرة مصنفاته المفيدة، وعد من مشاهير أئمة الحديث في الأمصار الإسلامية، ذاع صيته، واشتهر في بلده بغداد وخارجها.

وهذه الشهرة العلمية جعلت الرواة عنه من تلاميذه، كما قال ابن تغري بردي: (خلق كثير)[١]، من داخل بلده، ومن خارجها الذين قصدوا الرحلة إليه، يروون عنه، ويكتبون من مصنفاته، ولا يتسع هنا لذكر أسماء جميع تلاميذه، الذين أخذوا منه ورووا عنه، وأقتصر على ذكر أهم تلاميذه الحفاظ الذين أكثروا في الرواية عنه، واشتهروا بالثقة والضبط والتصنيف، وهم كالآتي: (أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة الحافظ، وأبو الحسين أحمد بن محمد بن جعفر الجوزي، وأبو علي أحمد بن الفضل بن العباس بن خزيمة، وأبو علي الحسين بن صفوان البرذعي، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وعبيد الله بن عبد الرحمن السكري، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد الصفار، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي)[٢].

ثانيا: مذهبه، ووفاته:

أ – مذهبه: ظهر في بغداد في عصر ابن أبي الدنيا المذهب الفقهي للإمام أحمد بن حنبل، فأخذ عنه مسائله الفقهية، حتى أصبح من أعلام مذهبه، ويدل على مكانته هذه أن أبا الحسين محمد بن محمد بن الحسين الفراء الحنبلي البغدادي: (ت: ٥٢٦هـ) عَدَّ ابنَ أبي الدنيا من "الطبقة الأولى في ذكر أصحاب الإمام أحمد بن حنبل من روى عنه حديثا، أو مسألة، أو حكاية"[٣].

---

(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: (٣/ ٨٦).

(٢) تهذيب الكمال: (١٦، ٧٥، ٧٦)، ترجمة رقم: (٣٥٤٢).

(٣) طبقات الحنابلة: (١/ ٢١، ١٩٢)، تأليف ابن أبي يعلى محمد بن محمد بن الحسين الحنبلي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

وقد روى ابن أبي الدنيا عن الإمام أحمد بن حنبل مسائل فقهية، نذكر منها مسألتين فقهيتين؛ لندلل بهما أنه تأثر بمسائله الفقهية، وعد من أشهر من حمل عنه مذهبه الفقهي، قال أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا: سألت أحمد بن حنبل متى يُصلى على السقط؟ فقال: (إذا كان لأربعة أشهر صُليَّ عليه وسمي)[١].

وقال ابن أبي الدنيا: سألت أحمد بن محمد بن حنبل ما أقول بين التكبيرتين في صلاة العيد؟ قال: (تحمد الله – عز وجل – وتصلي على النبي صلى الله عليه وسلم)[٢].

وعليه يظهر لنا أن ابن أبي الدنيا حنبلي المذهب.

ب – وفاته: وردت ثلاثة أقوال في سنة وفاة ابن أبي الدنيا وهي:

القول الأول: أنه توفي سنة: (٢٨٠هـ). قال به أبو الحسين عمر بن محمد بن يوسف بن يعقوب، البغدادي القاضي: (ت: ٣٢٨هـ)، قال: (بكَّرت إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي يوم مات ابن أبي الدنيا، فقلت له: أعزَّ الله القاضي مات ابن أبي الدنيا، فقال: رحم الله أبا بكر مات معه علم كثير، يا غلام امضِ إلى يوسف حتى يصلي عليه، فحضر يوسف بن يعقوب فصلى عليه في الشونيزية[٣]، ودفن فيها في سنة ثمانين)[٤].

القول الثاني: أنه توفي سنة: (٢٨١هـ). قال به أحمد كامل، وابن قانع، وابن المنادي. – قال أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف القاضي البغدادي: (ت٣٥٠هـ): (سنة إحدى وثمانين ومائتين مات أبو بكر بن أبي الدنيا القرشي مؤدب المعتضد)[٥].

---

(١) طبقات الحنابلة: (١/ ١٩٣)، تأليف ابن أبي يعلى محمد بن محمد بن الحسين الحنبلي، تحقيق: محمد حامد الفقي.

(٢) المصدر السابق: (١/ ١٩٥).

(٣) الشُّونِيزيَّة: "بالضم ثم السكون، ثم نون مكسورة، وياء مثناة من تحت ساكنة، وزاي، وآخره ياء، النسبة: مقبرة ببغداد بالجانب الغربي، دفن فيها جماعة كثيرة من الصالحين". معجم البلدان: (٣/ ٣٧٤)، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت – لبنان، ط٢، ١٩٩٥م.

(٤) تاريخ بغداد: (١١/ ٢٩٣)، ترجمة رقم: (٥١٦٢).

(٥) ذكر ابن أبي الدنيا وما وقع عاليا من حديثه: (ص:٣٥٣)، تأليف: محمد بن عمر بن أحمد الأصبهاني المديني، خرج أحاديثه، وقدم له، وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، دار الخراز، السعودية، ودار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

– وقال أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي: (ت: ٣٥١هـ): (مات ابن أبي الدنيا سنة إحدى وثمانين)[١].

– وقال أبو الحسين أحمد بن جعفر بن محمد بن المنادى البغدادي: (ت: ٣٣٦هـ): (أبو بكر المعروف بابن أبي الدنيا مات في جمادى الأولى سنة إحدى وثمانين، وصلى عليه يوسف بن يعقوب بن إسماعيل البصري، ومات سنة اثنتين وثمانين)[٢]. وقد تابع أحمدَ بنَ كامل، وابن قانع، وابن المنادي، في هذه السنة سنة: (٢٨١هـ) التي مات فيها ابن أبي الدنيا أغلبُ المترجمين الذين أرخوا لوفاة ابن أبي الدنيا[٣].

القول الثالث: أنه توفي سنة: (٢٨٢هـ). قاله أبو محمد عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد البغدادي السكري: (ت: ٣٢٣هـ) قال: (مات ابن أبي الدنيا في سنة اثنتين وثمانين، وله خمس وسبعون سنة)[٤]. وقد تابع أبا محمد السكري على ذلك صلاحُ الدين الصفدي، وصلاحُ الدين الكتبي، قال خليل بن أيبك الصفدي: (توفي ابن أبي الدنيا سنة اثنتين وثمانين ومائتين)[٥]. وأرَّخ محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي وفاة ابن أبي الدنيا "سنة اثنتين وثمانين ومائتين)[٦].

والقول الراجح في وفاة ابن أبي الدنيا من هذه الأقوال الثلاثة هو: القول الثاني، أنه توفي سنة: (٢٨١هـ)؛ لاتفاق أغلب المترجمين في أن وفاة ابن أبي الدنيا سنة: (٢٨١هـ).

وأما القول الأول فقد خطَّأَه الخطيب البغدادي، بقوله: (هذا وهمٌ، كانت وفاة ابن أبي الدنيا في

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٦، ٧٨)، ترجمة رقم: (٣٥٤٢).

(٢) ذكر ابن أبي الدنيا وما وقع عاليا من حديثه: (ص:٣٥٤).

(٣) يُنظر: الخطيب البغدادي، في تاريخ بغداد: (١١/ ٢٩٣)، ترجمة رقم: (٥١٦٢)، وابن الأثير الجزري في الكامل في التاريخ: (٦/ ٤٨٢)، والذهبي في تذكرة الحفاظ: (٢/ ١٨٢)، وابن كثير في البداية والنهاية: (١١/ ٨٢)، وابن حجر في تقريب التهذيب: (ص:٣٢١)، ترجمة رقم: (٣٥٩١)، وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: (٣/ ٨٦).

(٤) ذكر ابن أبي الدنيا وما وقع عاليا من حديثه: (٣٥٥).

(٥) الوافي بالوفيات: (١٧، ٥١٩).

(٦) فوات الوفيات والذيل عليها: (٢/ ٢٢٨)، لصلاح الدين الكتبي، تحقيق: الدكتور حسان عباس، دار صادر، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٧٣م.

سنة إحدى وثمانين ومئتين، وكذلك أخبرنا الحسن بن أبي بكر[١]، عن أحمد بن كامل القاضي قال: (سنة إحدى وثمانين ومئتين، فيها مات أبو بكر بن أبي الدنيا القرشي، مؤدب المعتضد)[٢].

وأما القول الثالث، فهو أيضا مردود، يتضح خطؤه أن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل البصري توفي سنة: (٢٨٢هـ) وهو الذي صلى على ابن أبي الدنيا، أي أنه توفي بعد ابن أبي الدنيا بسنة، وهذا يُقرر صحة موت ابن أبي الدنيا قبل يوسف بن يعقوب بسنة، في سنة: (٢٨١هـ) على القول الصحيح المختار الوارد في القول الثاني.

وقد أعطى ابن النديم الوصف الدقيق في وفاة ابن أبي الدنيا، إلا أنه لم يكن موفقا في تحديد شهر وفاته، قال: (توفي يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة خلت من جُمادى الآخرة سنة إحدى وثمانين ومئتين)[٣].

والصواب أن ابن أبي الدنيا توفي في شهر جمادى الأولى من سنة: (٢٨١هـ)، كما نص على ذلك ابن المنادى، وقد تقدم ذكر قوله، وكما نص عليه أيضا ابن الجوزي، بقوله: (توفي ابن أبي الدنيا في جمادى الأولى من سنة إحدى وثمانين ومئتين، وصلى عليه يوسف بن يعقوب، ودفن في الشونيزية، وبلغ من العمر نيفا وسبعين سنة)[٤].

وما ذكرته في وفاة ابن أبي الدنيا لا سيما في القول الثاني، يتضح أنه توفي في بغداد، يوم الثلاثاء الرابع عشر من شهر جمادى الأولى، سنة: (٢٨١هـ) الموافق "٨٩٤م"[٥]، وعمره في حدود سبعين سنة، وصلى عليه يوسف بن يعقوب بن إسماعيل البصري، ودفن في مقبرة الشُّونيزية الواقعة في الجانب الغربي من بغداد.

---

(١) "أبو علي: الحسين بن أحمد بن إبراهيم بن الحسين بن محمد شاذان، البغدادي البزار، الأصولي، الإمام الفاضل، الصدوق، مسند العراق: (ت: ٤٢٥هـ)". سير أعلام النبلاء: (١٧، ٤١٥)، ترجمة رقم: (٢٧٣).

(٢) تاريخ بغداد: (١١/ ٢٩٣)، ترجمة رقم: (ترجمة رقم: (٥١٦٢).

(٣) الفهرست: (ص:٢٦٢).

(٤) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: (١٢/ ٣٤٢).

(٥) الأعلام: (٤/ ١١٨).

المبحث الثالث: التعريف بكتابه: (العيال)، وبالحديث المرسل.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: التعريف بكتاب: (العيال).
- المطلب الثاني: التعريف بالحديث المرسل، من حيث: تعريفه، وحكمه، والاحتجاج به.

المطلب الأول: التعريف بكتاب: (العيال).

ترك ابن أبي الدنيا رحمه الله تعالى، مؤلفات كثيرة مفيدة اشتهرت في روايات الأحاديث النبوية، والآثار الموقوفة عن الصحابة، والمقطوعة عن التابعين ومن بعدهم.

ومصنفاته قال عنها الخطيب البغدادي: (صاحب الكتب المصنفة في الزهد والرقائق)[١].

وقال عنها محمد بن شاكر الكتبي: (هو أحد المصنفين للأخبار والسير، وله كتب كثيرة تزيد على مائة كتاب)[٢].

وقد وصفها السيوطي، بقوله: (ابن أبي الدنيا صاحب التصانيف المشهورة المفيدة)[٣].

وقال عنها أيضًا الزركلي: (له مصنفات اطلع الذهبي على ٢٠ كتابًا، ثم ذكر أسماءها كلها)[٤].

وكتب ابن أبي الدنيا التي ألفها في روايات الأحاديث والآثار، استوعب ذكرها الذهبي، وذكر له: (١٧٩) مائة وتسعة وسبعين كتابًا، وذكر أسماءها كلها بدأها بكتاب: (القناعة) وأتمها بكتاب: (اليقين)[٥]، وقد طبع منها حسب تتبعي لها (٦١) إحدى وستون كتابًا، منها كتاب: (العيال) المعني بالتعريف به في هذا المطلب، الذي عُرِفَ إلى مؤلفه ابن أبي الدنيا باسم: (العيال)[٦]، وهو يحتوي على (٦٧٤) ستمائة وأربعة وسبعين حديثًا وأثرًا، منها أحاديث ضعيفة كالمراسيل وغيرها، توزعت أحاديثه وآثاره بعددها المذكور على (٣٥) خمسة وثلاثين بابا، من باب: (النفقة على العيال والثواب على النفقة عليهم) أول كتاب: (العيال) إلى باب: (بول الولدان) آخر كتاب: (العيال).

---

(١) تاريخ بغداد: (١١/ ٢٩٣)، ترجمة رقم: (٥١٦٢).

(٢) فوات الوفيات: (٢/ ٢٢٨).

(٣) طبقات الحفاظ: (ص:٢٩٨)، ترجمة رقم: (٦٧٣).

(٤) الأعلام: (٤/ ١١٨).

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٣، ٤٠١ – ٤٠٤)، ترجمة رقم: (١٩٢).

(٦) المصدر السابق: (١٣، ٤٠٣)، ترجمة رقم: (١٩٢).

وكتاب: (العيال) له أهمية خاصة، تميز في قيمته العلمية عن بقية كتب ابن أبي الدنيا؛ لكونه كتابًا فريداً اشتملت أحاديثه، وآثاره المروية في أبوابه الخمسة والثلاثين على كل ما يتعلق بمعالجة قضايا الأسرة المسلمة من حيث: التربية، والتعليم، والأخلاق، والنفقة، والعدل، والعطف على البنين واللعب معهم، والإحسان إلى البنات، وتزويجهن، وغير ذلك في بقية معالجته لقضايا الأسرة المسلمة، وقد رواها ابن أبي الدنيا كلها مسنده إلى قائليها، وحفظها في كتابه: (العيال).

وكتاب: (العيال) لابن أبي الدنيا مع أهميته التي تميز بها في قيمته العلمية، لا يخلو من المآخذ، لأن مؤلفه ابن أبي الدنيا، لم يحكم على أسانيد أحاديثه، ولم يعتنِ بذكر العلل في متون أحاديثه الضعيفة، ولم يتعرض كذلك لتوضيح معنى ولا لشرح مجمل، ولا لحل غامض، وهذه المآخذ لا تؤخذ على ابن أبي الدنيا في كتابه: (العيال) فحسب بل تؤخذ عليه في جميع مصنفاته، وهي لا تؤثر سلبا على أهمية كتابه: (العيال)، ولا تنقص من قيمته العلمية، لأنه يعد كتابا فريداً في محتواه العلمي، فأحاديثه وآثاره المروية عالجت بشمول كل ما يتعلق بقضايا الأسرة المسلمة، وهو بهذه المكانة العلمية المتميزة، لأهمية محتوياته أُهْتِم به، وطبع مرتين:

الطبعة الأولى: تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، مكتبة القرآن، القاهرة – مصر، ط١: (د ت)، وقد حقق: مسعد عبد الحميد السعدني الكتاب في جزء واحد.

الطبعة الأخرى: تحقيق الدكتور: نجم عبد الرحمن خلف، دار ابن القيم، الدمام – السعودية، ط١: (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)، وقد حقق الدكتور: نجم عبد الرحمن خلف الكتاب في جزأين.

وقد اعتمدت في البحث على طبعة تحقيق الدكتور: نجم عبد الرحمن خلف، لأربعة أسباب:

١) كونه ترجم لجميع شيوخ ابن أبي الدنيا عند دراسته لأسانيد الكتاب.
٢) اهتمامه في تحقيق الكتاب، وفق ضوابط التحقيق العلمي للنص، وبذل في ذلك جهداً يشكر عليه.
٣) خدمته لتنظيم النص بما يفيد فهمه.
٤) إجادته لضبط أسانيده، وبضبطه لأسانيده أزال ما فيها من التباس وتصحيف.

وعليها اختار الباحث كتاب: (العيال)لأبن أبي الدنيا بتحقيق الدكتور: نجم عبد الرحمن خلف، لموضوع بحثه، في بعض أحاديثه، وهي المراسيل التي جمعها منه، وقد بلغت: (٤٣) ثلاثة وأربعين

حديثًا مرسلاً، مروية في(٢٤) أربعة وعشرين بابا، تبدأ من باب: (النفقة على العيال والثواب على النفقة عليهم) وتنتهي في باب: (العوذة تعلق على الصبيان) درس الباحث أسانيدها، وخرجها من كتب الحديث رواية التي وقف عليها، وحكم على حالها من حيث: القبول أو الرد، في الفصول الأربعة لهذا البحث.

المطلب الثاني: التعريف بالحديث المرسل، من حيث: تعريفه، وحكمه، والاحتجاج به.

أولاً: تعريف المرسل في اللغة والاصطلاح:

المرسل في اللغة: مشتق من الإرسال، وهو الإطلاق، تقول: أرسلت الطائر من يدي إذا أطلقته، وأرسلت الكلام إرسالا أطلقته من غير تقييد، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾ [سورة مريم:٨٣][١]، قال الحافظ العلائي: (فكأنَّ المرسِل أطلق الإسناد ولم يقيدهُ براوٍ معروف[٢].

وفي الاصطلاح: اختلف العلماء في تعريفه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: "أنه ما قال فيه التابعي صغيرا كان أو كبيرا قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كذا أو فعل كذا"[٣].

قال ابن الصلاح: (والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك رضي الله عنهم)[٤]، أي لا فرق بين صغير وكبير.

وقال الحافظ ابن حجر: (وهذا الذي عليه جمهور المحدثين، ولم أر تقييده بالكبير صريحا عن أحد، لكن نقله ابن عبد البر عن قوم)[٥].

---

(١) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: (١/ ٢٢٦)، لأحمد بن محمد الفيومي الحموي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ولسان العرب: (١١/ ٢٨٥)، لابن منظور، دار صادر، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ.

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: (ص:٢٣)، للعلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

(٣) محاضرات في علوم الحديث: (ص:٥٢) تأليف الدكتور، حارث سليمان الضاري، دار النفائس، عمَّان – الأردن، ط٤، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

(٤) معرفة أنواع علوم الحديث المعروف بـ: (مقدمة ابن الصلاح)، (ص:١٢٧)، لابن الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح: (٢/ ٥٤٣)، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي بن عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي – الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

القول الثاني: ما رواه التابعي الكبير فقط، إذا قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم)[١].

وهذا التعريف لا خلاف فيه بين العلماء، قال النووي: (اتفق علماء الطوائف على أن قول التابعي الكبير: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذا أو فعله يسمى مرسلاً)[٢].

وحجة هذا القول: "لاحتمال رواية التابعي الصغير عن تابعي كبير عن الصحابي، والتابعون خاضعون للتعديل والتجريح، بخلاف الصحابة رضي الله عنهم"[٣].

القول الثالث: وهو الحديث الذي لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه[٤]، وإليه ذهب جمهور الفقهاء والأصوليين، وقال به الخطيب البغدادي، وجماعة من المحدثين[٥].

وهذا القول يقرر "أن الأصوليين ومن معهم لم يفرقوا بين المعضل، والمرسل، والمنقطع، بل قالوا الثلاثة قول من لم يلق النبي – صلى الله عليه وسلم – وقد تقدمهم الشافعي – رضي الله تعالى عنه – فأطلق المنقطع على المرسل"[٦].

والراجح من هذه الأقوال: هو القول الأول أن المرسل رواية التابعي صغيرا كان أو كبيرا عن النبي – صلى الله عليه وسلم – لأن المشهور عند جمهور المحدثين التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك.

---

(١) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث: (مقدمة ابن الصلاح)، (ص:١٢٦ – ١٢٧).

(٢) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث: (ص:٣٤)، للنووي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

(٣) محاضرات في علوم الحديث: (ص:٥٢).

(٤) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة: (ألفيه العراقي)، (١/ ٢٠٥)، للحافظ العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

(٥) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث: (مقدمة ابن الصلاح)، (ص:١٢٨)، ومحاضرات في علوم الحديث: (ص:٢٥ – ٣٥).

(٦) النكت على مقدمة ابن الصلاح: (١/ ٤٤٩)، للزركشي، تحقيق: الدكتور، زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

ثانيًا: حكمه والاحتجاج به:

اختلف العلماء في حكم المرسل، والاحتجاج به على أقوال كثيرة، أشهرها ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه ضعيف، لا يحتج به، وهو مذهب جمهور المحدثين، وكثير من الفقهاء والأصوليين(١).

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: (والمرسل من الروايات في أصل قولنا، وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة)(٢).

وقال الترمذي: (والحديث إذا كان مرسلا، فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث)(٣).

وقال ابن الصلاح: (وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل، والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم)(٤).

وقال النووي: (ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين، والشافعي، وكثير من الفقهاء، وأصحاب الأصول)(٥).

وحجة ضعف الحديث المرسل عند جمهور المحدثين، وغيرهم من الفقهاء والأصوليين "الجهل بحال المحذوف ؛ لأنه يحتمل أن يكون غير صحابي، وإذا كان كذلك، فيحتمل أن يكون ضعيفا، وإن اتفق أن يكون المرسِل لا يروي إلا عن ثقة، فالتوثيق مع الإبهام غير كاف"(٦).

---

(١) ينظر: تدريب الراوي: (١/ ٢٢٢ – ٢٢٣)، للسيوطي، تحقيق: أبي قتيبة: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض – السعودية، بدون تاريخ، والمختصر الوجيز في علوم الحديث: (ص:١٥٠) تأليف: الدكتور، محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٥، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

(٢) مقدمة الإمام مسلم في صحيحة المسمى: (المسند الصحيح المختصر)، (١/ ٢٩)، للإمام مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

(٣) شرح علل الترمذي: (١/ ١٨٥)، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور، همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

(٤) معرفة أنواع علوم الحديث: (مقدمة ابن الصلاح)، (ص:١٣٠).

(٥) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث: (ص:٣٥).

(٦) تدريب الراوي: (١/ ٢٢٣).

القول الثاني: أنه مقبول يحتج به، وهو قول مالك، وأبي حنيفة، وأصحابهما، وقول الإمام أحمد بن حنبل في المشهور عنه[١].

وهؤلاء الأئمة لم يقبلوا الحديث المرسل مطلقا، بل قيدوا قبوله بأمور:

"فالحنفية يقبلون المرسل إذا كان مرسِله من أهل القرون الثلاثة الفاضلة، فإن كان من غيرها لم يقبلوه"[٢].

وقال أبو الوليد الباجي[٣] من المالكية، وأبو بكر الرازي[٤] من الحنفية: (لا يقبل المرسل إلا ممن عرف أنه لا يرسل إلا عن ثقة إجماعا)[٥]، ومذهب أحمد في رواية عنه: قبول المرسل مالم يعارض مسندا"[٦].

وقد نص متأخري الحنفية على قبول كل مرسل سواء في عصر التابعين، أو بعد عصر التابعين، إذا قال أحد منهم: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم[٧]، وقولهم هذا مردود.

قال الحافظ العلائي: (ولم يصرح به على هذا الوجه إلا بعض الغلاة من متأخري الحنفية، وهذا توسع غير مرضي، بل هو باطل مردود بالإجماع)[٨].

وقد ذكر أبو جعفر: محمد بن جرير الطبري، وابن الحاجب أن التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل، ولم يأتِ عنهم إنكاره، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم على رأس المائتين)[٩].

---

(١) ينظر: تدريب الراوي: (١/ ٢٢٣)، والمقترح في علم المصطلح: (ص:٢١٥)، تأليف الدكتور، إبراهيم بن إبراهيم قريبي، مكتبة الإرشاد، صنعاء – الجمهورية اليمنية، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

(٢) تدريب الراوي: (١/ ٢٢٣).

(٣) "أبو الوليد: سليمان بن خلف بن سعيد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي، الذهبي، الحافظ، العلامة، ذو الفنون، صاحب التصانيف، توفي سنة: (٤٧٤هـ)، تذكرة الحفاظ: (٣/ ٢٤٦، ٢٤٨)، ترجمة رقم: (١٠٢٧).

(٤) "أحمد بن علي الرازي الحنفي، الإمام، العلامة، المفتي، عالم العراق، توفي سنة: (٣٧٠هـ)". سير أعلام النبلاء: (١٦، ٣٤٠ – ٣٤١)، ترجمة رقم: (٤٢٧).

(٥) النكت الوفية بما في شرح الألفية: (١/ ٣٧٥)، للبقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

(٦) المصدر السابق: (١/ ٣٧٥).

(٧) ينظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل: (ص:٣٣).

(٨) المصدر السابق: (ص:٣٣).

(٩) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (٢/ ٥٦٧).

قال ابن عبد البر: (يعني أبو جعفر أن الشافعي أول من أبى من قبول المرسل)[١]، أي: أن الشافعي أول من رد المرسل.

وما ذكره ابن جرير الطبري، نقله "ابن الحاجب[٢] في مختصره: إجماع التابعين على قبول المرسل"[٣].

وقد عقَّب الحافظ ابن حجر على قول ابن جرير الطبري، وابن الحاجب، بقوله: (لكنه مردود على مُدَّعَيه، فقد قال سعيد بن المسيب – وهو من كبار التابعين –: «إن المرسل ليس بحجة»، نقله عنه الحاكم، وكذا تقدم نقله عن محمد بن سيرين، وعن الزهري، وكذا كان يعيبه شعبة وأقرانه، والآخذون عنه كيحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي وغير واحد، وكل هؤلاء قبل الشافعي، ونقله الترمذي عن أكثر أهل العلم)[٤].

القول الثالث: أنه يكون مقبولا بشروط، وهو مذهب الإمام الشافعي[٥]، حيث نُقِل عنه ما يفيد "أن مراسيل كبار التابعين حجة، إن جاءت من وجه آخر ولو مرسلة، أو اعتضدت بقول صحابي، أو أكثر العلماء، أو كان المرسل لو سمى لا يسمي إلا ثقة، فحينئذ يكون مرسله حجة، ولا ينتهض إلى رتبة المتصل"[٦].

وأما مذهب الإمام الشافعي في مراسيل سعيد بن المسيب، فالصحيح الذي عليه المحققون من أصحاب الإمام الشافعي أن مراسيل سعيد بن المسيب كغيرها من مراسيل كبار التابعين، لا تقبل إلا

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: (١/ ٤)، لابن عبد البر القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

(٢) أبو عمرو: عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي، الدويني الأصل، الشيخ، الإمام، العلامة، المقرئ، الأصولي، الفقيه، المالكي، النحوي، صاحب التصانيف، توفي سنة: (٦٤٦هـ)"، سير أعلام النبلاء: (٢٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ترجمة رقم: (١٧٥).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (٢/ ٥٦٧).

(٤) المصدر السابق: (٢/ ٥٦٨).

(٥) ينظر: شرح علل الترمذي: (١/ ١٨٨).

(٦) اختصار علوم الحديث: (ص:٤٩)، لابن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، بدون تاريخ.

بالشروط المذكورة، نقل الخطيب البغدادي أن الإمام الشافعي قال: (إرسال ابن المسيب عندنا حسن).

قال الخطيب: اختلف الفقهاء من أصحاب الشافعي في قوله هذا، منهم من قال: أراد الشافعي به أن مرسل سعيد بن المسيب حجة، لأن مراسيل سعيد تتبعت فوجدت كلها مسانيد عن الصحابة من جهة غيره، ومنهم من قال: لا فرق بين مرسل سعيد بن المسيب، وبين مرسل غيره من التابعين، وإنما رجح الشافعي به، والترجيح بالمرسل صحيح، وإن كان لا يجوز أن يحتج به على إثبات الحكم)(١).

قال الخطيب البغدادي: (وهذا الثاني هو الصحيح من القولين عندنا، لأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد مسندا بحال من وجه يصح، وقد جعل الشافعي مراسيل كبار التابعين مزية على من دونهم، كما استحسن مرسل سعيد بن المسيب على من سواه)(٢).

وقال البيهقي: (فالشافعي يقبل مراسيل كبار التابعين إذا أنضم إليها ما يؤكدها، ولا يقبلها إذا لم ينضم إليها ما يؤكدها سواء أكان مرسل ابن المسيب، أو غيره قال: وقد ذكرنا مراسيل لابن المسيب لم يقل بها الشافعي حين لم ينضم إليها ما يؤكدها ومراسيل لغيره قال بها حين انضم إليها ما يؤكدها قال: وزيادة ابن المسيب على غيره في هذا، لأنه أصح التابعين إرسالا فيما زعم الحفاظ)(٣).

وبهذا يتضح لنا أن الإمام الشافعي يقبل مراسيل كبار التابعين بالشروط المتقدمة، سواء كان مرسل سعيد ابن المسيب أو غيره من كبار التابعين.

وأما مراسيل صغار التابعين فقد صرَّح الإمام الشافعي بعدم قبولها مطلقا(٤).

---

(١) الكفاية في علم الرواية: (ص:٤٠٤ – ٤٠٥)، للخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة – السعودية، بدون تاريخ.

(٢) المصدر السابق: (ص:٤٠٥).

(٣) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: (ص:٤٤)، لابن جماعة، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق – سوريا، ط٢، ١٤٠٦هـ.

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: (ص:٤٦).

والمرسل ضعفه خفيف، يتقوى إذا اعتضد من طريق أخرى مسندة، أو مرسلة، أو وجد ما يوافق به ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبأحدها يستحق المرسل القبول(١).

قال الإمام محمد بن جماعة: (حكم المرسل حكم الضعيف إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر، إما مسندا، أو مرسلا، من غير رجال الأول، فيكون حجة محتجا به، وهذا عليه جمهور العلماء والمحدثين)(٢).

وقال البقاعي: (المرسل بمطلقه يكون ضعيفا، وقد يكون حسنا، وذلك إذا تقوى، واعتضد)(٣).

وقال السخاوي: (والذي عَلَيْهِ جَمَاهِير الْعلمَاء والمحدثين، وَهُوَ الْأَصَح: أَنه يكون حجَّة إِذا اعتضد بمجيئه من وَجه آخر مُسْندًا، وَكَذَا من وَجه آخر مُرْسلا، لَكِن لَيْسَ على إِطْلَاقه، كَمَا اقْتَضَاهُ النّظم، بل هُوَ مُقَيّد لمرسل أَخذ مرسله الْعلم من غير رجال الْمُرْسل الأول، فَحِينَئِذٍ إِذا اعتضد بِأحد هذَيْن الْأَمريْنِ يلْتَحق بالْحسنِ)(٤).

وعليه يتحقق أن مرسل التابعي صغيرا كان أو كبيرا ضعيف، للجهل بحال الراوي المحذوف، ويعد ضعفه خفيفا، إلا أنه إذا اعتضد بمجيئه من وجه آخر مرسلا، أو روي مسندا، أي متصل من طريق أو من طرق أخرى، أو ثبت له شاهد، أو أكثر من شاهد، يتقوى من الضعف الخفيف إلى درجة الحسن لغيره، وفي هذه الحالة يعمل به في موضع وروده.

---

(١) ينظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل: (ص:٣٩)، والنكت الوفية بما في شرح اللفية: (١/ ٣٧٧).

(٢) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: (ص:٤٣).

(٣) النكت الوفية بما في شرح الألفية: (١/ ٣٧٧).

(٤) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية: (ص:١٦٦)، للسخاوي، تحقيق: أبي عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة – مصر، ط١، ٢٠٠١م.

الفصل الأول: الأحاديث المرسلة والحكم عليها في أبواب: (باب: النفقة على العيال والثواب على النفقة عليهم، وباب: العدل بين الأولاد والتسوية بينهم، وباب: العقيقة عن المولود وما يصنع به عند ولادته، وباب: في الإحسان إلى البنات، وباب: تزويج البنات).

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: في باب: النفقة على العيال، والثواب على النفقة عليهم.
- المبحث الثاني: في باب: العدل بين الأولاد، والتسوية بينهم، وباب: العقيقة عن المولود، وما يُصنع به عند ولادته.
- المبحث الثالث: في باب: الإحسان إلى البنات، وباب: تزويج البنات.

المبحث الأول: في باب: النفقة على العيال، والثواب على النفقة عليهم.

وفيه أربعة أحاديث:

[١] الحديث الأول:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا إسحاق بن إسماعيل، حدثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي المخارق، قال: كنا عند رسول الله –صلى الله عليه وسلم– في غزوة تبوك، فَظَلَعَت[١] ناقةٌ له، فأقام عليها سبعا، فمرَّ عليه أعرابيٌّ شابٌّ شديدٌ قوي يرعى غنيمة له، فقالوا: لو كانَ شباب هذا وشِدَّته وقوَّته في سبيلِ الله عزَّ وجل، فقال رسولُ الله –صلى الله عليه وسلم–: ((إنْ كانَ يسعى على أبوينِ كبيرينِ لَهُ ليغنيهما فهو في سبيل الله، وإن كان يسعى على صبيان له صغار ليغنيهم فهو في سبيل الله، وإن كان يسعى على نفسهِ ليغنيها ويكافيَ النَّاسَ[٢] فهو في سبيل الله، وإن كان يسعى رياءً وسمعةً فهو للشيطان))[٣].

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول: من حيث: رجال إسناده:

– "إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، ثقة: (ت: ٢٢٥هـ)"[٤].

---

(١) الظلع: "شبيه بالعرج، ولهذا يقال: هو عرج يسير". المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: (٢/ ٣٨٥) مادة ظلع.

(٢) يكافي الناس: أي يعف نفسه عن مسألة الناس. ينظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير: (٣/ ٣١)، حديث رقم: (٢٦٦٩)، للمناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، بدون تاريخ).

(٣) كتاب العيال: (١/ ١٥٤)، حديث رقم: (١٩)، لابن أبي الدنيا، تحقيق: الدكتور: نجم عبد الرحمن خلف، دار ابن القيم، السعودية الدمام، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

(٤) الكاشف: (١/ ٢٣٤)، ترجمة رقم: (٢٨٦)، للذهبي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جده – السعودية، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

– "جرير بن عبد الحميد بن قرط، الضبي الكوفي، ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه: (ت: ١٨٨هـ)"[١].

– "أبو محمد: سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي الكوفي، ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع، لكنه يدلس: (ت: ١٤٧هـ)"[٢].

والأعمش مشهور بالتدليس، قال الحافظ صلاح الدين العلائي: (الأعمش الإمام مشهور بالتدليس مكثر منه)[٣].

وقال الحافظ الذهبي: (الأعمش أحد الائمة الثقات، عداده في صغار التابعين، ما نقموا عليه إلا التدليس، وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدرى به، فمتى قال: حدثنا، فلا كلام، ومتى قال: (عن) تطرق إلى احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم النخعي، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال)[٤].

والأعمش في هذا الحديث قد عنعن عن أبي المخارق، وروايته عنه محمولة على عدم الاتصال.

وعليه؛ فإنَّ الحديث بهذا السند فيه علتان، التدليس من قبل الأعمش، والإرسال من قبل أبي المخارق؛ لأنهما انقطاع يُضعَّف بهما الحديث، إلا أنهما أي التدليس والإرسال يتصفان بالضعف الخفيف، يزول ضعفهما بالتقوية بالمتابعة[٥]، أو الشاهد[٦]، أو غير ذلك من طرق التقوية.

---

(١) تقريب التهذيب: (ص:١٣٩)، ترجمة رقم: (٩١٦).

(٢) تقريب التهذيب: (ص:٢٥٤)، ترجمة رقم: (٢٦١٥).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: (ص:١٨٨)، ترجمة رقم: (٢٥٨).

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٢٢٤)، ترجمة رقم: (٣٥١٧)، للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٨هـ – ١٩٦٣م.

(٥) المتابعة نوعان: " متابعة تامة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي من أول الإسناد، يعني أن تحصل له المشاركة في شيخه من قِبل راو آخر.

ومتابعة قاصرة: وهي أن تحصل له المشاركة في شيخ شيخه، ولو إلى الصحابي ". المقترح في علم المصطلح: (ص:٣٩٩).

(٦) الشاهد: "أن يُروى من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى، وفي المعنى فقط"، نزهة النظر: (ص:٣٦)، للحافظ ابن حجر، مكتبة الإرشاد، صنعاء – الجمهورية اليمنية، ١٤٠٦هـ.

– "أبو المخارق: مغراء العبدي الكوفي، من بني عائذ"[١].

أخرج له الترمذي حديثا مرفوعا عن ابن عمر، وقال: (أبو المخارق ليس بالمعروف)[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، ونُقل عن العجلي أنَّه قال: (لا بأس به)[٤]، وضعفه عبد الحق في حديثه[٥]، فأنكر عليه ابن القطان، وقال: (لا يُعرف فيه تجريح، وأنكر على عبد الحق طعنه في حديثه)[٦]، وذكر له الذهبي حديثا عن ابن عمر، وقال عنه: (تُكلِّم فيه)[٧]، أي في حديثه من قِبل الترمذي، وعبد الحق، وأما الحافظ ابن حجر، حكم عليه في كتابه: (التقريب) بقوله: (مقبول)[٨]، وقال في موضع آخر من كتابه المذكور: (أبو المخارق عن ابن عمر مجهول)[٩]، ونقل الحافظ أيضا جهالة أبي المخارق في كتابه: (لسان الميزان) بقوله: (أبو المخارق عن ابن عمر – رضي الله عنهما – مجهول)[١٠].

ومن المعلوم أنَّ الحافظ ابن حجر حكم على أبي المخارق بلفظ: (مقبول) بناءً على توثيق ابن حبان لأبي المخارق، ويرشح هذا الاستنتاج أنَّ كثيرا من الذين أطلق عليهم الحافظ ابن حجر وصف: (مقبول) في كتابه: (التقريب) هم الذين انفرد ابن حبان بتوثيقهم في كتابه: (الثقات) منهم: أبو المخارق، مغراء العبدي الكوفي.

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٢٨، ٣٤٨)، ترجمة رقم: (٦١٢٠).

(٢) سنن الترمذي: (٤/ ٧٠٤)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

(٣) الثقات: (٥/ ٤٦٤)، لابن حبان، دائرة المعارف العثمانية النظامية بحيدر آباد، الدكن – الهند، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٣م.

(٤) تهذيب التهذيب: (١٠/ ٢٥٥)، ترجمة رقم: (٤٥٧).

(٥) حديث أبي المخارق عن ابن عمر مرفوعا، يُنظر: الحديث في: سنن الترمذي: (٤/ ٧٠٤)، حديث رقم: (٢٥٨٠).

(٦) تهذيب التهذيب: (١٠/ ٢٥٥)، ترجمة رقم: (٤٥٧).

(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ١٥٨)، ترجمة رقم: (٨٦٩٦).

(٨) تقريب التهذيب: (ص:٥٤٢)، ترجمة رقم: (٦٨٢٦).

(٩) المصدر السابق: (ص:٦٧١)، ترجمة رقم: (٨٣٤٦).

(١٠) لسان الميزان: (٧/ ٤٨٢)، ترجمة رقم: (٥٦٥١)، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية – الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، ط٢، ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م.

وأما حكم الحافظ ابن حجر لأبي المخارق بالجهالة، فقد تابع الترمذي في تجهيله لأبي المخارق، بقول الترمذي فيه: (أبو المخارق ليس بمعروف)، وهذا يُعد تصريحا من الترمذي في أنَّ أبا المخارق مجهول العين، وهو ليس كذلك، لأنَّ مجهول العين "هو: الذي لا يروي عنه غير واحد فقط"(١)، ولا ترتفع جهالة العين عنه إلا إذا روى عنه عدلان، كما أظهر ذلك الخطيب البغدادي في قاعدته المشهورة عند جمهور المحدثين، التي تنص: (بأنَّ أقل ما ترتفع الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم)(٢).

وأبو المخارق تنتفي عنه جهالة العين، لأنه روى عنه كما قال الحافظ المزي: (الحسن بن عبيد الله النخعي، وسليمان الأعمش، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي، وأبوه أبو إسحاق السبيعي، وأبو جناب: يحيى بن أبي حية الكلبي)(٣).

وقد وصف الترمذي أبا المخارق أنَّه ليس بمعروف؛ لأنَّه توصل أنَّ ما روى عن أبي المخارق إلا راو واحد، وخفي على الترمذي أن أبا المخارق روى عنه خمسة من الرواة.

وأما طعن عبد الحق لحديث ابن عمر المرفوع الذي أخرجه الترمذي من طريق أبي المخارق، عن ابن عمر، فهو أيضا مردود؛ لإنكار ابن القطان على عبد الحق طعنه في حديثه، وإنكاره يدل أنَّ أبا المخارق لم يروِ عن ابن عمر حديثه المرفوع بسند الترمذي، وإنما البلاء جاء في روايته من غير طريق أبي المخارق، قال الحافظ المزي في تعقيبه لحديث أبي المخارق عن ابن عمر: (هذا خطأ، رواه منجاب بن الحارث، عن علي بن مسهر، عن الفضل بن يزيد، عن أبي عجلان المحاربي، عن ابن عمر، وكذلك رواه أبو عقيل الثقفي، ومروان بن معاوية الفزاري، عن الفضل بن يزيد، عن أبي عجلان المحاربي، عن ابن عمر، وهو الصواب، والخطأ في ذلك إما من الترمذي، وإما من شيخه، والله أعلم)(٤).

---

(١) مصطلح الحديث ورجاله: (ص:١٩٦)، تأليف الأستاذ الدكتور: حسن محمد مقبولي الأهدل، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء – الجمهورية اليمنية، ط٧، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

(٢) الكفاية في علم الرواية: (ص:٨٨).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٢٨، ٣٤٨)، ترجمة رقم: (٦١٢٠).

(٤) المصدر السابق: (٣٤، ٨٢، ٢٦٥)، ترجمة رقم: (٧٥١١).

وبهذا يظهر أنَّ أبا المخارق لا يُعرف فيه تجريح قادح من قِبل أئمة الجرح والتعديل، كما نص على ذلك ابن القطان، والذي يظهر أنَّه صدوق حسن الحديث، ولأنّ أبا المخارق روى عنه – كما تقدم – جمعٌ من الثقات، وذكره ابن حبان في الثقات، ونُقل عن العجلي أنَّه قال: (لا بأس به).

المحور الثاني: من حيث تخريجه:

– أخرج الحديث أيضا مرسلا عن التابعي أبي المخارق: سعيد بن منصور(١)، والحسين بن حرب المروزي(٢)، أخرجاه بقولهما: أخبرنا أبو معاوية(٣)، عن الأعمش، عن أبي المخارق... أرسل الحديث بمثل لفظ ابن أبي الدنيا.

– والحديث رويَ بسند متصل، رواه أبو المخارق عن ابن عمر من طريق غير محفوظة، لا تثبت عند أهل الحديث، وهذه الطريق أخرجها ابن الأعرابي في معجمه(٤)، والبيهقي، في: السنن الصغرى(٥)، والكبرى(٦)، والشعب(٧)، كلهم من طريق علي بن حكيم(٨) عن شريك(٩)، عن

---

(١) في سننه: (٢/ ٢٧٨)، حديث رقم: (٢٦١٨)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٩٢م.

(٢) في البر والصلة: (ص:١٦١)، حديث رقم: (٣١٦)، للمروزي، تحقيق: الدكتور: محمد سعيد بخاري، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.

(٣) اسمه: "محمد بن خازم الضرير الكوفي، عمي وهو صغير، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره: (ت: ١٩٥هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٤٧٥)، ترجمة رقم: (٥٨٤١).

(٤) معجم ابن ألأعرابي: (٣/ ١٠٧٠)، حديث رقم: (٢٣٠٥)، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد، دار دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧.

(٥) السنن الصغرى: (٣/ ١٩١)، حديث رقم: (٢٨٩٥)، للبيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي – باكستان، ط١، بدون تاريخ.

(٦) السنن الكبرى: (٧/ ٧٨٧)، حديث رقم: (١٥٧٤٢)، للبيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

(٧) شعب الإيمان: (١٠/ ٢٦٣)، حديث رقم: (٧٤٦٩)، (١١/ ١٥٩)، حديث رقم: (٨٣٣٧)، للبيهقي، تحقيق: الدكتور: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

(٨) هو: "علي بن حكيم بن ذبيان الأودي الكوفي، ثقة: (ت: ٢٣١هـ)" تقريب التهذيب: (ص:٤٠٠)، ترجمة رقم: (٤٧٢٣).

(٩) هو: "أبو عبد الله: شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي، الكوفي، القاضي"، قال فيه يحيى بن معين: (ثقة، إلا أنه يغلط ولا يتقن)، وقال غيره: سيء الحفظ، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وقال الذهبي: (الحافظ الصادق)، =

الأعمش، عن أبي المخارق، عن ابن عمر، قال: مر بهم رجل، فعجبوا من خلقه، فقالوا: لو كان هذا في سبيل الله عز وجل، فأتوا النبي – صلى الله عليه وسلم – فأخبروه، فقال النبي – صلى الله عليه وسلم –: ((إن كان يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله، وإن كان يسعى على ولده صبية فهو في سبيل الله، وإن كان يسعى على نفسه ليعفها فهو في سبيل الله عز وجل))، لفظ الحديث للبيهقي.

الحديث من طريق الأعمش عن أبي المخارق باقي على إرساله، لروايته من قِبل محمد بن خازم الضرير أبي معاوية، عن الأعمش، وأبو معاوية قال عنه الحافظ ابن حجر: (أحفظ الناس لحديث الأعمش)، وقد رواهُ عن الأعمش عن أبي المخارق مرسلا، وهو الأصح.

وأما شريك بن عبد الله النخعي، فقد أخطأ في وصله لسند الحديث، وخالف أبا معاوية، وهو أحفظ منه لحديث الأعمش، فرواهُ شريك، عن الأعمش، عن أبي المخارق، عن ابن عمر، وهذه تعد من أخطاء ما رواهُ شريك عن الأعمش.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: (سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه علي بن حكيم عن شريك، عن الأعمش، عن مغراء أبي المخارق العبدي، عن ابن عمر، قال: مرَّ علينا رجل ضخم له خَلْقٌ وجسم، فقلنا: لو كان في سبيل الله، فأُخبر النبي – صلى الله عليه وسلم –... وذكرت لهما الحديث، فقالا: هذا خطأ الناس يقولون: عن مغراء أبي المخارق، أن النبي – صلى الله عليه وسلم – مرسل، وهو الصحيح، فقلت لهما: الوهم ممن هو؟ قالا: من شريك)[1].

وسئل الدارقطني عن حديث يروى عن مغراء العبدي، عن ابن عمر، قال: مرَّ بنا رجل جسيم، له خلق عظيم... الحديث، فقال: (يرويه الأعمش، واختلف عنه، فرواه علي بن حكيم الأودي، عن شريك، عن الأعمش، عن مغراء، عن ابن عمر.

=

ولخص الحافظ ابن حجر حاله بقوله: (صدوق يخطئ كثيرا ت ١٧٧هـ)، يُنظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٢٧٠ – ٢٧٤)، ترجمة رقم: (٣٦٩٧)، وتقريب التهذيب: (ص:٢٦٦)، ترجمة رقم: (٢٧٨٧).

(١) علل الحديث: (٥/ ٤٦١ – ٤٦٢) رقم: (٢١١٤)، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية الدكتور، سعد ين عبد الله الحميد، والدكتور، خالد عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

ورواه غيره عن الأعمش، عن أبي المخارق مرسلا، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – والمرسل أشبه)[١].

أقول: الحديث رُجِّحَ إرساله عن أبي المخارق مغراء العبدي بقولٍ وجيه من الإمامين: أبي حاتم الرازي، والدارقطني، وهذا يكشف أنَّ رواية الأعمش، عن أبي المخارق العبدي يبعد عنها التدليس من قِبل الأعمش، لأنَّ رواية الأعمش عن أبي المخارق العبدي وغيره من طريق أبي معاوية: محمد بن خازم الضرير محمولة على الاتصال، لضبطه لأحاديث الأعمش.

قال يحيى بن معين: (أبو معاوية أثبت في الأعمش من جرير)[٢].

وقال ابن معين أيضا: (أبو معاوية الضرير من أثبت أصحاب الأعمش)[٣].

وقال وكيع بن الجراح: (كان أبو معاوية أعلم بأحاديث الأعمش)[٤].

وقال أبو حاتم الرازي: (أبو معاوية من أثبت الناس في الأعمش)[٥].

وكون أبي معاوية الضرير أثبت الرواة في الأعمش، لعلمه بأحاديثه مع حفظه وتثبته لها، ومنها هذا الحديث المرسل الراوي له أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن أبي المخارق العبدي، كان أبو معاوية الضرير ثبتا ضابطا له، وهذا في حد ذاته كافيا يدل أنَّ روايته إلى أبي المخارق العبدي محمولة على الاتصال، لا سيما رواية الأعمش عن أبي المخارق العبدي التي أخرجها مباشرة إلى أبي معاوية الضرير سعيد بن منصور في: (سننه)، والحسين بن حرب في: (البر والصلة)، وفيها تابع أبو معاوية الضرير جريرَ بن عبد الحميد في الرواية عن الأعمش، عن أبي المخارق العبدي مرسلا، وهذه تعد متابعة تامة لسند ابن أبي الدنيا المرسل تجعل رواية الأعمش

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية: (١٢/ ٤٢١) رقم: (٢٨٥٣)، للدارقطني، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض – السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

(٢) تهذيب التهذيب: (٩/ ١٣٨)، ترجمة رقم: (١٩٢).

(٣) الجرح والتعديل: (٧/ ٢٤٨)، ترجمة رقم: (١٣٦٠).

(٤) تهذيب التهذيب: (٩/ ١٣٩)، ترجمة رقم: (١٩٢).

(٥) الجرح والتعديل: (٧/ ٢٤٨)، ترجمة رقم: (١٣٦٠).

عن أبي المخارق محمولة على الاتصال، وتزيل ما كنا نخشاه من تدليس الأعمش عن أبي المخارق مغراء العبدي.

– والحديث رويَ أيضا مرسلا من وجه آخر عن التابعي: إبراهيم بن ميسرة الطائفي، وقد أخرجه الحسين بن حرب المروزي[١]، بقوله: أخبرنا عبد الوهاب الثقفي[٢]، قال: حدثنا أيوب[٣]، عن إبراهيم بن ميسرة[٤]، أن أعرابيا طلع على أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فأعجبهم شبابه، وقوته، ونشاطه، ونحو هذا، فقالوا: لو كان شباب هذا، ونشاطه، وقوته في سبيل الله – فسمع ذلك رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال: ((أو ما في سبيل الله إلا من قاتل، أو قال: غزا؟ من سعى على والديه ليعفهما ففي سبيل الله، ومن سعى على عياله يعفهم ففي سبيل الله، ومن سعى على نفسه ليعفها فهو في سبيل الله، ومن سعى مكاثرا[٥] ففي سبيل الشيطان))[٦].

---

(١) في البر والصلة: (١/ ٨٣)، حديث رقم: (١٦٠).

(٢) "أبو محمد: عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي البصري، ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين: (ت: ١٩٤هـ)" تقريب التهذيب: (ص:٣٦٨)، ترجمة رقم: (٤٢٦١).

(٣) "أبو بكر: أيوب ابن أبي تميمة كيسان السختياني البصري، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد: (ت: ١٣١هـ)". المصدر السابق: (ص:١١٧)، ترجمة رقم: (٦٠٥).

(٤) هو "إبراهيم بن ميسرة الطائفي، نزيل مكة، ثبت حافظ: (ت: ١٣٢هـ)" تقريب التهذيب: (ص:٩٤)، ترجمة رقم: (٢٦٠).

(٥) المكاثرة: "التفاخر بكثرة المال" تهذيب اللغة: (١/ ١٠٢) مادة: (كثر).

(٦) الحديث أخرجه عبد الرزاق بن همام، الصنعاني، عن معمر بن راشد، عن أيوب السختياني، قال: أشرف على النبي – صلى الله عليه وسلم – وأصحابه رجلٌ من قريش... وذكر الحديث إلى أن قال: ((أو ليس في سبيل الله إلا من قتل؟ ثم قال: من خرج في الأرض يطلب حلالا يكف به أهله فهو في سبيل الله، ومن خرج يطلب حلالا يكف به نفسه فهو في سبيل الله، ومن خرج يطلب التكاثر فهو في سبيل الشيطان)). مصنف عبد الرزاق الصنعاني: (٥/ ٢٧١)، حديث رقم: (٩٥٧٨)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ط٢، ١٤٠٣هـ.

أقول: رواية عبد الرزاق الصنعاني تدل في سندها أنَّ أيوب السختياني هو المرسل للحديث، وليس كذلك، لثبوت صحة إرساله عن التابعي إبراهيم بن ميسرة الطائفي، كما أوضحت سند رواية الحسين بن حرب المروزي المتقدمة، وهي المحفوظة الثابتة، لأنَّ معمر بن راشد يُخالف في روايته إذا حدث عن البصريين، وأيوب السختياني منهم، قال أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: (إذا حدث معمر عن العراقيين فخالفة، إلا عن الزهري وعبد الله بن طاووس فإنَّ حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا) تهذيب التهذيب: (١٠/ ٢٤٥)، ترجمة رقم: (٤٣٩).

الحديث رجاله ثقات، إلا أنَّه مرسل، أرسله إبراهيم بن ميسرة الطائفي، عده ابن حبان من مشاهير التابعين بمكة، وقال: (كان من المتقنين)[١].

أقول: الحديث بسند الحسين بن حرب المروزي رواهُ أيوب السختياني عن شيخه إبراهيم بن ميسرة الطائفي مرسلا، ثم روى الحديث أيوب بسند متصل عن شيخه محمد بن سيرين[٢]، عن أبي هريرة – رضي الله عنه – مرفوعا.

وقد روي بسند حسن متصل من طرق، أخرجها البزار[٣]، بقوله: حَدَّثَنا يوسف بن موسى[٤]، وابن أخي هناد[٥]، قالا: حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس[٦]...

والطبراني[٧]، بقوله: حدثنا عباس بن الفضل الأسباطي[٨]، قال: أخبرنا أحمد بن يونس...

---

(١) مشاهير علماء الأمصار: (ص:١٤١)، ترجمة رقم: (٦٣٩)، لابن حبان، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

(٢) "أبو بكر: محمد بن سيرين، أحد الأعلام، عن أبي هريرة، وعمران بن الحصين، ثقة حجة، كبير العلم ورع، بعيد الصيت، له سبعة أوراد بالليل: (ت: ١١٠هـ) " الكاشف: (٢/ ١٧٨)، ترجمة رقم: (٤٨٩٨).

(٣) في مسنده المشهور باسم البحر الزخار: (١٧، ٢١٨)، حديث رقم: (٩٨٧٩)، تحقيق: عادل بن سعد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة – السعودية، ط١، ٢٠٠٩م.

(٤) "أبو يعقوب: يوسف بن موسى بن راشد القطان الكوفي، نزيل الرَّي ثم بغداد، قال فيه يحيى بن معين: (صدوق)، وقال أبو حاتم الرازي: (صدوق)، وقال النسائي: (لا بأس به)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: (الإمام، المحدث، الثقة)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق).

أقول: يظهر من أقوال الأئمة فيه أنه صدوق، كما قال الحافظ ابن حجر، ينظر: الجرح والتعديل: (٩/ ٢٣١)، ترجمة رقم: (٨٣٠)، الثقات: (٩/ ٢٨٢)، سير أعلام النبلاء: (١٢/ ٢٢١)، ترجمة رقم: (٧٦)، تهذيب التهذيب: (١١/ ٤٢٥)، ترجمة رقم: (٨٣٠)، تقريب التهذيب: (ص:٦١٢)، ترجمة رقم: (٧٨٨٧).

(٥) أبو عبيدة: السري بن يحيى بن السري ابن أخي هناد السري، الكوفي، الدارمي، قال ابن أبي حاتم الرازي: (كان صدوقا)، وذكره ابن حبان في الثقات: (ت: ٢٧٤هـ)، وعليه فهو: صدوق، يُنظر: الجرح والتعديل: (٤/ ٢٨٥)، ترجمة رقم: (١٢٢٥)، والثقات: (٨/ ٣٠٢)، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٦/ ٥٤٧)، ترجمة رقم: (١٩٩).

(٦) "أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي، ثقة حافظ: (ت: ٢٢٧هـ)": (تقريب التهذيب: (ص:٨١)، ترجمة رقم: (٦٣).

(٧) في المعجم الأوسط: (٤/ ٢٨٤)، حديث رقم: (٤٢١٤)، للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة – مصر، بدون تاريخ.

(٨) "أبو الفضل: العباس بن الفضل بن يونس الأسفاطي البصري"، قال الذهبي: (كان صدوقا حسن الحديث: (ت٢٨٣هـ). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٦/ ٧٦١)، ترجمة رقم: (٢٩٧).

وأبو نعيم الأصبهاني[١]، بقوله: حدثنا سليمان بن أحمد[٢]، حدثنا عباس بن الفضل الأسفاطي، حدثنا أحمد بن يونس...

والبيهقي[٣]، بقوله: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ[٤]، وأبو بكر أحمد بن الحسن[٥]، قالا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب[٦]، حدثنا السري بن يحيى، حدثنا أحمد بن عبد الله...

وأبو القاسم الأصبهاني[٧]، بقوله: أخبرنا أبو نصر بن صاعد[٨]، حدثنا أحمد بن الحسن القاضي، حدثنا محمد بن يعقوب، حدثنا السري بن يحيى، حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس...

كلهم: (يوسف بن موسى، وعباس بن الفضل الأسفاطي، والسري بن يحيى بن السري)، عن أحمد بن عبد الله يونس، قال: حدثنا رياح بن عمرو[٩]، حدثنا أيوب السختياني، عن محمد بن

---

(١) في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: (٦/ ١٩٦)، لأبي نعيم، الكتاب نشرته مكتبة السعادة، جوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

(٢) "أبو القاسم: سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، الإمام، الحافظ الثقة، الرحَّال، محدث الإسلام، صاحب المعاجم الثلاثة: (ت: ٣٦٠هـ)". سير أعلام النبلاء: (١٦، ١١٩، ١٢٩)، ترجمة رقم: (٨٦).

(٣) في كتابيه: السنن الكبرى: (٩/ ٤٣)، حديث رقم: (١٧٨٢٤)، وشعب الإيمان: (١٣، ١٩)، حديث رقم: (٩٨٩٢).

(٤) اسمه: "محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم النيسابوري، المعروف بابن البيع، صاحب التصانيف، قال عنه الخليل بن عبد الله: (ثقة، واسع العلم)، وقال الخطيب البغدادي: (أبو عبد الله الحاكم: كان ثقة)، (ت: ٤٠٥هـ)". تذكرة الحفاظ: (٣/ ١٦٣، ١٦٤)، ترجمة رقم: (٩٦٢).

(٥) "أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد الحيري، الشافعي، قال عنه السمعاني: (هو ثقة في الحديث)، وقال الذهبي: (الإمام، العالم، المحدث، مسند خراسان)، (ت: ٤٢١هـ)". سير أعلام النبلاء: (١٧، ٣٥٦ – ٣٥٧)، ترجمة رقم: (٢٢١).

(٦) "محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان النيسابوري الأصم، روى عنه الحاكم أبو عبد الله، فأكثر عنه، وقال: (كان محدث عصره بلا مدافعة، حدث في الإسلام ستا وسبعين سنة، ولم يُختلف في صدقه وصحة سماعه: (ت: ٣٤٦هـ)" تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٧/ ٨٤١)، ترجمة رقم: (٢٤٣).

(٧) في الترغيب والترهيب: (١/ ٢٧٨)، حديث رقم: (٤٣٩)، للأصبهاني، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

(٨) اسمه: "أحمد بن محمد بن صاعد بن محمد القاضي الصاعدي، شيخ الإسلام، رئيس نيسابور وقاضيها، من أعيان الحنفية: (ت: ٤٨٢هـ)". تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (١٠/ ٥٠٢)، ترجمة رقم: (٣٨).

(٩) أبو المهاجر: رياح بن عمرو القيسي الكوفي، قال عنه أبو زرعة الرازي: (صدوق)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (من عباد أهل البصرة، وزهادهم)، وأما قول أبي داود فيه: (رجل سوء)، عقّب عليه الذهبي بقوله: (هو من زهَّاد =

سيرين، عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: بينما نحن جلوس مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إذ طلع علينا شاب من الثنية[١]، فلما رأيناه بأبصارنا، قلنا: لو أن هذا الشاب جعل شبابه ونشاطه وقوته في سبيل الله، قال: فسمع مقالتنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: ((وما سبيل الله إلا من قتل؟ من سعى على والديه ففي سبيل الله، ومن سعى على عياله ففي سبيل الله، ومن سعى على نفسه ليعفها ففي سبيل الله، ومن سعى على التكاثر، فهو في سبيل الشيطان)).

قال الهيثمي: (رواه البزار، والطبراني في الأوسط، وفيه رباح بن عمر، وثقه أبو حاتم وضعفه غيره، وبقية رجاله رجال الصحيح)[٢].

أقول: الحديث بسنده المذكور أخرجه البزار، والطبراني، وأبو نعيم الأصبهاني، والبيهقي، وأبو القاسم الأصبهاني من طرق، وفيه: رياح بن عمرو، وهو الصواب، وليس كما نقل الهيثمي: رباح بن عمر، وعليه فالحديث حسن؛ لأنَّ في سنده رياح بن عمرو القيسي صدوق في روايته، كما نصَّ على ذلك أبو زرعة الرازي، وقد تابعه على تعديله ابنُ حبان، عدَّ رياح القيسي مع الرواة الثِّقات.

والحديث بتخريجه المتقدم ثبت عن النبي – صلى الله عليه وسلم بسند حسن متصل إلى أبي هريرة رضي الله عنه، قال عنه الشيخ الألباني: (إسناده جيد رجاله ثقات رجال الشيخين، غير رياح بن عمرو، وهو القيسي، وهو صدوق، كما قال أبو زرعة)[٣].

– وقد روي أيضا الحديث إلى أبي هريرة بسند آخر ضعيف، أخرجه إسحاق بن راهويه[٤]،

=

المبتدعة بالكوفة)، وقال أيضا: (كان خاشعا خائفا بكَّاءً)، يُنظر: الجرح والتعديل: (٣/ ٥١١، ٥١٢)، ترجمة رقم: (٢٣١٧)، الثقات: (٦/ ٣١٠)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٦٢٦١)، ترجمة رقم: (٢٨١٤)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٤/ ٦٢١)، ترجمة رقم: (٩٦).

(١) "الثنية في الجبل كالعقبة فيه، وقيل: هو الطريق العالي فيه". النهاية في غريب الحديث والأثر: (١/ ٢٢٦)، مادة: (ثنا)، لابن الأثير الجزري، المكتبة العلمية، بيروت – لبنان، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م).

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٨/ ١٤٤)، حديث رقم: (١٣٤١٦)، للهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة – مصر، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: (٥/ ٢٧٢)، حديث رقم: (٢٢٣٢)، للشيخ الألباني، مكتبة المعارف، الرياض – السعودية، ط١، ١٩٩٥م.

(٤) في مسنده: (١/ ٣٥١)، حديث رقم: (٣٥٠)، تحقيق: الدكتور، عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة – السعودية، ط١، بدون تاريخ.

بقوله: أخبرنا المقرئ[١]، أخبرنا حيوة بن شريح[٢]، عن سليمان بن كيسان[٣]، عن هارون بن راشد[٤]، عن أبي هريرة – رضي الله عنه... وذكر الحديث مرفوعا بنحوه.

وسبب ضعفه؛ لأن في سنده هارون بن راشد مجهول عين، ومنقطع أيضا، لأن هارون بن راشد لم يسمع من أبي هريرة، وإنما يروي كما قال ابن حبان: (عن رجل عن أبي هريرة)، وكما قال الذهبي: (روى عن تابعي عن أبي هريرة)، إلا أنهما أي الجهالة والانقطاع يتصفان بالضعف الخفيف، يزولان بتقوية هذا السند بالسند الأول للحديث، وفيه تابع أيوبُ السِّختياني هارونَ بنَ راشد في الرواية عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعا، وهذه المتابعة أزالت الإبهام لرواية هارون بن راشد عن الرجل، عن أبي هريرة، لتُظْهِر أن الرجل المبهم بين هارون بن راشد، وأبي هريرة، هو التابعي: محمد بن سيرين، وتعد متابعة تامة، تقوي السند الآخر لحديث أبي هريرة من الضعف الخفيف إلى درجة الحسن لغيره.

والحديث ورد أيضا عن صحابيين آخرين، وهما: أنس بن مالك، وكعب بن عجرة – رضي الله عنهما –:

– حديث أنس بن مالك – رضي الله عنه – روي من طريقين:

---

(١) "أبو عبد الرحمن: عبد الله بن يزيد المقرئ، الحافظ بمكة، ثقة، لقن سبعين عاما: (ت: ٢١٣هـ)"، الكاشف: (١/ ٦٠٩)، ترجمة رقم: (٣٠٦٤).

(٢) "أبو زرعة: حيوة بن شريح بن صفوان التجيبي المصري، ثقة ثبت فقيه زاهد: (ت: ١٥٨هـ)". تقريب التهذيب: (ص:١٨٥)، ترجمة رقم: (١٦٠٠).

(٣) أبو عيسى: سليمان بن كيسان الخرساني، نزيل مصر التميمي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن القطان: (لا يعرف حاله)، وتعقبه الذهبي، بقوله: (ذا ثقة، روى عنه حيوة بن شريح، وسعيد بن أبي أيوب، وابن لهيعة، وجماعة)، وقال الحافظ ابن حجر: (مقبول، وحديثه عن ابن عمر مرسل).

أقول: هو ثقة بتوثيق ابن حبان، والحافظ الذهبي. ينظر: الثقات: (٦/ ٣٩٢)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ٥٦٠)، ترجمة رقم: (١٠٤٩٤)، تقريب التهذيب: (ص:٦٦٣)، ترجمة رقم: (٨٢٩٥).

(٤) هارون بن راشد البصري، روى عنه سليمان بن كيسان الخرساني، قال عنه أبو حاتم الرازي: (مجهول)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يروي عن رجل عن أبي هريرة، روى عنه سليمان بن كيسان)، وقال الذهبي: (مجهول روى عن تابعي عن أبي هريرة)، ينظر: الجرح والتعديل: (٩/ ٨٩)، ترجمة رقم: (٣٦٨)، الثقات: (٧/ ٥٨٢)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ٢٨٣)، ترجمة رقم: (٩١٥٦).

الطريق الأولى: أخرجها الطبراني[١]، من طريق الليث[٢]، قال: حدثني إسحاق بن أَسيد[٣]، عن عبد الكريم[٤]، عن أنس بن مالك، أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: ((الساعي على والديه؛ ليكفهما، أو يغنيهما عن الناس في سبيل الله، ومن سعى على زوج، أو ولد ليكفهم ويغنيهم عن الناس في سبيل الله، والساعي على نفسه ليغنيها ويكفها عن الناس في سبيل الله، والساعي مكاثرة في سبيل الشيطان)).

قال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه إسحاق بن أسيد، وهو ضعيف)[٥].

الطريق الأخرى: أخرجها البيهقي[٦]، بقوله: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ[٧]، أنبأنا أبو الطيب

---

(١) في المعجم الأوسط: (٨/ ٢٧٧)، حديث رقم: (٨٦٣٠).

(٢) "أبو الحارث: الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور: (ت: ١٧٥هـ)" تقريب التهذيب: (ص:٤٦٤)، ترجمة رقم: (٥٦٨٤).

(٣) "أبو عبد الرحمن: إسحاق بن أسيد الخراساني، سكن مصر"، قال فيه أبو حاتم الرازي: (شيخ خراساني ليس بالمشهور، ولا يشتغل به)، وردَّ عليه الحافظ الذهبي بقوله: (حدَّث عنه يحيى بن أيوب، والليث، وهو جائز الحديث، وصالح الأمر)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان يخطئ)، وقال الحاكم أبو أحمد: (مجهول)، ولخَّص الحافظ ابن حجر حاله بقوله: (فيه ضعف). أقول: أما قول الحاكم أبي أحمد فيه: (مجهول) أي أنه مجهول عين، فهو مردود؛ لعدم اتصاف إسحاق بن أسيد بذلك؛ لأنَّه روى عنه جماعة، نصَّ عليهم الحافظ المزي بقوله: (روى عنه حيوة بن شُريح، وسعيد بن أبي أيوب، وعبد الله بن لهيعة، وعقبة بن نافع، والليث بن سعد، ويحيى بن أيوب، والمصريون). يُنظر: الجرح والتعديل: (٢/ ٢١٣)، ترجمة رقم: (٧٢٨)، الثقات: (٦/ ٥٠)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٢/ ٤١٢)، ترجمة رقم: (٣٤٢)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ١٨٤)، ترجمة رقم: (٧٣٧)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٣/ ٨١٣)، ترجمة رقم: (٢٠)، وتهذيب التهذيب: (١/ ٢٢٧)، ترجمة رقم: (٤١٩)، وتقريب التهذيب: (ص:١٠٠)، ترجمة رقم: (٣٤٢).

(٤) عبد الكريم بن رشيد، ويقال: ابن راشد، البصري، قال فيه يحيى بن معين: (ثقة)، وقال ابن نمير: (ثقة)، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق). أقول: بل ثقة، بتوثيق ابن معين، وابن نمير، وابن حبان، ينظر: الثقات: (٥/ ١٢٩)، تهذيب التهذيب: (٦/ ٣٧٢)، ترجمة رقم: (٧١٢)، وتقريب التهذيب: (ص:٣٦٠)، ترجمة رقم: (٤١٤٩).

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٤/ ٣٢٥)، حديث رقم: (٧٧١٠).

(٦) في السنن الكبرى: (٧/ ٧٨٧)، حديث رقم: (١٥٧٤١).

(٧) وهو: محمد بن عبد الله بن محمد أبو عبد الله الحاكم، ثقة، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٣٩).

محمد بن عبد الله الشعيري[١]، أخبرنا محمش بن عصام[٢]، أخبرنا حفص بن عبد الله[٣]، حدثني إبراهيم بن طهمان[٤]، عن عبد العزيز بن صهيب[٥]، عن أنس بن مالك – رضي الله عنه – أنَّه قال: غزونا مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – تبوكا فمرَّ بنا شاب نشيط يسوق غنيمة له، فقلنا: لو كان شباب هذا ونشاطه في سبيل الله، كان خيرا له منها، فانتهى قولنا حتى بلغ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال: ((ما قلتم؟ قلنا: كذا وكذا قال: أما إنه إن كان يسعى على والديه أو أحدهما فهو في سبيل الله، وإن كان يسعى على عيال يكفيهم فهو في سبيل الله، وإن كان يسعى على نفسه فهو في سبيل الله عز وجل)).

---

(١) أورد له الحافظ الذهبي ترجمة في: (تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام)، (٧/ ٧٥٠) برقم: (٣٦٢) وفيات [٣٣١ – ٣٤٠]، وقال فيه: (محمد بن عبد الله الشعيري أبو الطيب النيسابوري، شيخ الحاكم)، وذكره السمعاني في بيانه لكلمة: (الرُخَّى) برقم: (١٧٦٥)، وقال: (وأبو الطيب محمد بن عبد الله الشعيري). الأنساب: (٦/ ١٠٢)، للسمعاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الهند، ط١، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م.

وعليه؛ يظهر أن أبا الطيب الشعيري يعد مجهول عين، لأنه ما روى عنه إلا الحاكم أبو عبد الله الحافظ، ولم يوثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل.

(٢) أبو عمرو: محمش بن عصام النيسابوري المعدل، وصفه الحاكم: (بالزاهد النيسابوري)، وقال الحافظ الذهبي: (روى عنه عمرو بن عبد الله الزاهد، وأبو الطيب: محمد بن عبد الله، وجماعة من أهل بلده). تاريخ نيسابور: (١/ ٣٦)، ترجمة رقم: (٦٤٢)، لأبي عبد الله الحاكم، تلخيص: أحمد بن محمد المعروف بالخليفة النيسابوري، الناشر: كتابخانة ابن سينا – طهران، ترجمه عن الفارسية: بهمن كريمي – طهران، بدون تاريخ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير ولأعلام: (٦/ ٦٢٨)، ترجمة رقم: (٤٢٨).

يتحقق من ترجمة: محمش بن عصام أنه مجهول حال أي مستور، روى عنه أكثر من واحد، ولم يتعرض لجرح أو تعديل.

(٣) أبو عمرو: حفص بن عبد الله بن راشد النيسابوري، قاضي نيسابور، قال فيه النسائي: (ليس به بأس)، وذكره ابن حبان في الثقات، ولخص الحافظين: الذهبي، وابن حجر حاله بأنه: (صدوق)، (ت: ٢٠٩هـ). ينظر: الثقات: (٨/ ١٩٩)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٧/ ٢٠)، ترجمة رقم: (١٣٩٣)، الكاشف: (١/ ٣٤١)، ترجمة رقم: (١١٤٨)، تقريب التهذيب: (ص:١٧٢)، ترجمة رقم: (١٤٠٨).

(٤) "أبو سعيد: إبراهيم بن طهمان الخراساني، سكن نيسابور، ثم مكة، ثقة يغرب، وتكلم فيه للإرجاء، ويقال رجع عنه: (ت: ١٦٨هـ) ": (تقريب التهذيب: (ص:٩٠)، ترجمة رقم: (١٨٩).

(٥) "عبد العزيز بن صهيب البناني الأعمى، روى عن أنس وشهر، حجة: (ت: ١٣٠هـ) "الكاشف: (١/ ٦٥٦)، ترجمة رقم: (٣٣٩٣).

أقول: حديث أنس بن مالك – رضي الله عنه – يتقوى إلى درجة الحسن لغيره؛ لأنَّ للحديث طريقين، وإن كان كل منها فيها ضعف، إلا أنّه ضعف خفيف كل طريق تقوي الأخرى، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى أن تضعيف الهيثمي للحديث، بقوله: (وفيه إسحاق بن أسيد وهو ضعيف) المروي عن أنس بن مالك مرفوعا من طريقه الأولى التي أخرجها الطبراني في المعجم الأوسط، لم يكن دقيقا في إعطاء حديث أنس بن مالك الحكم المستحق له؛ لأن الحافظ ابن حجر قال في إسحاق بن أسيد الخرساني: (فيه ضعف)، ولم يقل: (ضعيف)، وقوله يدل أنَّ فيه ضعف خفيف غير قادح يصلح للتقوية، إذا عضده تابع أو شاهد، ويرجح ذلك أنَّ الحافظ الذهبي ترجم لإسحاق بن أسيد في: (الكاشف): (١/ ٢٣٤) برقم: (٢٨٧)، وقال فيه: (ضُعِّف)، وحمل قول من ضعفه على الضعف الخفيف غير القادح، وقد نص على ذلك في كتابيه: (ميزان الاعتدال): (وتاريخ الإسلام)، عند رده لتضعيف أبي حاتم الرازي لإسحاق بن أسيد الخرساني، قال: (إنه جائز الحديث، وصالح الأمر)، أي يُحسَّن حديثُه إذا عضده تابع أو شاهد، وقد عضده في روايته لحديث أنس المرفوع شاهد حسن، وهو حديث أبي هريرة المرفوع، وقد تقدم ذكره، وبه يتقوى حديث أنس بن مالك من الضعف الخفيف إلى درجة الحسن لغيره، وهذا ما خفي على الهيثمي، حيث إنه ضعَّف إسحاق بن أسيد راوي حديث أنس بضعف قادح لا يصلح للتقوية.

وحديث أنس بن مالك المرفوع له أيضا طريق أخرى فيها ضعف أخرجها البيهقي، في: (السنن الكبرى)، من رواتها مجهولان، وهما: أبو الطيب: محمد بن عبد الله الشعيري مجهول عين، وأبو عمرو: محمش بن عصام النيسابوري مجهول حال أي مستور، وجهالة كل واحد منهما تعد من قبيل الضعف الخفيف غير القادح؛ لأن محمد بن عبد الله الشعيري تفرد بالرواية عنه أبو عبد الله: محمد بن عبد الله الحاكم، مشهور في عدالته وثقته، مرضي لا يروي إلا عن مثله في العدالة والثقة، فيُحمل ضعف الشعيري على الضعف الصالح للاعتبار[١] بالمتابعة أو الشاهد، إلا أن مجهول الحال أقل ضعفا من مجهول العين.

---

(١) الاعتبار: "تتبُّع طرق الحديث الذي يُظن أنَّه فرد؛ ليُعلم أنَّ له متابعا أو شاهدا أو لا". قواعد علم الحديث: (ص:٢٣).

وعليه؛ يتحقق أن حديث أنس بن مالك المرفوع له طريقان كل منهما تقوي الأخرى، وله أيضا شاهد حسن، وهو حديث أبي هريرة المرفوع، وبهما أي بالطريقين، وبشاهده، وهو حديث أبي هريرة، يتقوى حديث أنس بن مالك من الضعف الخفيف إلى درجة الحسن لغيره.

– **حديث كعب بن عجرة** – رضي الله عنه – فيه راوٍ أجمع أئمة الجرح والتعديل على تضعيفه، وضُعِّف بتضعيف قادح، وقد أخرجه بحشل الواسطي(١)، والطبراني(٢) من طريق همام(٣)، قال: حدثنا إسماعيل بن مسلم(٤)، عن الحكم بن عتيبة(٥)، .....

---

(١) في تاريخ واسط: (ص:١٦٣)، لأسلم بن سهل الواسطي، تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ.

(٢) في معاجمه الثلاثة: المعجم الكبير: (١٩، ١٢٩)، حديث رقم: (٢٨٢)، للطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة – مصر، ط٢، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م، والمعجم الأوسط: (٧/ ٥٦)، حديث رقم: (٦٨٣٥)، والمعجم الصغير: (٢/ ٢٤٨)، حديث رقم: (٩٤٠)، للطبراني، تحقيق: محمد شكور أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت – عمان، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

(٣) "أبو عبد الله: همام بن يحيى بن دينار العَوْذِي البصري، ثقة ربما وهم: (ت: ١٦٤هـ) تقريب التهذيب: (ص:٥٧٤)، ترجمة رقم: (٧٣١٩).

(٤) أبو إسحاق: إسماعيل بن مسلم المكي البصري، سكن مكة، فقيل له المكي، "متفق على ضعفه" كما قال الحافظ الذهبي، ويشهد لقوله قول الإمام أحمد وغيره، قال الإمام أحمد: (إسماعيل بن مسلم المكي منكر الحديث)، وقال علي بن المديني: (ضعيف لا يكتب حديثه)، وقال يحيى بن معين: (ضعيف الحديث)، وقال مرة أخرى: (ليس بشيء)، وقال البخاري: (تركه ابن المبارك، وربما روى عنه، وتركه يحيى، وابن مهدي)، وقال أبو زرعة الرازي: (ضعيف الحديث)، وقال الحافظ الذهبي: (واهي الحديث)، وقال الحافظ ابن حجر: (ضعيف الحديث). ينظر: التاريخ الكبير: (١/ ٣٧٢)، ترجمة رقم: (١١٧٩)، للبخاري، طبع تحت مراقبة عبد المعين خان، دائرة المعارف العثمانية، حيد آباد، الدكن – الهند، بدون تاريخ، الجرح والتعديل: (٢/ ١٩٩)، ترجمة رقم: (٦٦٩)، الكامل في ضعفاء الرجال: (١/ ٤٥٥ – ٤٥٦)، ترجمة رقم: (١٢٠)، لابن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، ديوان الضعفاء والمتروكين: (ص:٣٧)، ترجمة رقم: (٤٤٨)، للحافظ الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة – السعودية، ط٢، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م، المغني في الضعفاء: (١/ ٨٧)، ترجمة رقم: (٧١٦)، (٢/ ٥٨٩)، ترجمة رقم: (٥٦٠٠)، للحافظ الذهبي، تحقيق: الدكتور: نور الدين عتر، دار المعرفة، حلب – سوريا، ط١، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٢٤٨ – ٢٥٠)، ترجمة رقم: (٩٤٥)، تقريب التهذيب: (ص:١١٠)، ترجمة رقم: (٤٨٤).

(٥) "الحكم بن عتيبة الكندي، فقيه الكوفة، عابد قانت ثقة صاحب سنة: (ت: ١١٥هـ) الكاشف: (١/ ٣٤٥)، ترجمة رقم: (١١٨٥).

عن ابن أبي ليلى[١]، عن كعب بن عجرة، قال: مرَّ على النبي – صلى الله عليه وسلم – رجل، فرأى أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من جلده ونشاطه، فقالوا: يا رسول الله: لو كان هذا في سبيل الله؟، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إن كان خرج يسعى على ولده صغارا فهو في سبيل الله، وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله، وإن كان يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله، وإن كان خرج رياء ومفاخرة، فهو في سبيل الشيطان)).

أقول: ضُعِّف حديث كعب بن عجرة بتضعيف قادح، لأن في سنده أبا إسحاق: إسماعيل بن مسلم المكي ضُعِّف بجرح قادح مبين السبب، كونه يخلط فيما يرويه، وهذا سبب جرحه القادح، وقد أظهره يحيى بن سعيد القطان، قال علي بن المديني سمعت يحيى – يعني القطان – وسئل عن إسماعيل بن مسلم المكي فقال: (لم يزل مختلطا كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب)[٢].

وعليه، فهو منكر الحديث كما قال الإمام أحمد بن حنبل، لأن عند روايته للحديث يخلط فيه، فيرويه على ثلاثة أوجه مختلفة، فيخالف في متنه رواية الثقات، فعد حديثه منكرا، وهو بهذه النكارة ترك الأئمة حديثه، قال الجوزجاني: (واهي الحديث جدا)، وقال علي بن المديني: (أجمع أصحابنا على ترك حديثه)[٣]، ذكرنا منهم من ترك حديثه، وهم عبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وقد نص على ترك حديثه مع هؤلاء النسائي، قال: (متروك الحديث)[٤].

والحديث مع ضعفه الشديد القادح لنكارة راويه إسماعيل بن مسلم المكي صححه المنذري، وتابعه على تصحيحه: الهيثمي، والمناوي، والألباني.

---

(١) اسمه: "عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، المدني ثم الكوفي، ثقة: (ت: ٨٣هـ) تقريب التهذيب: (ص:٣٤٩)، ترجمة رقم: (٣٩٩٣).

(٢) الجرح والتعديل: (٢/ ١٩٨)، ترجمة رقم: (٦٦٩).

(٣) أحوال الرجال: (٢٥٥)، ترجمة رقم: (٢٦١)، لأبي إسحاق الجوزجاني، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، منشورات: حديث أكاديمي، فيصل آباد – باكستان، بدون تاريخ.

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٣/ ٢٠٣)، ترجمة رقم: (٤٨٣).

قال المنذري: (رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح)[١].

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الثلاثة، ورجال الكبير رجال الصحيح)[٢].

وقال المناوي: (إسناده صحيح)[٣].

وقال الشيخ الألباني: (صحيح)[٤].

أقول: وهم المنذري في تصحيحه للحديث، وقد تابعه على وهمه الهيثمي، والمناوي، والألباني.

وأما قول الهيثمي: ورجال: (المعجم الكبير) للطبراني رجال الصحيح ليس كذلك كما وهم، بل ظهر في تخريج الحديث من: (المعجم الكبير) أن من رجاله إسماعيل بن مسلم المكي لا يعد من رجال الصحيح.

وقال الحافظ العراقي في حكمه على الحديث: (أخرجه الطبراني في معاجمه الثلاثة من حديث كعب بن عجرة بسند ضعيف)[٥].

وقول الحافظ العراقي في حكمه على الحديث هو القول الصائب، وهو يعد من الأئمة المشهورين المعتمد قولهم في التصحيح والتضعيف، وكان على الهيثمي، والمناوي، والألباني أن يتابعوا الحافظ العراقي في تضعيفه للحديث، ليكونوا موفقين في الحكم عليه.

وقد يكون سبب تصحيح حديث كعب بن عجرة من قبل: المنذري، والهيثمي، والمناوي، والألباني أنه وقع لديهم أن راويه هو: إسماعيل بن مسلم البصري العبدي، صاحب أبي المتوكل[٦]،

---

(١) الترغيب والترهيب: (٢/ ٣٣٥)، حديث رقم: (٢٦١٠)، للمنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ.

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٤/ ٣٢٥)، حديث رقم: (٧٧٠٩).

(٣) التيسير بشرح الجامع الصغير: (١/ ٣٧٢)، للمناوي، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض – السعودية، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

(٤) صحيح الجامع الصغير وزيادته: (١/ ٣٠١)، حديث رقم: (١٤٢٨)، للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

(٥) المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار: (ص:٥٠٣)، حديث رقم: (٤) للحافظ العراقي، الكتاب مطبوع بهامش: (إحياء علوم الدين)، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

(٦) اسمه: "علي بن داود أبو المتوكل الناجي البصري، مشهور بكنيته، ثقة: (ت: ١٠٨هـ)" تقريب التهذيب: (ص:٤٠٤)، ترجمة رقم: (٤٧٣١).

وليس إسماعيل بن مسلم البصري، الساكن لمكة، كون العبدي ثقة من رجال صحيح مسلم، كما نص على ذلك الحافظين: الذهبي، وابن حجر[1]، وهذا يعد سببا وجيها لصدور الخطأ منهم في تصحيح الحديث، والله أعلم.

والحديث من خلال دراسته سندا ومتنا أظهر أنَّ راويه إسماعيل بن مسلم المكي متروك الحديث؛ لنكارة ما يحدث به، وأنَّه مع هذا الضعف الشديد القادح يكتب حديثه الراوي له إلى: كعب بن عجرة؛ لأن له أصل حسن يُعمل به، وهو متن حديث أبي هريرة، وأنس بن مالك، رضي الله عنهما.

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه وأهميته:

يظهر من الدراسة المحققة سندا وتخريجا للحديث المرسل المروي بسند ابن أبي الدنيا إلى التابعي: أبي المخارق العبدي، أن الثابت فيه الإرسال عن أبي المخارق العبدي دون الوصل.

والحديث كونه مرسلا فهو منقطع، يعد ضعفه خفيفا، يتقوى إلى درجة الحسن لغيره لسببين، وهما:

السبب الأول: وجود مرسل له بمثله يعضده، مروي من وجه آخر، رجاله ثقات مروي عن إبراهيم بن ميسرة الطائفي، وهو ثقة من مشاهير التابعين بمكة.

السبب الآخر: وجود حديثين شاهدين لمرسل أبي المخارق، وهما حديث: أبي هريرة، وحديث: أنس بن مالك – رضي الله عنهما – وكل من الحديثين مقبول، بدرجة الحديث الحسن.

وعلى هذين السببين يُعمل بمرسل أبي المخارق مغراء العبدي؛ لوجود مرسل آخر، وهو مرسل التابعي: إبراهيم بن ميسرة الطائفي، ولوجود شاهدين، وهما حديث أبي هريرة، وأنس بن مالك، وبهما أي بالمرسل الآخر، والشاهدَينِ يتقوى مرسل أبي المخارق العبدي من الضعف الخفيف إلى درجة الحسن لغيره.

---

(١) في الكاشف: (١/ ٢٥٠)، ترجمة رقم: (٤٠٩)، وتقريب التهذيب: (ص:١٠١)، ترجمة رقم: (٤٨٣).

أهم ما يستفاد من الحديث:

– "أن من خرج يسعى على مؤنة أبوين شيخين كبيرين أدركهما عند الهرم، فهو في سبيل الله"(١).

– أن الأب إذا خرج يسعى على مؤنة أولاده الصغار، يتكسّب لهم، فخروجه، أو سعيه في سبيل الله، أي فهو في طاعة الله تعالى، مثاب مأجور، كالمجاهد في سبيل الله(٢).

– "أن الأب لا يسعى على الأولاد الكبار، وإنما يسعى على الصغار ليتكسب لهم"(٣).

– "وأن من خرج يسعى على نفسه ليعفها عن سؤال الناس، أو عن أكل الحرام، أو عن الوطء الحرام، فهو في سبيل الله "(٤).

– "وإن كان من خرج يسعى لا لواجب ولا لمندوب، بل خرج رياء، ومفاخرة بين الناس، فهو في طريق الشيطان، وعلى ما يحبه، ويرضاه، والمراد به إبليس أو الجنس"(٥).

– "أن الجهاد لا يقتصر على قتال العدو في الحرب فقط، بل ميادينه واسعة، وكل بحسبه"(٦).

ولا تتحقق أهمية الحديث إلا بالإخلاص، فإن الله سبحانه وتعالى لا يقبل عملا إلا إذا كان صاحبه مخلصا فيه.

---

(١) التيسير شرح الجامع الصغير: (١/ ٣٧٢).

(٢) يُنظر: التنوير شرح الجامع الصغير: (٤/ ٢٤١)، حديث رقم: (٢٦٥٤)، لابن الأمير الصنعاني، تحقيق الدكتور: محمد إسحاق محمد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض السعودية، ط١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م، والتيسير شرح الجامع الصغير: (١/ ٧٢ ٣).

(٣) التنوير شرح الجامع الصغير: (٤/ ٢٤٢)، حديث رقم: (٢٦٥٤).

(٤) التيسير شرح الجامع الصغير: (١/ ٣٧٢).

(٥) المصدر السابق: (١/ ٣٧٢).

(٦) شرح رياض الصالحين: (١/ ١٧)، تأليف: محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن، الرياض – السعودية، ١٤٢٦هـ.

[٢] الحديث الثاني:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا علي بن الجعد، أخبرنا ابن عيينة، عن هشام بن حجير، عن طاوس، أن النبي – صلى الله عليه وسلم –: ((ضرب مثل الذي يعطي ماله كله، ويقعد كأنه حدثنا كلالة[١]))[٢].

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– "علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، ثقة ثبت رمي بالتشيع: (ت: ٢٣٠هـ)"[٣].

– "أبو محمد: سفيان بن عيينة الهلالي، ثقة ثبت حافظ إمام: (ت: ١٩٨هـ)"[٤].

أقول: سفيان بن عيينة مدلس، وروايته للحديث بلفظ عن إلى شيخه هشام بن حجير المكي محمولة على الاتصال؛ لأنه لا يدلس إلا عن ثقة متقن ضابط مثله، وما قلته نص عليه العلائي، والذهبي، وابن حجر.

قال الحافظ العلائي: (سفيان بن عيينة، الإمام، المشهور، مكثر من التدليس، لكن عن الثقات)[٥].

وقال الذهبي: (أحد الثقات الأعلام، أجمعت الأمة على الاحتجاج به وكان يدلس، لكن المعهود منه أنه لا يدلس إلا عن ثقة)[٦].

---

(١) الكلالة: "وهو أن يموت الرجل ولا يدع والدا ولا ولدا يرثانه". النهاية في غريب الحديث والأثر: (٤/ ١٩٧)، مادة: (كلل).

(٢) كتاب: (العيال)، (١/ ١٥٦)، حديث رقم: (٢١).

(٣) تقريب التهذيب: (ص:٣٩٨)، ترجمة رقم: (٤٦٩٨).

(٤) الكاشف: (١/ ٤٤٩)، ترجمة رقم: (٢٠٠٢).

(٥) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: (ص:١٨٦)، ترجمة رقم: (٢٥٠).

(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ١٧٠)، ترجمة رقم: (٣٣٢٧).

وقال الحافظ ابن حجر: (كان يدلس لكن لا يدلس إلا عن ثقة)[١].

ويشهد أيضا أن رواية سفيان بن عيينة إلى شيخه هشام بن حجير بلفظ: (عن) يبعد عنها التدليس أن البخاري ومسلما اتفقا في الصحيحين على إخراج حديث واحد[٢] لهشام بن حجير المكي من طريق سفيان بن عيينة، رواه ابن عيينة إلى شيخه هشام بن حجير بلفظ: (عن) تفيد الاتصال، لأن ابن عيينة قد سمع من شيخه هشام بن حجير، وروى عنه إلا أنه ساق ما رواه عنه بلفظ: (عن).

– هشام بن حجير المكي، "سئل عنه يحيى القطان فلم يرضه، وضرب عليه"[٣]، وقال ابن سعد: (كان ثقة وله أحاديث)[٤]، وضعفه يحيى بن معين[٥]، وقال في موضع آخر: (صالح)[٦]، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن هشام بن حجير فقال: (ليس هو بالقوي)، قلت: هو ضعيف؟ قال: (ليس هو بذاك)[٧] وقال العجلي: (مكي ثقة صاحب سنة)[٨]، وقال أبو حاتم الرازي: (يكتب حديثه)[٩]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٠]، وقال الذهبي: (مكي ثقة)[١١]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق له أوهام)[١٢].

---

(١) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: (ص:٣٢)، ترجمة رقم: (٥٢)، للحافظ ابن حجر، تحقيق: د، عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار – عمان، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

(٢) يُنظر: الجامع الصحيح: (٨/ ١٤٦)، كتاب: (كفارات الأيمان)، باب: (الاستثناء في الايمان)، حديث رقم: (٦٧٢٠)، للبخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢ هـ، ومسلم في صحيحه: (٣/ ١٢٧٥)، (كتاب الأيمان)، باب: (الاستثناء)، حديث رقم: (١٦٥٤).

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ٢٩٥)، ترجمة رقم: (٩٢١٩).

(٤) الطبقات الكبرى: (٥/ ٤٨٤)، لابن سعد، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٦٨م.

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ٢٩٥)، ترجمة رقم: (٩٢١٩).

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٣٠، ١٨٠)، ترجمة رقم: (٦٥٧١).

(٧) المصدر السابق: (٣٠، ١٧٩)، ترجمة رقم: (٦٥٧١).

(٨) الثقات: (ص:٤٥٧)، ترجمة رقم: (١٧٢٩)، للعجلي، دار الباز، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

(٩) الجرح والتعديل: (٩/ ٥٤)، ترجمة رقم: (٢٢٨).

(١٠) الثقات: (٧/ ٥٦٧).

(١١) الكاشف: (٢/ ٣٣٥)، ترجمة رقم: (٥٩٥٨).

(١٢) تقريب التهذيب: (ص:٥٢٧)، ترجمة رقم: (٧٢٨٨).

أقول: يظهر مما سبق أنه ضُعِّفَ من بعض أئمة الجرح والتَّعديل، ولم يُبيِّن أحدهم سبب ضعفه، وهذا يُعد من قبيل التضعيف غير المفسر لا يقبل، وعليه يُقَدَّم قول من عدله على من ضعفه، ويكون حاله صدوقا، وإن كانت له أوهام كما قال الحافظ ابن حجر، إلا أنها قليلة لا تقدح في عدالة صدقه، وهي في كونها قليلة لا تقدح في عدالته عدَّه البخاري ومسلم من رجال الصحيحين(١).

– "أبو عبد الرحمن: طاووس بن كيسان اليماني الحميري مولاهم الفارسي، يقال: اسمه ذكوان وطاووس لقب، ثقة فقيه فاضل: (ت: ١٠٦هـ)(٢).

الحديث رجال إسناده ثقات، ما عدا هشام بن حجير صدوق، إلا أنه مرسل، وقد أرسله التابعي: طاوس بن كيسان اليماني، والمرسل ضعيف.

المحور الثاني: من حيث تخريجه:

– أخرج الحديث أيضا مرسلا عن التابعي: طاوس بن كيسان: عبد الرزاق الصنعاني(٣)، والحسين بن حرب المروزي(٤)، أخرجاه عن شيخهما: سفيان بن عيينة، عن هشام بن حجير، عن طاوس، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((مثل الذي يعطي ماله كله، ثم يقعد كأنه ورث كلالة)).

– والحديث روي من طريق أخرى عن طاوس، إلا أنه في حكم المرسل المرفوع، وقد أخرجه عبد الرزاق الصنعاني(٥) بقوله: حدثنا معمر(٦)، عن ابن طاوس(٧)، عن أبيه، يبلغ به النبي صلى

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٣٠، ١٨١).

(٢) تقريب التهذيب: (ص:٢٨١)، ترجمة رقم: (٣٠٠٩).

(٣) في مصنفه: (٩/ ٧٣)، حديث رقم: (١٦٣٩٤).

(٤) في البر والصلة: (ص:١٥٦)، حديث رقم: (٣٠٣).

(٥) في مصنفه: (٩/ ٧٥)، حديث رقم: (١٦٤٠٢).

(٦) "أبو عروة: معمر بن راشد الأزدي البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل: (ت: ٢٥٤هـ)"، تقريب التهذيب: (ص:٥٤١)، ترجمة رقم: (٦٨٠٩).

(٧) "أبو محمد: عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني، ثقة فاضل عابد: (ت: ٢٣٠هـ) المصدر السابق: (ص:٣٠٨)، ترجمة رقم: (٣٣٩٧).

الله عليه وسلم، قال: ((مثل الذي يعطي ماله كله، ثم يقعد كأنه ورث كلالة)).

– والحديث روي بلفظه عن أبي هريرة مرفوعا، من طريق سفيان بن عيينة، وقد أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني[١]، بقوله: حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن[٢]، حدثنا عيسى بن يونس الفاخوري[٣]، حدثنا مؤمل[٤]، حدثنا ابن عيينة[٥]، حدثنا أبو الزناد[٦]، عن الأعرج[٧]، عن أبي

---

(١) في الأمثال في الحديث النبوي: (ص:٤٠٢)، حديث رقم: (٣٥١)، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، بومباي – الهند، ط٢، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

(٢) "أبو إسحاق: إبراهيم بن محمد بن محمد بن الحسن بن ماويه"، قال فيه أبو الشيخ الأصبهاني: (كان من معادن الصدق)، وقال الحافظ الذهبي: (الإمام، المأمون، القدوة، إمام جامع أصبهان، كان من العباد والسادة، يسرد الصوم، وكان حافظا، حجة، من معادن الصدق) وقول الحافظ الذهبي فيه: (وكان حافظا حجة) أي أنه ثقة مأمون. ينظر: الأمثال في الحديث النبوي: (٤٠٢)، وسير أعلام النبلاء: (١٤، ١٤١ – ١٤٣)، ترجمة رقم: (٧٦).

(٣) أبو موسى: عيسى بن يونس بن أبان الفاخوري الرملي، قال فيه أبو حاتم الرازي: (صدوق)، وقال النسائي: (ثقة)، وقال مرة: (لا بأس به)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (ربما أخطأ)، وقال الذهبي: (ثقة من مشيخة النسائي، وابن ماجة)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق ربما أخطأ).

أقول: عيسى بن يونس صدوق حسن الحديث، وهو أقرب للتوثيق، وأما قول الحافظ ابن حجر: (... ربما أخطأ) أخذها من ابن حبان الذي انفرد بها، وكان على الحافظ ألا يذكرها، ينظر: (الجرح والتعديل: (٦/ ٢٩٢)، ترجمة رقم: (١٦١٩)، الثقات: (٨/ ٤٩٥)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٢٣، ٦١ – ٦٢)، ترجمة رقم: (٤٦٧٢)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٣٢٨)، ترجمة رقم: (٦٦٣١)، تقريب التهذيب: (ص:٤٤١)، ترجمة رقم: (٥٣٤٠).

(٤) أبو عبد الرحمن: مؤمل بن إسماعيل القرشي العدوي، البصري، نزيل مكة، قال فيه ابن سعد: (ثقة كثير الغلط)، وقال ابن معين: (ثقة)، وقال البخاري: (منكر الحديث)، وقال أبو زرعة الرازي: (في حديثه خطأ كثير)، وقال أبو حاتم الرازي: (صدوق، شديد في السنة كثير الخطأ يكتب حديثه)، وقال الساجي: (صدوق كثير الخطأ)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (ربما أخطأ)، وقال الدارقطني: (ثقة كثير الخطأ)، وقال الذهبي: (صدوق مشهور وثق)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق سيئ الحفظ)، ينظر: الطبقات الكبرى: (٥/ ٥٠١)، الجرح والتعديل: (٨/ ٣٧٤)، ترجمة رقم: (١٧٠٩)، الثقات: (٩/ ١٨٧)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٢٩، ١٧٦)، ترجمة رقم: (٦٣١٩)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ٢٣٨)، ترجمة رقم: (٨٩٤٩)، المغني في الضعفاء: (٢/ ٦٨٩)، ترجمة رقم: (٦٥٤٧)، تقريب التهذيب: (ص:٥٥٥)، ترجمة رقم: (٧٠٢٩).

(٥) سفيان بن عيينة، ثقة، تقدمت ترجمته في ص: (٥٠).

(٦) "أبو عبد الرحمن: عبد الله بن ذكوان الإمام أبو الزناد المدني، ثقة ثبت: (ت: ١٣١هـ)". الكاشف: (١/ ٥٤٩)، ترجمة رقم: (٢٧١٠).

(٧) "أبو داود: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدني مولى ربيعة بن الحارث، ثقة ثبت عالم: (ت: ١١٧هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٣٥٢)، ترجمة رقم: (٤٠٣٣).

هريرة، قال: ((ضرب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مثل الذي ينخلع من ماله[١] يقعد كأنه وارث كلالة)).

الحديث في سنده مؤمل بن إسماعيل البصري كثير الخطأ؛ لاتفاق ابن سعد، وأبي زرعة الرازي، وأبي حاتم الرازي، والساجي، والدارقطني على ذلك، مع أنهم عدلوه، منهم من وصفه بالثقة، أو الصدق، إلا أنهم ضعفوه؛ لكثرة أخطائه، فعبروا عن عدالته بالثقة أو الصدق، وعن الضعف في الضبط بكثرة أخطاءه.

وقولهم هذا شبيه بقول الحافظ ابن حجر: (صدوق سيء الحفظ)، ومراد الحافظ أنه ضعيف؛ لكونه سيء الحفظ، فعبَّر عن العدالة بالصدق، وعن الضعف في الضبط بسوء الحفظ، ومن كان كثير الخطأ، أو سيء الحفظ، يُضعَّف حديثُه، إلا أن كثير الخطأ أو سيء الحفظ من أسباب الضعف الخفيف للحديث[٢].

ومؤمل بن إسماعيل البصري كثير الخطأ مع كونه من أهل الثقة، والصدق، والأمانة، يُعد ضعفه خفيفا، يصلح للاعتبار، ويتقوى بالمتابعة، أو الشاهد أو بمثله في الضعف.

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه وأهميته:

الحديث أخرجه ابن أبي الدنيا مرسلا، عن التابعي طاوس، ورجاله ثقات إلا هشام بن حجير المكي، والحديث كونه مرسلا فهو ضعيف، إلا أن ضعفه خفيف، يتقوى من وجه آخر بمثله ضعفا أو أرفع منه، وقد ظهر ذلك جليا في الدراسة المتقدمة للحديث سندا وتخريجا أن الحديث مع صلاحيته للتقوية يحتج به، وتقرر ظهور الاحتجاج به لوجود شاهد له، وهو حديث أبي هريرة المرفوع المروي من طريق: سفيان بن عيينة، وكل منها أي الشاهد، والمرسل يتصف بالضعف الخفيف، وبشاهده يعتضد مرسل طاوس بمثله في الضعف، ويتقوى من الضعف الخفيف إلى درجة الحسن لغيره، وهذا يؤكد لنا صحة ثبوت رفع مرسل طاوس إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – وأنه يحتج به.

---

(١) أي: يتصدق به كله. ينظر: لسان العرب: (٨/ ٧٦).

(٢) يُنظر: المقترح في علم المصطلح: (ص:١٧٧).

أهم ما يستفاد من الحديث:

– "أن ترك المال للورثة خير من الصدقة به"[١].

– "وأن النفقة على الأهل من الأعمال الصالحة"[٢].

– وأن الرجل لأن يترك ورثته أغنيا خير من أن يتركهم عالة يتكففون الناس.

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال: (٨/ ١٤٤) تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط٢، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

(٢) المصدر السابق: (٨/ ١٤٤).

[٣] الحديث الثالث:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا إسحاق بن إسماعيل، حدثنا جرير، عن الأعمش، عن أيوب، عن أبي قلابة، قال: قال النبي – صلى الله عليه وسلم –: ((ما من دينار أعظم أجرا من دينار تنفقه على أهلك[١]، ثم دينار تنفقه على نفسك ودابتك في سبيل الله[٢]، ثم دينار تنفقه على أصحابك في سبيل الله[٣]))[٤].

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، تقدمت ترجمته[٥]، وهو ثقة.

– جرير بن عبد الحميد بن قُرط الكوفي، تقدمت ترجمته[٦]، وهو ثقة.

– الأعمش: سليمان بن مهران الأسدي، تقدمت ترجمته[٧]، وهو: ثقة حافظ، إلا أنه مدلس.

– أيوب بن أبي تميمة السختياني، تقدمت ترجمته[٨]، وهو ثقة ثبت حجة.

---

(١) على أهلك "أي: من تلزمك مؤنته من نحو ولد وزوجة وخادم". فيض القدير شرح الجامع الصغير: (٢/ ٣٣)، حديث رقم: (١٢٥٢).

(٢) على دابتك في سبيل الله: "أي: دابة مرطوبة في سبيل الله يعني التي أعدها للغزو عليها". مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: (٦/ ٣٦٨)، حديث رقم: (١٩٥٢)، لعبيد الله بن محمد المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية – بنارس الهند، ط٣، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

(٣) على أصحابك في سبيل الله: "ظاهره أن المراد به الجهاد ويحتمل أن المراد الإخلاص لكنه بعيد". حاشية السندي على سنن ابن ماجة: (٢/ ١٧٣)، دار الجيل، بيروت لبنان، بدون تاريخ.

(٤) كتاب العيال: (١/ ١٥٧)، حديث رقم: (٢٢).

(٥) في ص: (٣٠).

(٦) في ص: (٣١).

(٧) في ص: (٣١).

(٨) في هامش ص: (٣٧).

– "أبو قلابة: عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي، ثقة، فاضل كثير الإرسال، قال العجلي: فيه نصب يسير: (ت: ١٠٤هـ)[١].

الحديث رجال إسناده كلهم ثقات، إلا أنه مرسل إلى النبي – صلى الله عليه وسلم–، وقد أرسله التابعي: عبد الله بن زيد الجرمي، والمرسل ضعيف.

المحور الثاني: من حيث تخريجه:

– تفرد بإخراج الحديث مرسلا عن التابعي: عبد الله بن زيد الجرمي ابنُ أبي الدنيا في كتابه: (العيال).

– والحديث ثبت موصولا، وصله مسلم[٢]، من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((أفضل دينار ينفقه الرجل، دينار ينفقه على عياله، ودينار ينفقه الرجل على دابته في سبيل الله، ودينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله)) قال أبو قلابة: (وبدأ بالعيال، ثم قال أبو قلابة: وأي رجل أعظم أجرا من رجل ينفق على عيال صغار، يعفهم أو ينفعهم الله به، ويغنيهم).

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه وأهميته:

الحديث روي مرسلا عن التابعي: عبد الله بن زيد الجرمي، وفيه علتان، وهما: التدليس من قِبل الأعمش، والإرسال من قِبل التابعي: أبي قِلابة، وروي موصولا إلى ثوبان رضي الله عنه، ورواية الوصل أرجح؛ لأنها في صحيح مسلم، وعليه فالحديث صحيح.

أهم ما يستفاد بن الحديث:

– أن "الإنفاق على هؤلاء الثلاثة على الترتيب أفضل من الإنفاق على غيرهم"[٣].

---

(١) تقريب التهذيب: (ص:٣٠٤)، ترجمة رقم: (٣٣٣٣).

(٢) في صحيحه: (٢/ ٦٩١)، كتاب: (الزكاة)، باب: (فضل النفقة على العيال والمملوك وإثم من ضيعهم أو حبس نفقتهم عنهم)، حديث رقم: (٩٩٤).

(٣) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: (٦/ ٣٦٨)، حديث رقم: (١٩٥٢).

– قُدِّم في هذا الحديث النفقة على العيال في الذكر، اهتمامًا بذلك؛ "لأنه أفضل من الإنفاق في سبيل الله، وأفضل من الإنفاق في الرقاب، وأفضل من الإنفاق على المساكين، وذلك لأن الإنفاق عليهم فرض عين، والإنفاق على من سواهم فرض كفاية، وفرض العين أفضل من فرض الكفاية"(١).

– "وفيه دلالة على وجوب رعاية من ألزمنا الله بالإنفاق عليه"(٢).

---

(١) شرح رياض الصالحين لابن عثيمين: (٣/ ١٥٨).

(٢) المصدر السابق: (٣/ ١٥٩).

[٤] الحديث الرابع:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا علي بن الجعد، أخبرنا أبو معاوية، عن مسعر، عن زياد، عن الحسن، رفع الحديث قال: ((إذا أنفق الرجل على أهله في غير إسراف ولا إقتار[١] كان بمنزلة النفقة في سبيل الله))[٢].

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– علي بن الجعد الجوهري، تقدمت ترجمته[٣]، وهو ثقة ثبت.

– "أبو معاوية: شيبان بن عبد الرحمن التميمي، مولاهم النحوي، البصري، نزيل الكوفة، ثقة، صاحب كتاب: (ت: ١٦٤هـ)"[٤].

– "أبو سلمة: مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي، الكوفي، ثقة ثبت فاضل: (ت: ١٥٣هـ)"[٥].

– أبو عثمان: زياد المهزول، ويقال: زياد المصفر، مولى مصعب بن الزبير، قال أبو داوود: قلت لأحمد بن حنبل: (زياد المصفر؟ قال: شيخ قديم)[٦]، وقال أبو حاتم الرازي: (كوفي لا بأس بحديثه)[٧]، وذكره ابن حبان في الثقات[٨].

---

(١) "الإقتار: التضييق على الإنسان في الرزق". النهاية في غريب الحديث والأثر: (٤/ ١٢)، مادة: (قتر).

(٢) كتاب العيال: (١/ ١٦٢)، حديث رقم: (٢٧)، (٢/ ٦٩٨)، حديث رقم: (٥٠٧).

(٣) في ص: (٥٠).

(٤) تقريب التهذيب: (ص:٢٦٩)، ترجمة رقم: (٢٨٣٣).

(٥) المصدر السابق: (ص:٥٢٨)، ترجمة رقم: (٦٦٠٥).

(٦) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم: (ص:٣٠٧)، تحقيق الدكتور، زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة – السعودية، ط١، ١٤١٤هـ.

(٧) الجرح والتعديل: (٣/ ٥٥٣)، ترجمة رقم: (٢٥٠١).

(٨) الثقات: (٦/ ٣٢٨).

أقول: يظهر مما سبق أنه صدوق حسن الحديث.

– "الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار، الأنصاري مولاهم، ثقة، فقيه فاضل، مشهور، وكان يرسل كثيرا ويدلس: (ت: ١١٠هـ)"[١].

الحديث رجال إسناده ثقات، إلا زياد المهزول صدوق، وهو مرسل إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – وقد أرسله التابعي: الحسن البصري، والإرسال يضعَّف به الحديث.

المحور الثاني: من حيث تخريجه:

أخرج الحديث أيضا مرسلا عن التابعي: الحسن البصري: ابن المبارك[٢]، بقوله: أنبأنا مسعر وابن أبي شيبة[٣]، بقوله: حدثنا جعفر بن عون[٤]، عن أبي العميس[٥]...

---

(١) تقريب التهذيب: (ص:١٦٠)، ترجمة رقم: (١٢٢٧).

(٢) في الزهد والرقائق: (١/ ٣٠)، لابن المبارك، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

(٣) في مصنفه: (الأحاديث والآثار)، (٥/ ٣٣١)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط١، ١٤٠٩هـ.

(٤) "جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث، المخزومي، قال فيه ابن سعد: (كان ثقة، كثير الحديث)، وقال يحيى ابن معين: (ثقة)، وقال أحمد بن حنبل: (ليس به بأس، كان رجلا صالحا)، وقال العجلي: (ثقة، وكان متعبدا)، وقال أبو حاتم الرازي: (صدوق)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن شاهين: (ليس به بأس، كان رجلا صالحا)، وقال ابن قانع: (كان ثقة)، وقال الذهبي: (ثقة)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق، ت ٢٠٦هـ).

أقول: جعفر بن عون المخزومي ثقة، بنص توثيق ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وابن حبان، وابن قانع، والذهبي، ولم يُقْدح في حفظه من قبل أحد من أئمة الجرح، ويرجح أن جعفر بن عون المخزومي ثقة أن الذهبي قال فيه: (ثقة)، ويرجح أيضا أن مرتبة الثقة تحققت في الراوي: جعفر بن عون أن البخاري أخرج له في: (الجامع الصحيح)، والبخاري لا يروي في كتابه المذكور في الغالب إلا للثقة الحافظ الضابط، ينظر: الطبقات الكبرى: (٦/ ٣٩٦)، تاريخ ابن معين رواية الدارمي: (ص:٨٥)، ترجمة رقم: (٢١٣)، ليحيى بن معين، تحقيق الدكتور: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، بدون تاريخ، الثقات للعجلي: (ص:٩٨)، ترجمة رقم: (٢١٥)، الجرح والتعديل: (٢/ ٤٨٥)، ترجمة رقم: (١٩٨١)، الثقات لا بن حبان: (٦/ ١٤١)، تاريخ أسماء الثقات: (ص:٥٥)، ترجمة رقم: (١٦٩)، لابن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، الكاشف: (١/ ٢٩٥)، ترجمة رقم: (٧٩٦)، تهذيب التهذيب: (٢/ ١٠١)، ترجمة رقم: (١٥٣)، تقريب التهذيب: (ص:١٤١)، ترجمة رقم: (٩٤٨).

(٥) "أبو العميس: عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي المسعودي الكوفي، ثقة "، تقريب التهذيب: (ص:٣٨١)، ترجمة رقم: (٤٤٣٢).

والمروزي[١]، بقوله: أَخْبرنَا أَبُو مُعاوِيَةَ[٢]، عَنْ مِسعَرٍ...

والبيهقي[٣]، من طريق جعفر بن عون، أنبأنا أبو عميس...

كلاهما: (مسعر، وأبو عميس) عن زياد، مولى مصعب، عن الحسن، فذكره بنحوه، والمروزي لم يذكر زياد.

ومما سبق يتبين أن الحديث بجميع طرقه المرسلة رواه مسعر عن زياد، وسقوط زياد من سند المروزي قد يكون بسبب الناسخ للكتاب، أو قد يكون عند طباعة الكتاب.

والحديث أخرجه مقطوعا البيهقي[٤]، بقوله: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ[٥]، حدثنا أبو العباس بن يعقوب[٦]، حدثنا العباس بن محمد[٧]، حدثنا محمد بن عبيد[٨]، حدثنا مسعر، عن زياد، مولى مصعب، عن الحسن قال: «ما أنفق رجل على أهله في غير إسراف ولا إقتار فهو في سبيل الله –عز وجل–».

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه، وأهميته:

الحديث رواه مرسلا ابن أبي الدنيا وغيره، ورواه البيهقي مقطوعا، والمحفوظ المرسل؛ لأن رجاله أكثر وأوثق، فقد رواه مرسلا: (مسعر، وأبو عميس) وهما ثقتان، وخالفهم محمد بن عبيد، فرواه مقطوعا، والحديث كونه مرسلا يُعد من قسم الضعيف الذي ضعفه خفيف، ويرتقي إلى درجة الحسن لغيره لسببين:

---

(١) في البر والصلة: (١/ ١٦١)، حديث رقم: (٣١٤).

(٢) محمد بن خازم الضرير، تقدمت ترجمته في ص: (٣٤)، وهو ثقة.

(٣) في شعب الإيمان: (٨/ ٤٩٣)، حديث رقم: (٦١٣٤).

(٤) المصدر السابق: (٨/ ٤٩٢)، حديث رقم: (٦١٣٢).

(٥) هو: محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم، ثقة، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٣٩).

(٦) مُحَمَّد بن يَعْقُوب بن يُوسُف الأصم، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٣٩)، وهو ثقة.

(٧) "أبو الفضل: عباس بن محمد بن حاتم الدوري البغدادي خوارزمي الأصل، ثقة حافظ" تقريب التهذيب: (ص:٢٩٤)، ترجمة رقم: (٣١٨٩).

(٨) "محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي الكوفي الأحدب، ثقة يحفظ" تقريب التهذيب: (ص:٤٩٥)، ترجمة رقم: (٦١١٤).

الأول: وجود مرسل له آخر يعضده، مروي من وجه آخر، وقد تقدم تخريجه[١]، وهو مرسل التابعي إبراهيم بن ميسرة الطائفي، جاء فيه: ((من سعى على والديه ليعفهما ففي سبيل الله، ومن سعى على عياله يعفهم ففي سبيل الله ...)).

الثاني: وجود شاهدين له، وهما: حديث أبي هريرة، وحديث أنس وقد تقدم تخريجهما[٢]، جاء فيهما: ((من سعى على والديه ففي سبيل الله، ومن سعى على عياله ففي سبيل الله، ...))، و((الساعي على والديه؛ ليكفهما، أو يغنيهما عن الناس في سبيل الله، ...)).

وعلى هذين السببين يُعمل بمرسل الحسن البصري، ويتقوى من الضعف الخفيف إلى الحسن لغيره.

---

(١) في ص: (٣٧).

(٢) في ص: (٤٠ – ٤٢).

المبحث الثاني: في باب: العدل بين الأولاد، والتسوية بينهم، وباب: العقيقة عن المولود، وما يُصنع به عند ولادته.

وفيه أربعة أحاديث:

أولا: في باب: العدل بين الأولاد والتسوية بينهم:

وفيه حديث واحد:

[٥] الحديث الوحيد:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا يزيد بن هارون، أخبرنا أبو الأشهب، عن الحسن، قال: بينا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يحدث أصحابه إذ جاء صبي حتى انتهى إلى أبيه في ناحية القوم، فمسح رأسه وأقعده على فخذه اليمنى، قال: فلبث قليلا فجاءت ابنة له، حتى انتهت إليه، فمسح رأسها وأقعدها في الأرض، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((فهلا على فخذك الأخرى، فحملها على فخذه الأخرى، فقال –صلى الله عليه وسلم–: الآن عدلت))[١].

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– "أبو محمد: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، المروزي الحنظلي، المعروف بابن راهويه، ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل: (ت: ٢٣٨هـ)"[٢].

– "أبو خالد: يزيد بن هارون بن زاذان السلمي، مولاهم، الواسطي، ثقة متقن عابد: (ت: ٢٠٦هـ)[٣].

---

(١) كتاب العيال: (١/ ١٧٣)، حديث رقم: (٣٦).

(٢) تقريب التهذيب: (ص:٩٩)، ترجمة رقم: (٣٣٢).

(٣) المصدر السابق: (ص:٦٠٦)، ترجمة رقم: (٧٧٨٩).

– "جعفر بن حيان، العطاردي، ثقة: (ت: ١٦٥هـ)"[١].

– الحسن بن أبي الحسن البصري، تقدمت ترجمته[٢]، وهو ثقة فقيه كان كثير الإرسال، وقد وصف بالتدليس.

الحديث رجال إسناده كلهم ثقات، إلا أنه مرسل إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، وقد أرسله التابعي: الحسن البصري.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

أخرج الحديث أيضا مرسلا عن التابعي: الحسن البصري، الحسين بن حرب المروزي[٣]، بقوله: أخبرنا ابن المبارك[٤]، قال: أخبرنا المبارك بن فضالة[٥]، عن الحسن، قال: كان رجل عند النبي – صلى الله عليه وسلم – فجاء ابن له، فأقعده على فخذه اليمنى، ثم جاء ابن له آخر أو ابنة له، فأقعده على الأرض، فقال – النبي صلى الله عليه وسلم –: ((لو كنت سويت بينهما)) فأقعده على فخذه.

وأخرجه أيضا الحسين بن حرب المروزي في موضع آخر[٦]، بقوله: أخبرنا ابن المبارك، قال: حدثنا جعفر بن حيان، عن الحسن، فذكره بنحوه.

أقول: في الطريق الأولى عنعن المبارك بن فضاله في روايته عن الحسن البصري، وهو مدلس، فعقَّب عليها الحسين بن حرب المروزي بالطريق الأخرى، وفيها تابع جعفرُ بنُ حيان

---

(١) الكاشف: (١/ ٢٩٤)، ترجمة رقم: (٧٨٦).

(٢) في ص: (٦٠).

(٣) البر والصلة: ص ٨١، حديث رقم: (١٥٧).

(٤) "عبد الله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، (ت: ١٨١هـ)". تقريب التهذيب: (ص: ٣٢٠)، ترجمة رقم: (٣٥٧٠).

(٥) أبو فضالة: مبارك بن فضالة البصري العدوي، قال فيه أحمد بن حنبل: (ما روى عن الحسن يحتج به)، وقال يحيى بن معين: (صالح)، وقال عفان: (ثقة، من النُّساك)، وقال عبد الرحمن بن مهدي: (كنا نتبع من حديث مبارك ما قال فيه حدثنا الحسن)، وقال أبو زرعة الرازي: (يدلس كثيرا، فإذا قال حدثنا فهو ثقة)، وقال النسائي وغيره: (ضعيف)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان يخطئ)، ولخص حاله الحافظ ابن حجر فقال: (صدوق يدلس ويسوي)، (ت: ١٦٦هـ).

(٦) البر والصلة: (ص:٨٢)، حديث رقم: (١٥٨).

العطاردي – وهو ثقة – المباركَ بن فضالة في الرواية عن الحسن البصري، وهذه المتابعة أثبتت أن الحديث روي مرسلا عن الحسن البصري من رواية المبارك بن فضالة، وجعفر بن حيان، ولأن كل منهما قد سمع وروى عن الحسن البصري[١] أحاديث منها هذا الحديث المرسل.

والحديث رويَ مرفوعا عن أنس بن مالك – رضيَ الله عنه –، أخرجه البزار[٢]، من طريق عبد الله بن موسى[٣]، عن معمر...

وأخرجه الطحاوي[٤]، وابن عدي[٥]، وتمام الرازي[٦]، والبيهقي[٧]، وابن عساكر[٨]، أخرجوه من طريق: يعقوب بن كاسب[٩]، .....

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٦/ ٩٩، ١٠١)، ترجمة رقم: (١٢١٦).

(٢) في مسنده: (١٣، ٤٥)، حديث رقم: (٦٣٦١).

(٣) رواية البزار للحديث من طريق: عبد الله بن موسى فيها تصحيف، لأن الراوي، عن معمر بن راشد، هو عبد الله بن معاذ، وليس عبد الله بن موسى، وهذا ما تثبته طريق الحديث التي أخرجها الطحاوي وغيره.

(٤) في شرح معاني الآثار: (٤/ ٨٩)، حديث رقم: (٥٨٤٧)، للطحاوي، حققه وقدم له: محمد زهير النجار، ومحمد السيد، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

(٥) في الكامل في ضعفاء الرجال: (٥/ ٣٩٥)، ترجمة رقم: (١٠٦٧).

(٦) في فوائده: (٢/ ٢٣٧)، حديث رقم: (١٦١٦)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٢هـ.

(٧) في شعب الإيمان: (١١/ ١٥٤)، حديث رقم: (٨٣٢٧).

(٨) في تاريخ دمشق: (١٣، ٣٩٦)، ترجمة رقم: (١٤٦٦)، لابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

(٩) يعقوب بن حميد بن كاسب المدني، نزيل مكة، ضعفه النسائي، وأبو حاتم الرازي، وابن شاهين، وقال فيه يحيى بن معين: (ثقة)، وقال مرة: (ليس بشيء)، وقال البخاري: (لم نر إلا خيرا، هو في الأصل صدوق)، وقال الباجي: (ثقة مأمون صاحب حديث)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان ممن يحفظ وممن جمع وصنف واعتمد على حفظه، فربما أخطأ في الشيء بعد الشيء، وليس خطأ الإنسان في شيء يهم فيه ما لم يفحش ذلك منه بمخرجه عن الثقات، إذا تقدمت عدالته)، وقال ابن شاهين: (ليس بشيء)، وقال ابن عدي: (لا بأس به وبرواياته، وهو كثير الحديث كثير الغرائب، وكتبت مسنده، وعلمت أنه جماع للحديث صاحب حديث)، وقال الحاكم أبو عبد الله: (لم يتكلم فيه أحد بحجة)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق ربما وهم)، يُنظر: الجرح والتعديل: (٩/ ٢٠٦)، ترجمة رقم: (٨٦١)، الثقات: (٩/ ٢٨٥)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٨/ ٤٧٧)، ترجمة رقم: (٢٠٦١)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: (ص:٢٠٠)، ترجمة رقم: (٧١٦)، لابن شاهين، دراسة وتحقيق: الدكتور: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، =

عن عبد الله بن معاذ[١]، عن معمر[٢]، عن الزهري[٣]، عن أنس، قال: كان مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – رجل، فجاء ابن له، فقبله، وأجلسه على فخذه، ثم جاءت بنت له، فأجلسها إلى جنبه قال: ((فهلا عدلت بينهما)) لفظ الحديث للطحاوي.

وحديث أنس أخرجه من طريق فيها راوٍ غير معروف ابن الأعرابي[٤]، أخرجه بقوله: أخبرنا الأسفاطي[٥]، أخبرنا سويد بن سكين، أخبرنا عبد الله بن معاذ، عن معمر، عن الزهري، عن أنس قال: كان النبي – صلى الله عليه وسلم – جالسا، وعنده رجل، فجاء ابن الرجل، فأقعده الرجل في حجره، وجاءت ابنته فأقعدها إلى لزقه[٦]، فقال النبي – صلى الله عليه وسلم –: ((ألا عدلت بينهما)).

=

المدينة المنورة – السعودية، ط١، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: (٣/ ١٢٤٨)، ترجمة رقم: (١٥٣٣)، للباجي، تحقيق الدكتور: أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ٤٥٠)، ترجمة رقم: (٩٨١٠)، تقريب التهذيب: ص ٦٠٧)، ترجمة رقم: (٧٨١٥).

(١) عبد الله بن معاذ الصنعاني اليماني، قال فيه هشام بن يوسف الصنعاني: (صدوق)، وقال يحيى بن معين: (ثقة، وكان عبد الرزاق يكذبه)، وقال مسلم بن الحجاج: (الثقة الصدوق)، وقال أبو زرعة الرازي: (هو أوثق من عبد الرزاق)، وقال أبو حاتم الرازي: (هو شيخ)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: (أرجو أنه لا بأس به)، وقال الذهبي: (صدوق)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق تحامل عليه عبد الرزاق)، ينظر: الجرح والتعديل: (٥/ ١٧٣)، ترجمة رقم: (٨٠٩)، الثقات: (٧/ ٣٤)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٥/ ٣٩٥)، ترجمة رقم: (١٠٦٧)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٦، ١٥٩)، ترجمة رقم: (٣٠٨٥)، الكاشف: (١/ ٥٩٩)، ترجمة رقم: (٢٩٩٢)، تقريب التهذيب: (ص:٦٠٧)، ترجمة رقم: (٣٦٢٨).

(٢) معمر بن راشد الأزدي اليماني، ثقة تقدمت ترجمته في هامش ص: (٥٢).

(٣) "أبو بكر: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه وثبته: (ت: ١٢٤هـ" تقريب التهذيب: (ص:٥٠٦)، ترجمة رقم: (٦٢٩٦).

(٤) في معجمه: (٣/ ٨٨٤)، حديث رقم: (١٨٤٤).

(٥) العباس بن الفضل الأسباطي، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٣٨)، وهو صدوق حسن الحديث.

(٦) "أَزِقَ به لُزوقاً والْتَزَقَ به، أي لَصِقَ به، وأَلْزَقَهُ به غيره، ويقال: فلان لِزْقي وبِلِزْقي، ولَزيقي، أي بجنبي". الصحاح: (٤/ ١٥٤٩) مادة: لَزَقَ، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

أقول: سويد بن سكين، غير معروف، وقد أخطأ ابن الأعرابي في روايته للحديث من طريق: سويد بن سكين، وذلك للمرجحات الثلاثة الآتية:

الأول: لا وجود لسويد بن سكين ذكر في كتب الرجال والتراجم.

الثاني: لا يعد سويد بن سكين من مشايخ العباس بن الفضل الأسباطي(١).

الثالث: من الرواة عن عبد الله بن معاذ الصنعاني، يعقوب بن حميد بن كاسب، ولم يذكر الحافظ المزي الذي استوعب جميع تلاميذ عبد الله بن معاذ الصنعاني أن من الرواة عنه سويد بن سكين(٢).

وعليه؛ يتحقق أن حديث أنس بن مالك المرفوع مداره على يعقوب بن حميد بن كاسب، وهو صدوق كما نص على ذلك البخاري، والحافظ ابن حجر، وقد وثقه ابن معين في أحد قوليه، والباجي، وابن حبان، وضعفه النسائي وغيره.

أقول: تضعيف النسائي وغيره ليعقوب بن كاسب؛ لكونه له أوهام ناتجة عن أخطاءه من قبل حفظه، إلا أن أوهامه قليلة، ليست كثيرة فاحشة كما قال ابن حبان، وكما قال الحافظ ابن حجر: (صدوق ربما وهم)، وهي في قلتها لا تعد من قبيل التضعيف المطلق، لا تقدح في عدالة صدقه، ويرجح أنها غير قادحة لعدالة صدقه أن البخاري عده من رواة جامعه الصحيح، وأخرج له "في الصلح، وفي باب من شهد بدرا من الملائكة"(٣).

والحديث من طريق: يعقوب بن كاسب من رواته عبد الله بن معاذ الصنعاني، وهو صدوق كما قال الحافظ ابن حجر وغيره، وبقية رجاله ثقات، وعليه يكون حديث أنس المرفوع بدرجة الحسن، وهذا ما نص عليه المحدث المرحوم الألباني بقوله: (وهذا إسناد حسن، معمر والزهري ثقتان لا يُسأل عنهما، وعبد الله بن معاذ ويعقوب بن حميد صدوقان كما في التقريب، إلا أنه قال في الثاني منهما: (ربما وهم)، وهذا لا يضر في حديثه، ولا ينزل عن مرتبة الحسن، كما لا يخفى على

---

(١) ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٦/ ٧٦١)، ترجمة رقم: (٢٩٧).
(٢) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٦، ١٨٥)، ترجمة رقم: (٣٥٨٠).
(٣) التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاري في الصحيح: (٣/ ١٢٤٨).

أهل العلم بهذا الفن الشريف)[١].

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه وأهميته:

حديث ابن أبي الدنيا إسناده معل بالإرسال، وقد أرسله الحسن البصري، وله – كما تقدم في تخريجه – شاهد، وهو حديث أنس بن مالك المرفوع، وبه يتقوى من الضعف الخفيف إلى درجة الحسن لغيره.

أهم ما يستفاد من الحديث:

إن الحديث يدل على أنَّه يجب العدل والتسوية بين الأولاد ذكورا وإناثا، وأن "على الآباء والأمهات العدل بين أولادهم في الهدايا والهبات، بل وفي الملابس، والأدوات، وفي المداعبة والنظرات، والتقبيل، لأن هذا أدعى إلى إيجاد المودة ويبعث على التراحم"[٢].

ويشهد لوجوب العدل بين الأبناء في كل الأمور المادية والأدبية حديث النعمان بن بشير – رضي الله عنهما – قال: أعطاني أبي عطية، فقالت أمي عمرة بنت رواحة: لا أرضى حتى تشهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فانطلق أبي إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، فقال: إني أعطيت ابني من عمرة بنت رواحة عطية، فأمرتني أن أشهدك يا رسول الله، قال: ((أعطيت سائر ولدك مثل هذا؟، قال: لا، قال: فاتقوا الله، واعدلوا بين أولادكم))، قال: فرجع فرد عطيته[٣].

وما قلته أنه يجب العدل والتسوية بين الأولاد هو مذهب أبي حنيفة، وقد انتصر له الطحاوي[٤]، واختاره الحافظ ابن حجر، ذكره وفصل القول فيه في كتابه: (فتح الباري)، فليراجع من شاء أن يحقق في هذه المسألة.

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (٧/ ٢٦٣)، حديث رقم: (٣٠٩٨).

(٢) الهدي النبوي في تربية الأولاد في ضوء الكتاب والسنة: (ص:١٥٤)، تأليف: الدكتور: سعيد بن علي بن وهف القحطاني، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض – السعودية، ط٢، ١٤٣١هـ.

(٣) الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في الجامع الصحيح: (٣/ ١٥٨) كتاب: (الهبة وفضلها والتحريض عليها)، باب: (الإشهاد في الهبة)، حديث رقم: (٢٥٨٧)، ومسلم في صحيحه: (٣/ ١٢٤٢)، كتاب: (الهبات)، باب: (كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة)، حديث رقم: (١٦٢٣).

(٤) يُنظر: شرح معاني الآثار: (٤/ ٨٨ – ٨٩)، حديث رقم: (٥٨٤٦)، (٥٨٤٧).

ثانيا: في باب: العقيقة[1] عن المولود وما يصنع به عند ولادته:

وفيه ثلاثة أحاديث:

[٦] الحديث الأول:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا سويد بن سعيد، حدثنا هارون بن مسلم بن هرمز، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن محمد بن علي، عن أبيه، قال: عق رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن الحسن والحسين عن كل واحد منهما بكبش ودينار، ودخل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – على فاطمة في عقيقة أحدهما، فقال: ((يا فاطمة ما فعل لحم عقيقتكم؟)) قالت: يا رسول الله، أكلنا وأطعمنا وتصدقنا، وقد بقي منه، قالت: فناولته الذراع، وهو قائم فأكله بغير خبز، ثم دخل في الصلاة، وما مس ماء[2].

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– أبو محمد: سويد بن سعيد بن سهل، الحدثاني الأنباري، قال فيه يحيى بن معين: (ليس بشيء، إلا أن يحدث من حفظه)[3]، وقال مرة: (هو حلال الدم)[4]، وسئل علي بن المديني عن سويد بن سعيد: فحرك رأسه، وقال: (ليس بشيء)[5]، وقال أحمد بن حنبل: (أرجو أن يكون صدوقا،

---

(١) "(العقيقة): الذبيحة التي تذبح عن المولود، وأصل العق: الشق والقطع، وقيل للذبيحة عقيقة، لأنها يشق حلقها". النهاية في غريب الحديث والأثر: (٣/ ٢٧٦)، مادة: (عقق).

(٢) كتاب العيال: (١/ ١٨٥)، حديث رقم: (٤٥).

(٣) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز: (١/ ٦٦)، ترجمة رقم: (١٢٧)، ليحيى بن معين، تحقيق: محمد كامل القصار وآخرون، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

(٤) تهذيب التهذيب: (٤/ ٢٧٣)، ترجمة رقم: (٤٨١).

(٥) المصدر السابق: (٤/ ٢٧٣)، ترجمة رقم: (٤٨١).

أو قال: لا بأس به)[١]، وقال البخاري: (حديثه منكر)[٢]، وقال العجلي: (ثقة، من أروى الناس عن علي بن مسهر)[٣]، وقال أبو زرعة الرازي: (أما كتبه فصحاح)[٤]، وقال يعقوب بن شيبة: (صدوق مضطرب الحفظ، ولا سيما بعدما عمي)[٥]، وقال أبو حاتم الرازي: (كان صدوقا، وكان يدلس يكثر ذاك يعني التدليس)[٦]، وقال النسائي: (ضعيف)[٧]، وقال ابن حبان: (يأتي عن الثقات في المعضلات)[٨]، وقال ابن عدي: (هو إلى الضعف أقرب)[٩]، وقال الدارقطني: (ثقة)[١٠]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، فأفحش فيه ابن معين: (ت: ٢٤٠هـ)[١١].

أقول: يظهر مما سبق: أنه ضعيف، وحديثه صالح للاعتبار في الشواهد والمتابعات، وأما وصف الحافظ ابن حجر له بأنه صدوق، أي من حيث العدالة، أما من حيث الضبط فهو ضعيف؛ لأنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه.

– أبو الحسين: هارون بن مسلم بن هرمز العجلي، صاحب الحناء، البصري، قال فيه أبو حاتم الرازي: (لين)[١٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٣]، وقال الدارقطني: (صويلح يعتبر به)[١٤]،

---

(١) تهذيب التهذيب: (٤/ ٢٧٣)، ترجمة رقم: (٤٨١).
(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٢٤٨)، ترجمة رقم: (٣٦٢١).
(٣) الثقات: (ص:٢١١)، ترجمة رقم: (٦٤٠).
(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٢٤٨)، ترجمة رقم: (٣٦٢١).
(٥) تهذيب التهذيب: (٤/ ٢٧٣)، ترجمة رقم: (٤٨١).
(٦) الجرح والتعديل: (٤/ ٢٤٠)، ترجمة رقم: (١٠٢٦).
(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٢٤٨)، ترجمة رقم: (٣٦٢١).
(٨) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (١/ ٣٥٢).
(٩) الكامل في ضعفاء الرجال: (٤/ ٤٩٨)، ترجمة رقم: (٨٤٨).
(١٠) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٢٤٨)، ترجمة رقم: (٣٦٢١).
(١١) تقريب التهذيب: (ص:٢٦٠)، ترجمة رقم: (٢٦٩٠).
(١٢) الجرح والتعديل: (٩/ ٩٤)، ترجمة رقم: (٣٩٢).
(١٣) الثقات: (٩/ ٢٣٧).
(١٤) سؤالات البرقاني للدارقطني: (ص:٦٩)، للبرقاني، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، كتب خانه جميلي، لاهور – باكستان، ط١، ١٤٠٤هـ.

وقال الحاكم أبو عبد الله: (ثقة)[١]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق)[٢].

أقول: يظهر مما سبق: أنه صدوق كما قال الحافظ ابن حجر.

– القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري، قال فيه يحيى بن معين: (ضعيف جدا، حكاه الساجي عنه)[٣]، وقال في موضع آخر: (ليس بشيء)[٤]، وقال أبو زرعة الرازي: (منكر الحديث)[٥]، وقال أبو حاتم الرازي: (ضعيف الحديث مضطرب الحديث)[٦].

أقول: يظهر مما سبق: أن الجرح فيه شديد، فلا يحتج به، لنكارة ما يحدث به.

– "أبو جعفر: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، السجاد، الباقر، ثقة فاضل، مات سنة بضع عشرة ومائة "[٧].

– "علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الهاشمي زين العابدين، ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور: (ت: ٩٣هـ)"[٨].

وعليه؛ فالحديث بهذا السند ضعيف جدا؛ لأن من رواته: القاسم بن محمد الأنصاري لا يحتج به؛ لكونه منكر الحديث، وسويد بن سعيد الأنباري ضعيف؛ لأنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، والحديث بهذا الضعف الشديد مرسل من قِبل التابعي: علي بن الحسين زين العابدين.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– تفرد بإخراج الحديث مرسلا عن التابعي: علي بن الحسين زين العابدين ابنُ أبي الدنيا في كتابه: (العيال).

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ٢٨٦)، ترجمة رقم: (٩١٧٢).
(٢) تقريب التهذيب: (ص:٥٦٩)، ترجمة رقم: (٧٢٤٠).
(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٣٧٤)، ترجمة رقم: (٦٨٢٠).
(٤) الجرح والتعديل: (٧/ ١١٣)، ترجمة رقم: (٦٤٨).
(٥) المصدر السابق: (٧/ ١١٣)، ترجمة رقم: (٦٤٨).
(٦) نفس المصدر: (٧/ ١١٣)، ترجمة رقم: (٦٤٨).
(٧) تقريب التهذيب: (ص:٤٩٧)، ترجمة رقم: (٦١٥١).
(٨) المصدر السابق: (ص:٤٠٠)، ترجمة رقم: (٤٧١٥).

المحور الثالث: من حيث الحكم عليه:

حديث زين العابدين: علي بن الحسين الهاشمي مع أنه مرسل، ضعفه شديد؛ للضعف القادح من قبل راويه القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري، والحديث مع ضعفه الشديد إلا أنه في جزء منه: ((أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عق عن الحسن والحسين عن كل واحد منهما بكبش)) له أصل يعمل به مروي عن أنس بن مالك، وبريدة بن الحصيب، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم.

– حديث أنس بن مالك، قال: ((عق رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن الحسن والحسين بكبشين))(١).

– حديث بريدة بن الحصيب: ((أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عق عن الحسن والحسين))(٢).

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب: (العيال)، (١/ ١٨٧)، حديث رقم: (٤٧)، والبزار في: (مسنده)، (١٣، ٤٦٦)، حديث رقم: (٧٢٥٢)، وأبو يعلى الموصلي في: (مسنده)، (٥/ ٣٢٣)، حديث رقم: (٢٩٤٥) تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (٣/ ٦٦)، حديث رقم: (١٠٣٨) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م، وابن حبان في صحيحه: (١٢/ ١٢٥)، حديث رقم: (٥٣٠٩) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، والطبراني في المعجم الأوسط: (٢/ ٢٤٦)، حديث رقم: (١٨٧٨)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال: (٢/ ٣٤٧)، ترجمة رقم: (٣٣٣)، والبيهقي في السنن الكبرى: (٩/ ٥٠٤)، حديث رقم: (١٩٢٦٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق: (٥١، ٩٧)، حديث رقم: (١٠٧٧٧).

كلهم أخرجوه من طريق عبد الله بن وهب، عن جرير بن حازم، عن قتادة، قال: حدثنا أنس بن مالك مرفوعا.

قال الهيثمي: (رواه أبو يعلى والبزار باختصار، ورجاله ثقات)، وقال أيضا: (ورواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٤/ ٥٧، ٥٨)، حديث رقم: (٦١٨٨، ٦١٩٧).

(٢) أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف الأحاديث والآثار: (٥/ ١١٣)، حديث رقم: (٤٢٣١)، وأحمد بن حنبل في مسنده: (٣٨، ١٠٩، ١٦٠)، حديث رقم: (٢٣٠٠١)، (٢٣٠٥٨) تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م، وابن أبي الدنيا في كتاب: (العيال)، (١/ ١٩٢)، حديث رقم: (٥٢)، والنسائي في السنن: (المجتبى)، (٧/ ١٦٤)، كتاب: (العقيقة)، باب: (عن الغلام شاتان)، حديث رقم: (٤٢١٣) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦، ١٩٨٦م، وفي السنن الكبرى: (٤/ ٣٧٠)، حديث رقم: (٤٥٢٤) حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت – =

– حديث جابر بن عبد الله – رضي الله عنه –: ((أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عق عن الحسن والحسين))[1].

– حديث عبد الله بن عباس: ((أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عق عن الحسن كبشا، وعن الحسين كبشا))[2].

=

لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠م، والطبراني في المعجم الكبير: (٣/ ٢٩)، حديث رقم: (٢٥٧٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في أخبار أصبهان: (١/ ٢٨٤) الكتاب: تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

كلهم أخرجوه من طريق الحسين بن واقد المروزي، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه مرفوعا.

قال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح)، وقال الحافظ ابن حجر: (رواه أحمد والنسائي من حديث بريدة، وسنده صحيح)، وقال ابن الأمير الصنعاني: (سنده صحيح)، ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٤/ ٥٩)، حديث رقم: (٦١٩٩)، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: (٤/ ٣٦٣)، للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٨٩م، سبل السلام: (٢/ ٥٤٠)، لابن الأمير الصنعاني، دار الحديث، القاهرة – مصر، بدون تاريخ.

(١) أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف: (الأحاديث والآثار)، (٥/ ١١٣)، حديث رقم: (٢٤٢٣٢)، وابن أبي الدنيا في كتاب العيال: (١/ ١٨٨)، حديث رقم: (٤٨)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده: (٣/ ٤٤١)، حديث رقم: (١٩٣٣)، والطبراني في المعجم الكبير: (٣/ ٢٩)، حديث رقم: (٢٥٧٣).

كلهم أخرجوه من طريق شبابة بن سوَّار قال: حدثنا مغيرة بن مسلم، عن الزبير، عن جابر مرفوعا.

وحديث جابر مروي من طريق ثانية أخرجها الطبراني في المعجم الأوسط: (٧/ ١٢)، حديث رقم: (٦٧٨٠)، وفي المعجم الصغير: (٢/ ١٢٢)، حديث رقم: (٨٩١)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال: (٤/ ١٨٠)، ترجمة رقم: (٧١٤)، والبيهقي في السنن الكبرى: (٨/ ٥٦٢)، حديث رقم: (١٧٥٦٣).

أخرجوه كلهم بزيادة في آخره: ((وختنهما لسبعة أيام)).

وحديث جابر أيضا له طريق أخرى ثالثة أخرجها أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء: (٣/ ١٩٠).

وقد أخرجها إلى جابر بن عبد الله: ((أن النبي – صلى الله عليه وسلم – عق عن الحسن والحسين كبشا كبشا)).

قال الهيثمي: (رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٤/ ٥٧)، حديث رقم: (٦١٨٧).

(٢) أخرجه أبو داود في السنن: (٣/ ١٠٧)، كتاب: (الضحايا)، باب في: (العقيقة)، حديث رقم: (٢٨٤١)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – صيدا، بيروت – لبنان،...، وابن أبي الدنيا في كتاب العيال: (١/ ١٨٦)، حديث رقم: (٤٦)، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث: (١/ ٤٢) الكتاب: تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥ هـ، وابن الجارود في المنتقى: (ص:٢٢٩)، حديث رقم:

=

[٧] الحديث الثاني:

قال ابن أبي الدنيا: حدثني إسماعيل بن أسد، حدثنا شبابة، عن خارجة بن مصعب، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، أن النبي – صلى الله عليه وسلم –: ((عق عن الحسن والحسين بكبش كبش، وحلق رؤوسهما يوم السابع، وتصدق بزنة شعورهما ورقا، فأعطى الرجل القابلة[١]))[٢].

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– أبو إسحاق: إسماعيل بن أسد بن شاهين، البغدادي، قال فيه عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: (كتبت عنه مع أبي وهو ثقة صدوق، سئل أبي عنه، فقال: صدوق)[٣]، وقال الذهبي: (ثقة

=

(٩١١)، (٩١٢) الكتاب: تحقيق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، وابن الأعرابي في معجمة: (٢/ ٨٢٠)، حديث رقم: (١٦٨١)، والطبراني في المعجم الكبير: (١١/ ٣١٦)، حديث رقم: (١١٨٥٦)، وأبو نعيم الأصبهاني في أخبار أصبهان: (٢/ ١١٩)، والبيهقي في السنن الكبرى: (٨/ ٥٠٣)، حديث رقم: (١٩٢٦٧)، (٩/ ٥٠٨)، حديث رقم: (١٩٢٨٣).

كلهم أخرجوه من طريق: عبد الوارث بن سعيد، حدثنا أيوب السختياني، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعا.

وحديث ابن عباس أيضا مروي من طريق ثانية أخرجها ابن الأعرابي في معجمه: (٢/ ٨٢٠)، حديث رقم: (١٦٨٠).

وطريق ثالثة أخرجها أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء: (٧/ ١١٦).

وطريق أخرى رابعة أخرجها الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: (١٠/ ١٥٠)، ترجمة رقم: (٥٣٠٢).

ولفظ هذه الطرق الثلاث المروية إلى ابن عباس: ((أن النبي – صلى الله عليه وسلم – عق عن الحسن والحسين كبشا كبشا))، وهي مثل لفظ الطريق الأولى المروية إلى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

قال الحافظ ابن حجر: (صححه عبد الحق الإشبيلي، وابن دقيق العيد). التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: (٤/ ٣٦٣).

(١) القابلة من النساء: هي التي تتلقى الولد عند ولادته. ينظر: لسان العرب: (١١/ ٥٤٤).

(٢) كتاب العيال: (١/ ١٩١)، حديث رقم: (٥١).

(٣) الجرح والتعديل: (٢/ ١٦١)، ترجمة رقم: (٥٣٩).

جليل)[1]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق، ت ٢٥٨هـ)"[2].

أقول: يظهر مما سبق: أن إسماعيل بن أسد البغدادي ثقة بتوثيق عبد الرحمن بن أبي حاتم والذهبي، وكذلك لم يجرحه أحد أئمة الجرح والتعديل.

– "شبابة بن سوار المديني، أصله من خراسان، يقال: كان اسمه مروان مولى بني فزارة، ثقة حافظ، رمي بالإرجاء: (ت٢٠٤هـ)"[3].

– أبو الحجاج: خارجة بن مصعب، السرخسي، الفقيه: (ت: ١٦٨هـ)، قال فيه ابن سعد: (اتقى الناس حديثه، فتركوه)[4]، وقال يحيى بن معين: (ضعيف)[5]، وقال أيضا: (كذاب)[6]، وقال ابن أبي شيبة: (سأَلت علي بن المديني عن خارجة بن مصعب فقال: هو عندنا ضعيف)[7]، وقال أبو حاتم الرازي: (مضطرب الحديث، ليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به، مثل مسلم بن خالد الزنجي، لم يكن محله محل الكذب)[8]، وقال النسائي: (متروك الحديث)[9]، وقال ابن حبان: (روى عنه الناس، كان يدلس عن غياث بن إبراهيم وغيره، ويروي ما سمع منهم مما وضعوه على الثقات عن الثقات الذين رآهم، فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الأثبات، لا يحل الاحتجاج بخبره)[10]، وقال ابن عدي: (وهو ممن يكتب حديثه، وعندي أنه إذا خالف في الإسناد، أو في المتن فإنه يغلط، ولا يتعمد، وإذا روى حديثا منكرا فيكون البلاء ممن رواه عنه، فيكون ضعيفا، وليس

---

(١) الكاشف: (١/ ٢٤٣)، ترجمة رقم: (٣٥٧).

(٢) تقريب التهذيب: (ص:١٠٦)، ترجمة رقم: (٤٢٤).

(٣) المصدر السابق: (ص:٢٦٣)، ترجمة رقم: (٢٧٣٣).

(٤) الطبقات الكبرى: (٧/ ٣٧١).

(٥) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز: (١/ ٦٨)، ترجمة رقم: (١٤٣).

(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٦٢٥)، ترجمة رقم: (٢٣٩٧).

(٧) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي ابن المديني في الجرح والتعديل: (ص:٦٦)، ترجمة رقم: (٣٩)، تحقيق ودراسة: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

(٨) الجرح والتعديل: (٣/ ٣٧٦)، ترجمة رقم: (١٧١٦).

(٩) الضعفاء والمتروكون: (ص:٣٦)، ترجمة رقم: (١٧٤)، للنسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.

(١٠) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (١/ ٢٨٨)، ترجمة رقم: (٣١٦).

هو ممن يتعمد الكذب)[١]، وقال الدارقطني: (ضعيف)[٢]، وقال الخليلي: (ليس بشيء)[٣]، وقال الذهبي: (واهٍ)[٤]، وقال الحافظ ابن حجر: (متروك، وكان يدلس عن الكذابين: (ت: ١٦٨هـ)[٥].

أقول: يظهر مما سبق أن الجرح فيه شديد ومفسر، فهو متروك الحديث، لا يحتج به.

– "أبو عبد الله: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، المعروف بالصادق، قال فيه يحيى بن سعيد القطان: (مجالد أحب إلى منه، في نفسي منه شيء)[٦]، وقال يحيى ابن معين: (ثقة)[٧]، وقال أبو حاتم الرازي: (ثقة، لا يسأل عن مثله)[٨]، وقال النسائي: (ثقة)[٩] وقال ابن حبان: (يحتج بروايته ما كان من غير رواية أولاده عنه، لأن في حديث ولده عنه مناكير كثيرة، وإنما مرَّض القول فيه من مرض من أئمتنا لما رأوا في حديثه من رواية أولاده، وقد اعتبرت حديثه من الثقات عنه، مثل ابن جريج والثوري ومالك وشعبة وابن عيينة ووهب بن خالد، ودونهم فرأيت أحاديث مستقيمة ليس فيها شيء يخالف حديث الأثبات، ورأيت في رواية ولده عنه أشياء ليس من حديثه، ولا من حديث أبيه، ولا من حديث جده، ومن المحال أن يلزق به ما جنت يدا غيره)[١٠]، وقال ابن عدي: (جعفر من ثقات الناس، كما قال يحيى بن معين)[١١]، وقال الساجي: (كان صدوقا مأمونا إذا حدث عنه الثقات، فحديثه مستقيم)[١٢]، وقال الذهبي: (ثقة،

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: (٣/ ٥٠٣)، ترجمة رقم: (٦٠٩).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٦٢٥)، ترجمة رقم: (٢٣٩٧).

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: (٣/ ٩٥٢)، للخليلي، تحقيق: الدكتور: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ١٤٠٩هـ.

(٤) الكاشف: (١/ ٣٦٢)، ترجمة رقم: (١٣٠٣).

(٥) تقريب التهذيب: (ص:١٨٦)، ترجمة رقم: (١٦١٢).

(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٤١٤)، ترجمة رقم: (١٥١٩).

(٧) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: (ص:٨٤)، ترجمة رقم: (٢٠٧).

(٨) الجرح والتعديل: (٢/ ٤٨٧)، ترجمة رقم: (١٩٨٧).

(٩) تهذيب التهذيب: (٢/ ١٠٤)، ترجمة رقم: (١٥٦).

(١٠) الثقات: (٦/ ١٣١ – ١٣٢).

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال: (٢/ ٣٦٠)، ترجمة رقم: (٣٣٤).

(١٢) تهذيب التهذيب: (٢/ ١٠٤)، ترجمة رقم: (١٥٦).

لم يخرج له البخاري، وقد وثقه ابن معين وابن عدي)[1]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق فقيه إمام: (ت: ١٤٨هـ)"[2].

أقول: يظهر مما سبق: أن جعفر بن محمد بن علي ثقة، بتوثيق الأئمة له، ولم يجرحه أحد غير يحيى بن سعيد القطان، حيث قال: (مجالد أحب إلى منه، في نفسي منه شيء)، وقوله هذا مردود، وقد عقب عليه الحافظ الذهبي، بقوله: (هذه من زلقات يحيى القطان، بل أجمع أئمة هذا الشأن على أن جعفرا أوثق من مجالد، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى)[3].

– أبو جعفر: محمد بن علي بن الحسين الباقر، تقدمت ترجمته[4]، وهو ثقة.

المحور الثاني من حيث: تخريجه:

أخرج الحديث أيضا مرسلا عن التابعي: محمد بن علي بن الحسين أبو جعفر الباقر في جزء منه: أبو بكر ابن أبي شيبة[5]، بقوله: حدثنا ابن غياث[6]، عن جعفر، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أمر بالعقيقة التي عقتها فاطمة عن الحسن والحسين أن يبعثوا إلى القابلة منها برجل، قال: ولا يكسر منها عظم)).

والحديث في جزء منه روي مرفوعا إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – بسند منقطع، أخرجه الحاكم[7]، والبيهقي[8]، من طريق حسين بن زيد العلوي[9]، عن جعفر بن محمد عن أبيه

---

(١) المغني في الضعفاء: (١/ ١٣٤)، ترجمة رقم: (١١٥٦).

(٢) تقريب التهذيب: (ص:١٤١)، ترجمة رقم: (٩٥٠).

(٣) سير أعلام النبلاء: (٦/ ٢٥٦)، ترجمة رقم: (١١٧).

(٤) في ص: (٧١).

(٥) في مصنفه: (الأحاديث والآثار)، (٥/ ١١٥)، حديث رقم: (٢٤٢٦٢).

(٦) "أبو عمرو: حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي الكوفي القاضي، ثقة فقيه، تغير حفظه قليلا في الآخر: (ت: ١٩٤هـ)". تقريب التهذيب: (ص:١٧٣)، ترجمة رقم: (١٤٣٠).

(٧) في المستدرك على الصحيحين: (٣/ ١٩٧)، حديث رقم: (٤٨٢٨) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

(٨) في سننه الكبرى: (٩/ ٥١١)، حديث رقم: (١٩٢٩٨).

(٩) "الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، صدوق ربما أخطأ". تقريب التهذيب: (ص:١٦٦)، ترجمة رقم: (١٣٢١).

عن جده[١]، عن علي – رضي الله عنه: ((أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أمر فاطمة – رضي الله عنها – فقال: زني شعر الحسين، وتصدقي بوزنه فضة، وأعطي القابلة رجل العقيقة))، قال الحاكم أبو عبد الله: (هذا حديث حسن صحيح الإسناد)[٢]، عقب عليه الذهبي بقوله: (ليس بصحيح)[٣].

أقول: انقطاع سند الحديث هو علة عدم صحته، لأن جد محمد الباقر علي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما نص على ذلك أبو زرعة الرازي.

قال أبو زرعة الرازي: (علي بن الحسين زين العابدين لم يدرك جده عليا رضي الله عنه)[٤].

وقال أبو زرعة الرازي أيضا: (محمد بن علي بن الحسين بن أبي طالب –رضي الله عنهم– لم يدرك هو ولا أبوه علي: عليا رضي الله عنه)[٥].

وقال الحافظ ابن حجر: (علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، روى عن أبيه وعمه الحسن، وأرسل عن جده علي بن أبي طالب)[٦].

والحديث روي أيضا مرفوعا: ((أنه عق عن الحسن وحلق رأسه، وتصدق بوزن شعره فضة))، أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة[٧]، والترمذي[٨]، أخرجاه بسند منقطع أوصله الحاكم في كتابه: (المستدرك على الصحيحين).

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة، والترمذي من طريق: عبد الله بن أبي بكر[٩]، عن محمد بن

---

(١) جده: زين العابدين علي بن الحسين الهاشمي، ثقة تقدمت ترجمته في ص: (٧١).

(٢) المستدرك على الصحيحين: (٣/ ١٩٧).

(٣) التلخيص: (٣/ ١٩٧)، للذهبي المطبوع بهامش المستدرك.

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: (١/ ٢٤٠)، ترجمة رقم: (٥٣٩).

(٥) المراسيل: (١/ ١٨٦)، ترجمة رقم: (٦٧٦)، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٩٧هـ.

(٦) تهذيب التهذيب: (٧/ ٣٠٤)، ترجمة رقم: (٥٢٠).

(٧) في مصنفه: (الأحاديث والآثار)، (٥/ ١١٣)، حديث رقم: (٢٤٢٣٤).

(٨) في سننه: (٤/ ٩٩)، كتاب: (الأضاحي)، باب: (العقيقة بشاة)، حديث رقم: (١٥١٩).

(٩) "عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي، ثقة: (ت: ١٣٥هـ) " تقريب التهذيب: (ص:٢٩٧)، ترجمة رقم: (٣٢٣٩).

علي بن الحسين، عن علي بن أبي طالب، قال: عق رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن الحسن بشاة، وقال: ((يا فاطمة احلقي راسه، وتصدقي بزنة شعره فضة، قال: فوزنوه، فكان وزنه درهما أو بعض درهم)).

قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب، وإسناده ليس بمتصل، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب)[١].

وقال البيهقي: (وإسناده منقطع)[٢].

وأوصل انقطاع سنده الحاكم من طريق عبد الله بن أبي بكر، عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه، عن جده[٣]، عن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – قال: عق رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن الحسين بشاة، وقال: ((يا فاطمة احلقي رأسه، وتصدقي بزنة شعره فضة، فوزناه، فكان وزنه درهما))[٤].

والحديث حسنه الشيخ الألباني بقوله: (الحديث حسن)[٥].

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه:

حديث أبي جعفر محمد بن علي الباقر المرسل باقي على ضعفه، لضعفه الشديد؛ لأن في سنده خارجه بن مصعب السرخسي، ضعفه أئمة الجرح والتعديل بتضعيف قادح، إلا أن الحديث مع ضعفه القادح الشديد، له أصل يعمل به، ما عدا قوله: ((فأعطى الرِّجْل القابلة)).

قوله في الحديث: ((أن النبي صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين بكبش كبش))، له أصل يُعمل به ثبت صحة روايته – كما تقدم[٦] – عن أنس بن مالك، وبريدة بن

---

(١) سنن الترمذي: (٤/ ٩٩)، حديث رقم: (١٥١٩).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: (٩/ ٥١١).

(٣) "أبو عبد الله: الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، سبط رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وريحانته، حفظ عنه، استشهد يوم عاشورا سنة إحدى وستين هجرية". تقريب التهذيب: (ص:١٦٧)، ترجمة رقم: (١٣٣٤).

(٤) المستدرك على الصحيحين: (٤/ ٢٦٥)، حديث رقم: (٧٥٨٩).

(٥) صحيح الجامع الصغير وزيادته: (٢/ ١٣١٨).

(٦) في الحديث الثاني من هذا المبحث.

الحصيب، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم، إلا أن رواية ابن عباس اختلف فيها فيما عق به النبي – صلى الله عليه وسلم – عن الحسن والحسين، روايته المتقدمة تنص: أنه صلى الله عليه وسلم: ((عق عن الحسن كبشا وعن الحسين كبشا)) والرواية الأخرى عن ابن عباس تنص أنه قال: ((عق رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن الحسن والحسين بكبشين كبشين))[١]، وهذه الرواية عن ابن عباس يؤيدها أنه روي عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه يُذبح عن الذكر شاتان، وعن الأنثى شاه، ثبت ذلك مرويا عن عائشة، وأسماء بنت يزيد، وعبد الله بن عمرو، وأم كرز[٢]، رضي الله عنهم.

– **حديث عائشة:** أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: ((يعق عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة))[٣].

وحديث عائشة روي أيضا بلفظ آخر أنها قالت: ((أمرنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أن نعق عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة))[٤].

---

(١) أخرجه ابن طهمان في مشيخته: (ص:١٠٩)، حديث رقم: (٥٣)، الكتاب: تحقيق: محمد بن طاهر مالك، مجمع اللغة العربية، دمشق – سوريا، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، والنسائي في السنن: (المجتبى)، (٧/ ٦١٥)، كتاب: (العقيقة)، باب: (كم يعق عن الجارية)، حديث رقم: (٤٢١٩)، وفي السنن الكبرى: (٤/ ٣٧٢)، حديث رقم: (٤٥٣١) أخرجاه من طريق: قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعا.

(٢) "أم كرز الخزاعية الكعبية، أسلمت يوم الحديبية، والنبي – صلى الله عليه وسلم – يقسم لحوم بُدنة، ولها حديث في العقيقة أخرجه أصحاب السنن الأربعة". الإصابة في تمييز الصحابة: (٨/ ٤٥٨)، ترجمة رقم: (١٢٢٣)، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٥هـ.

(٣) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف: (٤/ ٣٢٨)، حديث رقم: (٢٥٢٥٠)، وإسحاق بن راهويه في مسنده: (٣/ ٦٩١)، حديث رقم: (١٢٩١)، وأحمد بن حنبل في مسنده: (٤٠، ٢٩ – ٣٠)، حديث رقم: (٢٤٠٢٨)، وابن حبان في صحيحه: (١٢/ ١٢٦)، حديث رقم: (٥٣١٠)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين: (٤/ ٢٦٦)، حديث رقم: (٧٥٩٥)، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد) ووافقه الذهبي، قال: (صحيح)، والبيهقي في السنن الكبرى: (٩/ ٥٠٧، ٥١٠)، حديث رقم: (١٩٢٨١)، (١٩٢٩٤).

(٤) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده: (٣/ ٦٩١)، حديث رقم: (١٢٩٠)، وأحمد بن حنبل في المسند: (٤٢، ١٤٤)، حديث رقم: (٢٥٢٥٠)، وابن ماجة في السنن: (٢/ ١٠٥٦)، كتاب: (الذبائح)، باب: (العقيقة)، حديث رقم: (٣١٦٣) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ، والترمذي في السنن: (٤/ ٩٦)، كتاب: (الأضاحي)، باب: (ما جاء في العقيقة)، حديث رقم: (١٥١٣)، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح)، =

قال ابن الملقن: (هذا الحديث صحيح، رواه الترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، والبيهقي، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح)[١].

– **حديث أسماء بنت يزيد الأنصارية**، قالت: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في العقيقة: ((عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة))[٢].

قال الهيثمي: (رواه أحمد والطبراني، ورجاله محتج بهم)[٣].

– **حديث عبد الله بن عمرو**: قال: سئل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن العقيقة، فقال: ((لا أحب العقوق))، كأنه كره الاسم، قالوا: يا رسول الله نسألك عن أحدنا يولد له؟ فقال: ((من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليفعل، عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة))[٤].

قال أبو عبد الله الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)[٥].

ووافقه الحافظ الذهبي، وقال: (صحيح)[٦].

=

وأبو يعلى الموصلي في مسنده: (٨/ ١٠٨)، حديث رقم: (٤٦٤٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (٣/ ٦٩)، حديث رقم: (١٠٤٤).

(١) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: (٩/ ٣٣٣)، لابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الفيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، دار الهجرة، الرياض – السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

(٢) أخرجه أحمد بن حنبل في المسند: (٤٥، ٥٦٤)، حديث رقم: (٢٧٥٨٢)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني: (٦/ ١٣٠)، حديث رقم: (٣٣٥٣)، لابن أبي عاصم، تحقيق: الدكتور: باسم فيصل أحمد، دار الراية، الرياض – السعودية، ١٤١١هـ – ١٩٩١م، والطبراني في المعجم الكبير: (٢٤، ١٨٣)، حديث رقم: (٤٦١).

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٤/ ٥٧)، حديث رقم: (٦١٨٦).

(٤) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف: (٤/ ٣٢٩)، حديث رقم: (٧٩٦١)، وأبو بكر بن أبي شيبة في المصنف: (الأحاديث والآثار)، (٥/ ١١٤)، حديث رقم: (٢٤٢٤٤)، وأحمد بن حنبل في المسند: (١١/ ٣٢٠ – ٣٢١، ٤٢٠ – ٤٢١)، حديث رقم: (٦٧١٣)، (٦٨٢٢)، والنسائي في السنن الكبرى: (٤/ ٣٦٩)، حديث رقم: (٤٥٢٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار: (٣/ ٧٩)، حديث رقم: (١٠٥٥)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين: (٤/ ٢٦٥)، حديث رقم: (٧٥٩٢) كلهم أخرجوه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا.

(٥) المستدرك على الصحيحين: (٤/ ٢٦٥).

(٦) التلخيص بهامش المستدرك: (٤/ ٢٦٥).

– **حديث أم كرز الكعبية**: قالت سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول في العقيقة: ((عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة، لا يضركم ذكرانا كنَّ أو إناثا))[1].

قال ابن الملقن: (هذا الحديث صحيح رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي من رواية أم كرز الكعبية الصحابية رضي الله عنها، وقال الترمذي: هذا حديث صحيح)[2].

هذه الأحاديث تدل أن المشروع في العقيقة عن الذكر شاتان، وعن الأنثى شاة، قال الحافظ ابن حجر: (وهذه الأحاديث حجة للجمهور في التفرقة بين الغلام والجارية، وعن مالك هما سواء، فيعق عن كل واحد منهما شاة، واحتج له بما جاء: ((أن النبي – صلى الله عليه وسلم – عق عن

---

(١) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف: (٤/ ٣٢٧)، حديث رقم: (٧٩٥٣)، والحميدي في مسنده: (١/ ٣٤٠)، حديث رقم: (٣٤٨)، (٣٤٩) تحقيق: حسن سليم أسد، دار السقا، دمشق – سوريا، ط١، ١٩٩٦م، وأبو بكر بن أبي شيبة في المصنف: (الأحاديث والآثار)، (٥/ ١١٤) حديث رقم: (٢٤٢٤١)، (٢٤٤٢)، (٧/ ٣٠٤)، حديث رقم: (٣٦٣٠٤)، (٣٦٣٠٥)، وإسحاق بن راهويه في مسنده: (٥/ ١٥٩ – ١٦٠)، حديث رقم: (٢٢٧٩)، (٢٢٨١)، وأحمد بن حنبل في المسند: (٤٥، ١١٣، ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣)، حديث رقم: (٢٧١٣٩)، (٢٧١٤٢)، (٢٧١٤٣)، (٢٧٣٦٩)، (٢٧٣٧١)، (٢٧٣٧٢)، (٢٧٣٧٣)، (٢٧٣٧٤)، وابن ماجة في السنن: (٢/ ١٠٥٦) كتاب: (الذبائح)، باب: (العقيقة)، حديث رقم: (٣١٦٢)، وأبو داود في السنن: (٤/ ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٧) كتاب: (الضحايا)، باب: (العقيقة)، حديث رقم: (٢٨٣٤)، (٢٨٣٥)، (٢٨٣٦)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني: (٦/ ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١)، حديث رقم: (٣٢٧٨)، (٣٢٧٩)، (٣٢٨٠)، (٣٢٨١)، ٣٢٨٢)، (٣٢٨٣)، والترمذي في السنن: (٤/ ٩٨) كتاب: (الأضاحي)، باب: (ما جاء في العقيقة)، حديث رقم: (١٥١٦) وقال الترمذي: (هذا حديث صحيح)، والنسائي في السنن: (المجتبى)، (٧/ ١٦٤ – ١٦٥)، كتاب: (العقيقة)، في أبواب: (العقيقة عن الغلام والجارية، وكم يعق عن الجارية)، حديث رقم: (٤٢١٥)، (٤٢١٦)، (٤٢١٧)، (٤٢١٨)، وفي السنن الكبرى: (٤/ ٣٧١، ٣٧٢)، حديث رقم: (٤٥٢٧)، (٤٥٢٨)، (٤٥٢٩)، (٤٥٣٠)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (٣/ ٦٧ – ٧٠)، حديث رقم: (١٠٤٠)، (١٠٤١)، (١٠٤٣)، (١٠٤٤)، (١٠٤٥)، (١٠٤٦)، وابن حبان في صحيحه: (١٢/ ١٢٨، ١٢٩)، حديث رقم: (٥٣١٢)، (٥٣١٣)، والطبراني في المعجم الكبير: (٢٥، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، حديث رقم: (٣٩٨)، (٣٩٩)، (٤٠٠)، (٤٠١)، (٤٠٢)، (٤٠٣)، (٤٠٤)، (٤٠٥)، (٤٠٦)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين: (٤/ ٢٦٥)، حديث رقم: (٧٥٩١) وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح ولم يخرجاه)، والبيهقي في السنن الكبرى: (٩/ ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٢٣)، حديث رقم: (١٩٢٧٦)، (١٩٢٧٧)، (١٩٢٧٨)، (١٩٣٣٦).

(٢) البدر المنير: (٩/ ٢٧٧).

الحسن والحسين كبشا كبشا))[1]، أخرجه أبو داود ولا حجة فيه، فقد أخرجه أبو الشيخ[2] من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ: ((كبشين كبشين))[3]، وأخرج أيضا من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله[4]، وعلى تقدير ثبوت رواية أبي داود، فليس في الحديث ما يرد به الأحاديث المتواردة في التنصيص على التثنية للغلام، بل غايته أن يدل على جواز الاقتصار، وهو كذلك، فإن العدد ليس شرطا بل مستحب)[5].

وقال ابن الأمير الصنعاني: (يعق عن الغلام بضعف ما يعق عن الجارية، وإليه ذهب الشافعي، وأبو ثور، وأحمد بن حنبل، وداود الظاهري، وذهبت الهادويه ومالك إلى أنه يجزئ عن الذكر والأنثى عن كل واحد شاة للحديث الماضي، وأجيب بأن ذلك فعل وهذا قول والقول أقوى، وبأنه يجوز أنه – صلى الله عليه وسلم – ذبح عن الذكر كبشا لبيان أنه يجزئ، وذبح الاثنين مستحب)[6].

وقال الإمام الشوكاني: (يجاب عن ذلك بأن أحاديث الشاتين مشتملة على الزيادة، فهي من هذه الحيثية أولى بالقبول... إلى أن قال: وأيضا القول أرجح من الفعل وقيل: إن في اقتصاره – صلى الله عليه وسلم – على شاة دليلا على أن الشاتين مستحبة فقط وليست بمتعينة والشاة جائزة غير مستحبة)[7].

---

(١) تقدم تخريجه في الحديث الثاني من هذا المبحث.

(٢) "أبو محمد: عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، الإمام، الحافظ، الصادق، محدث أصبهان، صاحب التصانيف: (ت: ٣٦٩ هـ)". سير أعلام النبلاء: (١٦، ٢٧٦ – ٢٧٩)، ترجمة رقم: (١٩٦).

(٣) تقدم تخريجه في هامش رقم: (١) ص: (٨٠).

(٤) تقدم تخريجه في هامش رقم: (٤) ص: (٨١).

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري: (٩/ ٥٩٢)، لابن حجر العسقلاني، رقم أبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح وإشراف: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ١٣٧٩هـ.

(٦) سبل السلام: (٢/ ٥٤١).

(٧) نيل الأوطار: (٥/ ١٥٩)، للإمام الشوكاني، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

يتحقق من الأقوال الثلاثة لابن حجر، وابن الأمير، والشوكاني: أن الشاة الواحدة في العقيقة، تجزئ عن الغلام، وأن الشاتين عنه مستحبة؛ لأنها زيادة ثقة مقبولة؛ لكونها مروية من طرق متعددة.

وأما قوله في الحديث المرسل: **((وحلق رؤوسهما يوم السابع))**، فله أصل يُعمل به مروي عن عائشة، وسمرة بن جندب – رضي الله عنهما –.

– حديث عائشة، قالت: ((عق رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن الحسن والحسين يوم السابع، وسماهما، وأمر أن يُماط عن رؤوسهما الأذى))(١).

قال الحافظ ابن حجر: (رواه ابن حبان، والحاكم بسند صحيح عن عائشة)(٢).

– حديث سمرة بن جندب – رضي الله عنهما –: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: ((كل غلام مرتهن بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه، ويحلق رأسه، ويسمى يوم السابع))(٣).

---

(١) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف: (٤/ ٣٣٠)، حديث رقم: (٧٩٦٣)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (٣/ ٧٤)، حديث رقم: (١٠٥١)، وابن حبان في صحيحه: (١٢/ ١٢٧) حدي رقم: (٥٣١١)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٤٦٠)، ترجمة رقم: (١٦٩٥)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين: (٤/ ٢٦٤)، حديث رقم: (٧٥٨٨) وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد) ووافقه الذهبي، وقال: (صحيح)، والبيهقي في السنن الكبرى: (٩/ ٥٠٤)، حديث رقم: (١٩٢٧٢) كلهم أخرجوه من طريق ابن جريج، عن يحيى بن سعيد عن عمرة، عن عائشة مرفوعا.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري: (٩/ ٥٨٩).

(٣) أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف الأحاديث والآثار: (٥/ ١١٣، ١١٥)، حديث رقم: (٢٤٢٣٨)، (٢٤٢٥٤)، وأحمد بن حنبل في المسند: (٣٣، ٢٧١، ٣٢٨، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٩١)، حديث رقم: (٢٠٠٨٣)، (٢٠١٣٩)، (٢٠١٨٨)، (٢٠٢٥٦)، والدارمي في سننه: (٢/ ١٢٥١)، حديث رقم: (٢٠١٢) تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ – ٢٠٠٠، وابن ماجة في السنن: (٢/ ١٠٥٦)، كتاب: (الذبائح)، باب: (العقيقة)، حديث رقم: (٣١٦٥)، وأبو داود في السنن: (٣/ ١٠٦)، حديث رقم: (٢٨٣٧)، (٣/ ١٠٦)، حديث رقم: (٢٨٣٨)، كتاب: (الضحايا)، باب: (في العقيقة)، والترمذي في السنن: (٤/ ١٠١)، كتاب: (الأضاحي)، باب: (من العقيقة)، حديث رقم: (١٥٢٢) وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح)، وابن أبي الدنيا في كتاب: (العيال)، (١/ ٢١٦)، حديث رقم: (٧٣)، (١/ ٢١٧)، حديث رقم: (٧٤)، والنسائي في السنن: (المجتبى)، (٧/ ١٦٦) كتاب: (العقيقة) باب: (متى يعق؟)، حديث رقم: (٤٢٢٠)، وفي السنن الكبرى: (٤/ ٣٧٢) حديث رقم: (٤٥٣٢)، وابن =

الحديث صحيح، وهو من رواية الحسن البصري عن سمرة بن جندب، وقد صرح الحسن سماعه من سمرة، روى البخاري بسنده إلى حبيب بن الشهيد[١]، قال: «أمرني محمد بن سيرين أن أسأل الحسن ممن سمع حديث العقيقة؟ فسألته، فقال: من سمرة بن جندب»[٢].

قال ابن الأمير الصنعاني: (وهذا هو حديث العقيقة الذي اتفقوا على أنه سمعه الحسن من سمرة، واختلفوا في سماعه لغيره منه من الأحاديث)[٣].

وقال الشوكاني: (حديث سمرة أخرجه أيضا البيهقي، والحاكم، وصححه عبد الحق الإشبيلي، وهو من رواية الحسن عن سمرة، والحسن مدلس، لكنه روى البخاري في صحيحه من طريق الحسن أنه سمع حديث العقيقة من سمرة)[٤].

وقوله أيضا في الحديث المرسل: ((وتصدق بزنة شعورهما ورقا))، له أصل يُعمل به مروي عن أبي رافع[٥] رضي الله عنه، قال: أن الحسن بن علي لما ولد، قالت فاطمة: يا رسول الله ألا

=

الجارود في المنتقى: (ص:٢٢٩)، حديث رقم: (٩١٠)، والروياني في مسنده: (٢/ ٥٥)، حديث رقم: (٨٢٤) تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٦ هـ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (٣/ ٥٨، ٥٩، ٦٠)، حديث رقم: (١٠٣٠)، (١٠٣١)، (١٠٣٢)، (١٠٣٣)، والطبراني في معجمه الكبير: (٧/ ٢٠١، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٩)، حديث رقم: (٦٨٢٨)، (٦٨٢٩)، (٦٨٣٠)، (٦٨٣١)، (٦٨٣٢)، (٦٩٣١)، (٦٩٣٦)، (٦٩٥٥)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين: (٤/ ٢٦٤)، حديث رقم: (٧٥٨٧) وقال الذهبي: (الحديث صحيح)، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء: (٦/ ١٩١)، والبيهقي في السنن الكبرى: (٩/ ٥٠٣)، حديث رقم: (١٩٢٦٤)، (١٩٢٩٠)، وفي شعب الإيمان: (١١/ ١١٣)، حديث رقم: (٨٢٦٣)، كلهم أخرجوه من طرق إلى: الحسن البصري عن سمرة بن جندب مرفوعا.

(١) "أبو محمد: حبيب بن الشهيد الأزدي البصري، ثقة، ثبت: (ت: ١٢٥هـ)". تقريب التهذيب: (ص:١٥١)، ترجمة رقم: (١٠٩٧).

(٢) الجامع الصحيح: (٧/ ٨٥)، حديث رقم: (٥٤٧١).

(٣) سبل السلام: (٢/ ٥٤٢).

(٤) نيل الأوطار: (٥/ ١٥٦).

(٥) "أبو رافع القبطي مولى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – اسمه إبراهيم، وقيل: أسلم، أو ثابت، أو هرمز، مات في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه". الإصابة في تمييز الصحابة: (٧/ ١١٢)، ترجمة رقم: (٩٨٨٣).

أعق عن ابني دما؟ قال: ((لا تعقي عنه، ولكن احلقي شعر رأسه ثم تصدقي بوزنه من الورق في سبيل الله، فلما ولدت حسينا فعلت مثل ذلك))[١].

أقول: وظاهر هذا الحديث مخالف لما ثبت عنه – صلى الله عليه وسلم – أنه عق عن الحسن والحسين – رضي الله عنهما –، فقد أجاب عن ذلك البيهقي، بقوله: (انفرد به ابن عقيل[٢]، فهو إن صح، فكأنه أراد أن يتولى العقيقة عنهما بنفسه كما رويناه، فأمرها بغيرها، وهو التصدق بوزن شعرهما من الورق، وبالله التوفيق)[٣].

ونقل الحافظ ابن حجر عن ذلك جوابا: (يحمل على أنه – صلى الله عليه وسلم – كان عق عنه، ثم استأذنته فاطمة أن تعق هي عنه أيضا فمنعها)[٤].

وقال الحافظ ابن حجر: (ويحتمل أن يكون منعها لضيق ما عندهم حينئذ، فأرشدها إلى نوع من الصدقة أخف، ثم تيسر له عن قرب ما عق به عنه، وعلى هذا فقد يقال يختص ذلك بمن لم يعق عنه)[٥].

وقال الهيثمي: (رواه أحمد والطبراني في الكبير، وهو حديث حسن)[٦].

---

(١) أخرجه: أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف الأحاديث والآثار: (٥/ ١١٣)، حديث رقم: (٢٤٢٣٥)، وأحمد ابن حنبل في المسند: (٣٩، ٣٠٤)، حديث رقم: (٢٣٨٧٧)، (٤٥، ١٦٣، ١٣٧)، حديث رقم: (٢٧١٨٣، ٢٧١٩٦)، وابن أبي الدنيا في كتابه: (العيال)، (١/ ١٩٣)، حديث رقم: (٥٣)، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء: (١/ ٣٣٩)، والطبراني في معجمه الكبير: (١/ ٣١٠، ٣١١)، حديث رقم: (٩١٧)، (٩١٨)، والبيهقي في السنن الكبرى: (٩/ ٥١٢)، حديث رقم: (١٩٢٩٩)، (١٩٣٠٠)، كلهم أخرجوه من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، عن علي بن الحسين، عن أبي رافع مرفوعا.

(٢) أبو محمد: عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمي، قال فيه البخاري: (مقارب الحديث، كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه يحتجون بحديثه)، وقال الترمذي: (صدوق)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق في حديثه لين)، وضعفه أبو حاتم الرازي، وغيره لسوء حفظه، يُنظر: الجرح والتعديل: (٥/ ١٥٣، ١٥٤)، ترجمة رقم: (٧٠٦)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٤٠٤ – ٤٠٦)، ترجمة رقم: (٤٥٣٦)، وتقريب التهذيب: (ص:٣٢١)، ترجمة رقم: (٣٥٩٢).

(٣) السنن الكبرى: (٩/ ٥١٢).

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري: (٩/ ٥٩٥).

(٥) المصدر السابق: (٩/ ٥٩٦).

(٦) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٤/ ٥٧)، حديث رقم: (٦١٨٠).

وقال الشيخ الألباني: (الحديث حسن، إذ لم يخالف، وظاهر حديثه مخالف لما استفاض عنه – صلى الله عليه وسلم – أنه عق عن الحسن والحسين – رضي الله عنهما –، وأحسن الجواب في ذلك جواب البيهقي، وإسناد الحديث حسن، لأن له متابعة قوية من عبيد الله بن عمرو[١] الرقي ثقة محتج به في الصحيحين، فثبت الحديث، والحمد لله)[٢].

أهم ما يستفاد من الأحاديث:

– والأحاديث المذكورة في العقيقة تدل على مشروعيتها، واختلف العلماء في حكمها، وقد نص الحافظ زين الدين العراقي أنهم اختلفوا في حكمها على خمسة أقوال:

القول الأول: أنها مستحبة استحبابا متأكدا، وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد والجمهور، وهو معنى قول مالك إنها سنة واجبة يجب العمل بها، لم يرد الوجوب الذي يأثم بتركه، وإنما أراد بالوجوب التأكد على قاعدته في وجوب السنن.

القول الثاني: أنها واجبة لورود الأمر بها، حكاه ابن المنذر عن بريدة بن الحصيب، والحسن البصري، وقال ابن بطال: لا نعلم أحدا من الأئمة أوجبها إلا الحسن البصري.

القول الثالث: أنها تجب في السبع الأول، فإن فاتت لم تجب بعد السبع، حكاه ابن عبد البر عن الليث بن سعد.

القول الرابع: إنكارها، وأنها بدعة، قاله أبو حنيفة، قال الشافعي: أفرط في العقيقة رجلان، رجل قال إنها واجبة، ورجل قال إنها بدعة، وقال محمد بن الحسن: هي تطوع، كان المسلمون يفعلونها، فنسخها ذبح الأضحى، فمن شاء فعل ومن شاء لم يفعل، قال ابن عبد البر، ولا وجه له، وحكى ابن المنذر عن أصحاب الرأي[٣] إنكار أن تكون سنة، قال وخالفوا في ذلك الأخبار الثابتة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وعن أصحابه والتابعين.

---

(١) أخرج حديث أبي رافع من طريق: عبيد الله بن عمرو الرقي، أحمد بن حنبل في: المسند: (٣٩، ٣٠٤)، حديث رقم: (٢٣٨٧٧)، (٤٥/ ١٧٣)، حديث رقم: (٢٧١٩٦).

(٢) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: (٤/ ٤٠٣، ٤٠٤)، للألباني، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، حديث رقم: (١١٧٥).

(٣) أصحاب الرأي: أي أصحاب القياس.

القول الخامس: أنها مشروعة عن الغلام دون الجارية، فلا يعق عنها، حكاه ابن المنذر عن الحسن البصري وقتادة، وحكاه ابن حزم عن محمد بن سيرين وأبي وائل شقيق بن سلمة، وادعى ابن عبد البر انفراد الحسن وقتادة به"[١].

والقول الراجح من هذه الأقوال القول الأول، وهو قول الجمهور، واستدل الجمهور بأن فعله – صلى الله عليه وسلم – في العقيقة وأقواله فيها دليل على تأكيد السنية، وأما القول الثاني القائل بوجوبها لورود الأمر بها، كما ثبت من حديث عائشة[٢] – رضي الله عنها أنه – صلى الله عليه وسلم – أمر بها، والأمر دليل الإيجاب، أجاب الجمهور بأن الأمر صرفه من الوجوب إلى الندب قوله صلى الله عليه وسلم[٣]: ((من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليفعل))[٤].

وأما بقية الأقوال لا يعتد بها؛ لأنها خالفت الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

– والأحاديث أيضا فيها دلالة على استحباب حلق شعر المولود يوم السابع، والتصدق بوزن شعره من الورق في سبيل الله.

---

(١) طرح التثريب في شرح التقريب: (٥/ ٢٠٦ – ٢٠٧)، للعراقي، الطبعة المصرية القديمة، بدون تاريخ.

(٢) تقدم تخريج حديثها في هامش رقم: (٤) ص: (٨٠).

(٣) رواه عنه عبد الله بن عمرو، تقدم تخريجه في هامش رقم: (٤) ص: (٨١).

(٤) ينظر: سبل السلام: (٢/ ٥٤٠).

[٨] الحديث الثالث:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا علي بن الجعد، أخبرنا عبد الله بن جعفر، عن جعفر بن محمد، عن أبيه وقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((يسمى الصبي يوم السابع))[١].

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– علي بن الجعد بن عبيد الجوهري، تقدمت ترجمته[٢]، وهو ثقة ثبت.

– أبو جعفر: عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، المديني، والد علي بن المديني، سكن البصرة، قال فيه يحيى بن معين: (ليس بشيء)[٣]، وقال في موضع آخر: (كان من أهل الحديث، ولكنه بلي[٤] في آخر عمره)[٥]، وقال أحمد بن حنبل: (كان وكيع إذا أتى على حديث عبد الله بن جعفر أبي علي المديني قال: أجز عليه)[٦]، وقال البخاري: (تكلم فيه ابن معين)[٧]، وقال الجوزجاني: (واهي الحديث، كان فيما يقولون مائلا عن الطريق)[٨]، وقال أبو حاتم الرازي: (منكر الحديث جدا، ضعيف الحديث، يحدث عن الثقات بالمناكير، يكتب حديثه، ولا يحتج به)[٩]، وقال النسائي: (متروك الحديث)[١٠]، وقال في موضع آخر: (ليس بثقة)[١١]، وقال ابن حبان: (وكان

---

(١) كتاب العيال: (١/ ١٩٥)، حديث رقم: (٥٥).

(٢) في ص: (٥٠).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٤، ٣٨٢)، ترجمة رقم: (٣٢٠٦).

(٤) أي: تغير حفظه.

(٥) تهذيب التهذيب: (٥/ ١٧٦)، ترجمة رقم: (٢٩٨).

(٦) المصدر السابق: (٥/ ١٧٤)، ترجمة رقم: (٢٩٨)

(٧) التاريخ الكبير: (٢/ ٢١٦)، ترجمة رقم: (١٤٨).

(٨) أحوال الرجال: (ص:١٨٦)، ترجمة رقم: (١٧٥).

(٩) الجرح والتعديل: (٥/ ٢٣)، ترجمة رقم: (١٠٢).

(١٠) الضعفاء والمتروكون: (ص:٦٢)، ترجمة رقم: (٣٣٠).

(١١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٤، ٣٨٣)، ترجمة رقم: (٣٢٠٦).

ممن يهم في الأخبار، حتى يأتي بها مقلوبة، ويخطئ في الآثار حتى كأنها معمولة)[١]، وقال ابن عدي: (سمعت عبدان سمعت أصحابنا يقولون حدث علي بن المديني، عن أبيه ثم قال: وفي حديث الشيخ ما فيه، أو قال: فيه شيء)[٢]، وقال الدارقطني: (كثير المناكير)[٣]، وقال الذهبي: (اتفقوا على ضعفه)[٤]، وقال الحافظ ابن حجر: (ضعيف يقال تغير حفظه بآخره: ت: ١٧٨هـ)[٥].

أقول: يتضح مما سبق أن عبد الله بن جعفر ضعيف، لا يحتج به، لأن الجرح فيه شديد ومفسر، فالأئمة مجمعون على ضعفه.

– جعفر بن محمد بن علي بن المعروف بالصادق تقدمت ترجمته[٦]، وهو ثقة.

– محمد بن علي بن الحسين الباقر، تقدمت ترجمته[٧]، وهو تابعي ثقة.

المحور الثاني: من حيث تخريجه:

أخرج الحديث أيضا مرسلا عن التابعي: محمد بن علي بن الحسين بزيادة في متنه عبد الرزاق الصنعاني[٨]**، والحاكم**[٩] **والبيهقي**[١٠]، أخرجوه من طريق ابن جريج[١١]، قال أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي – صلى الله عليه وسلم: ((سمى حسينا يوم سابعه، وإنه اشتق من حسن اسم حسين، وذكر أنه لم يكن بينهما إلا الحمل)).

---

(١) المجروحين: (٢/ ١٤).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال: (٥/ ٢٩٠)، ترجمة رقم: (٩٩٧).

(٣) الضعفاء والمتروكون: (٢/ ١٦٠)، ترجمة رقم: (٣١١)، للدارقطني، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٤) المغني في الضعفاء: (١/ ٣٣٤)، ترجمة رقم: (٣١٢٧).

(٥) تقريب التهذيب: (ص:٢٩٨)، ترجمة رقم: (٣٢٥٥).

(٦) في ص: (٧٦).

(٧) في ص: (٧١).

(٨) في مصنفه: (٤/ ٣٣٥)، حديث رقم: (٧٩٧٩).

(٩) في المستدرك على الصحيحين: (٣/ ١٨٩)، حديث رقم: (٤٨٠٣).

(١٠) في السنن الكبرى: (٩/ ٥١١)، حديث رقم: (١٩٢٩٥).

(١١) "عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل: (ت: ١٥٠هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٣٦٣)، ترجمة رقم: (٤١٩٣).

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه:

حديث أبي جعفر محمد بن علي الباقر المرسل ضعيف جدا؛ لأنه مع ضعف إرساله في سنده: عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، اتفق أئمة الجرح والتعديل على تضعيفه، لنكارة ما يحدث به، إلا أن الحديث في قوله: ((يسمى الصبي يوم السابع)) مع ضعفه القادح الشديد، له أصل يُعمل به، مروي عن عائشة، وسمرة بن جندب، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم.

– **حديث عائشة، وسمرة بن جندب تقدم تخريجهما**(١)، وهما صحيحان، ورد في حديث عائشة: ((أنه صلى الله عليه وسلم سمى الحسن والحسين يوم السابع))، وورد في حديث سمرة بن جندب: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((الغلام يسمى يوم سابعه)).

– **حديث عبد الله بن عمر:** أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: ((إذا كان يوم سابعه، فأهريقوا عنه دما، وأميطوا عنه الأذى، وسموه))(٢).

قال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، والكبير، ورجاله ثقات)(٣).

وقال الحافظ ابن حجر: (سنده حسن)(٤).

– **حديث عبد الله بن عمرو**: ((أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بتسمية المولود يوم سابعه، ووضع الأذى عنه، والعق))(٥).

قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب)(٦).

---

(١) في الحديث الثاني من هذا المبحث.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: (١٢/ ٣٠٦)، حديث رقم: (٣١٩٢)، وفي المعجم الأوسط: (٢/ ٢٤٧)، حديث رقم: (١٨٨٣).

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٤/ ٥٨)، حديث رقم: (٦١٩٣).

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري: (٩/ ٥٨٩).

(٥) أخرجه الترمذي في السنن: (٥/ ١٣٢)، كتاب: (الاستئذان)، باب: (ما جاء في تعجيل اسم المولود)، حديث رقم: (٢٨٣٢)، أخرجه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(٦) سنن الترمذي: (٥/ ١٣٢).

وأما وضع العق عن المولود، كما ورد في حديث عبد الله بن عمرو، فهو مخصوص – كما تقدم –: بمن لا يتيسر له أن يعق عن مولوده.

أهم ما يستفاد من الأحاديث:

– والأحاديث المذكورة تدل على مشروعية تسمية المولود في اليوم السابع[١]، وقد وردت أحاديث أخرى صحيحة تعارضها تفيد أن الصبي يسمى يوم ولادته، ثبت ذلك عن أنس بن مالك، وسهل بن سعد، وأبي موسى الأشعري، رضي الله عنهم.

– روى أنس بن مالك حديثين في تسمية المولود عند ولادته:

الأول: رواه في قصة أبي طلحة[٢]: ((أنه ولد له غلام فأتي به النبي – صلى الله عليه وسلم – فحنكه وسماه عبد الله))[٣].

الآخر: رواه أنس بقوله: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((ولد لي الليلة غلام، فسميته باسم أبي إبراهيم))[٤].

– حديث سهل بن سعد الساعدي: ((أن أبا أسيد[٥]، أتى النبي – صلى الله عليه وسلم بابنه

---

(١) يُنظر: نيل الأوطار: (٥/ ١٣٥).

(٢) اسمه: "زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصاري الخزرجي، مشهور بكنيته: أبي طلحة، كان من فضلاء الصحابة، وهو زوج أم سليم شهد بدرا وما بعدها: (ت: ٣٤هـ)، وصلى عليه عثمان بن عفان رضي الله عنه". الإصابة في تمييز الصحابة: (٢/ ٥٠٢، ٥٠٣)، ترجمة رقم: (٢٩٠٢).

(٣) الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في الجامع الصحيح: (٧/ ٨٤)، كتاب: (العقيقة)، باب: (تسمية المولود غداة يولد)...، حديث رقم: (٥٤٧٠)، ومسلم في صحيحه: (٣/ ١٦٨٩)، كتاب: (الآداب)، باب: (استحباب تحنيك المولود عند ولادته)، حديث رقم: (٢١٤٤)، اتفقا على إخراجه من طريق: يزيد بن هارون، عن عبد الله بن عون، عن أنس بن مالك في قصة أبي طلحة مرفوعا.

(٤) الحديث صحيح، أخرجه مسلم في صحيحه: (٤/ ١٨٠٧)، كتاب: (الفضائل)، باب: (رحمته صلى الله عليه وسلم)، حديث رقم: (٤٨٠٣).

(٥) اسمه: "مالك بن ربيعة بن البدن بن عامر الأنصاري الساعدي، مشهور بكنيته: أبي أسيد، شهد بدرا وأحدا، وما بعدهما: (ت: ٦٠هـ)، وهو: آخر البدريين موتا". الإصابة في تمييز الصحابة: (٥/ ٥٣٥، ٥٣٦)، ترجمة رقم: (٧٦٤٤).

حين ولد، فسماه المنذر))[1].

– حديث أبي موسى الأشعري قال: ((ولد لي غلام فأتيت به النبي – صلى الله عليه وسلم – فسماه إبراهيم، وحنكه بتمرة، ودعا له بالبركة، ودفعه إلي))[2].

هذه الأحاديث تدل على مشروعية تسمية المولود يوم ولادته، وقد أحسن ابن القيم في الجمع بينها، وبين الأحاديث التي تدل على مشروعية تسمية الصبي يوم السابع من ولادته، بقوله: (ظاهره أن التسمية تكون يوم سابعه، وقد ثبت في الصحيح عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه سمى ابنه إبراهيم ليلة ولادته، وثبت عنه أنه سمى الغلام الذي جاء به أنس وقت ولادته، فحنكه، وسماه عبد الله، وثبت في الصحيحين من حديث سهل بن سعد أن النبي – صلى الله عليه وسلم – سمى المنذر بن أسود المنذر حين ولد، وقد روى الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي – صلى الله عليه وسلم – أمر بتسمية المولود يوم سابعه، ووضع الأذى عنه والعق، وقال: هذا حديث حسن غريب، والأحاديث التي ذكرناها أصح منه فإنها متفق عليها كلها ولا تعارض بينها فالأمران جائزان)[3].

---

(١) الحديث صحيح، متفق عليه، أخرجه البخاري في الجامع الصحيح: (٨/ ٤٣)، كتاب: (الآداب)، باب: (تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه)، حديث رقم: (٦١٩١)، ومسلم في صحيحه: (٣/ ١٦٩٢)، كتاب: (الآداب)، باب: (استحباب تحنيك المولود)، حديث رقم: (٢١٤٩) اتفقا على إخراجه من طريق أبي حازم، عن سهل بن سعد مرفوعا.

(٢) الحديث صحيح، متفق عليه، أخرجه البخاري في الجامع الصحيح: (٧/ ٨٣)، كتاب: (العقيقة)، باب: (تسمية المولود غداة يولد)...، حديث رقم: (٥٤٦٧)، ومسلم في صحيحه: (٣/ ١٦٩٠)، كتاب: (الآداب)، باب: (استحباب تحنيك المولود)، حديث رقم: (٢١٤٥) اتفقا على إخراجه من طريق: أبي أسامه، عن بريدة، عن أبي موسى الأشعري مرفوعا.

(٣) حاشية ابن القيم المسماة: (تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته)، (٨/ ٢٩) المطبوعة بهامش عون المعبود شرح سنن أبي داود)، لأبي الطيب عبد الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

المبحث الثالث: في باب: الإحسان إلى البنات، وباب: تزويج البنات.

وفيه ثلاثة أحاديث:

أولا: في باب: الإحسان إلى البنات:

وفيه حديثان:

[٩] الحديث الأول:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا أحمد بن جميل، أخبرنا عبد الله بن المبارك، أخبرنا نافع بن ثابت، عن سالم أبي النضر قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((لا تكرهوا البنات، فإنهن المؤنسات(١) الغاليات(٢))(٣).

لمعرفة حال الحديث من حيث القبول أو الرد نحقق دراسته في ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول: من حيث: رجال إسناده:

– أبو يوسف: أحمد بن جميل المروزي، سئل عنه يحيى بن معين، فقال: (ليس به بأس)(٤)، ومعلوم أن قول ابن معين فيه: (ليس به بأس) يعد توثيقا له، قال ابن أبي خيثمة(٥): (قلت: ليحيى بن معين إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف، قال: إذا قلت لك: (ليس به بأس) فهو ثقة، وإذا قلت لك: (هو ضعيف) فليس بثقة، لا تكتب حديثه)(٦)، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم

---

(١) الأنس "هو: ضد الوحشة". النهاية في غريب الحديث ولأثر: (١/ ٧٥) مادة: (أنِسَ).

(٢) الغاليات: أي: "في المهور والأجور لمن كفلهن". التنوير بشرح الجامع الصغير: (١١/ ١٣٨)، حديث رقم: (٩٨٤٠).

(٣) كتاب العيال: (١/ ٢٤٣)، حديث رقم: (٩٧).

(٤) الجرح والتعديل: (٢/ ٤٤)، ترجمة رقم: (٢٣).

(٥) اسمه "أحمد بن زهير بن حرب، الحافظ الحجة أبو بكر ابن الحافظ النسائي، ثم البغدادي، صاحب التاريخ الكبير: (ت: ٢٧٩هـ)". تذكرة الحفاظ: (٢/ ١٣٠)، ترجمة رقم: (٦١٩).

(٦) معرفة علوم الحديث: (مقدمة ابن الصلاح)، (ص:٣٧، ١٢٤).

الرازي: سألت أبي عن أحمد بن جميل، فقال: (صدوق)[١]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (توفي سنة ٢٣٠هـ)[٢].

وعليه يظهر أن أحمد بن جميل المروزي ثقة بتوثيق ابن معين، وابن حبان.

– عبد الله بن المبارك المروزي ثقة ثبت، تقدمت ترجمته[٣]

– أبو عبد الله: نافع بن ثابت بن عبد الله بن الزبير القرشي، ذكره ابن حبان في الثقات[٤]، وقال الذهبي: (صالح الحديث مقل، توفي سنة ١٥٥هـ)[٥].

– "أبو النضر: سالم بن أبي أمية المدني مولى عمر بن عبيد الله التميمي، ثقة ثبت، وكان يرسل: (ت: ١٢٩هـ)"[٦].

الحديث رجال إسناده عدول، منهم تام الضبط، ومنهم من خف ضبطه، إلا أنه مرسل إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، وقد أرسله التابعي سالم بن أبي أمية أبو النضر.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– الحديث تفرد بإخراجه مرسلا ابن أبي الدنيا في كتابه: (العيال).

– وروي الحديث أيضا مرسلا عن تابعي آخر، وهو التابعي سعيد بن أبي هند[٧]، أخرجه البيهقي[٨]، بقوله: أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق[٩]، .....

---

(١) الجرح والتعديل: (٢/ ٤٤)، ترجمة رقم: (٢٣).

(٢) الثقات: (٨/ ١١).

(٣) في هامش ص: (٦٤).

(٤) الثقات: (٥/ ٤٧١).

(٥) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٤/ ٢٣٩)، ترجمة رقم: (٣٩٤).

(٦) تقريب التهذيب: (ص:(٢٢٦)، ترجمة رقم: (٢١٦٩).

(٧) "سعيد بن أبي هند الفزاري مولاهم، ثقة، أرسل عن أبي موسى الأشعري: (ت: ١١٦هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٢٤٢)، ترجمة رقم: (٢٤٠٩).

(٨) في شعب الإيمان: (١١/ ١٥٤)، حديث رقم: (٨٣٢٨).

(٩) اسمه: "يحيى بن إبراهيم بن محمد ابن المحدث الزكي أبي إسحاق، قال الذهبي: (كان شيخا ثقة نبيلا خيرا زاهدا ورعا متقنا، ما كان يحدث إلا وأصله بيده يعارض، حدث بالكثير، وكان بصيرا بمذهب الشافعي، ت ٤١٤هـ). سير أعلام النبلاء: (١٧، ٢٩٥ – ٢٩٦)، ترجمة رقم: (١٧٩).

أنبأنا أبو عبد الله بن يعقوب[١]، أخبرنا محمد بن عبد الوهاب[٢]، أنبأنا جعفر بن عون[٣]، أنبأنا عبد الله بن سعيد بن أبي هند[٤]، عن أبيه، أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: ((لا تكرهوا البنات، فإنهن المؤنسات المجملات)).

الحديث رجال إسناده إلى المرسل له وهو التابعي: سعيد بن أبي هند كلهم ثقات، وقد رواه عنه ابنه عبد الله بن سعيد، وهو ثقة، كما نص على توثيقه ابن سعد، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والعجلي، وأبو داود، وغيرهم.

وأما قول يحيى بن سعيد القطان: (كان صالحا تعرف وتنكر)، وابن القطان معروف بتشدده في الجرح[٥]، ومع ذلك لم يذكر فيه سوى الوهم، بقوله: تعرف وتنكر، وهذا لا ينزل عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن درجة الثقة، "فإن الوهم اليسير لا يضر ولا يخلو عنه أحد"[٦].

---

(١) اسمه: محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري ابن الأخرم، قال عنه الخليلي: (ثقة، سمعت الحاكم أبا عبد الله يقول: ما رأيت مثله ديانة وعلما) وقال الذهبي: (الإمام، الحافظ، المتقن، الحجة)، (ت: ٣٤٤هـ). يُنظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث: (٣/ ٨٣٥)، وسير أعلام النبلاء: (١٥، ٤٦٦)، ترجمة رقم: (٢٦٣).

(٢) "أبو أحمد: محمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن مهران العبدي، الفراء، النيسابوري، ثقة، عارف: (ت: ٢٧٢هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٤٩٤)، ترجمة رقم: (٦١٠٤).

(٣) "جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث المحزومي العمري، ثقة: (ت: ٢٠٦هـ)". الكاشف: (١/ ٢٩٥)، ترجمة رقم: (٧٩٦).

(٤) أبو بكر: عبد الله بن سعيد بن أبي هند الفزاري، المدني، قال فيه ابن سعد: (كان ثقة، كثير الحديث)، وقال يحيى بن سعيد القطان: (كان صالحا تعرف وتنكر)، وقال علي بن المديني: (ثقة)، وقال يحيى بن معين: (ثقة)، وقال أحمد بن حنبل: (ثقة ثقة)، وفي رواية: (ثقة مأمون)، وقال العجلي: (ثقة)، وقال أبو داود: (ثقة)، وقال أبو حاتم الرازي: (ضعيف الحديث)، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن شاهين: (مدني ثقة)، وقال الذهبي: (صدوق)، وقال فيه أيضا: (ثقة)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق ربما وهم)، (ت: ١٤٧هـ)، ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري: (٥/ ٧٤)، ترجمة رقم: (٢٩٨)، الجرح والتعديل: (٥/ ٧)، ترجمة رقم: (٣٣٥)، الثقات: (٧/ ١٢)، تاريخ الثقات: (ص:١٢٥، ١٢٦، ١٢٩)، ترجمة رقم: (٦٢٨، ٦٣٢، ٦٥٨)، الكاشف: (١/ ٥٥٨)، ترجمة رقم: (٢٧٥٤)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٤٢٩)، ترجمة رقم: (٤٣٥٢)، المغني في الضعفاء: (١/ ٣٤٠)، ترجمة رقم: (٣١٩١)، تهذيب التهذيب: (٥/ ٢٣٩)، ترجمة رقم: (٤١٤)، تقريب التهذيب: (ص:٣٠٦)، ترجمة رقم: (٣٣٥٨).

(٥) ينظر: قواعد في علم الحديث: (ص:٨٧).

(٦) المصدر السابق: (ص:١٠٤).

وأما تضعيف أبي حاتم الرازي له بقوله: (ضعيف الحديث)، فهو تضعيف غير مفسر مردود لا يقبل، قال الحافظ الذهبي: (وحديثه في الكتب، وهو ثقة ضعفه أبو حاتم وحده)[١].

وقال الحافظ الذهبي أيضا: (عبد الله بن سعيد بن أبي هند ثقة، ضعفه أبو حاتم بلا حجة)[٢].

ويشهد أيضا لثقته: أنه من رجال البخاري ومسلم، أخرجا له في صحيحيهما، "أخرج له البخاري في الرقاق، والتهجد، وغزوة مؤته"[٣]، "وأخرج له مسلم في الصلاة، وفي الجنائز، وفي العتق"[٤].

والحديث روي مرفوعا، عن عائشة، وعبد الله بن الزبير، وعقبة بن عامر رضي الله عنهم.

– حديث عائشة، أخرجه ابن عدي[٥]، وابن الجوزي[٦]، أخرجاه من طريق محمد بن معاوية[٧]، قال حدثنا أبو معاوية الضرير[٨]، عن هشام بن عروة[٩]، عن أبيه[١٠]، عن عائشة

---

(١) الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: (ص:١١٧)، ترجمة رقم: (٤٨)، للحافظ الذهبي، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

(٢) ديوان الضعفاء والمتروكين: (١/ ٢١٧)، ترجمة رقم: (٢١٨٢).

(٣) التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الجامع الصحيح: (٢/ ٨٤٧)، ترجمة رقم: (٨٥٥).

(٤) رجال صحيح مسلم: (١/ ٣٦٥)، ترجمة رقم: (٧٩٣)، لابن منجويه، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ.

(٥) في الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٥٣٥)، ترجمة رقم: (١٧٦٢).

(٦) في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: (٢/ ١٤٥)، حديث رقم: (١٠٤٨)، الكتاب: تحقيق: إرشاد الحق الآثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد – باكستان، ط٢، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

(٧) محمد بن معاوية بن أعين، النيسابوري، الخراساني، ضعفه أئمة الجرح والتعديل؛ لكونه متروك الحديث، وقد كذبه ابن معين والدارقطني، وغيرهما، وقال الحافظ ابن حجر: (متروك مع معرفته لأنه كان يتلقن، وقد أطلق عليه ابن معين الكذب)، (ت: ٢٢٩هـ). ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ٤٤)، ترجمة رقم: (٨١٨٨)، تقريب التهذيب: (ص:٥٠٧)، ترجمة رقم: (٦٣٠٩).

(٨) محمد بن خازم الضرير الكوفي، ثقة، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٣٤).

(٩) "هشام بن عروة بن الزبير بن العوام، الأسدي، ثقة فقيه ربما دلس: (ت: ١٤٦هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٥٧٣)، ترجمة رقم: (٧٣٠٢).

(١٠) "أبو عبد الله: عروة بن الزبير بن العوام، كان فقيها، عالما كثير الحديث ثبتا، مأمونا: (ت: ٩٤هـ)". الكاشف: (٢/ ١٨)، ترجمة رقم: (٣٧٧٥).

قالت: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((لا تكرهوا البنات فإنهن المؤنسات المجهزات الغاليات الحاملات)).

قال ابن عدي عقب إخراجه للحديث: (ولمحمد بن معاوية أحاديث غير ما ذكرت مما أنكرت عليه، وهو بين الضعف يتبين على رواياته)[١].

وقال ابن الجوزي عقب إخراجه للحديث: (هذا حديث لا يصح، وقال أحمد ويحيى: محمد بن معاوية كذاب)[٢].

الحديث من هذه الطريق ضعيف جدا؛ لأن في سنده محمد بن معاوية النيسابوري، ضعف بتضعيف قادح من قِبل أئمة الجرح والتعديل؛ لنكارة ما يحدث به، فترك حديثه، لأنه أدخل في الحديث ما ليس فيه، أدخل في متنه: (الحاملات).

– **حديث عبد الله بن الزبير**: أخرجه البيهقي[٣]، بقوله: أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان[٤]، أنبأنا أحمد بن عبيد[٥]، أخبرنا تمتام[٦]، أخبرنا مسلم بن إبراهيم[٧]، أخبرنا عبد الله بن المبارك[٨]، أخبرنا نافع بن ثابت[٩]، عن عبد الله بن الزبير، قال: قال رسول الله صلى الله عليه

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٥٣٥)، ترجمة رقم: (١٧٦٢).

(٢) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: (٢/ ١٤٥)، حديث رقم: (١٠٤٨).

(٣) في شعب الإيمان: (١١/ ١٥٥)، حديث رقم: (٨٣٢٩).

(٤) "أبو الحسن: علي بن أحمد بن عبدان الشيرازي، الشيخ المحدث الصدوق، ثقة مشهور، عالي الإسناد: (ت: ٤١٥هـ) سير أعلام النبلاء: (١٧، ٣٩٧، ٣٩٨)، ترجمة رقم: (٢٥٩).

(٥) "أبو الحسن: أَحمَد بْن عبيد بْن إسماعيل البصري الصفار"، قال فيه الخطيب البغدادي: (كان ثقة ثبتا، صنف المسند وجوده)، وقال الذهبي: (الحافظ الثقة)، (ت: ٣٥٢هـ). ينظر: تاريخ بغداد: (٥/ ٤٣٣)، تذكرة الحفاظ: (٣/ ٦٢، ٦٣)، ترجمة رقم: (٨٤٥).

(٦) أبو جعفر: محمد بن غالب بن حرب الضبي البصري التمار التمتام، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان متقنا صاحب دعابة)، وقال الدارقطني: (ثقة مأمون إلا أنه كان يخطئ)، وقال في موضع آخر: (ثقة مجود)، وقال الذهبي: (الإمام، المحدث، الحافظ، المتقن)، (ت: ٢٨٣هـ)، ينظر: الثقات: (٩/ ١٥١)، تذكرة الحفاظ: (٢/ ١٤٢)، ترجمة رقم: (٦٤٢)، سير أعلام النبلاء: (١٣، ٣٩٠ – ٣٩٢)، ترجمة رقم: (١٨٨).

(٧) "أبو عمرو: مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي البصري، ثقة مأمون مكثر، عمي بآخره: (ت: ٢٢٢ هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٥٢٩)، ترجمة رقم: (٦٦١٦).

(٨) عبد الله بن المبارك ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٦٤).

(٩) نافع بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، صالح الحديث، تقدمت ترجمته في ص: (٩٥).

وسلم: ((لا تكرهوا البنات، فإنهن المجهزات المؤنسات)).

الحديث ضعيف؛ لانقطاع سنده؛ لأن نافع بن ثابت – كما قال أبو حاتم الرازي –: (مات بالمدينة سنة خمس وخمسين ومائة، وهو ابن ثلاث وسبعين)[١]، وهذا يُثبِت أنه ولد سنة: (٨٢هـ)، وجده عبد الله بن الزبير قال أبو نعيم الأصبهاني: (قتل سنة ثلاث وسبعين)[٢]، وبهما يكون نافع بن ثابت ولد بعد استشهاد جده عبد الله بن الزبير بتسع سنين، وبالتالي تكون روايته عن جده منقطعة، وبقية رجال الحديث ثقات.

حديث عقبة بن عامر: أخرجه: أحمد بن حنبل[٣]، وابن أبي الدنيا[٤]، والروياني[٥]، والطبراني[٦]، وتمام[٧]، وأبو نعيم الأصبهاني[٨]، وابن الجوزي[٩]، أخرجوه من طرق إلى ابن لهيعة[١٠]، .....

---

(١) الجرح والتعديل: (٨/ ٤٥٧)، ترجمة رقم: (٢٠٩٢).

(٢) معرفة الصحابة: (٣/ ١٦٤٧) رواية رقم: (٤١٣٣)، (٤١٣٤)، (٤١٣٥)، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(٣) في مسنده: (٢٨، ٦٠١)، حديث رقم: (١٧٣٧٣).

(٤) في كتاب: (العيال)، (١/ ٢٤٤)، حديث رقم: (٩٨).

(٥) في مسنده: (١/ ١٨١)، حديث رقم: (٢٣٤).

(٦) في المعجم الكبير: (١٧، ٣١٠)، حديث رقم: (٨٥٦).

(٧) في فوائد تمام: (٢/ ١١٦)، حديث رقم: (١٣٠١).

(٨) في معرفة الصحابة: (٤/ ٢١٥٣)، حديث رقم: (٥٣٩٢).

(٩) في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: (٢/ ١٤٥)، حديث رقم: (١٠٤٩).

(١٠) أبو عبد الرحمن: عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، قاضي مصر وعالمها، ضعيف لسوء حفظه، قال فيه ابن سعد: (كان ضعيفا عنده حديث كثير، ومن سمع منه في أول أمره أحسن حالا في روايته ممن سمع منه بآخره)، وقال يحيى بن معين: (حديثه ليس بذاك القوي)، وقال أيضا: (هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها)، وضعفه أحمد بن حنبل، والنسائي، وغيرهما، وقال عمرو بن علي الفلاس: (عبد الله بن لهيعة احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقرئ أصح من الذين كتبوا بعد ما احترقت الكتب، وهو ضعيف الحديث)، وقال ابن حبان: (كان شيخا صالحا ولكنه كان يدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه، ثم احترقت كتبه في سنة سبعين ومائة قبل موته بأربع سنين)، وقال الذهبي: (وبعضهم يبالغ في وهنه، ولا ينبغي إهداره، وتُتجنب تلك المناكير، فإنه عدل في نفسه، أعرض أصحاب الصحاح عن رواياته، وأخرج له: أبو داود، والترمذي، والقزويني، =

عن أبي عشانة[١]، عن عقبة بن عامر، قال: قال رسول الله – صلى عليه وسلم –: ((لا تكرهوا البنات، فإنهن المؤنسات الغاليات)).

قال ابن الأمير الصنعاني: وتمام الحديث: (المجهزات)[٢].

وقال الهيثمي: (رواه أحمد والطبراني، وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن، وبقية رجاله ثقات)[٣].

وقال المناوي: (رواه أحمد والطبراني عن عقبة بن عامر، وإسناده حسن)[٤].

والحديث تحقق لدى الشيخ الألباني أنه صحيح، وقد نص على ذلك بقوله: (وبعد كتابة هذا بنحو عشرين سنة، تبين لي أن رواية قتيبة بن سعيد[٥] عن ابن لهيعة ملحقة – من حيث الصحة – برواية العبادلة عنه كما بينه الحافظ الذهبي في: (السير)[٦]، ونقلته عنه في غير ما موضع من تخريجاتي وتعليقاتي، ولما كان هذا الحديث من رواية قتيبة عن ابن لهيعة، فقد قررت نقله من الضعيفة إلى هنا، وبخاصة أنه يشهد له مرسل عروة بن الزبير)[٧].

=

وما رواه عنه ابن وهب والمقرئ والقدماء فهو أجود)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك، وابن وهب أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض الشيء مقرون، مات سنة أربع وسبعين ومائة).

أقول: مما سبق يظهر أن ابن لهيعة صدوق قبل احتراق كتبه إذا روى عنه العبادلة: عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وإذا روى عنه غير هؤلاء العبادلة يعد ابن لهيعة ضعيف لسوء حفظه قبل احتراق كتبه وبعد احتراقها، ينظر: الطبقات الكبرى: (٧/ ٥١٦)، الجرح والتعديل: (٥/ ١٤٦ – ١٤٨)، ترجمة رقم: (٦٨٢) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ١١)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٤٧٦ – ٤٧٨)، ترجمة رقم: (٤٥٣٠)، سير أعلام النبلاء: (٨/ ١٤)، ترجمة رقم: (٤)، تقريب التهذيب: (ص:٣١٩)، ترجمة رقم: (٣٥٦٣).

(١) اسمه: "حي بن يؤمن المصري، ثقة مشهور بكنيته: (ت: ١١٨هـ)". تقريب التهذيب: (ص:١٨٥)، ترجمة رقم: (١٦٣٠).

(٢) التنوير شرح الجامع الصغير: (١١/ ١٣٨)، حديث رقم: (٩٨٤٠).

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٨/ ١٥٦)، حديث رقم: (١٣٤٨٥).

(٤) التيسير بشرح الجامع الصغير: (٢/ ٤٩٨).

(٥) "أبو رجاء: قتيبة بن سعيد بن جميل، ثقة ثبت: (ت: ٢٤٠هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٤٥٤)، ترجمة رقم: (٥٥٢٢).

(٦) يُنظر: سير أعلام النبلاء: (٨/ ١٤)، ترجمة رقم: (٤).

(٧) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (٧/ ٦٢٧ – ٦٢٨)، حديث رقم: (٣٢٠٦).

أقول: الحديث أخرجه من طريق: قتيبة بن سعيد عن ابن لهيعة: أحمد بن حنبل، وابن أبي الدنيا، والطبراني، وأبو نعيم الأصبهاني، وابن الجوزي، وما توصل إليه الشيخ الألباني يرجح القول به ما قاله قتيبة بن سعيد: (كنا لا نكتب حديث ابن لهيعة إلا من كتب ابن أخيه[١]، ومن كتب ابن وهب[٢]، إلا ما كان من حديث الأعرج[٣])[٤].

وقال قتيبة بن سعيد أيضا، قال لي أحمد بن حنبل: (أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح، قلت: لأنا كنا نكتب من كتاب عبد الله بن وهب ثم نسمعه من ابن لهيعة)[٥].

ويشهد لذلك أيضا قول أبي زرعة الرازي، والدارقطني، والحافظ الذهبي.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: سئل أبو زرعة عن سماع القدماء من ابن لهيعة؟ فقال: (آخره وأوله سواء إلا أن ابن المبارك، وابن وهب كانا يتتبعان أصوله، فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه)[٦].

وقال الدارقطني: (عبد الله بن لهيعة بن عقبة يعتبر بما يروي عنه العبادلة ابن المبارك، والمقرئ[٧]، وابن وهب)[٨].

وقال الحافظ الذهبي: (عبد الله بن لهيعة ضعفوه، ولكن حديث ابن المبارك، وابن وهب والمقرئ عنه أحسن وأجود، وبعض الأئمة صحح رواية هؤلاء عنه، واحتج بها)[٩].

---

(١) أبو عكرمة: لهيعة بن عيسى بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، كان على قضاء مصر، ماهرا فيه، جمع أموال الأوقاف، وفرض فيها فروضا، وأجرى العطاء، فحمد له ذلك: (ت: ٢٠٤هـ). يُنظر: رفع الإصر عن قضاة مصر: (ص:٣١٢ – ٣١٤)، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، والأعلام: (٥/ ٢٤٥).

(٢) "أبو محمد: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي المصري الفقيه، ثقة حافظ عابد: (ت: ١٩٧هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٣٢٨)، ترجمة رقم: (٣٦٩٤).

(٣) عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٥٣)، وهو ثقة.

(٤) تهذيب التهذيب: (٥/ ٣٧٥ – ٣٧٦)، ترجمة رقم: (٦٤٨).

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٥، ٤٩٤)، ترجمة رقم: (٣٥١٣).

(٦) الجرح والتعديل: (٥/ ١٤٧ – ١٤٨)، ترجمة رقم: (٦٨٢).

(٧) عبد الله بن يزيد المقرئ، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٤١)، وهو ثقة.

(٨) الضعفاء والمتروكين للدارقطني: (٢/ ١٦٠)، ترجمة رقم: (٣١٩).

(٩) ديوان الضعفاء والمتروكين: (ص:٢٢٥)، ترجمة رقم: (٢٢٧٤).

هذه الأقوال تدلل أن عبد الله بن وهب كان يتتبع أصول ابن لهيعة، ويكتب عنه، وكان قتيبة بن سعيد يكتب أحاديث ابن لهيعة من كتب ابن وهب، ثم يسمعها من ابن لهيعة، فكان ضابطا لها، وبذلك عد حديث ابن لهيعة من طريق قتيبة بن سعيد إلى عقبة بن عامر مقبولا يحتج به.

وأما قول الشيخ الألباني: (ويشهد لصحة حديث عقبة بن عامر مرسل عروة بن الزبير) ومرسل التابعي عروة نقله الألباني بقوله: (أما المرسل فأخرجه علي بن حرب الطائي[1] في حديثه، قال أخرنا أبو معاوية الضرير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((لا تكرهوا البنات فإنهن المؤنسات المحقرات)).

إلا أني لم أجد لمرسل عروة بن الزبير ذكرا في كتب الحديث رواية التي وقفت عليها، ومرسل عروة كما نقل سنده الشيخ الألباني رجاله كلهم ثقات، وقد روي مرسل عروة بن الزبير متصلا عن عائشة كما تقدم ذكره، إلا أنه أوصل من طريق لا تصح، وهي طريق: محمد بن معاوية النيسابوري، وهو متروك متهم، وفي هذه الحالة يُقدم إرساله من طريق علي بن حرب الطائي على من وصله من طريق محمد بن معاوية النيسابوري، ويكون مرسل عروة بن الزبير، وكذلك مرسل التابعي: سعيد بن أبي هند الفزاري شاهدين لحديث عقبة بن عامر، وبها أي بالحديثين المرسلين وبحديث عقبة بن عامر يتقوى حديث عبد الله بن الزبير المتقدم من ضعفه الخفيف وهو الانقطاع إلى درجة الحسن لغيره.

---

(١) أبو الحسن: علي بن حرب بن محمد بن علي الطائي الموصلي، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: (كتبت عنه مع أبي وهو صدوق، وسئل أبي عنه، فقال: (صدوق)، وقال النسائي: (صالح)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: (ثقة)، وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي: (كان ثقة)، وقال الخطيب البغدادي: (كان ثقة ثبتا) وقال السمعاني: (كان ثقة صدوقا)، وقال الحافظ الذهبي: (الإمام المحدث الثقة الأديب مسند وقته، صنف وخرج المسند، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق فاضل)، (ت: ٢٦٥هـ).
أقول: علي بن حرب الطائي لا نعلم أحدا جرحه، ويعد ثقة، بتوثيق الدارقطني، والخطيب البغدادي، والسمعاني، والحافظ الذهبي وغيرهم، وأما قول أبي حاتم الرازي بعد أن كتب عنه: (صدوق)، فهو لفظ يستعمله غالبا لشيوخه الثقات. يُنظر: الجرح والتعديل: (٦/ ١٨٣)، ترجمة رقم: (١٠٠٦)، الثقات: (٨/ ٤٧١)، سير أعلام النبلاء: (١٢/ ٢٥١ – ٢٥٣)، ترجمة رقم: (٩٣)، تهذيب التهذيب: (٧/ ٢٩٤، ٢٩٦)، ترجمة رقم: (٥٠٦)، تقريب التهذيب: (ص:٣٩٩)، ترجمة رقم: (٤٧٠١).

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه وأهميته:

تحقق من دراسة الحديث المرسل من قِبل التابعي: أبي النضر سالم بن أبي أمية المدني، المروي بسند ابن أبي الدنيا: أن الثابت فيه الإرسال، وهو في حكم المنقطع يعد ضعفه خفيفا، يتقوى إلى درجة الحسن لغيره لسببين، وهما:

السبب الأول: وجود حديثين مرسلين له يعضدانه مرويان من وجه آخر رجالهما ثقات، وهما: مرسل التابعي: سعيد بن أبي هند الفزاري، ومرسل التابعي: عروة بن الزبير.

السبب الآخر: وجود حديثين شاهدين لمرسل أبي النضر سالم بن أبي أمية المدني، وهما: حديث عقبة بن عامر، وحديث عبد الله بن الزبير، وكلاهما مقبولان، إلا أن حديث عقبة بن عامر – كما سبق بيانه – أرفع درجة من حديث عبد الله بن الزبير؛ لكون حديث ابن الزبير حسن لغيره.

وعلى هذين السببين يحتج بمرسل التابعي سالم بن أبي أمية المدني.

أهم ما يستفاد من الحديث:

– فيه دلالة على النهي عن كره البنات، وفي هذا إشارة لما ورد في القرآن الكريم من فعل أهل الجاهلية بالبنات، أنهم يدفنونهنَّ أحياء خوفا من الفقر، أو فرارا من العار، وبعضهم كانوا يخلونها ويربونها على طريق الذل والهوان(١).

– "خص البنات بذلك لضعف قوتهن وقلة حيلتهن وعدم استقلالهن واحتياجهن إلى التحصين وزيادة كلفتهن والاستثقال بهن وكراهتهن من كثير من الناس، بخلاف الصبيان، فإنهم يخالفونهن في جميع ذلك"(٢).

---

(١) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: (١/ ١٨٦)، تأليف: علي بن سلطان الهروي، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

(٢) طرح التثريب في شرح التقريب: (٧/ ٦٨).

– وفيه أيضا دلالة "بالإحسان إليهن وصيانتهن، والقيام بما يصلحهن من نفقة، وكسوة، وغيرها، والنظر في أصلح الأحوال لهن، وتعليمهن ما يجب تعليمه، وتأديبهن وزجرهن عما لا يليق بهن، فكل ذلك من الإحسان"(١).

– والحديث يفيد أن البنات لهن رعاية خاصة في الاهتمام بهن، لأن للبنت دور تاريخي في تحضير المجتمعات، فقد تنتج ولدا مصلحا للمجتمع، يقود الأمة إلى الخير(٢).

---

(١) طرح التثريب في شرح التقريب: (٧/ ٦٧).

(٢) ينظر: من الهدي النبوي في تربية البنات: (ص:٣٨٣) تأليف: محمد بن يوسف عفيفي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، ط٣٤، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

[١٠] الحديث الثاني:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا خالد بن خداش، حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن سهيل بن أبي صالح، عن سعيد بن عبد الرحمن بن مكمل، عن أيوب بن بشير المعاوي، أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: ((لا يكون لأحدكم ثلاث بنات أو ثلاث أخوات فيحسن إليهن إلا دخل الجنة))[١].

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، نُظهر دراسته في ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– أبو الهيثم: خالد بن خداش بن عجلان الأزدي البصري، قال فيه ابن سعد: (كان ثقة)[٢]، وقال يحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، وصالح بن محمد البغدادي: (صدوق)[٣]، وقال يحيى بن معين في رواية: (قد كتبت عنه، ينفرد عن حماد بن زيد بأحاديث)[٤]، وقال سليمان بن حرب الأزدي: (صدوق لا بأس به)[٥]، وقال علي بن المديني، وزكريا بن يحيى الساجي: (ضعيف)[٦]، وقال يعقوب بن شيبة: (كان ثقة صدوقا)[٧]، وذكره ابن حبان في الثقات[٨]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق يخطئ، مات سنة أربع وعشرين ومائتين)[٩].

أقول: خالد بن خداش، صدوق حسن الحديث، وثقه ابن سعد، ويعقوب بن شيبة، وابن حبان، وقال فيه أبو حاتم وغيره: (صدوق)، وأما تضعيف ابن المديني، والساجي له، لانفراده عن حماد بن

---

(١) كتاب العيال: (١/ ٢٥٢)، حديث قم: (١٠٦).
(٢) الطبقات الكبرى: (٧/ ٣٤٧).
(٣) تهذيب التهذيب: (٣/ ٨٥)، ترجمة رقم: (١٦٢).
(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٨/ ٤٧)، ترجمة رقم: (١٦٠٢).
(٥) الجرح والتعديل: (٣/ ٣٢٧)، ترجمة رقم: (١٤٦٨).
(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٦٢٩)، ترجمة رقم: (٢٤٢٨).
(٧) تهذيب التهذيب: (٣/ ٨٥)، ترجمة رقم: (١٦٢).
(٨) الثقات: (٨/ ٢٢٥).
(٩) تقريب التهذيب: (ص:١٨٧)، ترجمة رقم: (١٦٢٣).

زيد بأحاديث لم يتابع عليها، وقد رد على ذلك الخطيب البغدادي، بقوله: (أما هذه الأحاديث فلها أصول عمن رواها عنه)[١]، وساق طرقها، وقال: (ومثل ذلك موجود في حديث مالك بن أنس، والثوري، وشعبة، وغيرهم من الأئمة)[٢]؛ لأن الوهم اليسير لا يخلو منه أحد، وهذه الأوهام اليسيرة أنزلت خالد بن خداش إلى مرتبة الصدوق، وإلاَّ فهو ثقة، كما قال الحافظ الذهبي: (وثق)[٣].

– أبو محمد: عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي المدني، وثقه أنس بن مالك[٤]، وقال ابن سعد: (كان كثير الحديث يغلط)[٥]، وقال أحمد بن حنبل: (كان معروفاً بالطلب إذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله بن عمر، يرويه عن عبيد الله بن عمر)[٦]، وقال أيضًا: (ليس هو بشيء، وإذا حدث من كتابه فنعم)[٧]، وقال في رواية أخرى: (وإذا حدث من حفظه جاء ببواطيل)[٨]، وقال علي بن المديني: (ثقة ثبت)[٩]، وقال يحيى بن معين: (صالح ليس به بأس)[١٠]، وقال في رواية أخرى: (ثقة حجة)[١١]، وقال العجلي: (ثقة)[١٢]، وقال أبو زرعة الرازي: (سيئ الحفظ، فربما حدث من حفظه الشيء، فيخطئ)[١٣]، وقال النسائي: (ليس بالقوي)[١٤]، وقال في موضع أخر: (ليس به

---

(١) تاريخ بغداد: (٩/ ٢٤٤)، ترجمة رقم: (٤٣٥٨).
(٢) ينظر: المصدر السابق: (٩/ ٢٤٤)، ترجمة رقم: (٤٣٥٨).
(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٦٢٩)، ترجمة رقم: (٢٤٢٨).
(٤) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٨، ١٩٢)، ترجمة رقم: (٣٤٧٠).
(٥) الطبقات الكبرى (٥/ ٤٢٤).
(٦) الجرح والتعديل: (٥/ ٣٩٦)، ترجمة رقم: (١٨٣٣).
(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٦٣٤)، ترجمة رقم: (٥١٢٥).
(٨) المغني في الضعفاء (٢/ ٣٩٩)، ترجمة رقم ٣٧٥٣).
(٩) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٦٣٤)، ترجمة رقم: (٥١٢٥).
(١٠) الجرح والتعديل: (٥/ ٣٩٦)، ترجمة رقم: (١٨٣٣).
(١١) تهذيب التهذيب: (٦/ ٢٥٤)، ترجمة رقم: (٦٨٠).
(١٢) الثقات: (ص:٣٠٦)، ترجمة رقم: (١٠١٦).
(١٣) الجرح والتعديل: (٣٩٦، ٥)، ترجمة رقم: (١٨٣٣).
(١٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٨، ١٩٤)، ترجمة رقم: (٣٤٧٠).

بأس، وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر)[١]، وقال الساجي: (كان من أهل الصدق والأمانة، إلا أنه كثير الوهم)[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطئ)[٣]، وقال الذهبي: (صدوق من علماء المدينة غيره أقوى منه)[٤]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق، كان يحدث من الكتب غيره فيخطئ، قال النسائي: (حديثه عن عبيد الله العمري منكر، مات سنة ستة وثمانين ومائة)[٥].

يظهر من خلال هذه الأقوال: أن عبد العزيز الدراوردي إذا حدث عن عبيد الله بن عمر، فأحاديثه منكرة، لأنه يغلط في أحاديث عبد الله بن عمر العمري الضعيف، فيجعلها عن عبيد الله بن عمر الثقة، وإذا حدث من كتابه فهو ثقة، وهذا ما أظهره أحمد بن حنبل بقوله: (إذا حدث من كتابه فهو صحيح)، وبقوله الآخر: (وإذا حدث من كتابه فنعم)، وأما إذا حدث من حفظه، أو من كتب غيره، فهو كما قال الحافظ ابن حجر: (صدوق يخطئ).

– أبو يزيد: سهيل بن أبي صالح السمان المدني، واسم أبي صالح ذكران، قال فيه سفيان بن عيينه: (كنا نعد سهيلاً ثبتًا في الحديث)[٦]، وقال أحمد بن حنبل: (ما أصلح حديثه)[٧]، وقال يحيى بن معين: (ليس بالقوي في الحديث)[٨]، وقال أيضاً: (حديثه ليس بحجة)[٩]، وقال في موضع آخر: (ثقة هو وأخوه عباد وصالح)[١٠]، وروى العقيلي إلى يحيى بن معين أنه قال: (صويلح وفيه لين)[١١]، وقال العجلي: (مدني ثقة)[١٢]، وقال أبو حاتم الرازي: (يكتب حديثه ولا

---

(١) تهذيب التهذيب: (٢٥٤، ٦)، ترجمة رقم: (٦٨٠).

(٢) المصدر السابق: (٢٥٥، ٦)، ترجمة رقم: (٦٨٠).

(٣) الثقات: (٧/ ١١٦).

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٦٣٣)، ترجمة رقم: (٥١٢٥).

(٥) تقريب التهذيب: (ص:٣٥٨)، ترجمة رقم: (٤١١٩).

(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٢٤٣)، ترجمة رقم: (٣٦٠٤).

(٧) الجرح والتعديل: (٤/ ٢٤٧)، ترجمة رقم: (١٠٦٣).

(٨) ميزان الاعتدال في نقد الر جال: (٢/ ٢٣٤)، ترجمة رقم: (٣٦٠٤).

(٩) المصدر السابق: (٢/ ٢٣٤)، ترجمة رقم: (٣٦٠٤).

(١٠) سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٥٩)، ترجمة رقم: (٢٠٥).

(١١) الضعفاء الكبير: (٢/ ١٥٥)، ترجمة رقم: (١٥٩)، للعقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

(١٢) الثقات: (ص:٤٤٠)، ترجمة رقم: (٦٩٥).

يحتج به)[١]، وقال النسائي: (ليس به بأس)[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان يخطئ)[٣]، وقال ابن عدي: (ولسهيل أحاديث كثيرة، غير ما ذكرت، وله نسخ روى عنه الأئمة مثل: الثوري، وشعبة، ومالك بن أنس، وغيرهم من الأئمة، وحدث سهيل عن جماعة، وهذا يدل على ثقة الرجل، وسهيل عندي مقبول الأخبار ثبت)[٤]، وقال أبو الفتح: محمد بن الحسين الأزدي: (صدوق إلا أنه أصابه برسام[٥] في آخر عمره، فذهب بعض حديثه)[٦]، قال الذهبي: (أحد العلماء الثقات، وغيره أقوى منه)[٧]، وقال أيضًا: (ثقة تغير حفظه)[٨]، وقال في موضع آخر: (الإمام المحدث الكبير الصادق، كان من كبار الحفاظ، لكنه مرض مرضة غيرت من حفظه)[٩]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق تغير حفظه بآخره، روى له البخاري مقرونًا[١٠] وتعليقًا[١١] مات في خلافة المنصور)[١٢]، أي في خلافة أبي جعفر المنصور سنة أربعين ومائة – هجرية – أو قبلها بيسير[١٣].

ومما سبق يتبين أن أكثر الأئمة عدلوا سهيلا بن أبي صالح، منهم من قال: إنه ثقة أو ثبتًا في الحديث أو مقبول الأخبار ثبت، ومنهم من قال: إنه صالح الحديث أو ليس به بأس أو صدوق،

---

(١) الجرح والتعديل: (٤/ ٢٤٧)، ترجمة رقم: (١٠٦٣).

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٢/ ٢٢٧)، ترجمة رقم: (٢٦٢٩).

(٣) الثقات: (٦/ ٤١٧ – ٤١٨).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال: (٤/ ٥٢٥ – ٥٢٦)، ترجمة رقم: (٨٦٦).

(٥) البرسام: علة يهذي فيها – نعوذ بالله منها –، وهو ورم حاد يعرض للحجاب الذي بين الكبد والأمعاء ثم يتصل إلى الدماغ، تاج العروس من جواهر القاموس: (٣١، ٢٧٥) مادة: (برسم)، للزبيدي، حققه مجموعة من المحققين، دار الهداية، بدون تاريخ.

(٦) تهذيب التهذيب: (٤/ ٢٦٤)، ترجمة رقم: (٤٦٣).

(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٢٤٣)، ترجمة رقم: (٣٦٠٤).

(٨) المغني في الضعفاء (١/ ٢٨٩)، ترجمة رقم: (٢٦٩١).

(٩) سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٥٨ – ٤٥٩)، ترجمة رقم: (٢٠٥).

(١٠) مقرونا: أي روى له مع غيره من الرواة الثقات.

(١١) تعليقا: أي أن البخاري روى له في الأحاديث المعلقة، ولم يروي له في الأحاديث المسندة، والحديث المعلق هو: "ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر". تدريب الراوي: (١/ ١٢٤).

(١٢) تقريب التهذيب: (ص:٢٥٩)، ترجمة رقم: (٢٦٧٥).

(١٣) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٣/ ٦٧٠)، ترجمة رقم: (١١٩).

وقد ضعفه من هؤلاءِ الأئمة، يحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، مع أن ابن معين في أحد أقواله نص على أن سهيلًا ثقة، وقد أوضحت بعض الأقوال، وهي قول: الأزدي، والحافظين: الذهبي، وابن حجر أن سهيل بن أبي صالح تغير حفظه في آخر حياته، عندما أصيب بمرض فأختل ضبطه، وفحشت أخطائه وأوهامه، ونسي بعضًا من حديثه.

وعلى ذلك يتضح لنا: أن سهيل بن أبي صالح ضعيف عندما تغير حفظه في آخر حياته، بسبب ما أحل به من مرض، فما حدث به في آخر حياته، فهو ضعيف لا يحتج به، ويعد ثقة ثبتا ما حدث به قبل أن يتغير حفظه أي: قبل علة مرضه الذي أضر بحفظه، ويشهد لثقته قبل تغير حفظه، تعديل الأئمة المذكورين له، وكذلك "إكثار مسلم الرواية عنه في صحيحه في الأصول والشواهد إلا أن غالبها في الشواهد"(١)، ومسلم لا يروي في صحيحه إلاَّ للعدل الثقة، وقول ابن عدي: (وسهيل عندي مقبول الأخبار ثبت)، وهو القول الفصل في سهيل بن أبي صالح، قبل أن يتغير حفظه، وقد حدث عن أبيه ذكوان وعن غيره، قال ابن عدي: (حدث سهيل عن أبيه، وعن جماعة عن أبيه وهذا يدل على ثقته كونه ميز ما سمع من أبيه، وما سمع من أصحاب أبيه عن أبيه)(٢).

– "سعيد بن عبد الرحمن بن مكمل الأعشى الزهري المدني، روى عنه: سهيل بن أبي صالح، وشريك بن عبد الله بن أبي نمر"(٣)، ذكره ابن حبان في الثقات(٤)، وقال الذهبي: (وثق)(٥)، وقال الحافظ ابن حجر: (مقبول)(٦).

أقول: قد يطلق أيضًا الحافظ ابن حجر لفظ: (مقبول) على من وثق ولم يجرح، وسعيد بن عبد الرحمن بن مكمل، قال فيه الذهبي: (وثق)، أي وثق من قبل ابن حبان، ولم يجرحه أحد من أئمة الجرح والتعديل.

---

(١) تهذيب التهذيب: (٤/ ٢٦٤)، ترجمة رقم: (٤٦٣).

(٢) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال: (٤/ ٥٢٦)، ترجمة رقم: (٨٦٦)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٢٤٣)، ترجمة رقم: (٣٦٠٤).

(٣) تهذيب التهذيب: (٤/ ٥٨)، ترجمة رقم: (٩٨).

(٤) الثقات: (٦/ ٣٥١).

(٥) الكاشف: (١/ ٤٤٠)، ترجمة رقم: (١٩٢٣).

(٦) تقريب التهذيب: (ص:٢٣٨)، ترجمة رقم: (٢٣٥٤).

– أبو سليمان: أيوب بن بشير بن سعد الأنصاري، المعاوي المدني، ثقة ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأرسل عنه[١]، وعده ابن حبان من مشاهير التابعين بالمدينة، وقال: (مات سنة تسعة عشر ومائة)[٢].

الحديث رجال إسناده عدول، منهم الثقة الضابط، ومنهم الصدوق خفيف الضبط إلاَّ أنه مرسل، وقد أرسله التابعي: أيوب بن بشير الأنصاري، والمرسل ضعيف.

المحور الثاني من حيث تخريجه:

– تفرد بإخراج الحديث مرسلا عن التابعي: أيوب بن بشر الأنصاري: ابن أبي الدنيا في كتابه: (العيال).

– والحديث أيضًا روي مرسلا من وجه آخر عن التابعي: محمد بن المنكدر[٣]، أخرجه البيهقي[٤]، بقوله: أخبرنا علي بن محمد بن بشران[٥]، أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفار[٦]، حدثنا أحمد بن منصور[٧]، أخبرنا عبد الرزاق[٨]، أخبرنا معمر[٩]، عن ابن المنكدر، أن النبي –

---

(١) ينظر: الكاشف: (١/ ٥٦٠)، ترجمة رقم: (٥٠٩)، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٢/ ١٠٦٤)، ترجمة رقم: (١٧).

(٢) مشاهير علماء الأمصار: (ص:١٥٥)، ترجمة رقم: (٤٨٢).

(٣) "محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهُدَيْر المدني، ثقة فاضل: (ت: ١٣٠هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٥٠٨)، ترجمة رقم: (٦٣٢٧).

(٤) في: شعب الإيمان: (١١/ ١٤٧)، ترجمة رقم: (٨٣١٥).

(٥) "أبو الحسين: علي بن محمد بن عبد الله بن بشران الأموي المعدل، قال عنه الخطيب البغدادي: كان صدوقًا ثقة ثبتا، حسن الأخلاق، تام المروءة، توفي سنة: (٤١٥هـ)" تاريخ بغداد: (١٣، ٥٨٠)، ترجمة رقم: (٦٤٨٠).

(٦) "أبو علي: إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح البغدادي الصفار، قال عنه الحافظ ابن حجر: (الثقة الإمام، النحوي المشهور، توفي سنة: (٣٤١هـ)" لسان الميزان: (١/ ٤٣٢)، ترجمة رقم: (١٣٤٠).

(٧) "أبو بكر: أحمد بن منصور بن سيَّار البغدادي الرمادي، ثقة حافظ: (ت: ٢٦٥هـ)" تقريب التهذيب: (ص:٨٥)، ترجمة رقم: (١١٣).

(٨) "أبو بكر: عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني، الحافظ، الثقة، أحد الأعلام، صنف التصانيف: (ت: ٢١١هـ)" الكاشف: (١/ ٦٥١)، ترجمة رقم: (٣٣٦٢).

(٩) معمر بن راشد الأزدي اليماني، ثقة ثبت تقدمت ترجمته في هامش ص: (٥٢).

صلى الله عليه وسلم – قال: ((من كانت له ثلاث بنات، أو أخوات، فكفهن وآواهن ورحمهن دخل الجنة، قالوا: أو اثنتان؟ قال: أو اثنتان، قال: حتى ظننا أنهم لو قالوا: أو واحدة قال: أو واحدة)).

وقال البيهقي: (هذا مرسل).

الحديث رجال إسناده كلهم ثقات إلا أنه مرسل أرسله التابعي الثقة: محمد بن المنكدر بن عبد الله المدني.

– ومرسل التابعي أيوب بن بشير المعاوي الأنصاري، روي مصولًا، وصله أبو بكر بن أبي شيبة(١)، بقوله: حدثنا داود بن عبد الله(٢)، حدثنا عبد العزيز بن محمد...، وأحمد بن حنبل(٣)، بقوله: حدثنا عفان(٤)، حدثنا خالد(٥)...، والبخاري(٦)، بقوله: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله(٧)،

---

(١) في مصنفه: (الأحاديث والآثار)، (٥/ ٢٢١)، حديث رقم: (٢٥٤٣٨).

(٢) أبو سليمان: داود بن عبد الله بن أبي الكرام المدني، الهاشمي الجعفري، قال عنه أبو حاتم الرازي: (كان ثقة)، وقال العقيلي: (في حديثه وهم)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطئ)، وقال الخليلي: (مقارب الحديث، يخطئ: (أحيانًا)، وقال الذهبي: (ثقة نبيل)، وقال في رواية: (ثقة لكن له أوهام)، وقال أيضًا: (في حديثه بعض الوهم)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق ربما أخطأ).

أقول: داود بن عبد الله الهاشمي، له أوهام جعلته يخطئ أحيانًا، أوهامه أنزلت عدالته من الثقة إلى الصدوق، فعد صدوقا، حسن الحديث، ينظر: الجرح والتعديل: (٣/ ٤١٧)، ترجمة رقم: (١٩٠٤) والضعفاء الكبير: (٢/ ٣٦)، ترجمة رقم: (٤٦١)، والثقات: (٨/ ٢٣٥)، والإرشاد في معرفة علماء الحديث: (١/ ٣٤٥)، والكاشف: (١/ ٣٨٠)، ترجمة رقم: (١٤٤٧) والمغني في الضعفاء (١/ ٢١٨)، ترجمة رقم: (٢٠٠٣)، وديوان الضعفاء والمتروكين: (ص:١٢٥)، ترجمة رقم: (١٣٠٢٢) وتقريب التهذيب: (ص:١٩٩)، ترجمة رقم: (١٧٩٥).

(٣) في: مسنده: (١٨، ٤١٣)، حديث رقم: (١١٩٢٤).

(٤) "أبو عثمان: عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي الصفار البصري، ثقة ثبت: (ت: ٢١٩هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٣٩٣)، ترجمة رقم: (٤٦٢٥).

(٥) "خالد بن عبد الله الواسطي الطحان، أحد العلماء، ثقة عابد: (ت: ١٧٩هـ)". الكاشف: (١/ ٣٦٦)، ترجمة رقم: (١٣٣٣).

(٦) في: الأدب المفرد: (١/ ٤٢)، حديث رقم: (٧٩)، للبخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

(٧) "عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى العامري الأويسي المدني، ثقة مكثر". الكاشف: (١/ ٦٥٦)، ترجمة رقم: (٣٣٩٧).

حدثنا عبد العزيز بن محمد...، وأبو داود[١]، بقوله: حدثنا مسدد[٢]، حدثنا خالد...

كلاهما: (عبد العزيز بن محمد الدراوردي، وخالد بن عبد الله الواسطي) عن: سهيل بن أبي صالح، عن سعيد بن عبد الرحمن بن مكمل، عن أيوب بن بشير المعاوي، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((من عال ثلاث بنات فأدبهن وزوجهن وأحسن إليهن فله الجنة))، هذا لفظة عند: أحمد بن حنبل، وأبي داود.

وأما لفظة عند: أبي بكر بن أبي شيبة، والبخاري: ((لا يكون لأحدكم ثلاث بنات أو ثلاث أخوات فيحسن إليهن إلاَّ دخل الجنة)).

قال ابن الأمير الصنعاني: (قوله: (ثلاث بنات أو ثلاث أخوات)، يحتمل أنها للشك، والأقرب: للتنويع)[٣].

أقول: هذه الطرق تقوي اتصال سند حديث أبي سعيد الخدري، وتجعل متنه صحيحا، وذلك لمتابعة الراوي الثقة، عبد العزيز بن عبد الله العامري، داود بن عبد الله الهاشمي، في الرواية عن: عبد العزيز بن محمد الدراوردي، هذه المتابعة من طريق البخاري أزالت ما كنا نخشاه من أوهام داود بن عبد الله الهاشمي، وقوَّت طريق أبا بكر بن أبي شيبة من الحسن إلى الصحيح لغيره.

وكذلك نجد في الطريقين التي رجالهما ثقات، طريق: أحمد بن حنبل، وأبي داود، فيهما تابع الراوي الثقة خالد بن عبد الله الواسطي، عبد العزيز بن محمد الدراوردي، في الرواية عن سهيل بن أبي صالح، وهذه المتابعة تؤكد أن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، ثقة صحيح الحديث، فيما حدث به عن شيخه، سهيل بن أبي صالح، وأنه في روايته عن شيخه سهيل أثبت صحة اتصال سند الحديث إلى أبي سعيد الخدري.

قال ابن أبي الدنيا: (وقال الدراوردي وغيره: عن سعيد بن عبد الرحمن، عن أيوب بن بشير، عن أبي سعيد، وهذا هو الصواب)[٤].

---

(١) في: سننه: (٤/ ٣٣٨) كتاب: (الأدب) باب: (في فضل من عال يتامى)، حديث رقم: (٥١٤٧).

(٢) "أبو الحسن: مُسَدَّد بن مسرهد بن مُسرْبَل البصري، ثقة حافظ: (ت: ٢٢٨هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٥٢٨)، ترجمة رقم: (٦٥٩٨).

(٣) التنوير شرح الجامع الصغير: (٩/ ٢٣٥)، حديث رقم: (٧٥٧٢).

(٤) كتاب: (العيال)، (١/ ٢٥٣)، حديث رقم: (١٠٧).

وقال ابن الأمير الصنعاني: (رواه أبو داود عن أبي سعيد الخدري، رمز المصنف[١] لحسنه، وقال الحافظ العراقي: رجاله موثوقون)[٢].

وقال المناوي: (رواه أبو داود عن أبي سعيد الخدري، وإسناده صحيح، واقتصار المؤلف على حسنه غير سديد)[٣].

وحديث أبي سعيد الخدري، بسند أبي داود، حكم عليه الشيخ الألباني بالضعف، وقال: (الحديث ضعيف)[٤]، وحكم عليه بسند البخاري بالحسن، قال: (حسن عن أبي سعيد الخدري)[٥]، والصواب أن الحديث صحيح، كما أظهرت طرقه الأربعة المتقدمة؛ لأنها بمجموعها دلَّلت على صحة إسناد الحديث، وهذا ما توصل إليه الشيخ المناوي، بقوله: (إسناده صحيح، واقتصار المؤلف – أي السيوطي – على حسنه غير سديد).

والحديث بإرساله عن التابعي أيوب بن بشير الأنصاري، وباتصاله إلى أبي سعيد الخدري، رويت بمعناه أحاديث مرفوعة، عن عائشة، وأنس بن مالك، وعقبة بن عامر، وأبي هريرة رضي الله عنهم:

– **حديث عائشة**، قالت: دخلت امرأة معها ابنتان لها تسأل، فلم تجد عندي شيئًا غير تمرة، فأعطيتها إياها فقسمتها بين ابنتيها، ولم تأكل منها، ثم قامت فخرجت، فدخل النبي – صلى الله عليه وسلم –، علينا، فأخبرته، فقال: ((من ابتلى من هذه البنات بشيء فأحسن إليهن، كن له سترًا من النار))[٦].

---

(١) المراد بالمصنف: هو: الإمام جلال الدين السيوطي، في كتابه: (الجامع الصغير).

(٢) التنوير شرح الجامع الصغير: (١٠/ ٣٠٨)، حديث رقم: (٨٨٢٨).

(٣) التيسير بشرح الجامع الصغير: (٢/ ٤٣٠).

(٤) ضعيف الجامع الصغير وزيادته: (١/ ٢٨٠)، حديث رقم: (٥٦٩٢)، للألباني، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة المجددة والمزيدة والمنقحة، بدون تاريخ.

(٥) صحيح الأدب المفرد: (ص:٥٨)، حديث رقم: (٩٧)، للبخاري، حقق أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، ط٤، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

(٦) الحديث صحيح متفق عليه، أخرجه البخاري في: الجامع الصحيح: (٢/ ١١٠) كتاب: (الزكاة) باب: (اتقوا النار ولو بشق تمرة)، حديث رقم: (١٤١٨)، ومسلم في صحيحه: (٤/ ٢٠٢٧) كتاب: (البر والصلة والآداب) باب: (فضل الإحسان إلى البنات)، حديث رقم: (٢٦٢٩)، اتفقا على إخراجه من طريق: عبد الله بن المبارك، قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، حدثني عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عروة، عن عائشة مرفوعًا.

قال البيهقي: (ورواه عبد الله بن المبارك، عن معمر، عن الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن عروة، عن عائشة، وهو الصحيح)[١].

وحديث عائشة روي أيضًا بلفظ آخر، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((ليس أحد من أمتي يعول ثلاث بنات أو ثلاث أخوات فيحسن إليهن إلا كنَّ له سترًا من النار))[٢].

قال المناوي: (رواه البيهقي عن عائشة وإسناده حسن)[٣].

– حديث أنس بن مالك: قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((من عال جاريتين حتى يبلغا جاء يوم القيامة أنا وهو وضم أصابعه))[٤].

قال الهيثمي: (له في الصحيح من عال جارتين، ورواه الطبراني في الأوسط بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح)[٥].

– وحديث أنس روي أيضًا بلفظ آخر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من كان له ثلاث بنات، أو ثلاث أخوات، فاتقى الله، وأقام عليهن، كان معي في الجنة، وأومأ بالسبابة والوسطى))[٦].

---

(١) شعب الإيمان: (١١/ ١٤٢)، حديث رقم: (٨٣٠٨).

(٢) أخرج الحديث: الطبراني في المعجم الأوسط: (٥/ ٣٢٢)، حديث رقم: (٥٤٣٣)، والبيهقي في شعب الإيمان: (١٣، ٣٨٣)، حديث رقم: (١٠٥١١) أخرجاه من طريق: زياد بن خيثمة، عن زيد بن علي، عن عروة، عن عائشة مرفوعاً.

(٣) التيسير بشرح الجامع الصغير: (٢/ ٣٢٢).

(٤) الحديث صحيح، أخرجه: مسلم في صحيحه: (٤/ ٢٠٢٧) كتاب: (البر والصلة والأدب)، باب: (فضل الإحسان إلى البنات)، حديث رقم: (٢٦٣١)، أخرجه من طريق: محمد بن عبد العزيز، عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، عن أنس بن مالك مرفوعاً.

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الزوائد: (٨/ ١٥٧)، حديث رقم: (١٣٤٩٥).

(٦) أخرج الحديث: أبو يعلى الموصلي في مسنده: (٦/ ١٦٦)، حديث رقم: (٣٤٤٨)، والخرائطي في مكارم الأخلاق: (١/ ٢١١)، حديث رقم: (٦٤٢) تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م، أخرجاه من طريق: محمد بن زياد البرجمي، قال: حدثنا ثابت البناني، عن أنس مرفوعاً.
وحديث أنس له طريق ثالثة أخرجها: أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف الأحاديث والآثار: (٥/ ٢٢١)، حديث رقم: (٢٥٤٣٦) وأحمد بن حنبل في المسند: (١٩، ٤٨٠ – ٤٨١)، حديث رقم: (١٢٤٩٨) وابن حبان في صحيحه: (٢/ ١٩١)، حديث رقم: (٤٤٧) والطبراني في المعجم الأوسط: (٥/ ٣٢٢)، حديث رقم: (٥٤٣٢).

قال الشيخ الألباني: (إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير محمد بن زياد البرجمي، وهو ثقة)[١].

– **وحديث عقبة بن عامر الجهني**، قال: سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: ((من كان له ثلاث بنات، فصبر عليهن فأطعمهن وسقاهن وكساهن من جدته[٢]، كن له حجابا من النار يوم القيامة))[٣].

قال البوصيري: (إسناده صحيح رواه الإمام أحمد في مسنده، من حديث عقبة بن عامر الجهني، ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده، وله شاهد من حديث أبي سعد الخدري رواه أبو داود والترمذي)[٤].

قال الشيخ الألباني: (وهذا إسناده صحيح رجاله ثقات رجال مسلم غير أبي عُشَّانة واسمه: حي بن يؤمن، وهو ثقة مشهور بكنيته)[٥].

والحديث أيضًا صححه الألباني بقوله: (الحديث صحيح)[٦].

– **حديث أبي هريرة**: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من كان له ثلاث بنات

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: (١/ ٥٩١)، حديث رقم: (٢٩٥).

(٢) جدته، أي: غناه، "والجد: الحظ والسعادة والغنى"، النهاية في غريب الحديث والأثر: (١/ ٢٤٤)، مادة: (جدد).

(٣) أخرج الحديث: أحمد بن حنبل في المسند: (٢٨، ٦٢٢)، حديث رقم: (١٧٤٠٣) والحسين بن حرب المروزي في البر والصلة(١/ ٧٩)، حديث رقم: (١٥٢) والبخاري في الأدب المفرد: (١/ ٤١)، حديث رقم: (٧٦) وابن ماجه في السنن: (١٢١٠) كتاب: (الأدب) باب: بر الوالدين والإحسان إلى البنات حديث رقم: (٣٦٦٩) وابن أبي الدنيا في كتاب: (العيال)(١/ ٢٣٥) حديث رقم: (٨٩) وأبو يعلى الموصلي في مسنده: (٣/ ٢٩٩)، حديث رقم: (١٧٦٤) والبيهقي في شعب الإيمان: (١١/ ٤٨ – ٤٩)، حديث رقم: (٨٣١٧)، (٨٣١٨)، وفي الآداب: (١/ ١٣)، حديث رقم: (٢٢)، تحقيق: أبي عبد الله السعيد المندوة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، كلهم أخرجوه من طريق: حرملة بن عمران عن أبي عُشَّانة المعافري، عن عقبة بن عامر مرفوعاً.

(٤) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: (٤/ ١٠١)، حديث رقم: (٨٧٢١)، لأبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٣هـ.

(٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: (١/ ٥٩٠)، حديث رقم: (٢٩٤).

(٦) صحيح الأدب المفرد: (ص:٥٧)، حديث رقم: (٧٦).

فصبر على لَأْوائهن[١]، وسرَّائِهن، وضرَّائِهن، أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهن، فقال رجل: واثنتان؟ قال: واثنتان، قال رجل يا رسول الله: وواحدة؟ قال: وواحدة))[٢].

قال المنذري: (رواه الحاكم وقال: صحيح الإسناد)[٣].

أقول: الحديث كما هو واضح في تخريجه صَحَّحَ إسناده الحاكم، ووافقه الحافظ الذهبي وقال: (صحيح).

– وأما مرسل التابعي الثقة محمد بن المنكدر بن عبد الله المدني، فثبت موصولًا من طرق متعددة، وصله أبو بكر بن أبي شيبة[٤]، من طريق رجالها كلهم ثقات، وصله بقوله: حدثنا يزيد بن هارون[٥]، قال أخبرنا سفيان بن حسين[٦]، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: ((من عال ثلاث بنات يَكْفِيْهِنَّ، ويَرْحَمُهُنَّ ويَرْفُقُ بِهِنَّ، فهو في الجنة أو قال: معي في الجنة)).

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة، وصله أبو يعلى الموصلي[٧]، بقوله: حدثنا أبو

---

(١) لأوائهن: أي: على شدتهن، واللأواء: الشدة وضيق المعيشة، ينظر: الفائق في غريب الحديث: (٣/ ٢٩٣)، للزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط٣، بدون تاريخ، والنهاية في غريب الحديث والأثر: (٤/ ٢٢١).

(٢) أخرج الحديث: أبو بكر بن أبي شيبة في: المصنف الأحاديث والآثار: (٥/ ٢٢١)، حديث رقم: (٢٥٤٤٠)، والخرائطي في: مكارم الأخلاق: (١/ ٢١٤)، حديث رقم: (٦٥٠)، والطبراني في المعجم الأوسط: (٦/ ٢٠٥)، حديث رقم: (٦١٩٥)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين: (٤/ ١٩٥)، حديث رقم: (٧٣٤٦)، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي وقال: (صحيح).
والحديث أخرجه البزار في مسنده: (١٧، ١١٦)، حديث رقم: (٩٦٨٩) من حديث أبي هريرة جاء في آخره: ((ومن سعى على ثلاث بنات فهو في الجنة وكان له كأجر مجاهد في سبيل الله عز وجل صائماً قائمًا)).

(٣) الترغيب والترهيب: (٣/ ٤٧)، حديث رقم: (٣٠٢٧).

(٤) في: مصنفه: (الأحاديث والآثار)، (٥/ ٢٢١)، حديث رقم: (٢٥٤٣٤).

(٥) يزيد بن هارون، ثقة متقن، تقدمت ترجمته في ص: (٦٣).

(٦) "أبو محمد: سفيان بن حسين بن حسن الواسطي، ثقة في غير الزهري باتفاقهم". تقريب التهذيب: (ص:٢٤٤)، ترجمة رقم: (٢٤٣٧).

(٧) في: مسنده: (٤/ ١٤٧)، حديث رقم: (٢٢١٠).

خيثمة[1]، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا سفيان بن حسين، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((من عال ثلاث بنات يَكفِيهِنَّ ويرحَمهُنَّ ويَرْفُقُ بِهِنَّ، فهو في الجنة، فقال رجل: يا رسول الله واثنتين؟ قال: اثنتين، حتى قلنا: إن إنسانًا لو قال: واحدة، لقال: واحدة)).

والحديث وصله أيضًا: أحمد بن حنبل[2]، والحسين بن حرب المروزي[3]، والبخاري[4]، وابن أبي الدنيا[5]، والبزار[6]، والطبراني[7]، والبيهقي[8]، من طريق ثانية، وهي طريق: علي بن زيد[9]، عن محمد بن المنكدر، قال حدثني جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: ((من كُنَّ له ثلاث بنات يُؤْوِيهِنَّ ويَرْحَمُهُنَّ، ويَكْفُلُهُنَّ وجبت له الجنة البتة، قالوا يا رسول الله: وإن

---

(١) اسمه: "زهير بن حرب بن شداد النسائي، نزيل بغداد، ثقة ثبت: (ت: ٢٣٤هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٢١٧)، ترجمة رقم: (٢٠٤٢).

(٢) في مسنده: (٢٢، ١٥٠)، حديث رقم: (١٤٢٤٧).

(٣) في: البر والصلة: (١/ ٩٩)، حديث رقم: (١٩٠).

(٤) في: الأدب المفرد: (١/ ٤١)، حديث رقم: (٧٨).

(٥) في: كتاب: (العيال)، (١/ ٢٢٩) حديث رقم: (٨٤).

(٦) في: مسنده، ينظر: كشف الأستار عن زوائد البزار: (٢/ ٣٨٤)، حديث رقم: (١٩٠٨)، للهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

(٧) في: المعجم الأوسط: (٥/ ٩٠)، حديث رقم: (٤٧٦٠).

(٨) في: شعب الإيمان: (١١/ ١٤٧)، حديث رقم: (٨٣١٦).

(٩) أبو الحسن: علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن جدعان الأعمى القرشي البصري، أحد علماء التابعين، ضعفه سفيان بن عيينة، وقال حماد بن زيد: (كان يقلب الأحاديث)، وقال أحمد بن حنبل: (ليس هو بالقوي روى عنه الناس)، وقال يحيى بن معين: (ليس بحجة)، وقال في رواية أخرى: (ليس بشيء)، وقال أبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي: (ليس بالقوي)، زاد أبو حاتم: (يكتب حديثه ولا يحتج به)، وقال الفسوي: (اختلط في كبره)، وقال ابن خزيمة: (لا أحتج به لسوء حفظه)، وقال الترمذي: (صدوق)، وقال الدار قطني: (لا يزال عندي فيه لين)، وقال الذهبي: (أحد الحفاظ وليس بالثبت)، وقال مرة: (صالح الحديث)، وقال فيه أيضا: (حسن الحديث، صاحب غرائب، أحتج به بعضهم)، وقال الحافظ ابن حجر: (ضعيف)، (ت: ١٣١هـ)، ينظر: الجرح والتعديل: (٦/ ١٨٦ – ١٨٧)، ترجمة رقم: (١٠٢١)، والكاشف: (٢/ ٤٠)، ترجمة رقم: (٣٩١٣)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ١٢٧ – ١٢٩)، ترجمة رقم: (٥٨٤٤)، والمغني في الضعفاء: (٢/ ٤٤٧)، ترجمة رقم: (٤٢٦٥)، وديوان الضعفاء والمتروكين ص: (٢٨٣)، ترجمة رقم: (٢٩٢٦) وتقريب التهذيب: (٤٧٣٤).

كانت اثنتين؟ قال: وإن كانت اثنتين، قال: فرأى بعض القوم أن لو قالوا واحدة لقال: واحدة))، زاد الطبراني في حديث جابر: (ويزوجهن).

– ومرسل التابعي محمد بن المنكدر، روي موصولًا كذلك من طريق: ثالثة، ورابعة.

الطريق الثالثة: وصلها البزار(١)، من طريق: سليمان التيمي(٢)، عن محمد بن المنكدر؛ عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ... بمثل لفظ الحديث في الطريق الثانية.

الطريق الرابعة: وصلها الطبراني(٣)، من طريق أيوب السختياني(٤)، عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((من كان له ثلاث بنات أو مثلهن من الأخوات فَكَفَهُنَّ وعَالَهُنَّ وجبت له الجنة، قلنا يا رسول الله واثنتين؟ قال: واثنتين، ونرى لو قلنا واحدة، قال: نعم)).

أقول: يتبين من هذه الطرق الأربع التي وصلت مرسل التابعي: محمد بن المنكدر: أن واحدةً منها ضعيفة، وهي الطريق الثانية، لأن في سندها: علي بن زيد بن جدعان البصري، ليس بالقوي، ضعيف في الحديث؛ لاختلاطه في كبره، فساء حفظه، وعلي بن زيد، وإن كان ضعيفا، بسبب سوء حفظه إلا أنه عُدِّل من قبل الترمذي، والحافظ الذهبي، واحتج به بعض أئمة الحديث، في هذه الحالة يكتب حديثه، وينظر فيه، إذا كان له متابع أو شاهد تقوى حديثه، وعلي بن زيد، في الطريق الثانية، تابعة: سفيان بن حسين الواسطي، وسليمان بن بلال التيمي المدني، وأيوب السختياني، وكلهم ثقات ضابطين، تابعوا علي بن زيد في الرواية عن محمد بن المنكدر، وهذه متابعة تامة، قَوَّت الحديث المروي من الطريق الثانية من الضعف إلى درجة الحسن لغيره، ويشهد لذلك أيضا تحسين: المنذري، والهيثمي، والألباني للحديث، من طريق: علي بن زيد بن جدعان.

---

(١) في كشف الأستار عن زوائد البزار: (٢/ ٣٨٤)، حديث رقم: (١٩٠٨).

(٢) "أبو محمد: سليمان بن بلال المدني، ثقة إمام: (ت: ١٧٢هـ)"، الكاشف: (١/ ٤٥٧)، ترجمة رقم: (٢٠٧٣).

(٣) في المعجم الأوسط: (٥/ ٢٢٦) حديث رقم: (٧٥١٥٧).

(٤) أيوب السختياني البصري، ثقة ثبت حجة، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٣٧).

قال المنذري: (رواه أحمد بإسناد جيد، والبزار، والطبراني في الأوسط وزاد ويزوجهن)[١].

وقال الهيثمي: (رواه أحمد، والبزار، والطبراني في الأوسط بنحوه وزاد ويزوجهن من طرق وإسناد أحمد جيد)[٢].

وقال الشيخ الألباني: (الحديث حسن)[٣].

والحديث بمجموع طرقه يرجح وصله إلى جابر بن عبد الله، على إرساله عن التابعي محمد بن المنكدر، لا سيما أنه روي مرسلا إليه من طريق واحدة، وروي متصلا إلى جابر من أربع طرق، ثلاث منها رجالها حفاظ متصفين بالثقة والضبط، وهي الأكثر رواية وحفظا من رواية الإرسال، وفي هذه الحالة الحكم على الأصح لمن وصل الحديث إلى جابر بن عبد الله لأن الوصل زيادة ثقة، وزيادة الثقة مقبولة[٤].

وبذلك يعد حديث جابر المتصل من الطريق: الأولى والثالثة والرابعة صحيح، لأن رجالها ثقات.

المحور الثالث من حيث: الحكم عليه وأهميته:

تحقق من تخريج الحديث أنه اختلف فيه، روي مرسلاً عن التابعي أيوب بن بشير بن سعيد الأنصاري المعاوي، وروي موصولاً إلى أبي سعيد الخدري، في هذه الحالة يرجح من روى الحديث موصولاً، على من رواه مرسلاً، لأسباب ثلاثة:

السبب الأول: أن الراوين لوصله هم الأكثر من الراوين لإرساله؛ لثبوت وصله إلى أبي سعيد الخدري من أربع طرق، رواها كما تقدم: أبو بكر بن أبي شيبة في: مصنفه، وأحمد بن حنبل في: مسنده، والبخاري، في: الأدب المفرد، وأبو داود في: سننه، وأما إرساله عن التابعي أيوب بن بشير تحقق روايته من طريق واحدة رواها كما تقدم ابن أبي الدنيا في: كتابه: (العيال).

---

(١) الترغيب والترهيب: (٣/ ٤٧)، حديث رقم: (٣٠٢٦).

(٢) مجمع الزوائد: (٨/ ١٥٧)، حديث رقم: (١٣٤٩١).

(٣) صحيح الأدب المفرد: (ص:٥٧ – ٥٨)، حديث رقم: (٧٨).

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: (ص:١٧٧، ١٧٣).

السبب الثاني: أن الراوين لوصله هم الأحفظ من الراوين لإرسال، لرواية وصله من أربع طرق، ثلاث منها رجالها ثقات اتصف رواتها بالحفظ والضبط، بخلاف رواة إرساله من طريق واحدة ليس كلهم ثقات، منهم الثقة الضابط ومنهم الصدوق، خفيف الضبط.

السبب الأخير: أن وصل الحديث إلى أبي سعيد الخدري، زيادة من رواة ثقات متصفين بالحفظ والضبط، وزيادة الثقة مقبولة على القول الصحيح.

وما أظهرناه في هذه الأسباب يتضح لنا: أن الحكم في الحديث على الأصح لمن وصله إلى أبي سعيد الخدري، ويعد بطرقه التي وصلته صحيحا، ويشهد لصحته أيضا أنه رويت بمعناه كما تقدم أحاديث صحيحة مرورية عن: عائشة، وأنس بن مالك، وجابر ابن عبد الله، وعقبة بن عامر، وأبي هريرة رضي الله عنهم.

أهم ما يستفاد من الحديث:

– "أن من عال ثلاث بنات من بناته وهو الأظهر، ويدخل من بنات غيره ممن لا كافل لهن، فأدبهن بآداب الشريعة، وعلمهن أمور الدنيا التي يعود عليهن نفعها، وزوجهن أعان على ذلك وأحسن إليهن بسائر ما يتم به الإحسان فله الجنة"(١).

– "من يقوم بكفاية ثلاث بنات أو ثلاث أخوات بما يحتاجنه من نحو قوت وكسوة ويحسن إليهن في الإقامة بهن، بأن لا يمن عليهن ولا يظهر الضجر والملل ونحو ذلك إلا كُنَّ له سترًا من النار أي وقاية من دخول جهنم، لأنه كما سترهن في الدنيا من ذل السؤال وهتك العرض باحتياجهن للغير الذي رُبما جر للزنا جوزي بذلك جزءاً وفاقا"(٢).

– "أن من أحسن إلى البنات بعد الزواج بنحو صلة وزيارة، فله الجنة، أي: مع السابقين الأولين، قال ابن عباس: «هذا من كرائم الحديث وغرره»"(٣).

---

(١) التنوير شرح الجامع الصغير: (١٠/ ٣٠٨) حديث رقم: (٨٨٢٨).

(٢) التيسير بشرح الجامع الصغير: (٢/ ٣٢٢).

(٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير: (٦/ ١٧٧)، حديث رقم: (٨٨٤٧).

ثانيا: في باب: تزويج البنات:

وفيه حديث واحد:

[١١] الحديث الوحيد:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا عبد الله بن معاوية الجمحي، حدثنا محمد بن ثابت العبدي، حدثنا هارون بن رئاب، عن أبي نجيح قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((مسكين، مسكين، مسكين رجل ليست له امرأة، قالوا: يا رسول الله، وإن كان كثير المال؟ قال: وإن كان كثير المال، مسكينة مسكينة امرأة ليس لها زوج، قالوا: يا رسول الله، وإن كانت غنية مكثرة؟ قال: وإن كانت غنية مكثرة))[١].

لبيان حال الحديث من حيث القبول أو الرد، نحقق دراسته في ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول: من حيث: رجال إسناده:

– "أبو جعفر: عبد الله بن معاوية بن موسى الجُمَحِي، ثقة، معمر (ت: ٢٤٣هـ)"[٢].

– أبو عبد الله: محمد بن ثابت العبدي البصري، ضعفه غير واحد من أئمة الجرح والتعديل، ونقل عن يحيى بن معين قولين: قول قال فيه: (ثقة)، وآخر قال فيه: (ضعيف)، وثقه في رواية الدارمي، قال: (قلت لابن معين، محمد بن ثابت العبدي، فقال: ليس به بأس)[٣]، ومعلوم كما تقدم[٤] أن قول ابن معين في الراوي: (ليس به بأس) توثيق للراوي، وضعفه ابن معين، في رواية: ابن محرز، والدوري، قال ابن محرز: (سألت يحيى بن معين، عن محمد بن ثابت العبدي، فقال: ليس بذلك القوي[٥]، وقال الدوري: سمعت يحيى بن معين، يقول: (محمد بن ثابت ضعيف، قلت له: أليس قلت مرة: ليس به بأس؟ قال: ما قلت هذا قط)[٦].

---

(١) كتاب: (العيال)، (١/ ٢٧٦)، حديث رقم: (١٢٨).

(٢) تقريب التهذيب: (ص:٣٢٤)، ترجمة رقم: (٣٦٣٠).

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: (ص:٢١٥) رقم: (٨٠٩).

(٤) في الحديث الأول من المبحث الثالث من هذا الفصل.

(٥) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز: (١/ ٧٢)، ترجمة رقم: (١٧٧).

(٦) تاريخ ابن معين رواية الدوري: (٤/ ٣١٠) رقم: (٤٥٣٧).

أقول: الصواب أن محمد بن ثابت العبدي، عند يحيى بن معين ضعيف، لثبوت تضعيفه له، في روايتين رواية ابن محرز، ورواية الدوري، وقد أكدت رواية الدوري أن ابن معين جزم بعدم توثيقه، بقوله فيه: (ليس به بأس)، وهذا ترجيح قوي، يؤكد أن محمد بن ثابت العبدي، عند ابن معين ضعيف، ويشهد لذلك أيضا أن الحافظ الذهبي، قال في محمد بن ثابت العبدي: (ضعفه ابن معين)[١].

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: (سألت علي بن عبد الله المديني عن محمد بن ثابت العبدي، فقال: هو صالح ليس بالقوي)[٢]، وقال أحمد بن حنبل: (محمد بن ثابت العبدي ليس به بأس، لكن روى حديثا منكراً في التيمم[٣] لا يتابعه أحد[٤])، وقال البخاري: (يخالف في بعض حديثه)[٥]، وقال العجلي: (ثقة)[٦]، وقال أبو داود السجتاني: (ليس بشيء)[٧]، وقال أبو حاتم الرازي: (ليس هو بالمتين يكتب حديثه)[٨]، وقال النسائي: (ليس بالقوي)[٩]، وقال ابن حبان: (كان يرفع المراسيل، ويسند الموقوفات توهما من سوء حفظه، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به)[١٠]، وقال ابن عدي: (عامة أحاديثه، لا يتابع عليه)[١١]، وقال الذهبي: (قال غير واحد ليس بالقوي)[١٢]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق لين الحديث)[١٣].

---

(١) ديوان الضعفاء والمتروكين ص: (٣٤٤)، ترجمة رقم: (٣٦٢٢).

(٢) سؤلات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، لعلي بن المديني في الجرح والتعديل: (ص:٦٤) رقم: (٣٥).

(٣) حديث: عبد الله بن عمر في التيمم: ((أنه عليه الصلاة والسلام تيمم لرد السلام))، قال الحافظ الذهبي: (الصواب موقوف). ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٤٩٥)، ترجمة رقم: (٧٢٩٣).

(٤) سؤلات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم: ص: (٣٣٩) رقم: (٥٠٤).

(٥) التاريخ الكبير: (١/ ٥٠)، ترجمة رقم: (١٠٥).

(٦) الثقات: (ص:٤٠١)، ترجمة رقم: (١٤٣٩).

(٧) تهذيب التهذيب: (٩/ ٨٥)، ترجمة رقم: (١٠٨).

(٨) الجرح والتعديل: (٧/ ٢١٦)، ترجمة رقم: (١٢٠١).

(٩) الضعفاء والمتروكون: (ص:٩١)، ترجمة رقم: (٥١٩).

(١٠) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ٢٥١)، ترجمة رقم: (٩٢٧).

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٣١٣)، ترجمة رقم: (١٦٣٧).

(١٢) الكاشف: (٢/ ١٦١)، ترجمة رقم: (٤٧٥٦).

(١٣) تقريب التهذيب: (ص:٦٠٧)، ترجمة رقم: (٧٨٠٥).

أقول: مما سبق يتبين أن الراوي محمد بن ثابت العبدي ضعيف ضعفاً خفيفاً، وحديثه صالح للاعتبار في الشواهد والمتابعات.

– "هارون بن رئاب الأسيدي البصري العابد، ثقة"(١).

– أبو نجيح، اسمه: "يسار المكي مولى ثقيف، مشهور بكنيته: أبي نجيح، ثقة، وهو والد عبد الله بن أبي نجيح: (ت١٠٩هـ)"(٢).

يتحقق من دراسة رجال سند الحديث: أن راويه محمد بن ثابت العبدي، ضعيف، وبقية رجاله ثقات، وقد رواه التابعي أبو نجيح يسار المكي مرسلاً، والمرسل ضعيف.

المحور الثاني من حيث: تخريجه:

– أخرجه الحديث أيضا مرسلاً عن التابعي أبي نجيح المكي، سعيد بن منصور(٣)، والطبراني(٤)، والثعلبي(٥)، وأبو نعيم الأصبهاني(٦)، والبيهقي(٧)، وإسماعيل بن محمد الأصبهاني(٨)، كلهم أخرجوه من طرق إلى: محمد بن ثابت العبدي، قال: أخبرنا هارون بن رئاب، عن أبي نجيح، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((مسكين مسكين رجل ليست له امرأة، قيل: يا رسول الله، وإن كان غنيا ذا مال؟ قال: وإن كان غنيا من المال، قال: ومسكينة مسكينة امرأة ليس لها زوج، قيل: يا رسول الله وإن كانت غنية أو مكثرة من المال؟ قال: وإن كانت))، لفظ الحديث للبيهقي.

---

(١) الكاشف: (٢/ ٣٢٩)، ترجمة رقم: (٥٩٠٦).

(٢) تقريب التهذيب: (٢/ ٦٨٧)، ترجمة رقم: (٨٠٨٤).

(٣) في: سننه: (١/ ١٦٣)، حديث رقم: (٤٨٨).

(٤) في: المعجم الأوسط: (٦/ ٣٤٨)، حديث رقم: (٦٥٨٩).

(٥) في: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، المعروف بتفسير الثعلبي: (٧/ ٩١) حديث رقم: (٣٩)، للثعلبي، تحقيق الإمام: أبي محمد عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٢م.

(٦) في: معرفة الصحابة (٦/ ٣٠٣٩) حديث رقم: (٧٠٤٠).

(٧) في: شعب الإيمان: (٧/ ٣٣٨) حديث رقم: (٥٠٩٧).

(٨) في: الترغيب والترهيب: (٣/ ٢٤٩) حديث رقم: (٢٤٥٨).

وقال البيهقي: (أبو نجيح اسمه يسار، وهو: والد عبد الله بن أبي نجيح، وهو من التابعين، والحديث مرسل)[١].

قال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله ثقات، إلا أن أبا نجيح لا صحبة له)[٢].

أقول: الحديث سنده ضعيف؛ لأن من رواته محمد بن ثابت العبدي، ضعيف الحديث.

وقال الشيخ الألباني: (الحديث منكر، ومحمد بن ثابت العبدي، ضعيف لسوء حفظه)[٣]،

– والحديث روي مرفوعا عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: ((الدنيا متاع وخير متاعها امرأة تعين زوجها على الآخرة، مسكين مسكين رجل لا امرأة له، مسكينة مسكينة امرأة لا زوج لها))، ذكره المنذري[٤]، وقال: (ذكره رزين[٥]، ولم أره في شيء من أصوله، وشطره الأخير منكر)[٦].

أقول: هذه الزيادة في الشطر الثاني للحديث، منكرة لا أصل لها، أدخلها رزين في حديث عبد الله بن عمرو، ويشهد لصحة ذلك، نَصْ قول الحافظ الذهبي: (أدخل كتابه زيادات واهية لو تنزه عنها لأجاد)[٧].

وأما الشطر الأول لحديث عبد الله بن عمرو، فله أصل صحيح، أخرجه مسلم[٨]، بسنده إلى عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: ((الدنيا متاع، خير متاع الدنيا المرأة الصالحة)).

---

(١) شعب الإيمان: (٧/ ٣٣٨) حديث رقم: (٥٠٩٧).

(٢) مجمع الزوائد: (٤/ ٢٥٢) حديث رقم: (٧٣١١).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ على الأمة: (١١/ ٢٨٧، ٢٨٨)، حديث رقم: (٥١٧٧)، للألباني، دار المعارف، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

(٤) في الترغيب والترهيب: (٣/ ٢٧) حديث رقم: (٢٩٤٤).

(٥) "أبو الحسن: رزين بن معاوية بن عمار العبدري السرقسطي الأندلسي، الإمام، المحدث، صاحب كتاب: (تجريد الصحاح الستة)، جاور بمكة دهراً وسمع بها: صحيح البخاري، صحيح مسلم، توفي بمكة سنة خمس وثلاثين وخمسمائة وقد شاخ". سير أعلام النبلاء (٢٠، ٢٠٤ – ٢٠٥)، ترجمة رقم: (١٢٩).

(٦) الترغيْب والترهيب: (٣/ ٢٧).

(٧) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٠٥)، ترجمة رقم: (١٢٩).

(٨) في صحيحه: (٢/ ١٠٩٠) كتاب: (الرضاع) باب: (خير متاع الدنيا المرأة الصالحة) حديث رقم: (١٤٦٧).

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه:

تحقق من تخريج مرسل التابعي أبي نجيح يسار المكي، من رواية ابن أبي الدنيا، ورواية غيره، أن مداره على الراوي: محمد بن ثابت البعدي، وهو ضعيف، والحديث مع ضعف إرساله، وضعف راويه، متنه منكر، كما نص على ذلك الحافظ المنذري، والشيخ الألباني، وعليه يحكم على مرسل التابعي أبي نجيح المكي بأنه ضعيف؛ لضعف سنده؛ ولنكارة متنه.

الفصل الثاني: الأحاديث المرسلة والحكم عليها في أبواب: (باب: في العطف على البنين والمحبة لهم، وباب: الرأفة على الولدان والرأفة بينهم، وباب: حمل الولدان وشمهم وتقبيلهم، وباب: تعليم الصبيان الصلاة، وباب: تعليم الرجل أهله وتعليم ولده وتأديبهم)

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: في باب: في العطف على البنين، والمحبة لهم، وباب: الرأفة على الولدان، والرأفة بينهم.
- المبحث الثاني: في باب: حمل الولدان، وشمهم، وتقبيلهم.
- المبحث الثالث: في باب: تعليم الصبيان الصلاة، وباب: تعليم الرجل أهله، وتعليم ولده، وتأديبهم.

المبحث الأول: في باب: في العطف على البنين، والمحبة لهم، وباب: الرأفة على الولدان، والرأفة بينهم.

وفيه ثلاثة أحاديث:

أولا: في باب: العطف على البنين والمحبة لهم:

وفيه حديث واحد:

[١٢] الحديث الوحيد:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا علي بن الجعد، أخبرنا أبو معاوية، عن عبد الرحمن بن إسحاق القرشي، قال: سمعت الشعبي، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((رحم الله والدا أعان ولده على بره))[١].

لمعرفة حال الحديث من حيث القبول أو الرد نحقق دراسته في ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول: من حيث: رجال إسناده:

– علي بن الجعد بن عبيد البغدادي، تقدمت ترجمته[٢] وهو ثقة ثبت.

– أبو معاوية: اسمه: محمد بن خازم الضرير، تقدمت ترجمته[٣]، وهو ثقة.

– أبو شيبة: عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث، الواسطي، القرشي، ويقال: الكوفي، قال فيه ابن سعد: (كان ضعيف الحديث)[٤]، وقال يحيى ابن معين: (ضعيف)[٥]، وقال مرة: (متروك)[٦]،

---

(١) كتاب العيال: (١/ ٣٠٦)، حديث رقم: (١٥٠).

(٢) في ص: (٥٠).

(٣) في ص: (٣٤).

(٤) الطبقات الكبرى: (٦/ ٣٦١).

(٥) تاريخ ابن معين رواية الدوري: (٣/ ٣٩١)، ترجمة رقم: (١٩٠٢).

(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٥٤٨)، ترجمة رقم: (٤٨١٢).

وقال أحمد بن حنبل: (متروك الحديث)[١]، وقال العجلي: (ضعيف، جائز الحديث، يكتب حديثه)[٢]، وقال أبو زرعة الرازي: (ليس بالقوي)[٣]، وقال أبو داود: (ضعيف)[٤]، وقال أبو حاتم الرازي: (ضعيف الحديث، منكر الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به)[٥]، وقال البزار: (ليس حديثه حديث حافظ)[٦]، وقال النسائي: (ضعيف)[٧]، وقال الساجي: (أحاديثه مناكير)[٨]، وقال أبو بكر بن خزيمة: (لا يحتج بحديثه)[٩]، وقال ابن حبان: (كان ممن يقلب الأخبار والأسانيد وينفرد بالمناكير عن المشاهير لا يحل الاحتجاج بخبره)[١٠]، وقال ابن عدي: (في بعض ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه)[١١]، وقال الذهبي: (ضعفوه)[١٢]، وقال الحافظ ابن حجر: (ضعيف)[١٣].

أقول: يتبين أن عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي ضعفه شديد، لأنه ضُعِّف بتضعيف قادح من قِبل الأئمة المذكورين، لكونه يقلب الأسانيد والمتون، وينفرد بالمناكير عن المشاهير، فعد متروك الحديث لا يحتج به، لنكارة ما يحدث به.

– "أبو عمرو: عامر بن شراحيل الشعبي، ثقة مشهور فقيه فاضل"[١٤]، عده ابن حبان من مشاهير التابعين بالكوفة، وقال فيه: (من الفقهاء في الدين، وجلة التابعين، مات سنة خمس ومائة،

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله: (٢/ ٢٨٦)، ترجمة رقم: (٢٢٧٨)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ – ٢٠١٠م.

(٢) الثقات: (ص:٢٨٧)، ترجمة رقم: (٩٢٩).

(٣) الجرح والتعديل: (٥/ ٢١٣)، ترجمة رقم: (١٠٠١).

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٦، ٥١٧ – ٥١٨)، ترجمة رقم: (٣٧٥٤).

(٥) الجرح والتعديل: (٥/ ٢١٣)، ترجمة رقم: (١٠٠١).

(٦) تهذيب التهذيب: (٦/ ١٣٧)، ترجمة رقم: (٢٨٤).

(٧) الضعفاء والمتروكون: (ص:٦٦)، ترجمة رقم: (٣٥٨).

(٨) تهذيب التهذيب: (٦/ ١٣٧)، ترجمة رقم: (٢٨٤).

(٩) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٦، ٥١٨)، ترجمة رقم: (٣٧٥٤).

(١٠) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ٥٤).

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال: (٥/ ٤٩٨)، ترجمة رقم: (١١٢٩).

(١٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٥٤٨)، ترجمة رقم: (٤٨١٢).

(١٣) تقريب التهذيب: (ص:٣٣٦)، ترجمة رقم: (٣٧٩٩).

(١٤) المصدر السابق: (ص:٢٨٧)، ترجمة رقم: (٣٠٩٢).

وكان أدرك خمسين ومائة من الصحابة)[١].

وعليه؛ فالحديث بهذا السند ضعيف جدا؛ لأن من رواته: عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، لا يحتج به؛ لكونه منكر الحديث، والحديث بهذا الضعف الشديد مرسل من قِبل التابعي عامر الشعبي، والمرسل ضعيف.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

أخرج الحديث أيضا مرسلا عن التابعي عامر الشعبي: أبو بكر ابن أبي شيبة[٢]، وهناد بن السري[٣]، أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة، بقوله: حدثنا حفص بن غياث[٤]...، وأخرجه هناد بن السري، بقوله: حدثنا أبو معاوية.

كلاهما: (حفص بن غياث، وأبو معاوية محمد بن خازم الضرير) عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن الشعبي، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((رحم الله والدا أعان ولده على بره)).

يتضح من تخريج مرسل التابعي: عامر الشعبي، أن مداره على عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، وقد روي إليه من طريقين، طريق: حفص بن غياث، وقد أخرجها أبو بكر بن أبي شيبة، وطريق أبي معاوية، وقد أخرجها هناد بن السري، ومن هذه الطريق روى ابن أبي الدنيا مرسل التابعي عامر الشعبي.

– والحديث روي أيضا من وجه آخر مرسلا عن التابعي: عطاء بن أبي رباح[٥] بسند ضعيف، أخرجه عبد الله بن وهب المصري[٦]، بقوله: بلغني عن عطاء بن أبي رباح: أن رسول الله

---

(١) مشاهير علماء الأمصار: (ص:١٦٣)، ترجمة رقم: (٧٥٠)

(٢) في مصنفه: (الأحاديث والآثار)، (٥/ ٢١٩)، حديث رقم: (٢٥٤١٥).

(٣) في الزهد: (٢/ ٤٨٦)، لهناد بن السري، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.

(٤) حفص بن غياث النخعي قاضي الكوفة، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٧٧) وهو ثقة.

(٥) "عطاء بن أبي رباح القرشي المكي، ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال: (ت: ١١٤هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٣٩١)، ترجمة رقم: (٤٥٩١).

(٦) في الجامع لابن وهب: (ص:٢١٢)، حديث رقم: (١٣٨)، تحقيق: الدكتور، مصطفى حسن حسين أبو الخير، دار ابن الجوزي، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

– صلى الله عليه وسلم – قال: ((رحم الله والدا أعان ولده على بره، قالوا: كيف يا رسول الله؟ قال: يقبل إحسانه، ويتجاوز عن إساءته)).

الحديث بهذا السند ضعيف لسببين:

السبب الأول: أنه معضل في سنده، والإعضال انقطاع به يضعَّف الحديث؛ لأن رواية عبد الله بن وهب للحديث بقوله: بلغني عن عطاء بن أبي رباح، يعد معضلا، والمعضل هو: (ما سقط من إسناده اثنان فصاعدا)[١].

السبب الآخر: أنه مرسل من قِبل التابعي عطاء بن أبي رباح، والمرسل أيضا انقطاع يضعَّف به الحديث.

– والحديث رويَ مرفوعا عن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – بسند ضعيف جدا، أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي[٢]، من طريق: أحمد بن مهدي بن صدقة[٣]، قال: أخبرنا أبي علي بن موسى الرضا[٤]، عن أبيه[٥]، عن جده جعفر بن محمد[٦]، عن أبيه[٧]، عن علي بن

---

(١) التقييد والإيضاح: (ص:٨١).

(٢) في آداب الصحبة: (١/ ٩٧)، حديث رقم: (١٣٧)، لأبي عبد الرحمن السلمي، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا – مصر، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

(٣) الصواب في اسمه: أحمد بن علي بن مهدي بن صدقة الرقي، قال الذهبي: (روى عن أبيه، عن علي بن موسى الرضا وتلك نسخة مكذوبة، اتهمه الدارقطني بوضع الحديث)، وقال أيضا – الذهبي –: (وما علمت للرضا شيئا يصح عنه)، وقال الحافظ ابن حجر: (له حديث في الجزء الأول من كتاب المأتين لأبي عثمان الصابوني من هذه النسخة، وهو منكرا جدا). ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ١٢٠)، ترجمة رقم: (٤٧١)، (٤٧٥)، ولسان الميزان: (١/ ٢٢٢)، ترجمة رقم: (٦٩٣).

(٤) علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي الهاشمي، يلقب الرضا، صدوق، والخلل ممن روى عنه: (ت: ٢٠٣هـ) تقريب التهذيب: (ص:٤٠٥)، ترجمة رقم: (٤٨٠٤).

(٥) موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالكاظم، قال أبو حاتم الرازي: (ثقة، صدوق، إمام من أئمة المسلمين) مات في حبس الرشيد سنة: (١٨٣هـ)، ينظر: الجرح والتعديل: (٨/ ١٣٩)، ترجمة رقم: (٦٢٥)، والكاشف: (٢/ ٣٠٣)، ترجمة رقم: (٥٦٨٨).

(٦) جعفر بن محمد بن علي المعروف بالصادق، صدوق، تقدمت ترجمته في ص: (٧٦).

(٧) محمد بن علي بن الحسين، المعروف بالباقر، ثقة تقدمت ترجمته في ص: (٧١).

الحسين[١]، عن أبيه[٢]، عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((رحم الله والدا أعان ولده على بره بالإفضال عليه)).

قال الحافظ العراقي: (أخرجه أبو الشيخ ابن حيان[٣] في كتاب الثواب[٤]، من حديث علي بن أبي طالب، وابن عمر، بسند ضعيف، ورواه النوقاتي[٥] من رواية الشعبي مرسلا)[٦].

وقال السخاوي: (رواه أبو الشيخ في الثواب من حديث علي وابن عمر به مرفوعا، وسنده ضعيف، ورواه أبو عمر النوقاتي في معاشرة الأهلين له[٧]، من رواية الشعبي مرسلا بدون ذكر علي)[٨].

وقال المناوي: (رواه أبو الشيخ في الثواب عن علي بإسناد ضعيف)[٩].

وقد ضعف الحديث مع العراقي، والسخاوي، والمناوي، الشيخ الألباني، بقوله: (ضعيف)[١٠].

أقول: الحديث ضعيف جدا؛ لأن في سنده: أحمد بن علي بن مهدي بن صدقة، روى عن أبيه، عن علي بن موسى الرضا نسخة مكذوبة، اتهمه الدارقطني بوضع الحديث.

---

(١) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بزين العابدين، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في ص: (٧١).

(٢) الحسين بن علي بن أبي طالب، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٧٩).

(٣) هو: عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، إمام حافظ، صاحب تصانيف، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٨٣).

(٤) كتابه: (الثواب) بحثت عنه ولم أجده ضمن الكتب المطبوعة التي وقفت عليها.

(٥) اسمه: "محمد بن أحمد بن سليمان النوقاتي، السجستاني، المحدث، الحافظ، الأديب، توفي قبل سنة: ٤٠٠هـ". سير أعلام النبلاء: (١٧، ١٤٤، ١٤٥)، ترجمة رقم: (٨٦).
ونوقات: "محلة بسجستان، ينسب إليها أبو عمر: محمد بن أحمد النوقاتي، صاحب التصانيف في الأدب"، معجم البلدان: (٥/ ٣١١).

(٦) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار: (١/ ٦٨١)، حديث رقم: (٦).

(٧) كتابه: (معاشرة الأهلين) بحثت عنه ولم أجده ضمن الكتب المطبوعة التي وقفت عليها.

(٨) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: (١/ ٣٦٤)، حديث رقم: (٥١٦)، للسخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

(٩) التيسير بشرح الجامع الصغير: (٢/ ٣٣).

(١٠) ضعيف الجامع الصغير وزيادته: (١/ ٤٥٨)، حديث رقم: (٣١١٨).

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه:

أوضحت دراسة رواية ابن أبي الدنيا سندا وتخريجا: أن مرسل التابعي عامر الشعبي ضعيف، وقد اتصف بالضعف القادح الشديد؛ لأنه من رواية: عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، أجمع الأئمة المتقدم ذكرهم على تضعيفه، وقد ضعف بجرح قادح مبين السبب؛ لكونه كما قال ابن حبان: (يقلب الأخبار: (المتون) والأسانيد، وينفرد بالمناكير عن المشاهير)، فعُدَّ متروك الحديث لا يحتج به؛ لنكارة ما يحدث به، وعليه؛ فإن مرسل التابعي عامر الشعبي باقٍ على ضعفه الشديد.

والحديث كما سبق في تخريجه أيضا: ضعيف بضعف قادح مبين السبب في روايته من وجه آخر مرسلا عن التابعي عطاء بن أبي رباح، وفي روايته مرفوعا عن: علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ثانيا: في باب: الرأفة على الولدان والرأفة بينهم:

وفيه حديثان:

[١٣] الحديث الأول:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا أبو همام، وعبد الرحمن بن صالح، قالا حدثنا عيسى بن يونس، حدثنا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع بكاء الحسن أو الحسين فقام إليه فزعا ثم قال: ((إن الولد لفتنة لقد قمت وما أعقل))(١).

لمعرفة حال الحديث من حيث القبول أو الرد نحقق دراسته في ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول: من حيث: رجال إسناده:

– "أبو همام: الوليد بن شجاع بن الوليد بن قيس السكوني ابن أبي بدر الكوفي، نزيل بغداد، ثقة: (ت: ٢٤٣هـ)"(٢).

– أبو محمد: عبد الرحمن بن صالح الأزدي، الكوفي، قال فيه يحيى بن معين: (ثقة)(٣)، وقال في موضع آخر: (يقدم عليكم رجل من أهل الكوفة، يقال له: عبد الرحمن بن صالح، ثقة، صدوق، شيعي؛ لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يكذب في نصف حرف)(٤)، وقال أبو حاتم الرازي: (صدوق)(٥)، وقال صالح بن محمد جزرة: (صدوق)(٦)، وذكره ابن حبان في الثقات(٧)، وقال ابن عدي: (معروف مشهور في الكوفيين لم يذكر بالضعف في الحديث، ولا اتهم فيه إلا أنه

---

(١) كتاب العيال: (١/ ٣٤٢)، حديث رقم: (١٨٠).
(٢) تقريب التهذيب: (ص:٥٨٢)، ترجمة رقم: (٧٤٢٨).
(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٥٦٩)، ترجمة رقم: (٤٨٨٩).
(٤) تهذيب التهذيب: (٦/ ١٩٧)، ترجمة رقم: (٤٠١)
(٥) الجرح والتعديل: (٥/ ٢٤٦)، ترجمة رقم: (١١٧٤).
(٦) تهذيب التهذيب: (٦/ ١٩٨)، ترجمة رقم: (٤٠١).
(٧) الثقات: (٨/ ٣٨٠).

كان محترقا فيما كان فيه من التشيع)[١]، وقال أبو أحمد الحاكم: (خولف في بعض حديثه)[٢]، وقال الذهبي: (صدوق)[٣]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق يتشيع، ت ٢٣٥هـ)[٤].

أقول: يُراد من قول يحيى بن معين الآخر: (ثقة، صدوق) أن عبد الرحمن بن صالح الأزدي ثقة في عدالته، صدوق فيما يرويه، عبَّر بعدالته بـ: (الثقة)، وعبَّر عن روايته بـ: (صدوق).

ومما ذكرناه من الأقوال المتقدمة لأئمة الجرح والتعديل يتقرر: أن عبد الرحمن بن صالح الأزدي صدوق، كما نص على ذلك أبو حاتم الرازي، وصالح جزرة، والذهبي، والحافظ ابن حجر، وأما قول ابن عدي: (أنه كان محترقا فيما كان فيه من التشيع)، وكذلك وصف ابن معين، والذهبي له بالتشيع، هذا يعد تقرير لواقع حال عبد الرحمن بن صالح الأزدي، في أنه كان يتشيع في الإمام علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – ويقدمه في المحبة على غيره من الصحابة، إلا أن تشيعه فيه لم يجعله يقدح في أحد من الصحابة لا سيما أبو بكر، وعمر – رضي الله عنهما – لاعترافه بفضل أبي بكر، وعمر – رضي الله عنهما – بعد النبي – صلى الله عليه وسلم –، وهذا يعد من قبيل التشيع المحمود، ويشهد لذلك ما نص عليه البغوي، قال: سمعته يقول: (أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، وعمر)[٥].

وما قلته من أن تشيعه محمود يؤكد صحته الإمام أحمد بن حنبل عند رده لمن عاب على عبد الرحمن بن صالح الأزدي التشيع، بقوله: (سبحان الله رجل أحب قوما من أهل بيت النبي – صلى الله عليه وسلم – وهو ثقة)[٦].

– "عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي أخو إسرائيل، كوفي، نزل الشام مرابطا، ثقة، مأمون: (ت: ١٨٧هـ)"[٧].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: (٥/ ٥١٦)، ترجمة رقم: (١١٥٢).
(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٥٦٩)، ترجمة رقم: (٤٨٨٩).
(٣) المغني في الضعفاء: (٢/ ٣٨١)، ترجمة رقم: (٣٥٨١).
(٤) تقريب التهذيب: (ص:٣٤٣)، ترجمة رقم: (٣٨٩٨).
(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٥٦٩)، ترجمة رقم: (٤٨٨٩).
(٦) تهذيب التهذيب: (٦/ ١٩٧)، ترجمة رقم: (٤٠١).
(٧) تقريب التهذيب: (ص:٤٤١)، ترجمة رقم: (٥٣٤٢).

– "أبو عمرو: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، شيخ الإسلام، الحافظ الفقيه الزاهد، وكان رأسا في العلم والعبادة: (ت: ١٥٧هـ)"[١].

– "أبو نصر: يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم اليمامي، ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل: (ت: ١٣٢هـ)"[٢].

الحديث رجال إسناده ثقات ما عدا عبد الرحمن بن صالح الأزدي صدوق، وقد تابعه في روايته عن عيسى بن يونس السبيعي الراوي الثقة: أبو همام: الوليد بن شجاع الكوفي، إلا أنه مرسل إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، وقد أرسله التابعي يحيى بن أبي كثير، والإرسال انقطاع، يُضعَّف به الحديث.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– أخرج الحديث أيضا مرسلا عن التابعي: يحيى بن أبي كثير اليمامي: أبو بكر بن أبي شيبة[٣]، والبلاذري[٤]، أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة، بقوله: حدثنا عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، أن النبي – صلى الله عليه – سمع بكاء الحسن، أو الحسين، فقام فزعا، فقال: ((إن الولد لفتنة، لقد قمت إليه وما أعقل)).

وأخرجه البلاذري، بقوله: حدثنا هشام بن عمار الدمشقي[٥]، حدثنا عيسى بن يونس، حدثنا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، قال: سمع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بكاء الحسن، والحسين، فقام فزعا، فقال: ((أيها الناس لقد قمت وما أعقل)).

---

(١) الكاشف: (١/ ٦٣٨)، ترجمة رقم: (٣٢٧٨).

(٢) تقريب التهذيب: (ص:٥٩٦)، ترجمة رقم: (٧٦٣٢).

(٣) في مصنفه: (الأحاديث والآثار)، (٦/ ٣٧٩)، حديث رقم: (٣٢١٨٦).

(٤) في أنساب الأشراف: (٣/ ١٩)، حديث رقم: (٢٤)، للبلاذري، تحقيق: سهيل زكار، ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

(٥) "هشام بن عمار بن نصير، السلمي الدمشقي الخطيب، صدوق مقرئ" تقريب التهذيب: (ص:٥٧٣)، ترجمة رقم: (٧٣٠٣).

يظهر من تخريج مرسل التابعي: يحيى بن أبي كثير أن مداره على: عيسى بن يونس السبيعي، وقد روي إليه من طريقين: الطريق الأولى: طريق أبي بكر بن أبي شيبة، ومن طريقه أخرجه ابن أبي الدنيا عن شيخه أبي همام: الوليد بن شجاع الكوفي، وعبد الرحمن بن صالح الأزدي، الطريق الأخرى: أخرجها البلاذري، عن: هشام بن عمار الدمشقي، ورجال الطريقين: (أبو همام، وعبد الرحمن بن صالح الأزدي، وهشام بن عمار الدمشقي، وأبو بكر بن أبي شيبة) عن: عيسى بن يونس السبيعي، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، مرسلا.

– **والحديث روي مرفوعا،** عن بريدة بن الحصيب، وعبد الله بن عمر، وزيد بن أرقم – رضي الله عنهم –:

– **حديث بريدة بن الحصيب**: أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة(١)، وأحمد بن حنبل في: مسنده(٢)، وفي فضائل الصحابة(٣)، وابن ماجة(٤)، وأبو داود(٥)، والترمذي(٦)، وابن أبي الدنيا(٧)، والنسائي في سننه: (المجتبى)(٨)، وفي السنن الكبرى(٩)، والطبري(١٠) وابن خزيمة(١١)، وابن

---

(١) في مصنفه: (الأحاديث والآثار)، (٥/ ١٥٨)، حديث رقم: (٢٤٧٢٩)، (٦/ ٣٧٩)، حديث رقم: (٣٢١٨٩).

(٢) المسند: (٣٨/ ٩٩ – ١٠٠)، حديث رقم: (٢٢٩٩٥).

(٣) فضائل الصحابة: (٢/ ٧٧٠)، حديث رقم: (١٣٥٨)، لأحمد بن حنبل، تحقيق الدكتور: وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

(٤) في سننه: (٢/ ١١٩٠) كتاب: (اللباس)، باب: (لبس الأحمر للرجال)، حديث رقم: (٣٦٠٠).

(٥) في سننه: (١/ ٢٩٠) كتاب: (الصلاة)، باب: (الإمام يقطع الخطبة للأمر يحدث)، حديث رقم: (١١٠٩).

(٦) في سننه: (٥/ ٦٥٨) أبواب: (المناقب)، باب: (مناقب أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب والحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما)، حديث رقم: (٣٧٧٤).

(٧) في كتاب العيال: (١/ ٣٤١)، حديث رقم: (١٧٩).

(٨) السنن: (المجتبى)، (٣/ ١٠٨)، (٣/ ١٩٢)، كتاب الجمعة، باب: نزول الإمام عن المنبر قبل فراغه من الخطبة، وقطعه كلامه ورجوعه إليه يوم الجمعة، حديث رقم: (١٤١٣)، (١٥٨٥).

(٩) السنن الكبرى: (٢/ ٢٨٦)، حديث رقم: (١٧٤٣)، (٢/ ٣٠٩)، حديث رقم: (١٨٠٣)، (٢/ ٣١٠)، حديث رقم: (١٨٠٤).

(١٠) في جامع البيان في تأويل القرآن: (٢٣، ٤٢٥)، لابن جرير الطبري، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

(١١) في صحيحه: (٢/ ٣٥٥)، حديث رقم: (١٤٥٦)، (٣/ ١٥١)، حديث رقم: (١٨٠١)، تحقيق: الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

حبان[١]، والحاكم[٢]، والبيهقي في السنن الكبرى[٣]، وفي الشعب[٤]، والواحدي[٥]، والبغوي[٦]، وابن عساكر[٧]، وابن الأثير الجزري[٨]:

كلهم أخرجوه من طرق إلى: حسين بن واقد[٩]، قال: حدثني عبد الله بن بريدة[١٠]، قال: سمعت بريدة يقول: كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يخطبنا إذ جاء الحسن والحسين عليهما قميصان أحمران يمشيان ويعثران، فنزل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من المنبر،

---

(١) في صحيحه: (١٣، ٤٠٢)، حديث رقم: (٦٠٣٨)، (١٣، ٤٠٣)، حديث رقم: (٦٠٣٩).

(٢) في مستدركه على الصحيحين: (١/ ٤٢٤)، حديث رقم: (١٠٥٩)، (٤/ ٢٠١)، حديث رقم: (٧٣٩٦).

(٣) السنن الكبرى: (٣/ ٣٠٩)، حديث رقم: (٥٨١٩)، (٦/ ٢٧٣)، حديث رقم: (١١٩٢٤).

(٤) شعب الإيمان: (١٣، ٣٧٨)، حديث رقم: (١٠٥٠٤).

(٥) في: التفسير الوسيط: (٤/ ٣٠٨ – ٣٠٩)، حديث رقم: (١٢٠٥)، للواحدي، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

(٦) في: مختصر تفسير البغوي المسمى بـ: (معالم التنزيل)، (٥/ ١٠٥)، حديث رقم: (٢٢١٩)، للبغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.

(٧) في: تاريخ دمشق: (١٣، ٢١٤ – ٢١٥)، (١٤، ١٦١ – ١٦٢)، (٤٣، ٢١٥ – ٢١٦)، ترجمة رقم: (٥٠٦٩).

(٨) في: أسد الغابة: (١/ ٤٨٩ – ٤٩٠)، لابن الأثير الجزري، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

(٩) أبو علي: الحسين بن واقد المروزي القاضي، قال ابن سعد: (كان حسن الحديث)، وقال الدارمي: (سألت ابن معين عن الحسين بن واقد، فقال: ثقة)، وقال أحمد بن حنبل: (لا بأس به)، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (قال أبي: ما أنكر حديث حسين بن واقد وأبي المنيب عن بن بريدة)، وقال في موضع آخر: (ليس بذاك) وقال أيضا: (له أشياء مناكير)، وقال أبو داود، وأبو زرعة الرازي، والنسائي: (ليس به بأس)، وقال الساجي: (فيه نظر، وهو صدوق يهم)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (ربما أخطأ في الروايات)، وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة له أوهام).
أقول: يظهر من خلال الجمع بين أقوال الأئمة: أنه صدوق حسن الحديث؛ لأن أحمد بن حنبل، وأبا داود، وأبا زرعة، والنسائي، نصوا على أنه: (ليس به بأس)، وقد قال فيه ابن سعد: كان حسن الحديث، وقال فيه الساجي: صدوق يهم، وأما الوهم لا يخلو منه أحد حتى الثقة له أوهام، إلا أنها قليلة لا تقدح في عدالة الراوي الثقة، أو الصدوق. ينظر: الطبقات الكبرى: (٧/ ٣٧١)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله: (١/ ٣٠١)، ترجمة رقم: (٤٩٧)، الجامع في العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي وغيره: (ص:٩٦، ٢٢٨)، ترجمة رقم: (١٩٦)، (٤٤٤)، لأحمد بن حنبل، تحقيق: الدكتور، وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباى – الهند، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، الجرح والتعديل: (٣/ ٦٦)، ترجمة رقم: (٣٠٢)، تهذيب التهذيب: (٢/ ٣٧٤)، ترجمة رقم: (٦٤٢)، الثقات: (٦/ ٢٠٩)، تقريب التهذيب: (ص:١٦٩)، ترجمة رقم: (١٣٥٨).

(١٠) هو: "أبو سهل: عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي المروزي، قاضيها ثقة". تقريب التهذيب: (ص:٢٩٧)، ترجمة رقم: (٣٢٢٧).

فحملهما ووضعهما بين يديه، ثم قال: ((صدق الله: ﴿إِنَّمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَأَوۡلَٰدُكُمۡ فِتۡنَةٞۚ وَٱللَّهُ عِندَهُۥٓ أَجۡرٌ عَظِيمٞ ١٥﴾ [سورة التغابن:١٥]، نظرت إلى هذين الصبيين يمشيان ويعثران، فلم أصبر حتى قطعت حديثي، ورفعتهما))، لفظ الحديث للترمذي، وقال: (هذا حديث حسن غريب، إنما نعرفه من حديث: الحسين بن واقد)(١).

وقال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقال: (صحيح)(٢).

وقال الشيخ الألباني: (الحديث صحيح)(٣).

أقول: الحديث بهذا السند حسن؛ لأن من رواته: الحسين بن واقد، صدوق حسن الحديث؛ لأن أكثر الأئمة وصفوه بعبارات تدل على أنه صدوق، وإن كانت له أوهام فهي قليلة لا تقدح في ضبطه، ولا تنزل حديثه عن درجة الحسن.

– **حديث عبد الله ابن عمر**: أخرجه ابن طهمان(٤)، بقوله: حدثني عَبَّادِ بْنِ إِسْحَاقَ(٥)، عَنِ

---

(١) سنن الترمذي: (٥/ ٦٥٨)، حديث رقم: (٣٧٧٤).

(٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم مع هامش تلخيصه للذهبي: (١/ ٤٢٤)، حديث رقم: (١٠٥٩)

(٣) صحيح الجامع الصغير وزيادته: (٢/ ٧٠٢)، ترجمة رقم: (٣٧٥٧).

(٤) في مشيخته: (١/ ٦٢)، حديث رقم: (٩).

وابن طهمان هو: إبراهيم أبو سعيد الخرساني، ثقة يغرب، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٤٣).

(٥) اسمه: عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن القرشي المدني، نزيل البصرة، ويقال له: عباد بن إسحاق، وعباد لقب، قال فيه يحي بن معين: (ثقة) وقال مرة: (صالح الحديث)، وقال علي بن المديني: (يرى القدر، ولم يحمل عنه أهل المدينة)، وقال أحمد بن حنبل: (صالح الحديث)، وقال مرة: (ليس به بأس)، وقال أيضا: (يروي عن أبي الزناد أحاديث منكرة)، وقال البخاري: (ليس ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه، وإن كان ممن يحتمل في بعض)، وقال العجلي: (يكتب حديث، وليس بالقوي)، وقال يعقوب بن شيبة: (صالح)، وقال أبو داود: (ثقة، إلا أنه قدري)، وقال أبو حاتم الرازي: (يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو حسن الحديث، ليس بثبت، ولا قوي)، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي، والنسائي، وابن خزيمة: (ليس به بأس)، وقال الساجي: (صدوق يرمى بالقدر)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (متقن جدا)، وقال ابن عدي: (له غير ما ذكرت من الحديث، عن الزهري، وعن غيره من شيوخه، وفي حديثه بعض ما ينكر، ولا يتابع عليه، والأكثر منه صحاح، وهو صالح الحديث كما قال ابن حنبل)، وقال الدارقطني: (ضعيف يرمى بالقدر)، وقال عبد الحق الإشبيلي: (لا يحتج به)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق، رمي بالقدر).

=

ابْنِ أَبِي عَتَّابٍ[١]، عن عُبَيدِ بنِ جُرَيْجٍ[٢]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: رأَيتُ رَسولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ علَى الْمِنْبَرِ يَخطُبُ النَّاسَ، فَخَرَجَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فِي رقَبَتِهِ خِرقَةٌ يَجُرُّهَا، فعثَرَ فِيهَا، فسقطَ علَى وَجهِهِ، فنزلَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسلَّمَ – عَن الْمنبَرِ يُرِيدهُ، فَلَمَّا رآهُ النَّاسُ أَخَذُوا الصَّبِيَّ، فَأَتَوْا بِهِ، فَحَمَلَهُ، فَقَالَ: ((قَاتَلَ اللَّهُ الشَّيطَانَ، إِنَّ الْوَلَدَ فِتْنةٌ، واللَّهِ ما علِمتُ أَنِّي نَزَلْتُ عَنِ الْمِنْبَرِ حَتَّى أَتَيْتُ بِهِ)).

أقول: الحديث إسناده حسن، فيه عباد بن إسحاق صدوق، وبقية رجاله ثقات.

وأخرجه الطبراني[٣]، من طريق: إبراهيم بن طهمان، عن عباد بن إسحاق، عن زيد بن أبي العتاب، عن عبيد بن جريج، عن عبد الله بن عمر، فذكره.

قال الشيخ الألباني رحمه الله: (أخرجه الطبراني في الكبير، إلى أن قال: هذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات من رجال التهذيب، غير شيخ الطبراني فلم أجد له ترجمة، وعلة الحديث هو الجارودي هذا، فإن توبع من ثقة فالحديث جيد)[٤].

=

أقول: تضعيف الدارقطني، وعبد الحق الإشبيلي لعبد الرحمن بن إسحاق القرشي لقوله بالقدر، يعد تضعيف مردود، لا يقبل، لأنه لم يكن داعية إلى القدر، وفي حال ثبوت أن عبد الرحمن بن إسحاق كان داعيا لبدعته في القدر لضُعِّف بجرح مفسر من قبل هؤلاء الأئمة المعدلين له.

وعليه؛ يتضح أن أكثر الأئمة عدلوا عبد الرحمن بن إسحاق القرشي، وروايته لحديث عبد الله بن عمر، رواه عن شيخه الثقة زيد بن أبي العتاب، وعبد الرحمن بن إسحاق لم يخالف في روايته لحديث عبد الله بن عمر الرواة الثقات الذين رووا حديث بريدة بن الحصيب المتقدم، وعدم مخالفته لهم يعد صدوقا حسن الحديث.

وأما قول أبي حاتم الرازي فيه: (لا يحتج به) مردود، بقوله: (وهو حسن الحديث)، لأن حسن الحديث يحتج به، ينظر: الثقات للعجلي: (ص:٢٨٧)، ترجمة رقم: (٩٢٩)، الجرح والتعديل: (٥/ ٢١٢ – ٢١٣)، ترجمة رقم: (١٠٠٠)، الثقات: (٧/ ٨٦)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٥/ ٤٩٥)، ترجمة رقم: (١١٢٨)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٥٤٦ – ٥٤٧)، ترجمة رقم: (٤٨١١)، المغني في الضعفاء: (٢/ ٣٧٥)، ترجمة رقم: (٣٥٢٤)، تهذيب التهذيب: (٦/ ١٣٧ – ١٣٨)، ترجمة رقم: (٢٨٥)، تقريب التهذيب: (ص:٣٣٦)، ترجمة رقم: (٣٨٠٠).

(١) "زيد بن أبي عتاب، ويقال زيد أبو عتاب، الشامي مولى معاوية، أو أخته أم حبيبة، ثقة". تقريب التهذيب: (ص:٢٢٤)، ترجمة رقم: (٢١٤٥).

(٢) "عبيد بن جريج التيمي مولاهم المدني، ثقة". المصدر السابق: (ص:٣٧٦)، ترجمة رقم: (٤٣٦٥).

(٣) المعجم الكبير: (٣/ ٤٢)، حديث رقم: (٢٦٢٦).

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: (١٣، ٥٦٥، ٥٦٦)، حديث رقم: (٦٢٦٦).

أقول: الحديث حسن، فيه عباد بن إسحاق، ويقال له عبد الرحمن بن إسحاق صدوق، وبقية رجاله ثقات، وأما الشيخ الألباني رحمه الله، فقد ضعف الحديث بسبب شيخ الطبراني عبد الله بن علي الجارودي، ولعل الشيخ الألباني لم يقف على أن إبراهيم بن طهمان أخرج حديث عبد الله بن عمر في مشيخته بسند حسن.

– **حديث زيد بن أرقم**: أخرجه ابن عساكر(١)، من طريق أبي معشر(٢)، عن محمد الصيرفي(٣)، عن زيد بن أرقم قال: خرج الحسن بن علي وعليه بردة، ورسول الله – صلى الله عليه وسلم – يخطب، فعثر الحسن، فسقط، فنزل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من المنبر، وابتدره الناس، فحملوه، وتلقاه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فحمله، ووضعه في حجره، وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((إن الولد لفتنة ولقد نزلت إليه وما أدري أين هو)).

الحديث بهذا السند ضعيف؛ لأن من رواته أبا معشر ضُعِّف بتضعيف قادح؛ لنكارة ما يحدث به من قبل اختلاطه، فبطل الاحتجاج به.

---

(١) تاريخ دمشق: (١٣، ٢١٥).

(٢) أبو معشر: نجيح بن عبد الرحمن السندي المدني مولى بني هاشم مشهور بكنيته: أبي معشر، قال ابن سعد: (كان كثير الحديث، ضعيفا)، وقال عبد الرحمن بن مهدي: (كان أبو معشر تعرف وتنكر)، وقال يحيى بن معين: (ليس بقوي، كان أميًّا يتقى من حديثه المسند)، وقال في موضع آخر: (ضعيف)، وقال علي بن المديني: (ذاك شيخ ضعيف)، ثم قال: (كان يحدث عن محمد بن قيس، وعن محمد بن كعب بأحاديث صالحة، وكان يحدث عن المقبري، ونافع بأحاديث منكرة)، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (سألت أبي عن أبي معشر نجيح فقال: كان صدوقا لكنه لا يقيم الاسناد، ليس بذاك)، وقال البخاري: (كان منكر الحديث)، وقال أبو حاتم الرازي: (صدوق)، وقال أبو زرعة الرازي: (هو صدوق في الحديث وليس بالقوى)، وقال أبو داود: (ضعيف)، وقال النسائي: (ضعيف)، وقال ابن عدي: (مع ضعفه يكتب حديثه)، وقال ابن حبان: (كان ممن اختلط في آخر عمره، وبقي قبل أن يموت سنتين في تغير شديد لا يدري ما يحدث به، فكثر المناكير في روايته من قبل اختلاطه، فبطل الاحتجاج به)، وقال الحافظ ابن حجر: (ضعيف أسن واختلط).

أقول: يظهر مما سبق أن الجرح فيه شديد ومفسر، فهو ضعيف لنكارة ما يحدث به بسبب اختلاطه، ينظر: الطبقات الكبرى: (٥/ ٤١٨)، الجرح والتعديل: (٨/ ٤٩٤ – ٤٩٥)، ترجمة رقم: (٢٢٦٣)، الضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص:١٠١)، ترجمة رقم: (٥٩٠)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٣/ ٦٠)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٨/ ٣٢١)، ترجمة رقم: (١٩٨٤)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٢٩، ٣٢٥ – ٣٢٩)، ترجمة رقم: (٦٣٨٦)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ٢٤٦)، ترجمة رقم: (٩٠١٧)، تقريب التهذيب: (ص:٥٥٩)، ترجمة رقم: (٧١٠٠).

(٣) لم أعثر على ترجمته في كتب الرجال، والتراجم التي وقفت عليها.

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه، وأهميته:

تحقق من دراسة الحديث المرسل من قِبل التابعي: يحيى ابن أبي كثير اليمامي المروي بسند كل من: ابن أبي الدنيا، وأبي بكر بن أبي شيبة، والبلاذري، أن الثابت فيه الإرسال، والإرسال ضعف خفيف، يتقوى إلى درجة الحسن لغيره؛ لوجود شاهدين له، وهما: حديث بريدة بن الحصيب، وحديث عبد الله بن عمر، وكل من الحديثين مقبول بدرجة الحسن، يتقوى بها مرسل التابعي يحيى بن أبي كثير إلى درجة الحسن لغيره.

ومرسل يحيى بن أبي كثير اليمامي روي مختصرا، ورواه بمعناه مع زيادة في ألفاظه: بريدة بن الحصيب، وعبد الله بن عمر، كما تقدم في حديثهما المرفوع إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–.

أهم ما يستفاد من الحديث:

– جواز قطع الخطيب الخطبة لأمر يحدث، بأن ينزل من المنبر لحاجة، أو بأن يأتي بكلام لا علاقة له بالخطبة، بل يتعلق بالأمر الذي قطع الخطبة من أجله، ثم يعود إلى خطبته(١).

– التأسي بالنبي – صلى الله عليه وسلم – في الرأفة، والرحمة، والشفقة، لا سيما في تربيتنا، وتعاملنا مع أولادنا(٢).

– إن الأموال والأولاد فتنة، يُفتن الناس بمحبتهم وبالانشغال بهم.

---

(١) ينظر: طرح التثريب في شرح التقريب: (٣/ ٢٠٤).

(٢) ينظر: المصدر السابق: (٣/ ٢٠٥).

[١٤] الحديث الثاني:

قال ابن أبي الدنيا: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الْأَلْهَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ، قَالَ: كَانُوا عِنْدَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَجَاءَ رَجُلٌ، فَسَارَّ رَجُلًا، فَقَالَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: ((أَخْبَرَكَ أَنَّهُ وُلِدَ لَكَ غُلَامٌ؟، قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: أَمَا إِنَّهُ إِذَا عَاشَ أَفْتَنَكَ وَإِنْ مَاتَ أَحْزَنَكَ))[١].

لمعرفة حال الحديث من حيث القبول أو الرد نحقق دراسته في ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول: من حيث: رجال إسناده:

– عمر بن بكير: لم أعثر على ترجمته في كتب الرجال والتراجم التي وقفت عليها.

– أبو عتبة: إسماعيل بن عياش بن سليم الحمصي العنسي، وثقه ابن معين[٢]، وأحمد بن حنبل، وقال: (ربما غلط)[٣]، وقال المروذي: (سألت أحمد بن حنبل عن إسماعيل بن عياش، فحسن روايته عن الشامين، وقال: هو عنهم أحسن حالا، مما روى عن المدنيين وغيرهم)[٤]، وقال يحيى ابن معين في موضع آخر: (أرجو ألا يكون به بأس)[٥]، وقال علي ابن المديني: (رجلان هما صاحبا حديث بلدهما: إسماعيل بن عياش، وعبد الله بن لهيعة)[٦]، وقال أبو زرعة الرازي: (صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين)[٧]، وقال أبو حاتم الرازي: (هو لين يكتب حديثه لا أعلم أحدا كف عنه إلا أبو إسحاق الفزاري)[٨]، وقال النسائي: (ضعيف)[٩]، وقال ابن

---

(١) كتاب العيال: (١/ ٣٦١)، حديث رقم: (١٩٧).

(٢) تهذيب التهذيب: (١/ ٣٢٣)، ترجمة رقم: (٥٨٤).

(٣) العلل ومعرفة الرجال: (٢/ ٤٨١)، ترجمة رقم: (٣١٥٥).

(٤) الجامع في العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي وغيره: (ص:١٤١)، ترجمة رقم: (٢٤٩).

(٥) تهذيب التهذيب: (١/ ٣٢٣)، ترجمة رقم: (٥٨٤).

(٦) المصدر السابق: (١/ ٣٢٣)، ترجمة رقم: (٥٨٤).

(٧) الجرح والتعديل: (٢/ ١٩٢)، ترجمة رقم: (٦٥٠).

(٨) المصدر السابق: (٢/ ١٩٢)، ترجمة رقم: (٦٥٠).

(٩) الضعفاء والمتروكون: (ص:١٦)، ترجمة رقم: (٣٤).

عدي: (إسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة)[١]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم: (ت: ١٨١هـ))[٢].

يتضح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في إسماعيل بن عياش الحمصي: أنه عدل، يقبل ما يرويه عن أهل بلده، والقول الصائب فيه هو قول الحافظ ابن حجر: (أنه صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم)، وأن الجرح فيه من قِبل النسائي، وأبي حاتم الرازي يحمل على ما رواه عن غير الشاميين، وأما ما رواه عن الشاميين أهل بلده، فيكون حديثه مقبولا في مرتبة الحسن، وروايته هنا عن محمد الألهاني، وهو حمصي من أهل بلده.

– "أبو سفيان: محمد بن زياد الألهاني الحمصي، ثقة"[٣].

– "محمد بن كعب القرظي، ثقة حجة: (ت: ١٠٨هـ)"[٤]، عدَّه ابن حبان من مشاهير التابعين بالمدينة، وقال: (من عبَّاد أهل المدينة، وعلمائهم بالقرآن)[٥].

الحديث رجال إسناده عدول، منهم الثقة الضابط، ومنهم الصدوق خفيف الضبط، وعمر بن بكير لم أقف له على ترجمة، إلا أنه مرسل، وقد أرسله التابعي محمد بن كعب القرظي إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، والإرسال انقطاع، يُضعَّف به الحديث.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– تفرَّد بإخراج الحديث مرسلا عن التابعي: محمد بن كعب القرظي ابن أبي الدنيا في كتابه: (العيال).

المحور الثالث: من حيث الحكم عليه:

مرسل التابعي: محمد بن كعب القرظي ضعيف، كونه باقي على إرساله، ولجهالة عمر بن بكير، والمرسل ضعيف، وبه يضعف الحديث.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: (١/ ٤٨٨)، ترجمة رقم: (١٢٧).
(٢) تقريب التهذيب: (ص:١٠٩)، ترجمة رقم: (٤٧٣).
(٣) المصدر السابق: (ص:٤٧٩)، ترجمة رقم: (٥٨٨٩).
(٤) الكاشف: (٢/ ٢١٣)، ترجمة رقم: (٥١٢٩).
(٥) مشاهير علماء الأمصار: (ص:١٠٧)، ترجمة رقم: (٤٣٦).

المبحث الثاني: في باب: حمل الولدان، وشمهم، وتقبيلهم.

وفيه أربعة أحاديث:

[١٥] الحديث الأول:

قال ابن أبي الدنيا: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعْدٍ مَوْلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ إِذْ أَتَاهُ الْحَسَنُ أَوِ الْحُسَيْنُ، قَالَ الْمَهْدِيُّ(١): أَكْبَرُ الظَّنِّ أَنَّهُ الْحُسَيْنُ، فَرَكِبَ عَلَى عُنُقِهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَطَالَ السُّجُودَ بِالنَّاسِ حَتَّى ظَنُّوا أَنَّهُ قَدْ حَدَثَ أَمْرٌ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقَدْ أَطَلْتَ السُّجُودَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ قَدْ حَدَثَ أَمْرٌ قَالَ: ((إِنَّ ابْنِي هَذَا ارْتَحَلَنِي(٢)، فَكَرِهْتُ أَنْ أُعَجِّلَهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ))(٣).

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

- خالد بن خداش بن عجلان البصري، صدوق، تقدمت ترجمته(٤).
- "أبو يحيى: مهدي بن ميمون الأزدي المعولي البصري، ثقة: (ت: ١٧٢هـ)"(٥).
- "محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب التميمي البصري، وقد ينسب إلى جده، ثقة"(٦).
- "الحسن بن سعد بن معبد الهاشمي مولاهم الكوفي، ثقة"(٧).

---

(١) يراد به الراوي: مهدي بن ميمون.

(٢) أي: جعلني كالراحلة، فركب على ظهري. النهاية في غريب الحديث والأثر: (٢/ ٢٠٩)، مادة: (رحل)

(٣) كتاب العيال: (١/ ٣٨٤)، حديث رقم: (٢١٩).

(٤) في ص: (١٠٥).

(٥) تقريب التهذيب: (ص:٥٤٨)، ترجمة رقم: (٦٩٣٢).

(٦) المصدر السابق: (ص:٤٩٠)، ترجمة رقم: (٦٠٥٥).

(٧) نفس المصدر: (ص:١٦١)، ترجمة رقم: (١٢٤٣).

– "عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي، تابعي ثقة، قتل سنة: (٨٢هـ)"[١].

الحديث رجاله ثقات إلا خالد بن خداش البصري صدوق، وسنده مرسل من قبل التابعي: عبد الله بن شداد المدني.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– أخرج الحديث أيضا مرسلا عن التابعي: عبد الله بن شداد الليثي، المدني، ابن سعد[٢]، بقوله: أخبرنا عفان بن مسلم[٣]، وعمرو بن عاصم الكلابي[٤]، قالا: حدثنا مهدي بن ميمون، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، عن الحسن بن سعد مولى الحسن بن علي، عن عبد الله بن شداد بن الهاد قال: سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة، فجاءه الحسن أو الحسين، قال مهدي: وأكبر ظني أنه حسين، فركب عنقه وهو ساجد، فأطال السجود بالناس حتى ظنوا أنه قد حدث أمر، فلما قضى صلاته، قالوا: يا رسول الله لقد أطلت من السجود حتى ظننا أنه قد حدث أمر، قال: ((إن ابني هذا ارتحلني، فكرهت أن أعجله حتى يقضي حاجته)).

---

(١) الكاشف: (١/ ٥٦١)، ترجمة رقم: (٢٧٧٥).

(٢) في: الجزء المتمم للطبقات الكبرى لابن سعد: (الطبقة الخامسة من أحداث الصحابة)، (١/ ٣٨٧ – ٣٨٨)، حديث رقم: (٣٥٤)، لابن سعد، تحقيق: الدكتور: محمد بن صامل السلمي، مكتبة الصديق، الطائف – السعودية، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

(٣) عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في هامش ص: (١١١).

(٤) أبو عثمان: عمرو بن عاصم بن عبيد، الكلابي، القيسي، البصري، قال فيه ابن سعد: (كان ثقة)، وقال يحيى بن معين: (ثقة)، وقال في رواية أخرى: (صالح)، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: (صدوق مشهور)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق في حفظه شيء).
يتضح لنا من الأقوال المذكورة في: عمرو بن عاصم الكلابي: أنه صدوق حسن الحديث، وأما قول الحافظ ابن حجر: (في حفظه شيء)، لا يعتد به، ولا نعلم من أين أتى بقوله: (في حفظه شيء)؛ لأن عمرو بن عاصم الكلابي مشهور في صدقه، وحفظه لما يرويه، وكونه حافظا لما يرويه احتج به البخاري ومسلم في صحيحيهما، ويشهد لذلك أيضا أن الذهبي وصفه بقوله: (عمرو بن عاصم الكلابي الحافظ، مات ٢١٣هـ)، ينظر: الطبقات الكبرى: (٧/ ٣٠٥)، الثقات: (٨/ ٤٨١)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٢٢، ٨٩)، ترجمة رقم: (٤٣٩٠)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٢٦٩)، ترجمة رقم: (٣٩١)، الكاشف: (٢/ ٨٠)، ترجمة رقم: (٤١٧٧)، تقريب التهذيب: (ص:٤٢٣)، ترجمة: (٥٠٥٥).

تحقق من تخريج مرسل التابعي: عبد الله بن شداد الليثي المدني، أن مداره على الراوي الثقة: مهدي بن ميمون البصري، وقد روي إليه من طريقين، طريق: خالد بن خداش أخرجها ابن أبي الدنيا، وطريق: عفان بن مسلم بن عبد الله الصفار، وعمرو بن عاصم بن عبيد الله الكلابي أخرجها ابن سعد، وفيها تابع الراوي الثقة: عفان بن مسلم الصفار كلا من: الراوي: عمرو بن عاصم الكلابي، والراوي: خالد بن خداش البصري، وهما صدوقان في الرواية عن مهدي بن ميمون البصري، وهذه المتابعة تدل على ثبوت إرسال حديث التابعي: عبد الله بن شداد المدني، من رواية مهدي بن ميمون البصري.

– والحديث روي موصولا، أخرجه موصولا: أبو بكر ابن أبي شيبة(١)، وأحمد بن حنبل(٢)، بقولهما: حدثنا يزيد بن هارون(٣)...

وابن أبي عاصم(٤)، بقوله: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة(٥)، أخبرنا يزيد بن هارون...

والنسائي في كتابيه: السنن: (المجتبى)(٦)، وسننه الكبرى(٧): بقوله: أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام(٨)، قال: حدثنا يزيد بن هارون...

---

(١) في مصنفه: (الأحاديث والآثار)، (٦/ ٣٧٩)، حديث رقم: (٣٢١٩١)، وفي مسنده: (٢٥، ٤١٩)، حديث رقم: (١٦٠٣٣) تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط١، ١٩٩٧م.

(٢) في مسنده: (٢٥، ٤١٩ – ٤٢٠)، حديث رقم: (١٦٠٣٣)، (٤٥، ٦١٣ – ٦١٤)، حديث رقم: (٢٧٦٤٧).

(٣) يزيد بن هارون بن زاذان الواسطي، ثقة متقن عابد، تقدمت ترجمته في ص: (٦٣).

(٤) في الآحاد والمثاني: (٢/ ١٨٧)، حديث رقم: (٩٣٤).

(٥) وأبو بكر بن أبي شيبة، مؤلف مصنف: (الأحاديث والآثار)، ثقة حافظ مشهور.

(٦) السنن: (المجتبى)، (٢/ ٢٢٩)، كتاب: (التطبيق)، باب: (هل يجوز أن تكون سجدة أطول من سجدة)، حديث رقم: (١١٤١).

(٧) السنن الكبرى: (١/ ٣٦٦)، حديث رقم: (٧٣١).

(٨) أبو القاسم: عبد الرحمن بن محمد بن سلام بن ناصح البغدادي، الطرسوسي، مولى بني هاشم، وقد ينسب إلى جده، قال فيه النسائي: (ثقة)، وقال في موضع آخر: (لا بأس به)، وقال أبو حاتم الرازي: (شيخ)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (ربما خالف)، وقال الدارقطني: (ثقة)، وقال الحافظ ابن حجر: (لا بأس به).

أقول: تظهر الأقوال المذكورة في: عبد الرحمن بن محمد بن سلام الطرسوسي: أنه ثقة، بنص توثيق ابن حبان، والدارقطني، مع توثيق النسائي في إحدى الرواية عنه، ويرجح أنه ثقة أنه لم يتعرض لتضعيف من قبل أحد أئمة =

والطحاوي[١]، بقوله: فوجدنا إبراهيم بن مرزوق[٢] قال: حدثنا وهب بن جرير بن حازم[٣]...

والطبراني[٤]، بقوله: حدثنا العباس بن الفضل الأسفاطي[٥]، حدثنا موسى بن إسماعيل[٦]...

والحاكم[٧]، بقوله: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب[٨]، حدثنا أبو جعفر محمد بن عبيد الله بن المنادي[٩]، حدثنا وهب بن جرير بن حازم...

والحاكم أيضا في موضع آخر[١٠]، بقوله: أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي[١١]، حدثنا سعيد بن مسعود[١٢]، حدثنا يزيد بن هارون...

=

الجرح والتعديل، وقد قال فيه أبو حاتم الرازي: (شيخ) يراد منها أن أبا حاتم الرازي روى عنه، ولا يعلم فيه جرح، وأما قول ابن حبان فيه: (ربما خالف) كان عليه ألا يذكرها، لأنه لم يقلها أحد من أئمة الجرح والتعديل في عبد الرحمن بن محمد الطرسوسي قبله ولا بعده، ينظر: الجرح والتعديل: (٥/ ٢٨٣)، ترجمة رقم: (١٣٤٦)، الثقات: (٨/ ٣٨٣)، تهذيب التهذيب: (٦/ ٢٦٦)، ترجمة رقم: (٥٢٨)، تقريب التهذيب: (ص:٩٤)، ترجمة رقم: (٤٠٠٠).

(١) في شرح مشكل الآثار: (١٤، ٢١٤)، حديث رقم: (٥٥٨٠).

(٢) "إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي، البصري، نزيل مصر، ثقة، عمي قبل موته، فكان يخطئ ولا يرجع: (ت: ٢٧٠هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٩٤)، ترجمة رقم: (٢٤٨).

(٣) "أبو عبد الله: وهب بن جرير بن حازم بن زيد الأزدي البصري، ثقة: (ت: ٢٠٦هـ)". المصدر السابق: (ص: ٥٨٥)، ترجمة رقم: (٧٤٧٢).

(٤) في معجمه الكبير: (٧/ ٢٧٠)، حديث رقم: (٧١٠٧).

(٥) العباس بن الفضل، صدوق، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٣٨).

(٦) "أبو سلمة: موسى بن إسماعيل المنقري التبوذكي، مشهور بكنيته: أبي سلمة، وباسمه، ثقة ثبت، ولا التفات إلى قول ابن خراش: تكلم الناس فيه: (ت: ٢٢٣هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٥٤٩)، ترجمة رقم: (٦٩٤٣).

(٧) في مستدركه على الصحيحين: (٣/ ١٨١)، حديث رقم: (٤٧٧٥).

(٨) محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٣٩)، وهو ثقة.

(٩) "أبو جعفر: محمد بن عبيد الله بن يزيد البغدادي ابن أبي داود ابن المنادي، صدوق: (ت: ٢٧٢هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٤٩٥)، ترجمة رقم: (٦١١٣).

(١٠) في مستدركه على الصحيحين: (٣/ ٧٢٦)، حديث رقم: (٦٦٣١).

(١١) محمد بن أحمد بن محبوب المروزي المحبوبي، قال فيه الذهبي: (الإمام، المحدث، مفيد مرو)، وقال الحاكم: (سماعه صحيح)، (ت: ٣٤٦هـ). يُنظر: سير أعلام النبلاء: (١٥، ٥٣٧)، ترجمة رقم: (٣١٥)، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٧/ ٨٣٨)، ترجمة رقم: (٢٣٠).

(١٢) سعيد بن مسعود المروزي، قال الخليلي: (ثقة)، وقال ابن أبي حاتم الرازي: (كتب إلى أبي وأبي زرعة والي ببعض حديثة وهو صدوق)، (ت: ٢٦٠هـ).

=

وأبو نعيم[١]، بقوله: حدثنا عبد الله بن جعفر[٢]، حدثنا إسماعيل بن عبد الله[٣]، حدثنا موسى بن إسماعيل...

والبيهقي[٤]، بقوله: حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ[٥]، حدثنا محمد بن يعقوب، حدثنا أبو جعفر محمد بن عبيد الله بن المنادي، حدثنا وهب بن جرير بن حازم...

كلهم: (يزيد بن هارون، ووهب بن جرير بن حازم، وموسى بن إسماعيل)، عن جرير بن حازم[٦]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ أَبِيهِ[٧]، قَالَ: دُعِيَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لِصَلَاةٍ، فَخَرَجَ وَهُوَ حَامِلٌ حَسَنًا – أَوْ حُسَيْنًا – فَوَضَعَهُ إِلَى جَنْبِهِ، فَسَجَدَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ صَلَاتِهِ سَجْدَةً أَطَالَ فِيهَا، قَالَ أَبِي: فَرَفَعْتُ رَأْسِي مِنْ بَيْنِ النَّاسِ فَإِذَا الْغُلَامُ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، فَأَعَدْتُ رَأْسِي فَسَجَدْتُ، فَلَمَّا سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ

=

أقول: يتضح: أنه صدوق، كما قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وقد عدله بمعرفة حاله في الأحاديث التي يرويها، وكونه حسن الرواية فهو صدوق، يُنظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث: (٣/ ٨٩٧)، والجرح والتعديل: (٤/ ٩٥)، ترجمة رقم: (٤١٧).

(١) في معرفة الصحابة: (٣/ ١٤٥٧)، حديث رقم: (٣٦٩١).

(٢) "أبو محمد: عبد الله بن جعفر بن أَحمَد بن فارس، الأصبهانيّ"، قال فيه الذهبي: (كان ثقة عابدا). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٧/ ٨٣٤)، ترجمة رقم: (٢١٨).

(٣) أبو بشر: إسماعيل بن عبد الله بن مسعود العبدي الأصبهاني المعروف بسمويه، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: (سمعنا منه وهو ثقة صدوق)، وقال أبو نعيم الأصبهاني: (كان من الحفاظ والفقهاء).

ومراد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: أنه ثقة في عدالته، صدوق فيما يرويه من أحاديث، يُنظر: الجرح والتعديل: (٢/ ١٨٢)، ترجمة رقم: (٦٢٠) وتاريخ أصبهان: (١/ ٢٥٤)، ترجمة رقم: (٤١٣).

(٤) في السنن الكبرى: (٢/ ٣٧٢)، حديث رقم: (٣٤٢٣).

(٥) أبو عبد الله: محمد بن عبد الله الحاكم الحافظ، مصنف كتاب: (المستدرك على الصحيحين) ثقة، إمام، مشهور تقدمت ترجمته في هامش ص: (٣٩).

(٦) وهو: "جرير بن حازم الأزدي، ثقة لما اختلط حجبه ولده": (ت: ١٧٠هـ). الكاشف: (١/ ٢٩١)، ترجمة رقم: (٧٦٨).

(٧) هو: "شداد بن الهاد بن عبد الله بن جابر بن بشر، الليثي حليف بني هاشم، واسم الهاد أسامة بن عمرو، حكاه مسلم، وهو المشهور، له صحبة، شهد الخندق، وسكن المدينة، وتحول إلى الكوفة، له رواية عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وعن ابن مسعود". الإصابة في تمييز الصحابة: (٣/ ٢٦٢)، ترجمة رقم: (٣٨٧٦).

– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، قَالَ لَهُ الْقَوْمُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ سَجَدْتَ فِي صَلَاتِكَ هَذِهِ سَجْدَةً مَا كُنْتَ تَسْجُدُهَا، أَفَكَانَ يُوحَى إِلَيْكَ، قَالَ: ((لَا، وَلَكِنَّ ابْنِي ارْتَحَلَنِي، فَكَرِهْتُ أَنْ أُعَجِّلَهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ))، لفظ الحديث لأبي بكر بن أبي شيبة.

قال أبو عبد الله الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي على تصحيحه، بقوله: (صحيح على شرط البخاري ومسلم)(١).

وقال الذهبي أيضا: (إسناده جيد)(٢).

أقول: الحديث صحيح؛ لأن أغلب رجال طرقه ثقات.

– والحديث مع ثبوت روايته مرسلا ومتصلا، روي أيضا مرفوعا عن أنس بن مالك – رضي الله عنه – إلا أن سنده ضعيف، وقد أخرجه أبو يعلى الموصلي(٣)، من طريق: محمد بن ذكوان(٤)، عن ثابت(٥)، عن أنس، قال: كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يسجد، فيجيء الحسن أو الحسين، فيركب على ظهره، فيطيل السجود، فيقال: يا نبي الله أطلت السجود؟ فيقول: ((ارتحلني ابني، فكرهت أن أعجله)).

---

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم مع هامش تلخيصه الذهبي: (٣/ ١٨١).

(٢) التلخيص للذهبي: (٣/ ٧٢٦).

(٣) في مسنده: (٦/ ١٥٠)، حديث رقم: (٣٤٢٨).

(٤) محمد بن ذكوان، الأزدي، الطاحي، ويقال الجهضمي، مولاهم البصري، قال فيه البخاري: (منكر الحديث)، وقال أبو حاتم الرازي: (منكر الحديث ضعيف الحديث كثير الخطأ)، وقال النسائي: (ليس بثقة)، وقال ابن حبان: (يروي عن الثقات المناكير والمعضلات عن المشاهير على قلة روايته حتى سقط الاحتجاج به)، وقال ابن عدي: (عامة ما يرويه إفرادات، وغرائب، ومع ضعفه يكتب حديثه)، وقال الدارقطني: (ضعيف)، وقال الساجي: (عنده مناكير)، وقال الحافظ ابن حجر: (ضعيف).

أقول: يظهر مما سبق: أنه ضعيف ضعف شديد، لا يحتج به لنكارة ما يحدث به، ينظر: التاريخ الكبير: (١/ ٧٩)، ترجمة رقم: (٢٠٦)، الجرح والتعديل: (٧/ ٢٥١)، ترجمة رقم: (١٣٧٨)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٤١٩)، ترجمة رقم: (٧٥٠٦)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٥٤٢)، ترجمة رقم: (٧٥٠٦)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ٢٦٢)، تهذيب التهذيب: (٩/ ١٥٧)، ترجمة رقم: (٢٢٩)، تقريب التهذيب: (ص:٤٧٧)، ترجمة رقم: (٥٨٧١).

(٥) "أبو محمد: ثابت بن أسلم البناني البصري، ثقة، عابد" تقريب التهذيب: (ص:١٣٢)، ترجمة رقم: (٨١٠).

قال الهيثمي: (رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن ذكوان، وثقه ابن حبان وضعفه غيره، ورجاله رجال الصحيح)[١].

أقول: الحديث بهذا السند ضعيف؛ لأن من روته: محمد بن ذكوان الأزدي البصري، ضعيف عند أئمة الجرح والتعديل.

وعليه؛ يتضح أن الحديث لم يصح عن الصحابي: أنس بن مالك، وقد صح عن الصحابي: شداد بن الهاد الليثي، ثبت روايته إليه موصولا من ثلاثة طرق، مدارها على الراوي: جرير بن حازم الأزدي البصري، قال فيه الحافظ ابن حجر: (ثقة، لكن في حديثه عن قتادة[٢] ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، مات سنة: سبعين ومائة هجرية، بعدها اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاطه)[٣].

أقول: جرير بن حازم الأزدي: ثقة، قال فيه يحيى بن معين: (كان صاحب كتاب)[٤]، ضابط لروايته لهذا الحديث، لم يحدث به عن قتادة، حدث به من كتابه عن شيخه الثقة: محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب البصري، ولم يحدث به أيضا في حال اختلاطه.

المحور الثالث: من حيث الحكم عليه، وأهميته:

تحقق من تخريج الحديث: أنه في روايته ثبت مرسلا، ومتصلا، وفي هذه الحالة يرجح من رواه متصلا على من رواه مرسلا، لأسباب ثلاثة:

السبب الأول: أن الراوين لوصله أكثر وأحفظ من الراوين لإرساله.

السبب الثاني: أن وصل الحديث إلى الصحابي: شداد بن الهاد الليثي زيادة من رواه أغلبهم ثقات، متصفين بالحفظ، والضبط، وزيادة الثقة مقبولة على القول الصحيح.

---

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٩/ ١٨١)، حديث رقم: (١٥٠٧٧).

(٢) "أبو الخطاب: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، البصري، ثقة ثبت، مات سنة: مائة وبضع عشرة". تقريب التهذيب: (ص:٤٥٣)، ترجمة رقم: (٥٥١٨).

(٣) تقريب التهذيب: (ص:١٣٨)، ترجمة رقم: (٩١١).

(٤) تهذيب التهذيب: (٢/ ٧٠)، ترجمة رقم: (١١١).

السبب الأخير: أن تصحيح الحديث من قِبل الحاكم، والذهبي، والألباني، فيه دلالة مهمة تدل على ترجيح اتصال الحديث على إرساله، وإنه في حالة ترجيح إرساله على اتصاله لعدلوا عن تصحيحه، وصوبوا إرسال الحديث.

وهذه الأسباب في أهميتها تظهر لنا: أن الحكم في الحديث على الأصح لمن وصله إلى شداد بن الهاد الليثي، وأنه يعد بمجموع طرقه الثلاثة التي وصلته صحيحا.

أهم ما يستفاد من الحديث:

– يؤكد أن حمل الصغار في الصلاة أو غيرها، يعد من قِبل الرحمة بالصغار، واللطف بهم، وإن ذلك سبب لرحمة الله –عز وجل–(١).

– أَن تَطْوِيل سَجدة على سَجدة لَا يضر، ولا يؤثر على الصلاة(٢).

– أن الأفعال في الصلاة لا تبطل الصلاة إذا كانت قليلة.

---

(١) ينظر: شرح رياض الصالحين لابن عثيمين: (٢/ ٥٥٢).

(٢) حاشية السندي على سنن النسائي: (٢/ ٢٣٠) محمد بن عبد الهادي التتوي، ونور الدين السندي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

[١٦] الحديث الثاني:

أخرجه ابن أبي الدنيا من طريقين:

الطريق الأولى: قال ابن أبي الدنيا: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا وكيع، عن فضل بن موسى، عن يزيد النحوي، عن عكرمة: ((أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم من سفر فقبل رأس فاطمة رضي الله عنها))(١).

الطريق الأخرى: قال فيه ابن أبي الدنيا: حدثنا عبد الرحمن بن نافع، حدثنا أبو تميلة، عن الحسين بن واقد، عن يزيد النحوي، عن عكرمة، قال: ((كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إذا رجع من مغازيه قبل فاطمة))(٢).

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من تحقيق دراسته في ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول: من حيث: رجال إسناده:

أولا: رجال إسناد الطريق الأولى:

– "أبو يعقوب: إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن منيع البغوي، لقبه: لؤلؤ، وقيل: يؤيؤ، ثقة: (ت: ٢٥٩هـ)"(٣).

– "أبو سفيان: وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي، ثقة حافظ عابد: (ت: ١٩٧هـ)"(٤).

– "فضل بن موسى السيناني، ثبت: (ت: ١٩٢هـ)"(٥).

– "أبو الحسن: يزيد النحوي ابن أبي سعيد القرشي مولاهم المروزي، ثقة عابد قتل ظلما سنة: (١٣١هـ)"(٦).

---

(١) كتاب العيال: (١/ ٣٨٩)، حديث رقم: (٢٢٤).
(٢) المصدر السابق: (١/ ٣٩٠)، حديث رقم: (٢٢٥).
(٣) تقريب التهذيب: (ص:٩٩)، ترجمة رقم: (٣٢٨).
(٤) المصد السابق: (ص:٥٨١)، ترجمة رقم: (٧٤١٤).
(٥) الكاشف: (٢/ ١٢٣)، ترجمة رقم: (٤٤٧٧).
(٦) تقريب التهذيب: (ص:٦٠١)، ترجمة رقم: (٧٧٢٠).

– "أبو عبد الله: عكرمة مولى ابن عباس، أصله بربري، ثقة ثبت، عالم بالتفسير: (ت: ١٠٤هـ)"[١]، عدَّه ابن حبان من مشاهير التابعين بمكة، وقال: (من أهل الحفظ، والإتقان، والملازمين للورع في السر، والإعلان، ممن كان يرجع إلى علم القرآن مع الفقه، والنسك)[٢].

ثانيا: رجال إسناد الطريق الأخرى:

– أبو زياد: عبد الرحمن بن نافع، ويعرف بدرخت مولى بني هاشم، قال فيه أبو زرعة الرازي: (صدوق)[٣]، وقال الخطيب البغدادي: (كان ثقة)[٤]، وقال الذهبي: (وثقه بعضهم)[٥].

أقول: عبد الرحمن بن نافع، لم يُقدح في حفظه من قِبل أحد أئمة الجرح والتعديل، ليكون حاله كما قال أبو زرعة الرازي: (صدوق)، بل هو: ثقة بنص توثيق الخطيب البغدادي، وبتوثيق البعض له، كما نص الحافظ الذهبي.

– "أبو تميلة: يحيى بن واضح الأنصاري مولاهم، المروزي، مشهور بكنيته: أبي تميلة، ثقة"[٦].

– أبو عبد الله: الحسين بن واقد المروزي، قاضي مرو، قال فيه ابن سعد: (كان حسن الحديث)[٧]، وقال يحيى بن معين: (ثقه)[٨]، وقال أحمد بن حنبل: (لا بأس به، وأثنى عليه خيرا)[٩]، وقال فيه أيضا: (ليس بذاك)[١٠]، وقال في موضع آخر: (في أحاديثه زياده، ما أدري أي

---

(١) تقريب التهذيب: (ص:٣٩٧)، ترجمة رقم: (٤٦٧٣).
(٢) مشاهير علماء الأمصار: (ص:١٣٤)، ترجمة رقم: (٥٩٣).
(٣) الجرح والتعديل: (٥/ ٢٩٤)، ترجمة رقم: (١٣٩٥).
(٤) تاريخ بغداد: (١١/ ٥٤٥)، ترجمة رقم: (٥٣٣١).
(٥) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٥/ ٨٦٤)، ترجمة رقم: (٢٤٥)
(٦) تقريب التهذيب: (ص:٥٩٨)، ترجمة رقم: (٧٦٦٣).
(٧) الطبقات الكبرى: (٧/ ٣٧١).
(٨) تهذيب التهذيب: (٢/ ٣٧٣)، ترجمة رقم: (٦٤٢).
(٩) الجرح والتعديل: (٣/ ٦٦)، ترجمة رقم: (٣٠٢).
(١٠) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رواية المروذي وغيره: (ص:٩٦)، ترجمة رقم: (١٤٦).

شيء هي، ونفض يده)[١]، وقال أبو زرعة وأبو داود والنسائي: (ليس به بأس)[٢]، وقال الساجي: (فيه نظر، وهو صدوق يهم)[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان من خيار الناس، وربما أخطأ في الروايات)[٤]، وقال الذهبي: (صدوق، استنكر أحمد بعض حديثه)[٥]، وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة له أوهام، ت ١٥٩هـ)[٦].

أقول: الحسين بن واقد المروزي عدله الأئمة المذكورين، إلا أنه قد يهم أو يخطئ في بعض ما يرويه، وعليه؛ فهو صدوق حسن الحديث.

– يزيد النحوي، المروزي، ثقة عابد، كما تقدم في سند الطريق الأولى.

– عكرمة مولى ابن عباس، ثقة، ثبت، كما تقدم في سند الطريق الأولى.

وعليه؛ يظهر أن الحديث رواه ابن أبي الدنيا من طريقين، الأولى رجالها كلهم ثقات، وأما الطريق الأخرى في سندها الحسين بن واقد المروزي، صدوق حسن الحديث، وبقية رجالها ثقات، إلا أن الحديث المروي من الطريقين مرسل، أرسله التابعي: عكرمة مولى ابن عباس، والإرسال انقطاع يضعف به الحديث.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– أخرج الحديث أيضا مرسلا عن التابعي: عكرمة مولى ابن عباس: أبو بكر ابن أبي شيبة[٧]، بقوله: أخبرنا زيد بن الحباب[٨]...

---

(١) تهذيب التهذيب: (٢/ ٣٧٤)، ترجمة رقم: (٦٤٢).

(٢) المصدر السابق: (٢/ ٣٧٣، ٣٧٤)، ترجمة رقم: (٦٤٢).

(٣) نفس المصدر: (٢/ ٣٧٤)، ترجمة رقم: (٦٤٢).

(٤) الثقات: (٦/ ٢٠٩).

(٥) المغني في الضعفاء: (١/ ١٧٦)، ترجمة رقم: (١٥٧٦).

(٦) تقريب التهذيب: (ص:١٦٩)، ترجمة رقم: (١٣٥٧).

(٧) في مصنفه: (الأحاديث والآثار)، (٤/ ٤٧)، حديث رقم: (١٧٦٥٢).

(٨) أبو الحسين: زيد بن الحباب بن الريان العُكلي، الخرساني، ثم الكوفي، قال فيه علي بن المديني، ويحيى بن معين: (ثقة)، وقال ابن معين أيضا: (أحاديثه عن سفيان الثوري مقلوبة)، وقال أحمد بن حنبل: (صدوق، كثير =

وابن الأعرابي[١]، بقوله: حدثنا زيد بن إسماعيل الصائغ[٢]، حدثنا زيد بن الحباب...

وأخرجه ابن الأعرابي[٣]، أيضا في موضع آخر بقوله: حدثنا إبراهيم بن إسحاق الصواف[٤]، قال: حدثنا إسماعيل بن مسلم قرابة السدي[٥]، حدثنا يحيى بن واضح أبو تميلة...

كلاهما: (زيد بن الحباب، ويحيى بن واضح أبو تميلة)، عن حسين بن واقد، قال حدثني يزيد النحوي، عن عكرمة: ((أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان إذا قدم من مغازيه قبَّل فاطمة رضي الله عنها)).

=

الخطأ)، وقال أبو حاتم الرازي: (صدوق، صالح الحديث)، وقال العجلي: (ثقة، كوفي)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان ممن يخطئ، يعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير، وأما روايته عن المجاهيل ففيها المناكير)، وقال ابن قانع: (كوفي، صالح)، وقال الدارقطني، وابن ماكولا: (ثقة)، وقال ابن عدي: (له حديث كثير، وهو من أثبات مشايخ الكوفة، ممن لا شك في صدقه)، وقال الذهبي: (لم يكن به بأس، قد يهم)، وقال فيه أيضا: (العابد الثقة، صدوق جوَّال)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق، يخطئ في حديث الثوري، ت ٢٣٠هـ).

يتضح من أقوال هؤلاء الأئمة: أن زيد بن الحباب صدوق حسن الحديث، بسبب ما عرف به من أخطاء، فخف ضبطه، فهو صدوق إذا روى عن غير الثوري من المشاهير، وأما إذا روى عن الثوري، فأحاديثه عنه مناكير؛ لأنه يقلب أسانيدها، ينظر: الجرح والتعديل: (٣/ ٥٦١ – ٥٦٢)، ترجمة رقم: (٢٥٣٨)، الثقات للعجلي: (ص:٣٧٧)، ترجمة رقم: (٥٢٦)، الثقات لابن حبان: (٨/ ٢٥٠)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٤/ ١٦٥ – ١٦٧)، ترجمة رقم: (٧٠٧)، الكاشف: (١/ ٤١٥)، ترجمة رقم: (١٧٢٩)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ١٠٠)، ترجمة رقم: (٢٩٩٧)، تهذيب التهذيب: (٣/ ٤٠٣ – ٤٠٤)، ترجمة رقم: (٧٣٨)، تقريب التهذيب: (ص:٢٢٢)، ترجمة رقم: (٢١٢٤).

(١) القبل والمعانقة والمصافحة: (ص:٤٧، ٧٠) رقم: (٢٠)، (٤٠)، لابن الأعرابي، تحقيق ودراسة: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

(٢) "أبو الحسن: زيد بن إسماعيل الصائغ البغدادي، صدوق، مستقيم الحديث، قال فيه عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: (محله الصدق)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (مستقيم الحديث)، ينظر: الجرح والتعديل: (٣/ ٥٥٧)، ترجمة رقم: (٢٥١٩)، الثقات: (٨/ ٢٥٢).

(٣) من كتابه: (القبل والمعانقة والمصافحة)، (ص:٤٧)، حديث رقم: (٢١).

(٤) "أبو إسحاق: إبراهيم بن إسحاق الصواف، ثقة، قال فيه الدارقطني: (ثقة)، وذكره ابن حبان في الثقات. ينظر: سؤالات الحاكم للدارقطني: (ص:١٠١)، ترجمة رقم: (٥٠)، للدارقطني، تحقيق الدكتور: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض – السعودية، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٩م، والثقات: (٨/ ٨٥).

(٥) لم أعثر على ترجمته في كتب الرجال، والتراجم التي وقفت عليها.

يظهر من تخريج الحديث مرسلا عن عكرمة: أنه أخرجه مع ابن أبي الدنيا: أبو بكر بن أبي شيبة، وابن الأعرابي، ومدار الحديث كما ظهر من تخريجه على الراوي الثقة: يزيد النحوي، وقد روي إليه من طريقين: الطريق الأولى: طريق: فضل بن موسى، وقد أخرجها ابن أبي الدنيا، والطريق الأخرى: طريق: الحسين بن واقد، وقد أخرجها: أبو بكر بن أبي شيبة، وابن أبي الدنيا، وابن الأعرابي، وقد كثر رواتها إلى يزيد النحوي، وهم عدول، منهم الثقات الضابطين، ومنهم الصدوق الذي خف ضبطه، وواحد منهم وهو الراوي: إسماعيل بن مسلم بن قرابة السدي لم أجد من ترجم له ليتبين لي حاله، هل هو عدل أم لا؟ وهذا لا يضر، لأن الرواية الثانية لابن أبي الدنيا أظهرت أن الراوي الثقة: عبد الرحمن بن نافع تابع إسماعيل بن مسلم بن قرابة السدي في الرواية عن يحيى بن واضح أبي تميلة، قال حدثني حسين بن واقد، عن يزيد النحوي، عن عكرمة مرسلا.

– **والحديث روي موصولا عن ابن عباس**: وصله أبو يعلى الموصلي(١)، بقوله: حدثنا الحسن بن عمر بن شقيق(٢)...

والطبراني(٣)، بقوله: حدثنا علي(٤)...

---

(١) في مسنده: (٤/ ٣٥٢)، حديث رقم: (٢٤٦٦).

(٢) أبو علي: الحسن بن عمر بن شقيق بن أسماء الجرمي البلخي، البصري، نزيل الري، قال فيه البخاري، وأبو حاتم الرازي: (صدوق)، وقال أبو زرعة الرازي: (لا بأس به)، وقال صالح جزرة: (شيخ صدوق)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق، توفي سنة ٢٣٢هـ).

وعليه؛ يظهر من أقوال هؤلاء الأئمة: أن الحسن بن عمر بن شقيق صدوق، حسن الحديث. ينظر: الجرح والتعديل: (٣/ ٢٥)، ترجمة رقم: (١٠٤)، الثقات: (٨/ ١٧٢ – ١٧٣)، تهذيب التهذيب: (٢/ ٣٠٨ – ٣٠٩)، ترجمة رقم: (٥٣٤)، تقريب التهذيب: (ص:١٦٢)، ترجمة رقم: (١٢٦٥).

(٣) في المعجم الأوسط: (٤/ ٢٤٨)، حديث رقم: (٤١٠٥).

(٤) علي بن سعيد بن بشير الرازي الحافظ، يعرف بعليك، قال فيه الخليلي: (حافظ متقن صاحب غرائب)، وقال الدارقطني: (ليس بذاك تفرد بأشياء)، وقال أيضا: (ليس بثقة)، وقال مسلمة بن قاسم: (كان ثقة عالما بالحديث حدثني عنه غير واحد)، وقال ابن يونس: (تكلموا فيه)، وقال الحافظ ابن حجر: (لعل كلامهم فيه من جهة دخوله في أعمال السلطان).

أقول: تقربه من السلطان قد يؤثر سلبا على حفظه، ولا يعد قدحا شديدا يدفع عنه العدالة، وبسبب تقربه من السلطان يؤثر على حفظه وضبطه، ويكون صدوقا حسن الحديث. ينظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث: (١/ ٤٣٧)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ١٣١)، ترجمة رقم: (٥٨٥٠)، لسان الميزان: (٥/ ٥٤٣)، ترجمة رقم: (٥٤٠٠).

وابن الأثير الجزري[١]، بقوله: أخبرنا أبو الفضل بن أبي الحسن المخزومي[٢]، بإسناده عن أحمد بن علي[٣]...

كلاهما: (علي بن سعيد الرازي، وأبو يعلى أحمد بن علي الموصلي)، عن الحسن بن عمر بن شقيق، حدثنا الأسود بن حفص المروزي[٤]، حدثنا حسين بن واقد[٥]، عن يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس: ((أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان إذا قدم من سفر قبل ابنته فاطمة)).

قال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله ثقات، وفي بعضهم ضعف لا يضر)[٦].

أقول: الحديث بهذا السند فيه ضعف قادح؛ لأن من رواته: الأسود بن حفص المروزي، مجهول عين، ما روى عنه إلا الحسن بن عمر بن شقيق الجرمي، ومجهول العين ضعيف عند أئمة الحديث.

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه:

تحقق من تخريج الحديث: أنه اختلف فيه، روي مرسلا، وروي موصولا، ورواية الإرسال هي الأرجح من رواية الاتصال، لثلاثة أسباب:

---

(١) في أسد الغابة: (٧/ ٢١٦)، حديث رقم: (٢٣٥٤).

(٢) "مَنْصور بن أبي الحسن الطَبَري الصوفي، روى صحيح مسلم عن الفراوي، قال الحافظ يوسف بن خليل: ثقة، مستور". التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل: (١/ ١٩١)، ترجمة رقم: (٢٤٩)، للحافظ ابن كثير، دراسة وتحقيق: الدكتور، شادي بن محمد بن سالم، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

(٣) أبو يعلى: أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، ثقة مشهور، قال الخليلي: (ثقة متفق عليه صاحب المسند والمعجم)، وقال الذهبي: (الحافظ الثقة محدث الجزيرة). ينظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث: (٢/ ٦١٩)، وتذكرة الحفاظ: (٢/ ١٩٩)، ترجمة رقم: (٧٢٦).

(٤) الأسود بن حفص المروزي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان يخطئ)، وقال في ترجمته: (يروي عن الحسين بن واقد روى عنه الحسن بن عمر بن شقيق.

أقول: الأسود بن حفص المروزي لم يترجم له إلا ابن حبان في كتابه الثقات: (٨/ ١٣٠)، وكونه لم يروِ عنه إلا الحسن بن عمر بن شقيق، فهو مجهول عين، ضعيف عند أئمة الحديث.

(٥) حسين بن واقد المروزي، صدوق حسن الحديث، تقدمت ترجمته في هامش ص: (١٣٧).

(٦) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٨/ ٤٢)، حديث رقم: (١٢٨٠١).

السبب الأول: أن الراوين لإرساله هم الأكثر من الراوين لوصله.

السبب الثاني: أن الراوين لإرساله هم الأحفظ والأتقن من الراوين لوصله.

السبب الأخير: أنه ثبت وصل الحديث من طريق في إسنادها راوٍ مجهول العين، وهو: الأسود بن حفص المروزي، وهذا يعد ضعفا قادحا يرجح به أيضا تقديم رواية إرسال الحديث على رواية اتصاله.

والحديث كونه مرسلا، فهو ضعيف؛ لأن تخصيص، أو تقييد تقبيل النبي – صلى الله عليه وسلم – لفاطمة – رضي الله عنها – في رأسها أو عندما يقدم من مغازيه، أو من سفره لا يصح عنه، ثبت إليه مرسلا، والمرسل ضعيف؛ لأنه – صلى الله عليه وسلم – كان يقبل فاطمة سواء عند قدومه من سفر، أو من غير سفر، وكان تقبيله لها إما في وجهها، أو في رأسها، أو في غيرهما.

وقد صح عنه – صلى الله عليه وسلم – أن فاطمة كانت إذا دخلت عليه قام إليها، فقبلها، وقد ثبت ذلك في الحديث الذي أخرجه الترمذي في سننه بسنده إلى عائشة – رضي الله عنها –، جاء في الحديث: أن عائشة أم المؤمنين قالت: ((ما رأيت أحدا أشبه سمتا ودلا وهديا برسول الله – صلى الله عليه وسلم – في قيامها وقعودها من فاطمة بنت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قالت: وكانت إذا دخلت على النبي – صلى الله عليه وسلم – قام إليها فقبلها، وأجلسها في مجلسه، وكان النبي – صلى الله عليه وسلم – إذا دخل عليها قامت من مجلسها فقبلته، وأجلسته في مجلسها))، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن عائشة)[1]،[2].

---

(١) سنن الترمذي: (٥/ ٧٠٠) كتاب: (المناقب)، باب: (ما جاء في فضل فاطمة رضي الله عنها، حديث رقم: (٣٨٧٢).

(٢) حديث عائشة أخرجه أيضا: إسحاق بن راهويه في: مسنده: (٥/ ٨)، حديث رقم: (٢١٠٣)، والبخاري في: الأدب المفرد: (١/ ٣٢٦، ٣٣٧)، حديث رقم: (٩٤٧)، (٩٧١)، وأبو داود في سننه: (٤/ ٣٥٥) كتاب: (الأدب)، باب في: (القيام)، حديث رقم: (٥٢١٧)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني: (٥/ ٣٦٨)، حديث رقم: (٢٩٦٩)، والنسائي في السنن الكبرى: (٧/ ٣٩٣)، حديث رقم: (٨٣١١)، (٨/ ٢٩١)، حديث رقم: (٩١٩٣)، والدولابي في الذرية الطاهرة: (ص:٩٩)، حديث رقم: (١٨٤) تحقيق: سعد المبارك الحسن، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٧ هـ، وابن حبان في صحيحه: (١٥، ٤٠٣)، حديث رقم: (٦٩٥٣)، والطبراني في معجمه: (٤/ ٢٤٢)، حديث رقم: (٤٠٨٩)، =

والحديث صححه الحاكم، والذهبي، والألباني.

قال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)[١]، ووافقه الذهبي، وقال: (بل صحيح)[٢].

وقال الشيخ الألباني: (الحديث صحيح)[٣].

أقول: تصحيح الحاكم والذهبي والألباني لحديث عائشة؛ لروايته من غير وجه عن عائشة رضي الله عنها.

=

والحاكم في المستدرك على الصحيحين: (٣/ ١٦٧، ١٧٤)، حديث رقم: (٤٧٣٢)، (٤٧٥٣)، (٤/ ٣٠٣)، حديث رقم: (٧٧١٥)، والبيهقي في السنن الكبرى: (٧/ ١٦٢) حديث رقم: (١٣٥٧٨):

كلهم أخرجوه مع الترمذي من طريق: إسرائيل بن يونس الكوفي، عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو، عن عائشة بنت طلحة، عن أم المؤمنين، عائشة – رضي الله عنها – بألفاظ متقاربة.

(١) المستدرك على الصحيحين: (٣/ ١٦٧).

(٢) التلخيص بهامش المستدرك: (٣/ ١٦٧).

(٣) صحيح الأدب المفرد: (ص:٣٥٥) حديث رقم: (٧٢٩).

[١٧] الحديث الثالث:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا إسحاق بن إسماعيل، حدثنا سفيان، عن وائل بن داود، عن البهي، أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال لأسامة بن زيد: ((قد أحسن الله بنا إذ لم يكن أسامة جارية، ولو كنت جارية لحليناك[١] حتى يرغب[٢] فيك))[٣].

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– إسحاق بن إسماعيل، ثقة، تقدمت ترجمته[٤].

– سفيان بن عيينة، ثقة، تقدمت ترجمته[٥].

– "وائل بن داود، التيمي، الكوفي، والد بكر، ثقة"[٦].

– البهي: اسمه: عبد الله بن يسار أبو محمد البهي، مولى مصعب بن الزبير القرشي، الأسدي، قال فيه ابن سعد: (كان ثقة معروفا قليل الحديث)[٧]، وسئل ابن معين عنه فقال: (ثقة)[٨]، وقال أبو حاتم الرازي: (البهي لا يحتج بحديثه، وهو مضطرب الحديث)[٩]، وذكره ابن

---

(١) لحليناك: أي اتخذنا لك حليا وألبسناك إياه، والتحلية التزين. ينظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير: (٥/ ٣٢٥)، حديث رقم: (٧٤٦٩).

(٢) يرغب فيك: رغب يرغب رغبة: إذا حرص على الشيء وطمع فيه، والرغبة: السؤال والطلب. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: (٢/ ٢٣٧)، مادة: (رغب).

(٣) كتاب العيال: (١/ ٣٩٥)، حديث رقم: (٢٣٠).

(٤) في ص: (٣٠).

(٥) في ص: (٥٠).

(٦) تقريب التهذيب: (ص:٥٨٠)، ترجمة رقم: (٧٣٩٤).

(٧) الطبقات الكبرى: (٦/ ٢٩٩).

(٨) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز: (١/ ١٠٣)، ترجمة رقم: (٤٦١).

(٩) علل الحديث لابن أبي حاتم: (٢/ ٤٨)، ترجمة رقم: (٢٠٦).

حبان في الثقات[١]، وقال الذهبي: (وثق)[٢]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق يخطئ)[٣].

أقول: البهي لم يضعفه إلا أبو حاتم الرازي، ووثقه بقية الأئمة، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق يخطئ)، فوصف الحافظ ابن حجر له بالخطأ لا يضر، فالبهي: صدوق حسن الحديث؛ لأن أخطائه يسيرة في الأحاديث القليلة التي رواها، ناتجة أنه اضطرب في روايته للنادر منها، وهذا لا يضر في ضبطه وعدالته، لأن الراوي العدل الثقة، أو الصدوق لا يسلم من الأخطاء اليسيرة أو القليلة، وإذا كانت أخطاء البهي كثيرة لضُعِف من قِبل الأئمة المذكورين، وبطل الاحتجاج بحديثه.

وعليه؛ يتبين أن الحديث رجال إسناده كلهم ثقات، ما عدا عبد الله البهي صدوق، إلا أنه مرسل أرسله التابعي عبد الله البهي، والمرسل ضعيف.

المحور الثاني: من حيث تخريجه:

– أخرج الحديث أيضا مرسلا عن التابعي عبد الله البهي، إبراهيم الحربي[٤]، وابن عساكر[٥]، أخرجه إبراهيم الحربي: بقوله حدثنا إبراهيم بن بشار[٦]، حدثنا سفيان ابن عيينة، عن

---

(١) الثقات: (٥/ ٣٣).

(٢) الكاشف: (١/ ١٦٠)، ترجمة رقم: (٣٠٧٣).

(٣) تقريب التهذيب: (ص:٣٣٠)، ترجمة رقم: (٣٧٢٣).

(٤) في غريب الحديث: (٣/ ١١٣٩).

(٥) في تاريخ دمشق: (٨/ ٦٩).

(٦) أبو إسحاق: إبراهيم بن بشار الرمادي البصري، قال فيه أحمد بن حنبل: (ضعيف)، وقال يحيى بن معين: (ليس بشيء)، وقال النسائي: (ليس بالقوي)، وقال يحيى بن الفضل: (حدثنا إبراهيم الرمادي، وكان والله ثقة)، وقال البخاري: (يهم في الشيء بعد الشيء، وهو صدوق)، وقال أبو حاتم الرازي، وأبو داود الطيالسي: (صدوق)، وقال أبو عوانة الإسفرائيني: (ثقة، من كبار أصحاب ابن عيينة، وممن سمع منه قديما)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان متقنا ضابطا، صحب ابن عيينة سنين كثيرة، وسمع أحاديثه مرارا)، وقال ابن عدي: (لا أعلم أنكر عليه إلا حديث ذكره البخاري، وباقي حديثه عن ابن عيينة، وأبي معاوية، وغيرهما من الثقات، مستقيم، وهو عندنا من أهل الصدق)، وقال أبو عبد الله الحاكم: (ثقة مأمون، من الطبقة الأولى من أصحاب ابن عيينة)، وقال الذهبي: (ليس بالمتقن، وله مناكير، توفي سنة ٢٢٨هـ)، وقال الحافظ ابن حجر: (حافظ له أوهام)، وقد بين ابن معين وأحمد بن حنبل سبب تضعيفهما لإبراهيم بن بشار الرمادي، بقولهما: (كان يملي على الناس مالم يسمعوه من سفيان، قال أحمد: (كان يغير الألفاظ، فتكون زيادة في الحديث).

=

وائل، عن البهي، قال: كانت بأسامة دمامة[1]، فقال النبي – صلى الله عليه وسلم –: ((قد أحسن بنا إذ لم يكن جارية)).

وأخرجه ابن عساكر، من طريق: مروان بن معاوية[2]، عن وائل بن داود، عن البهي قال: قدم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – المدينة قدمها وهم خائفون على من شذ منهم أن يغتال، فأصاب وجه أسامة حجر، فأدماه، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لعائشة: ((اغسلي عن وجه أسامة دماءه، وخرج إلى الصلاة، فلما رجع لم يرها تفعل به كما تفعل المرأة بولدها، فقال:

=

أقول: هذا سبب غير وجيه مردود؛ لأن إبراهيم بن بشار الرمادي، كما قال ابن حبان: (صحب ابن عيينة سنين كثيرة، وسمع أحاديثه مرارا)، وهذا فيه دلالة صريحة أنه سمع من ابن عيينة أحاديث لم يسمعها غيره، وحدث بها، ولا يعد قدحا فيه أنه أملاها على غيره؛ لأنه كان ضابطا، ومتقنا في سماعها من ابن عيينة، وأما ما ذكر عنه من زيادة مخالفة في الحديث، عندما كان يملي على الناس مالم يسمعوه من ابن عيينة، فيغير في ألفاظ الحديث سندا أو متنا، فهذا أيضا لا يعد قدحا يسلب عنه عدالة صدقه لندرة ما ورد عنه من الزيادة المخالفة، وقد نص ابن عدي أنه أنكر عليه زيادة مخالفة وردت في حديث واحد، ذكره البخاري، رواه ابن عيينة مرسلا، زاد فيه إبراهيم، فرواه موصولا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وباقي أحاديثه عن ابن عيينة، وعن غيره من المشاهير مستقيمة، لا زيادة فيها في السند أو المتن، وما أظهرته في تعقيبي لسبب تضعيف: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل لإبراهيم بن بشار الرمادي يصوب أن تضعيفهما له تضعيف مردود، وكذلك تضعيف النسائي له يعد من قبيل التضعيف المردود، لأنه ضعفه من غير سبب، وعليه؛ يتحقق من أقوال الأئمة المتقدمة في إبراهيم بن بشار الرمادي: أنه صدوق حسن الحديث، وهو في أصله ثقة، وإنما نزل إلى مرتبة: (الصدوق) بسبب أوهامه القليلة، كما قال البخاري: (يهم في الشيء بعد الشيء، وهو صدوق، وكما نص أبو حاتم الرازي، وأبو داود الطيالسي أنه: (صدوق)، وأوهامه يسيرة حددها ابن عدي – كما تقدم – في حديث واحد، وقال: (وباقي حديثه مستقيم عن الثقات، وهو عندنا من أهل الصدق). ينظر: التاريخ الكبير للبخاري: (١/ ٢٧٧)، ترجمة رقم: (٨٩٠)، الجرح والتعديل: (٢/ ٨٩ – ٩٠)، ترجمة رقم: (٢٢٥)، الضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص:١٣)، ترجمة رقم: (١٧)، الثقات: (٨/ ٧٢)، الكامل في ضعفاء الرجال: (١/ ٤٣٠ – ٤٣١)، ترجمة رقم: (١٠٢)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٢٣، ٢٤)، ترجمة رقم: (٥٣)، المغني في الضعفاء: (١/ ١١)، ترجمة رقم: (٥٠)، وتهذيب التهذيب: (١/ ١٠٨ – ١١٠)، ترجمة رقم: (١٩٠)، تقريب التهذيب: (ص:٨٨)، ترجمة رقم: (١٥٥)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: (ص:١٦)، للخزرجي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غده، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب – بيروت، ط٥، ١٤١٥هـ.

(١) الدمامة: القُصر والقُبح. النهاية في غريب الحديث والأثر: (٢/ ١٣٤)، مادة: (دمم).

(٢) وهو: "أبو عبد الله: مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري الكوفي، نزيل مكة، ودمشق، ثقة حافظ". تقريب التهذيب: (ص:٥٢٦)، ترجمة رقم: (٦٥٧٥).

أدنيه، فألقم فمه الجرح الذي بوجه أسامة، فجعل يمص الدم الذي بفيه، ويمجه، حتى إذا غسل عن أسامة دماءه نظر في وجهه، فقال: لو كنت جارية ما أرادك أحد، ولو كنت لأعطيناك مالا وإبلا حتى يرغب فيك)).

يتضح من تخريج الحديث مرسلا عن التابعي: عبد الله البهي: أنه أخرجه مع ابن أبي الدنيا إبراهيم الحربي، وابن عساكر، وأن مداره على الراوي الثقة: وائل بن داود التيمي الكوفي، روي إليه من ثلاثة طرق: طريق: ابن أبي الدنيا، وطريق: إبراهيم الحربي، وطريق: ابن عساكر، ورجالها كلهم ثقات، إلا راو واحد من رجال الطريق الثانية راويها صدوق، وهو: إبراهيم بن بشار الرمادي، وقد رواه وائل بن داود في طرقه الثلاث عن شيخه الصدوق التابعي: عبد الله البهي.

وبهذا يظهر لنا: أن أغلب رجال الطرق الثلاث ثقات، إلا راويان برتبة: (الصدوق) وهما: إبراهيم بن بشار الرمادي، والمرسِل للحديث التابعي: عبد الله البهي.

– والحديث رويَ أيضا مرسلا من وجه آخر عن التابعي سعيد بن يحمد الهمداني(١):
أخرجه ابن سعد(٢)، بقوله: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَبَّادَ(٣)، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقٍ(٤)، قَالَ:

---

(١) "أبو السفر: سعيد بن يحمد الهمداني الثوري الكوفي، ثقة". تقريب التهذيب: (ص:٢٤٢)، ترجمة رقم: (٢٤١٣).
(٢) في الطبقات الكبرى: (٤/ ٦٢).
(٣) "أبو عباد: يحيى بن عباد الضبعي البصري، نزيل بغداد، قال فيه أحمد بن حنبل: (ما أعلم عليه حجة)، وقال يحيى بن معين: (كان صدوقا)، وقال أبو حاتم الرازي: (ليس به بأس)، وقال الدارقطني: (يحتج به)، وقال الساجي: (بصري ضعيف حدث عنه أهل بغداد، ولم يحدث عنه أحد من أصحابنا بالبصرة)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخطيب البغدادي: (أحاديثه مستقيمة، لا نعلمه روى منكرا)، وقال الذهبي: (صالح)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق، توفي سنة ١٩٨هـ).
أقول يتبين من أقوال هؤلاء الأئمة أن يحيى بن عباد الضبي صدوق، حسن الحديث، وأما تضعيف الساجي له، فهو تضعيف مردود، لأنه لم يبين سبب تضعيفه، والتضعيف من غير بيان سببه لا يقبل. ينظر: الجرح والتعديل: (٩/ ١٧٣)، ترجمة رقم: (٧١٢)، الثقات: (٩/ ٢٥٦)، الكاشف: (٢/ ٣٦٨)، ترجمة رقم: (٦١٩١)، تهذيب التهذيب: (٢١، ٢٣٥ – ٢٣٦)، ترجمة رقم: (٣٨٣)، تقريب التهذيب: (ص:٥٩٢)، ترجمة رقم: (٧٥٧٦).
(٤) أبو إسرائيل: يونس بن أبي إسحاق الهمداني السبيعي الكوفي، اختلف أئمة الجرح والتعديل في تعديله وتضعيفه، أما تعديله، منهم من وصفه بأنه ثقة، ومنهم من وصفه بعبارات تدل على أنه صدوق حسن الحديث، ومنهم من ضعفه، وهم قليل، وقد وثقه غير واحد، قال فيه ابن سعد: (كان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث كثيرة)، وقال يحيى بن معين: (ثقة)، وقال العجلي: (ثقة)، وذكره ابن حبان في الثقات، وكذلك ابن شاهين، وقال: (ثقة، ليس به بأس)، والذين =

حَدَّثَنَا أَبُو السَّفَر، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ – صلّى الله عليه وسلم – جَالِسٌ هُوَ وَعَائِشَةُ، وَأُسَامَةُ عِنْدَهُمْ،

=

وصفوه بعبارات تدل على أنه صدوق هم: عبد الرحمن بن مهدي، والنسائي، والساجي، وابن عدي، والذهبي، والحافظ ابن حجر، قال عبد الرحمن بن مهدي: (لم يكن به بأس)، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وقال الساجي: (صدوق)، وقال ابن عدي: (له أحاديث حسان، وروى عنه الناس) وقال الذهبي: (صدوق ما به بأس، ما هو في قوة مسعر وشعبة)، وقال فيه مرة أخرى: (ابناه أتقن منه، وهو حسن الحديث)، وقال فيه أيضا: (صدوق، يغرب)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق يهم قليلا)، وقد ضعفه: يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي، وابن خراش، قال ابن حزم في المحلى: (ضعفه يحيى القطان وأحمد بن حنبل جدا)، قال فيه يحيى بن سعيد القطان: (كانت فيه غفلة، وكان منه سجية)، وسئل أحمد بن حنبل عنه، فقال: (حديثه مضطرب)، وقال فيه أيضا: (فيه لين)، وقال أبو حاتم الرازي: (كان صدوقا إلا انه لا يحتج بحديثه)، وقال ابن خراش: (في حديثه لين)، ويراد بقول أبي حاتم الرازي أن يونس بن أبي إسحاق صدوق في عدالته، ضعيف في حديثه، لا يحتج به، وقد أظهر يحيى القطان، وأحمد بن حنبل السبب الذي من أجله ضُعِّفَ يونس بن أبي إسحاق، قال يحيى القطان: (كانت فيه غفلة)، وقال أحمد بن حنبل: (مضطرب الحديث).

أقول: أما قول يحيى القطان: (كانت فيه غفلة يدل أن فيه غفلة قليلة، لم يكن مغفلا كثير الخطأ والغلط، ويشهد لذلك قول الحافظ ابن حجر: (صدوق، يهم قليلا)، وفي حالة اتصافه أنه كثير الغفلة، أي كثير الخطأ والغلط، لكان منكر الحديث، يبطل الاحتجاج بحديثه، ولضعفه جميع الأئمة الذين عدلوه، وفي نص تعديلهم له دلالة صريحة على قلة غفلته، وأنه قليل الخطأ والغلط فيما يرويه من أحاديث، وأما قول أحمد بن حنبل: (مضطرب الحديث) أقول: يونس بن أبي إسحاق له أحاديث كثيرة، فلا مانع أن يظهر منها أحاديث مضطربه في أسانيدها، أو في متونها، إلا أن عددها قليل، وفي حالة كثرتها يمتنع الرواة أن يرووا عنه، وفي كونها قليلة روى عنه الكثير من الرواة، ويشهد لصحة ذلك قول ابن عدي: (له أحاديث حسان، روى عنه الناس)، وعليه؛ يتضح أن الأخطاء أو الأوهام أنزلت يونس بن أبي إسحاق الهمداني من مرتبة ثقة تام الضبط إلى صدوق خفيف الضبط، وتكون رتبته في عدالته: صدوقا حسن الحديث، كما نص على ذلك الذين وصفوه بعبارات تدل على أنه صدوق حسن الحديث، وأحسن من لخص حاله هو: الحافظ الذهبي، حيث قال: (صدوق، ما به بأس، ما هو في قوة مسعر، ولا شعبة)، وقال فيه أيضا: (ابناه أتقن منه، وهو حسن الحديث)، وأما قول الحافظ ابن حجر: (صدوق يهم قليلا)، كون أوهامه قليلة لا تضر في عدالته، ولا ضبطه، ولا تنزل حديثه عن مرتبة الحسن، لأن الوهم القليل لا يسلم منه أحد، ولا يقدح في الراوي العدل، سواء كان ثقة أو صدوقا. ينظر: الطبقات الكبرى: (٦/ ٣٦٣)، والثقات للعجلي: (ص:٦٣)، ترجمة رقم: (٧٧)، الجرح والتعديل: (٩/ ٢٤٣ – ٢٤٤)، ترجمة رقم: (١٠٢٤)، الثقات لابن حبان: (٧/ ٦٥٠، ٦٥١)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٨/ ٥٢٦)، ترجمة رقم: (٢٠٨٥)، تاريخ أسماء الثقات: (ص:٢٦٣)، ترجمة رقم: (١٦٢١)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ٤٨٢ – ٤٨٣)، ترجمة رقم: (٩٩١٤)، المغني في الضعفاء: (٢/ ٧٦٦)، ترجمة رقم: (٢/ ٦٦ ٧)، ترجمة رقم: (٧٢٧١)، سير أعلام النبلاء: (٧/ ٢٦ – ٢٧)، ترجمة رقم: (١٠)، تقريب التهذيب: (ص:٦١٣)، ترجمة رقم: (٧٨٩٩).

إِذْ نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ – صلّى الله عليه وسلم – فِي وَجْهِ أُسَامَةَ، فَضَحِكَ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صلّى الله عليه وسلم –: ((لَوْ أَنَّ أُسَامَةَ جَارِيَةٌ لَحَلَّيْتُهَا وَزِينَتُهَا حَتَّى أُنْفِقَهَا)).

قال الشيخ الألباني: (هذا سند صحيح مرسل، وأبو السفر اسمه: سعيد بن يحمد تابعي ثقة، يروي عن العبادلة: ابن عباس، وابن عمر، وابن عمرو)[١].

أقول: الحديث سنده حسن، فيه يحيى بن عباد الضبعي، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي صدوقان، إلا أنه مرسل أرسله التابعي الثقة: سعيد بن يحمد الهمداني.

– والحديث روي بسند ضعيف عن عائشة – رضي الله عنها –، يدل في ظاهره: أنه روي متصلا إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، وقد أخرجه ابن سعد[٢]، وأبو بكر بن أبي شيبة[٣]، وأحمد بن حنبل[٤]، وابن ماجه[٥]، وابن أبي الدنيا[٦]، وأبو يعلى الموصلي[٧]، وابن حبان[٨]، والبيهقي[٩]، وابن عساكر[١٠]، من طرق: عن شريك[١١] عن العباس بن ذريح[١٢] عن البهي عن عائشة – رضي الله عنها، قالت: عثر أسامةُ بعتبةِ البابِ[١٣]، فشج في وَجهِهِ[١٤]، فقال رسول

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (٣/ ١٧)، حديث رقم: (١٠١٩).

(٢) في الطبقات الكبرى: (٤/ ٦٠).

(٣) في مصنفه: (الأحاديث والآثار)، (٦/ ٣٩٢)، حديث رقم: (٣٢٣٠٦).

(٤) في مسنده: (٤٢، ٧)، حديث رقم: (٢٥٠٨٢)، (٤٣، ٥٠ – ٥١)، ترجمة رقم: (٢٥٨٦١).

(٥) في سننه: (١/ ٦٣٥)، كتاب: (النكاح)، باب: (الشفاعة في التزويج)، حديث رقم: (١٩٧٦).

(٦) في كتابه: (العيال)، (١/ ٣٩٣)، حديث رقم: (٢٢٨).

(٧) في مسنده: (٨/ ٧٢)، حديث رقم: (٤٥٩٧).

(٨) في صحيحه: (١٥، ٥٨٢)، حديث رقم: (٧٠٥٦).

(٩) في شعب الإيمان: (١٣، ٣٧٩)، حديث رقم: (١٠٥٠٥).

(١٠) في تاريخ دمشق: (٨/ ٦٧).

(١١) هو: شريك بن عبد الله النخعي، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٣٤)، وهو: ضعيف؛ لسوء حفظه، يخطئ كثيرا.

(١٢) "عباس بن ذريح الكلبي الكوفي، ثقة" تقريب التهذيب: (ص:٢٩٢)، ترجمة رقم: (٣١٦٨).

(١٣) وهو: "موضع الدخول والخروج": (تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم: (ص:٢٤٠)، لمحمد بن فتوح بن عبد الله الأزدي، تحقيق: الدكتورة زبيدة محمد سعيد، مكتبة السنة، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م).

(١٤) "الشج في الرأس خاصة في الأصل، وهو: أن يضربه بشيء فيجرحه فيه ويشقه، ثم استعمل في غيره من الأعضاء". النهاية في غريب الحديث والأثر: (٢/ ٤٤٥) مادة: (شجج).

الله صلى الله عليه وسلم: ((أميطي عنه الأذى، فتقذرته[١]، فجعل يمص عنه الدم ويمجه عن وجهه، ثم قال: لو كان أسامة جارية لحليته وكسوته حتى أنفقه))، لفظ الحديث لابن ماجه.

قال الحافظ العراقي: (إسناده صحيح)[٢].

وقال البوصيري: (هذا إسناد صحيح إن كان البهي سمع من عائشة)[٣].

وعقَّب عليهما الشيخ الألباني، بقوله: (وهذا سند ضعيف من أجل شريك، وهو بن عبد الله القاضي، فإنه ضعيف لكثرة خطئه، فقول الحافظ العراقي بعدما عزاه لأحمد: (إسناده صحيح) غير صحيح، ومثله قول البوصيري في الزوائد: (إسناده صحيح إن كان البهي سمع من عائشة)[٤].

فالحديث سنده ضعيف كما قال الشيخ الألباني؛ لضعف شريك بن عبد الله النخعي؛ لكونه سيء الحفظ يخطئ كثيرا، وعبد الله البهي اختلف في سماعه من عائشة، فنفاه أحمد بن حنبل، وأثبته البخاري.

سئل أحمد بن حنبل هل عبد الله البهي سمع من عائشة – رضي الله عنها –؟ قال: (ما أرى في هذا شيئا إنما يروي عن عروة)[٥].

وقال البخاري: (سمع ابن عمر، وابن الزبير، وعائشة رضي الله عنها)[٦].

ويترجح لي: أن عبد الله البهي لم يسمع من عائشة، وإنما يروي عن عروة، كما نص على ذلك الإمام أحمد بن حنبل، ويرشح صحة قوله ما أكد عليه أبو حاتم الرازي، بقوله: (البهي يدخل بينه وبين عائشة عروة، وربما قال: حدثتني عائشة، ونفس البهي لا يحتج بحديثه، وهو مضطرب الحديث)[٧].

---

(١) "يقال: قذرت الشيء أقذره: إذا كرهته واجتنبته". النهاية في غريب الحديث والأثر: (٤/ ٢٨) مادة: (قذر).

(٢) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: (المغني عن حمل الأسفار)، (١/ ٦٨١).

(٣) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة: (٢/ ١١٧)، حديث رقم: (٧٠٦).

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (٣/ ١٦ – ١٧)، حديث رقم: (١٠١٩).

(٥) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: (ص:٢١٨)، ترجمة رقم: (٤٠٨).

(٦) التاريخ الكبير: (٥/ ٥٦)، ترجمة رقم: (١٢٤).

(٧) علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي: (٢/ ٤٨).

– والحديث روي أيضا مرفوعا عن عائشة رضي الله عنها، روي إليها من طريق أخرى، أخرجها إسحاق بن راهويه[١]، وأبو يعلى الموصلي[٢]:

أخرجها إسحاق بن راهويه، بقوله: أخبرنا جرير[٣]...

وأخرجها أبو يعلى الموصلي، بقوله: حدثنا زكريا بن يحيى الواسطي[٤]، حدثنا هشيم[٥]...

كلاهما: (جرير، وهشيم) عن مجالد[٦]، .....

---

(١) في مسنده: (٣/ ١٠٤٢)، حديث رقم: (١٨٠٣).

(٢) في مسنده: (٧/ ٤٣٥)، حديث رقم: (٤٤٥٨).

(٣) جرير بن حازم الأزدي ثقة، تقدمت ترجمته في هامش ص: (١٤٨).

(٤) زكريا بن يحيى بن صبيح اليشكري الواسطي المعروف بزحمويه، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: (روى عن صالح بن عمر، وفرج بن فضالة، وزياد البكائي، وروى عنه أبو زرعة)، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: (من أهل واسط يروي عن هشيم... وكان من المتقنين في الروايات)، وقال الذهبي: (روى عنه أسلم بن سهل بن أسلم الواسطي في تاريخه، وأبو زرعة الرازي، وجماعة، توفي سنة ٢٣٥هـ).

أقول: زكريا بن يحيى الواسطي ثقة، لوصف ابن حبان بأنه: (من المتقنين في الروايات). ينظر: الجرح والتعديل: (٣/ ٦٠١)، ترجمة رقم: (٢٧١٥)، الثقات: (٨/ ٢٥٣)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٥/ ٨٢٣)، ترجمة رقم: (١٤٤).

(٥) "أبو معاوية: هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي الواسطي، ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي: (ت: ١٨٣هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٥٧٤)، ترجمة رقم: (٧٣١٢).

(٦) أبو عمرو: مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني الكوفي، قال فيه ابن سعد: (كان ضعيفا في الحديث)، وقال علي بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: مجالد؟ قال: (في نفسي منه شيء)، وقال عبد الرحمن بن مهدي: (حديث مجالد عند الأحداث يحيى بن سعيد، وأبى اسامة، ليس بشيء، ولكن حديث شعبة وحماد بن زيد وهشيم وهؤلاء القدماء، قال أبو محمد يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره)، وقال يحيى بن معين: (مجالد بن سعيد ثقة)، وقال مرة أخرى: (مجالد بن سعيد ضعيف واهي الحديث)، وقال أحمد بن حنبل: (ليس بشيء يرفع حديثا كثيرا لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس)، وقال الجوزجاني: (يضعف حديثه)، وقال العجلي: (جائز الحديث، حسن الحديث)، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: (سئل أبى عن مجالد بن سعيد يحتج بحديثه؟ قال لا، وهو أحب إلى من بشر بن حرب، وأبي هارون العبدي، وشهر بن حوشب، وأحب إلى من داود الأودي وعيسى الحناط، وليس مجالد بقوى الحديث) وقال النسائي: (ثقة)، وقال في موضع آخر: (ليس بالقوي)، وقال ابن حبان: (كان رديء الحفظ يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به)، وقال الدارقطني: (مجالد بن سعيد كوفي ليس بقوي)، وقال الذهبي: (مشهور صاحب حديث)، وقال مرة أخرى: (مشهور صاحب حديث، على لين فيه)، وقال الحافظ ابن حجر: (ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره، مات سنة ١٤٤هـ).

=

عن الشَّعْبِيِّ[1]، عَنْ عَائِشَةَ – رضي الله عنها – قَالَتْ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنْ أَغْسِلَ وَجْهَ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ يَوْمًا وَهُوَ صَبِيٌّ، قَالَتْ: وَمَا وَلَدْتُ وَلَا أَعْرِفُ كَيْفَ يُغْسَلُ الصِّبْيَانُ، قَالَتْ: فَآخُذُهُ فَأَغْسِلُهُ غَسْلًا لَيْسَ بِذَاكَ، قَالَتْ: فَأَخَذَهُ فَجَعَلَ يَغْسِلُ وَجْهَهُ وَيَقُولُ: ((لَقَدْ أُحْسِنَ بِنَا إِذْ لَمْ تَكُ جَارِيَةً، وَلَوْ كُنْتَ جَارِيَةً لَحَلَّيْتُكَ وَأَعْطَيْتُكَ)).

الحديث ضعيف؛ لأن في سنده علتان:

الأولى: أن من رواته راوٍ ضعيف بجرح قادح، وهو: مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني الكوفي.

الأخرى: الانقطاع؛ لأن الشعبي لم يسمع من عائشة – رضي الله عنها –، قال الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: (ما روى الشعبي عن عائشة فهو مرسل)[2]، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: سمعت أبي يقول: (الشعبي عن عائشة مرسل إنما يحدث عن مسروق[3] عن عائشة)[4]، وقال العلائي: (عامر الشعبي: أرسل عن عمر وطلحة بن عبيد الله وابن مسعود وعائشة وعبادة بن الصامت رضي الله عنهم)[5].

=

يتبين من خلال أقوال الأئمة أن مجالد بن سعيد الهمداني ضعيف بجرح قادح مبين السبب، أظهره ابن حبان بقوله: (كان رديء الحفظ يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به)، ومع أنه كان رديء الحفظ تغير في آخر عمره، كما قال الحافظ ابن حجر، وعليه يقدم قول من ضعفه على قول من عدله، ومن عدله بأنه ثقة، قد ضعفه مرة أخرى، لا سيما ابن معين والنسائي، وهذا يدل أيضا أنه ضعيف بجرح قادح. ينظر: الطبقات الكبرى: (٦/ ٣٤٩)، أحوال الرجال: (ص:١٤٤)، ترجمة رقم: (١٢٦)، الثقات للعجلي: (ص:٤٢٠)، ترجمة رقم: (١٥٣٧)، الجرح والتعديل: (٨/ ٣٦١ – ٣٦٢)، ترجمة رقم: (١٦٥٣)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٣/ ١٠)، ترجمة رقم: (١٠٣٩)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني: (٣/ ١٣٤)، ترجمة رقم: (٥٣١)، المغني في الضعفاء: (٢/ ٥٤٢)، ترجمة رقم: (٥١٨٣)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٤٣٨)، ترجمة رقم: (٧٠٧٠)، تهذيب التهذيب: (١٠/ ٤٠)، ترجمة رقم: (٦٥)، تقريب التهذيب: (ص:٥٢٠)، ترجمة رقم: (٦٤٧٨).

(١) عامر بن شراحيل الشعبي، ثقة مشهور فقيه، تقدمت ترجمته في ص: (١٢٨).

(٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري: (٣/ ٤٨٥)، ترجمة رقم: (٢٣٧٢).

(٣) "أبو عائشة: مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي الكوفي، ثقة فقيه عابد، مخضرم: (٦٢)". تقريب التهذيب: (ص:٥٢٨)، ترجمة رقم: (٦٦٠١).

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم: (ص:١٦٠)، ترجمة رقم: (٥٩١).

(٥) جامع التحصيل: (ص:٢٠٤).

والحديث من رجال سنده هشيم بن بشير الواسطي، وهو كثير التدليس، وقد عنعن في سند الحديث، إلا أن تدليسه غير قادح لسند الحديث؛ لأن الراوي الثقة جرير بن حازم الأزدي تابعه في الرواية عن مجالد بن سعيد الهمداني، كما هو موضح في تخريج الحديث.

وأما علة الانقطاع بين الشعبي وعائشة – رضي الله عنها – أوصله ابن أبي الدنيا(١)، بقوله: حدثنا محمد بن إدريس(٢)، إبراهيم بن موسى(٣)، حدثنا يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة(٤)، عن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة – رضي الله عنها – قالت: قال لي رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((اغسلي وجه أسامة، فنظر إلي وأنا أنقيه(٥)، فضرب يدي، ثم أخذه، فغسل وجهه، ثم قبله، ثم قال: أحسن الله إذ لم يكن أسامة جارية)).

والحديث بهذا السند أظهر أن الواسطة بين الشعبي وعائشة – رضي الله عنها – هو: الراوي الثقة مسروق بن الأجدع الهمداني، أوصل سند انقطاع الحديث.

وحديث عائشة رضي الله عنها كما هو موضح في تخريجه مداره على شريك بن عبد الله القاضي، وعلى مجالد بن سعيد الهمداني، وقد روي إليهما من طرق متعددة، وكل منهما ضعف بجرح قادح، لسوء حفظهما.

والحديث بمجموع طرقه مرفوعا عن عائشة، ومرسلا عن التابعي عبد الله البهي، والتابعي سعيد بن يحمد الهمداني، يتقوى إلى درجة الحسن لغيره، وقد صححه بمجموع طرقه الحافظ العراقي، والبوصيري، وأورده الشيخ الألباني في كتابه: (سلسلة الأحاديث الصحيحة) برقم: (١٠١٩).

والصواب: أن الحديث بدرجة الحسن لغيره؛ لكونه ضعيف تقوى بمجموع طرقه.

---

(١) في كتابه: (العيال)، (١/ ٣٩٤)، حديث رقم: (٢٢٩).

(٢) "أبو حاتم: محمد بن إدريس بن المنذر الرازي، الحافظ: (ت: ٢٧٧هـ)". الكاشف: (٢/ ١٥٥)، ترجمة رقم: (٤٧١١).

(٣) "أبو إسحاق: إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي الفراء الرازي، يلقب الصغير، ثقة حافظ". تقريب التهذيب: (ص:٩٤)، ترجمة رقم: (٢٥٩).

(٤) "أبو سعيد: يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني الكوفي، ثقة متقن". تقريب التهذيب: (ص:٥٩٠)، ترجمة رقم: (٧٥٤٨).

(٥) أنقى الشيء: أي نظفه. ينظر: مقاييس اللغة: (٥/ ٤٦٤) مادة: (نقي)، لأحمد بن فارس الغزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٩٧م.

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه وأهميته:

تحقق من دراسة تخريج مرسل التابعي عبد الله البهي: أن الثابت فيه الإرسال دون الوصل؛ لأن وصله لم يصح؛ لعدم سماع عبد الله البهي من عائشة – رضي الله عنها –، كما نص على ذلك الإمام أحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي، وإنما يروى عن عروة، فيدخل بينه وبين عائشة عروة، وعليه؛ فالحديث بسبب الإرسال ضعيف، يعد ضعفه خفيفا، يتقوى إلى درجة الحسن لغيره، لسببين:

السبب الأول: وجود حديث مرسل يتقوى به، مروي من وجه آخر عن التابعي الثقة: سعيد بن يحمد الهمداني.

السبب الثاني: وجود شاهد له يتقوى به أيضا، وهو حديث عائشة رضي الله عنها، المروي إليها من طرق متعددة.

وبهذين السببين يتقوى مرسل التابعي: عبد الله البهي من الضعف الخفيف إلى درجة الحسن لغيره.

أهم ما يستفاد من الحديث:

– "أفاد: أن أصل الزينة حق، وإنما يفسدها الإرادة والقصد، فإذا كانت الإرادة لله، فقد أقام حقا من حقوق الله، وإذا كان لغيره فهو وبال وضلال"(١).

– "فيه إيذان بأن التزين إنما يطلب للمرأة؛ لإنفاقها عند زوجها "(٢).

– وأفاد "أن للولي أن يحلي محجورته بما ينفقها، ويصرف على ذلك من مالها"(٣).

---

(١) فيض القدير: (٥/ ٣٢٥)، حديث رقم: (٧٤٦٩).

(٢) المصدر السابق: (٥/ ٣٢٥)، حديث رقم: (٧٤٦٩).

(٣) نفس المصدر: (٥/ ٣٢٥)، حديث رقم: (٧٤٦٩).

[١٨] الحديث الرابع:

قال ابن أبي الدنيا: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، أَنَّ امْرَأَةً أَتَتِ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، فَلَمْ تَجِدْ مَجْلِسًا، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ مَجْلِسِهِ، فَجَاءَتْ فَجَلَسَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: ((أُمُّكَ هِيَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أُخْتُكَ، قَالَ: لَا، قَالَ: فَرَحِمْتَهَا رَحِمَكَ اللَّهُ، فَرَحِمْتَهَا رَحِمَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ))(١).

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، ثقة، تقدمت ترجمته(٢).

– سفيان: وهو ابن عيينة، ثقة، تقدمت ترجمته(٣).

– "محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير، التيمي المدني، ثقة فاضل (ت: ١٣٠هـ)"(٤).

الحديث رجال إسناده كلهم ثقات، إلا أنه مرسل إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، وقد أرسله التابعي: محمد بن المنكدر، والإرسال انقطاع، يُضعَّف به الحديث.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– أخرج الحديث أيضا مرسلا عن التابعي: محمد بن المنكدر: هناد بن السري(٥)، وإسماعيل بن محمد الأصبهاني(٦):

---

(١) كتاب العيال: (١/ ٤٣٠)، حديث رقم: (٢٦١).

(٢) في ص: (٣٠).

(٣) في ص: (٥٠).

(٤) تقريب التهذيب: (ص:٥٠٨)، ترجمة رقم: (٦٣٢٧).

(٥) في الزهد: (٢/ ٦١٨).

(٦) في الترغيب والترهيب: (٢/ ٢٧٦)، حديث رقم: (١٥٧٨).

أخرجه هناد بن السري، بقوله: حدثنا عبدة[١]، عن محمد بن عمرو[٢]، حدثنا محمد بن المنكدر، قال: جاءت امرأة إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – وهو جالس في المسجد، والقوم حوله، فأطافت به لتخلص إليه، فقام رجل لتخلص إليه، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((أمك هي؟ قال: لا، قال: أختك هي؟ قال: لا، قال: فرحمتها رحمك الله)).

وأخرجه إسماعيل بن محمد الأصبهاني، بقوله: حدثنا محمد بن سليمان[٣]، حدثنا ابن عيينة، عن محمد بن المنكدر، قال: جاءت امرأة إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – فلم يكن لها موضع تقعد فيه، فقام رجل فجلست، فلما قضت حاجتها، قال – النبي صلى الله عليه وسلم –: أبينك وبينها قرابة؟ قال: لا، قال: فتعرفها؟ قال: لا، قال: فرحمتها رحمك الله، قالها ثلاثاً)).

---

(١) "أبو محمد: عبده بن سليمان الكلابي، الكوفي، ثقة ثبت: (ت: ١٨٧هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٣٦٩)، ترجمة رقم: (٤٢٦٩).

(٢) محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، قال ابن المبارك: (لم يكن به بأس)، وقال يحيى القطان: (وأما محمد بن عمرو فرجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث)، وسئل عنه يحيى بن معين، فقال: (ما زال الناس يتقون حديثه، قيل له: وما علة ذلك؟ قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة)، وقال في رواية أخرى: (ثقة)، وقال الجوزجاني: (ليس بقوي الحديث ويشتهى حديثه)، وقال يعقوب بن شيبة: (هو وسط وإلى الضعف ما هو)، وقال أبو حاتم الرازي: (صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ)، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وقال في موضع آخر: (ثقة)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان يخطئ)، وقال ابن عدي: (أرجو أنه لا بأس به)، وقال الذهبي: (مشهور حسن الحديث اخرج له البخاري ومسلم متابعة)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق له أوهام، ت ١٤٥هـ).

أقول: محمد بن عمرو بن علقمة الليثي مشهور بالصدق، يعد صدوقا، حسن الحديث، وأما ما قاله الحافظ ابن حجر: (... له أوهام) فأي راوٍ عدل ثقة أو صدوق له أوهام، لأنه لا يسلم أحد من الخطأ، والكمال هو لله تعالى وحده، وأوهام أي راوٍ لا تسلب منه عدالته إلا في حالة كثرتها، فيضعف ويبطل الاحتجاج بحديثه، ومحمد بن عمرو بن علقمة أوهامه ليست كثيرة فإذا كانت له أوهام كثيرة لنص على تضعيفه الأئمة المذكورين المعدلين له. ينظر: أحوال الرجال: (ص:٢٤٣)، ترجمة رقم: (٢٤٤)، الجرح والتعديل: (٨/ ٣١)، ترجمة رقم: (١٣٨)، الثقات: (٧/ ٣٧٧)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٤٥٨)، ترجمة رقم: (١٦٩٣)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٢٦، ٢١٦ – ٢١٧)، ترجمة رقم: (٥٥١٣)، المغني في الضعفاء: (٢/ ٦٢١)، ترجمة رقم: (٥٨٧٦)، تهذيب التهذيب: (٩/ ٣٧٦ – ٣٧٧)، ترجمة رقم: (٦١٩)، تقريب التهذيب: ص: (٤٩٩)، ترجمة رقم: (٦١٨٨).

(٣) "أبو جعفر: محمد بن سليمان بن حبيب الأسدي العلاف الكوفي، ثم المصيصي، لقبه لوين، ثقة: (ت: ٢٤٥هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٤٨١)، ترجمة رقم: (٥٩٢٥).

اتضح من تخريج الحديث مرسلا أن له طريقين إلى التابعي: محمد بن المنكدر، الطريق الأولى: أخرجها ابن أبي الدنيا، وإسماعيل بن محمد الأصبهاني، ورجالها كلهم ثقات، والطريق الأخرى: أخرجها هناد بن السري، ورجالها ثقات إلا محمد بن عمرو بن علقمة، فهو صدوق، حسن الحديث، وفي الطريق الأولى تابع محمد بن سليمان الأسدي الراوي إبراهيم بن إسماعيل الطالقاني في الرواية عن سفيان بن عيينة، وهذه المتابعة تؤكد ترجيح ثبوت الحديث مرسلا عن التابعي محمد بن المنكدر.

– والحديث روي متصلا بسند ضعيف: وصله البيهقي(١)، من طريق: حُسَيْنُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَنْقَزِيُّ(٢)، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبِي(٣)، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُدَيْلِ بْنِ وَرْقَاءَ(٤)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجُلٌ عِنْدَهُ، فَقَامَ حَتَّى قَعَدَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: ((أُمُّكَ هِيَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أُخْتُكَ هِيَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: تَعْرِفُهَا؟ قَالَ:

---

(١) في شعب الإيمان: (١١/ ٢٧٤)، حديث رقم: (٨٥٣٥).

(٢) حسين بن عمرو بن محمد العنقزي، من أهل الكوفة، سئل أبو داود عنه، فقال: (كتبت عنه ولا أحدث عنه)، وقال فيه أبو زرعة الرازي: (كان لا يصدق)، وقال أبو حاتم الرازي: (لين يتكلمون فيه)، وذكره ابن حبان في الثقات.
أقول: امتناع أبي داود من الرواية عن حسين بن محمد العنقزي يدل على ضعفه، ويظهر أنه لين الحديث لا يصدق فيما يحدث به. ينظر: سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل: (ص:١٣٧)، ترجمة رقم: (٩١)، الجرح والتعديل: (٣/ ٦٢)، ترجمة رقم: (٢٧٨)، الثقات: (٨/ ١٨٧).

(٣) أبو سعيد: عمرو بن محمد العنقزي، الكوفي، ثقة: (ت: ١٩٩هـ). تقريب التهذيب: (ص:٤٢٦)، ترجمة رقم: (٥١٠٨).

(٤) عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي المكي، قال فيه يحيى بن معين: (صالح)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: (عبد الله بن بديل له غير ما ذكرت مما ينكر عليه من الزيادة في متن أو في إسناد)، وغمزه الدارقطني، قال فيه: (ضعيف الحديث)، وقال الذهبي: (صويلح الحديث له ما ينكر)، وقال أيضا: (فيه ضعف، غمزه الدارقطني) وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق يخطئ).
أقول: عبد الله بن بديل بن ورقاء المكي ضعيف، بسبب ما يقوم به من زيادة في متن الحديث، أو في إسناده، فأُنكر عليه ذلك، إلا أنه ضعيف يعتبر به، لأن ابن معين قال فيه: (صالح)، وقال الذهبي في أحد قوليه: (صويلح الحديث، له ما ينكر) وقولهما يفيد أنه مع ضعفه يكتب حديثه للاعتبار، ويصلح في المتابعات والشواهد. ينظر: الجرح والتعديل: (٥/ ١٥)، ترجمة رقم: (٦٨)، الثقات: (٧/ ٢١)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٥/ ٣٥٨)، ترجمة رقم: (١٠٢٠)، الكاشف: (١/ ٥٤٠)، ترجمة رقم: (٢٦٤٢)، المغني في الضعفاء: (١/ ٣٢٣)، ترجمة رقم: (٣١١٠)، ديوان الضعفاء والمتروكين: ص ٢١٢)، ترجمة رقم: (٢١٢٥)، تقريب التهذيب: (ص:٢٩٦)، ترجمة رقم: (٣٢٢٤).

لَا، قَالَ: رَحِمْتَهَا رَحِمَكَ اللهُ)).

أقول: الحديث من هذه الطريق ضعيف؛ لأن في سنده: حسين بن عمرو العنقزي، ضعيف، وعبد الله بن بديل بن ورقاء المكي ضعيف يعتبر به.

والحديث روي مرفوعا إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – بسند ضعفه قادح، إلى الصحابي: أنس بن مالك بن النضر الأنصاري، والصحابي: سهيل بن سعد بن مالك الساعدي رضي الله عنهما:

– **حديث أنس بن مالك**: أخرجه ابن عدي(١)، والبيهقي(٢)، من طريق: عَبْدُ الْمُؤْمِنِ أَبي عُبَيْدَةَ(٣)، عنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي حَسَّانَ(٤)، أَخْبَرنا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، إِذْ جَاءَتِ امْرَأَةٌ لَهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَاجَةٌ، فَلَمْ تَجِدْ مَسَاغًا، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ مَجْلِسِهِ فَقَالَ لَهَا: "هَلُمَّ تَكَلَّمِي بِحَاجَتِكِ"، فَقَامَتْ فِي مَقَامِهِ فَكَلَّمَتْ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِحَاجَتِهَا، ثُمَّ انْصَرَفَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: ((هَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا قَرَابَةٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَعَرَفْتَهَا؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَرَحِمْتَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: رَحِمَكَ اللهُ كَمَا رَحِمْتَهَا)).

---

(١) في الكامل في ضعفاء الرجال: (٤/ ١٤١ – ١٤٢)، ترجمة رقم: (٦٩٥).

(٢) في شعب الإيمان: (١٠/ ١٢٣)، حديث رقم: (٧٢٦٥).

(٣) "أبو عبيدة: عبد المؤمن بن عبيد الله، السدوسي، البصري، ثقة". تقريب التهذيب: (ص:٣٦٦)، ترجمة رقم: (٤٢٣٧).

(٤) زياد بن أبي حسان، النبطي، الواسطي، قال فيه البخاري: (كان شعبة يتكلم فيه)، وقال أبو حاتم الرازي: (شيخ منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به)، وقال ابن حبان: (كان ممن يروي أحاديث مناكير كثيرة وأوهاما كثيرة لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد)، وقال ابن عدي: (زياد بن أبي حسان قليل الحديث)، وقال الدارقطني: (متروك)، وقال الذهبي: (زياد بن أبي حسان عن أنس تركوه).

يتضح من أقوال الأئمة المجرحين لزياد بن أبي حسان الواسطي: أنه متروك الحديث، ضُعِّف بتضعيف قادح مبين السبب؛ لكثرة ما يرويه من أحاديث منكرة، فترك حديثه، وبطل الاحتجاج به. ينظر: التاريخ الكبير: (٢/ ١٠٨)، ترجمة رقم: (١١٨٤)، الجرح والتعديل: (٣/ ٥٣٠)، ترجمة رقم: (٢٣٩٣)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (١/ ٣٠٥)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٤/ ١٤٢)، ترجمة رقم: (٦٩٥)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٨٨)، ترجمة رقم: (٢٩٣٣)، ديوان الضعفاء والمتروكين: (ص:١٤٧)، ترجمة رقم: (١٤٩٣)، المغني في الضعفاء: (١/ ٢٤٢)، ترجمة رقم: (٢٢٢٥).

أقول: الحديث بهذا السند ضعيف جدا؛ لأن من رواته زياد بن أبي حسان الواسطي متروك الحديث؛ لضعفه القادح؛ لنكارة أحاديثه التي يرويها، فترك حديثه، وبطل الاحتجاج به.

– **حديث سهل بن سعد**: أخرجه عبد بن حُميد(١)، والطبراني(٢)، من طريق عَبد الْحَمِيدِ بْن سُلَيْمَانَ(٣)، عَنْ أَبِي حَازِمٍ(٤)، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وعِنْدَهُ أَصْحَابُهُ، فَأَطافَتْ بِهِمْ فَلَمْ تَجِدْ مَكَانًا، فَفَطِنَ لَهَا رَجُلٌ فَقَامَ وَجَلَسَتْ، فَقَضَتْ حَاجَتَهَا ثُمَّ قَامَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لِلرَّجُلِ: ((أَتَعْرِفُهَا؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَفَرَحِمْتَهَا، رَحِمَكَ اللهُ ثلاثا)).

قال الهيثمي: (رواه الطبراني، وفيه عبد الحميد بن سليمان، وثقه أبو داود وغيره، وضعفه ابن معين وغيره، وبقية رجاله ثقات)(٥).

---

(١) في المنتخب من مسند عبد بن حميد: (١/ ٣٦٥)، حديث رقم: (٤٥٠).

(٢) في المعجم الكبير: (٦/ ١٦١)، حديث رقم: (٥٨٥٤).

(٣) أبو عمر: عبد الحميد بن سليمان، الخزاعي الضرير، المدني، نزيل بغداد، ضعيف وهو أخو فليح، قال فيه يحيى بن معين: (ليس بشيء)، وقال علي بن المديني: (عبد الحميد وأخوه فليح ضعيفان)، وسئل عنه الإمام أحمد فقال: (ما أدري إلا أنه ما أرى كان به بأس وكان مكفوفا)، وسئل أبو زرعة الرازي عنه، فقال: (ضعيف الحديث)، وقال أبو داود: (غير ثقة)، وقال أبو حاتم الرازي: (ليس بقوي)، وقال النسائي: (ضعيف)، وقال ابن حبان: (كان ممن يخطئ ويقلب الأسانيد فلما كثر ذلك فيما روى بطل الاحتجاج بما حدث صحيحا لغلبة ما ذكرنا على روايته)، وقال ابن عدي: (وهو ممن يكتب حديثه)، وقال ابن شاهين: (عبد الحميد بن سليمان، أخو فليح ليس بشيء)، وقال الدارقطني: (ضعيف الحديث)، وقال الذهبي: (ضعفوه جدا)، وقال الحافظ ابن حجر: (ضعيف).
أقول: يتبين من أقوال الأئمة المجرحين للراوي عبد الحميد بن سليمان الخزاعي أخو فليح: أن ضعفه شديد، لتضعيفه بجرح قادح مبين السبب؛ لأنه كان مغفلا كثير الخطأ أثر ذلك سلبا على أغلب الأحاديث التي يرويها، فقلب أسانيدها، فوصِفَ بالضعف الشديد القادح، وبطل الاحتجاج بما يحدث به. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري: (٣/ ١٦٠)، ترجمة رقم: (٦٨٨)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد: (ص:٢٢١)، ترجمة رقم: (١٩٦)، الجرح والتعديل: (٦/ ١٤)، ترجمة رقم: (٦٥)، الضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص:٧٢)، ترجمة رقم: (٣٩٧)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ١٤١)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٦)، ترجمة رقم: (١٤٦٧)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ص: ١٣٤)، ترجمة رقم: (٤٢٥)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٥٤١)، ترجمة رقم: (٤٧٧٧)، تهذيب التهذيب: (٦/ ١١٦)، ترجمة رقم: (٢٣٤)، تقريب التهذيب: (ص:٣٣٣)، ترجمة رقم: (٣٧٦٤).

(٤) "أبو حازم: سلمة بن دينار، الأعرج، الأفزر، التمار المدني القاص، مولى الأسود ابن سفيان، ثقة عابد". تقريب التهذيب: (ص:٢٤٧)، ترجمة رقم: (٢٤٨٩).

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٨/ ١٩٤)، حديث رقم: (١٣٧٢٨).

أقول: عبد الحميد بن سليمان الخزاعي لم يوثقه أبو داود، بل ضعفه، قال فيه: (كان غير ثقة)، نقل ذلك عنه في: (ميزان الاعتدال)، و(تهذيب التهذيب)، وغيرهما.

وقد تبين في ترجمته: أنه ضعفه مع أبي داود أئمة آخرين يعتمد قولهم في الجرح والتعديل، عبَّر الذهبي عن جرحهم له بقوله: (ضعفوه جدا).

وعليه؛ يتحقق أن الحديث ضعيف جدا؛ لشدة ضعف راويه، وهو: عبد الحميد بن سليمان الخزاعي؛ لاتصاف ضعفه بجرح قادح؛ لكثرة ما عرف به من أخطاء، قلب أسانيد أغلب الأحاديث التي يرويها، فعد ضعفه شديدا، وبطل الاحتجاج بحديثه.

وخلاصة القول من دراسة تخريج حديث أنس بن مالك، وحديث سهل بن سعد: أن الحديثين ضعفهما شديد، لا يصلحان أن يكونا شاهدين يتقوى بهما مرسل التابعي: محمد بن المنكدر، لاتصاف راويي الحديثين: زياد بن أبي حسان، وعبد الحميد بن سليمان بالضعف الشديد القادح المبين السبب.

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه:

أوضحت دراسة تخريج الحديث: أنه اختلف في روايته، روي مرسلا عن التابعي: محمد بن المنكدر، وروي موصولا عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله مرفوعا، ورواية الإرسال هي الأرجح من رواية الاتصال، لسببين:

السبب الأول: أن الراوين لإرساله هم الأكثر من الراوين لوصله؛ لثبوت رواية إرساله – كما تقدم في تخريجه – من طريقين، وأما رواية وصله فهي مروية من طريق واحدة، أخرجها – كما تقدم – البيهقي في شعب الإيمان.

السبب الآخر: أن الراوين لإرساله هم الأحفظ والأضبط والأتقن من الراوين لوصله، فقد روي مرسلا من طريقين، الطريق الأولى: رجالها كلهم ثقات، والطريق الأخرى: رجالها كلهم ثقات ما عدا محمد بن عمرو بن علقمة، فهو: صدوق، حسن الحديث، ورجال الطريقين تدلل ترجيح ثبوت الحديث مرسلا عن التابعي: محمد بن المنكدر، بخلاف رواية وصل الحديث، روي من طريق واحدة في سندها ضعيفان، وهما: حسين بن عمرو بن محمد العنقزي، لين الحديث، وعبد الله بن بديل بن ورقاء المكي، ضعيف يعتبر به.

وعليه؛ يتبين أن الحديث ضعيف؛ لأنه باقي على إرساله، والمرسل ضعيف.

المبحث الثالث: في باب: تعليم الصبيان الصلاة، وباب: تعليم الرجل أهله، وتعليم ولده، وتأديبهم.

وفيه ثلاثة أحاديث:

أولا: في باب: تعليم الصبيان الصلاة:

وفيه حديثان:

[١٩] الحديث الأول:

قال ابن أبي الدنيا: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((إِذَا بَلَغَ أَوْلَادُكُمْ سَبْعَ سِنِينَ فَمُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ، فَإِذَا بَلَغُوا عَشْرَ سِنِينَ فَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ))(١).

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

- "إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد، بصري حجة: (ت: ٢٥٧هـ)"(٢).

- "أبو عوف: حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، الكوفي، ثقة: (ت: ٢٨٩هـ)"(٣).

- حسن بن صالح بن صالح بن حي، وهو: حيان ابن شفي الهمداني الثوري، ثقة فقيه عابد: (ت: ١٦٩هـ)"(٤).

---

(١) كتاب العيال: (١/ ٤٦٥)، حديث رقم: (٢٩٥).

(٢) الكاشف: (١/ ٢٣٣)، ترجمة رقم: (٢٧٠).

(٣) تقريب التهذيب: (ص:١٨٢)، ترجمة رقم: (١٥٥١).

(٤) المصدر السابق: (ص:١٦١)، ترجمة رقم: (١٢٥٠).

– أبو سعيد[١]، ويقال: أبو سعد: محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي الكوفي، قال فيه يحيى بن معين: (كوفي ليس بمتين)[٢]، وقال مرة: (ثقة)[٣]، وقال أبو زرعة الرازي: (لين الحديث)[٤]، وقال أبو حاتم الرازي: (ضعيف الحديث)[٥]، وقال العقيلي: (مضطرب الحفظ)[٦]، وقال ابن حبان: (منكر الحديث يروي أشياء لا يتابع عليها لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد)[٧]، وقال الذهبي: (لينوه)[٨]، وقال مرة: (ضعفوه، ولم يترك)[٩]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق يخطئ)[١٠].

أقول: من خلال النظر في أقوال الأئمة يتبين: أن محمد بن الحسن بن عطية العوفي ضعيف، وحديثه صالح في الشواهد والمتابعات؛ لأن الأئمة وصفوه بعبارات تدل على أنه ضعيف ضعف خفيف، وأما ابن حبان فهو معروف بالتشدد في الجرح.

– "محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، العامري عامر قريش المدني، تابعي ثقة"[١١].

يظهر من دراسة سند ابن أبي الدنيا للحديث: أن في سنده راو ضعيف، وهو: أبو سعيد: محمد بن الحسن بن عطية العوفي، وبقية رجاله ثقات، وهو مع ضعف راويه أبي سعيد مرسل من قِبل التابعي: محمد بن عبد الرحمن العامري، والمرسل ضعيف.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– أخرج الحديث أيضا مرسلا عن التابعي: محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان العامري

---

(١) أبو سعيد هي كنيته، وقد جزم بذلك: البخاري، والعقيلي، وابن حبان.
(٢) الجرح والتعديل: (٧/ ٢٢٦)، ترجمة رقم: (١٢٥١).
(٣) تهذيب التهذيب: (٩/ ١١٨)، ترجمة رقم: (١٦٢).
(٤) الجرح والتعديل: (٧/ ٢٢٦)، ترجمة رقم: (١٢٥١).
(٥) المصدر السابق: (٧/ ٢٢٦)، ترجمة رقم: (١٢٥١).
(٦) الضعفاء الكبير: (٤/ ٤٩)، ترجمة رقم: (١٦٠١).
(٧) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٨/ ٢٨٤).
(٨) الكاشف: (٢/ ١٦٤)، ترجمة رقم: (٤٧٩٦).
(٩) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٥١٣)، ترجمة رقم: (٧٣٧٩).
(١٠) تقريب التهذيب: (ص:٤٧٤)، ترجمة رقم: (٥٨١٧).
(١١) المصدر السابق: (ص:٤٩٢)، ترجمة رقم: (٦٠٦٨).

البخاري[١]**، والعقيلي**[٢]:

أخرجه البخاري بقوله: وقال لنا مسدد[٣]: حدثنا عبد الله بن داود[٤]، عن أبي سعيد بن عن محمد بن عبد الرحمن قال: قال النبي – صلى الله عليه وسلم –: ((مروا صبيانكم بالصلاة))، قال البخاري: (ولم يصح حديث محمد بن الحسن بن عطية، يعني: أبا سعيد).

وأخرجه العقيلي، بقوله: حدثنا معاذ بن المثنى[٥]، حدثنا مسدد، حدثنا عبد الله بن داود، عن أبي سعيد بن عطية، عن محمد بن عبد الرحمن، عن النبي – صلى الله عليه وسلم –، قال: ((إذا بلغ أولادكم سبع سنين فعلموهم الصلاة، فإذا بلغوا عشرا فاضربوهم عليها، وفرقوا بينهم في المضاجع)).

يتضح من تخريج مرسل التابعي: محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان العامري: أن مداره على الراوي: أبي سعيد: محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي، وقد روي إلى أبي سعيد من طريقين، الطريق الأولى: أخرجها البخاري عن شيخه: مسدد، قال: حدثنا عبد الله بن داود...، ومن طريق البخاري أخرج العقيلي الحديث مرسلا، والطريق الأخرى: أخرجها ابن أبي الدنيا عن شيخه: إسحاق بن إبراهيم بن حبيب البصري، قال: حدثنا حميد بن عبد الرحمن بن حميد: (الكوفي)، حدثنا حسن بن صالح الهمداني.

– والحديث روي متصلا، عن أبي هريرة – رضي الله عنه – وصله ابن أبي الدنيا[٦]، بقوله: حدثنا أحمد بن إبراهيم[٧]...

---

(١) في التاريخ الكبير: (١/ ٦٦)، ترجمة رقم: (١٥١).

(٢) في الضعفاء الكبير: (٤/ ٤٩)، ترجمة رقم: (١٦٠١).

(٣) مسدد بن مسرهد بن مسربل البصري، تقدمت ترجمته في هامش ص: (١١٢) وهو ثقة حافظ.

(٤) "أبو عبد الرحمن: عبد الله بن داود بن عامر الهمداني الخريبي، كوفي الأصل، ثقة عابد، (ت: ٢١٣هـ). المصدر السابق: (ص:٣٠١)، ترجمة رقم: (٣٢٩٧).

(٥) أبو المثنى: معاذ بن المثنى بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري، سكن بغداد، ثقة، قال الخطيب البغدادي: (كان ثقة)، وقال الذهبي: (ثقة متقن، ت ٢٨٨هـ). ينظر: تاريخ بغداد: (١٥، ١٧٣)، ترجمة رقم: (٧٠٧٣)، وسير أعلام النبلاء: (١٣، ٥٢٧)، ترجمة رقم: (٢٥٩).

(٦) في كتابه العيال: (١/ ٤٧١)، حديث رقم: (٣٠١).

(٧) "أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد، الدورقي، البغدادي، ثقة حافظ: (ت: ٢٤٦هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٧٧)، ترجمة رقم: (٣).

والبزار[١]، بقوله: حدثنا محمد بن حرب الواسطي[٢]...

والعقيلي[٣]، بقوله: حدثنا معاذ بن المثنى، وأحمد بن يحيى الحلواني[٤]، قالا: حدثنا يحيى بن معين[٥]...

كلهم: (أحمد بن إبراهيم الدورقي، محمد بن حرب الواسطي، يحيى بن معين)، عن محمد بن ربيعة الكلابي[٦]، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْعَوْفِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ –

---

(١) في مسنده: (١٧، ١٨٩)، حديث رقم: (٩٨٢٣).

(٢) أبو عبد الله: محمد بن حرب النشائي الواسطي، قال عنه أبو حاتم الرازي: (صدوق)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو القاسم الطبراني: (ثقة)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق، ت ٢٥٥هـ).

أقول: محمد بن حرب النشائي لا أعلم فيه جرحا، فهو ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه الطبراني، وقد روى عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وروى عنه أيضا أبو داود في سننه، وهم لا يروون في الغالب إلا عن الثقة الضابط المتقن، وأما قول أبي حاتم الرازي فيه: (صدوق)، فهو لفظ استعمله في شيوخه الثقات، ومحمد بن حرب النشائي من شيوخه. ينظر: الجرح والتعديل: (٧/ ٢٣٧)، ترجمة رقم: (١٣٠١)، الثقات: (٩/ ١٢٥)، تهذيب التهذيب: (٩/ ١٠٨ – ١٠٩)، ترجمة رقم: (١٤٧)، تقريب التهذيب: (ص:٤٧٣)، ترجمة رقم: (٥٨٠٤).

(٣) في الضعفاء الكبير: (٤/ ٤٩)، ترجمة رقم: (١٦٠١).

(٤) أبو جعفر: أحمد بن يحيى بن إسحاق، البجلي الحلواني، ثم البغدادي، ثقة، وثقه أحمد الفرائضي، والحسين بن محمد بن حاتم، وعبد الرحمن بن خراش، وقال الخطيب البغدادي: (كان يذكر عنه زهد، ونسك، وكثرة حديث، توفي سنة ٢٩٦هـ). تاريخ بغداد: (٦/ ٤٥٧)، ترجمة رقم: (٣٩٥٣).

(٥) "أبو زكريا: يحيى بن معين بن عون الغطفاني مولاهم، البغدادي، ثقة حافظ مشهور، إمام الجرح والتعديل: (ت: ٢٣٣هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٥٩٧)، ترجمة رقم: (٧٦٥١).

(٦) أبو عبد الله: محمد بن ربيعة الكلابي الرؤاسي، الكوفي ابن عم وكيع، قال فيه يحيى بن معين: (ليس به بأس)، وقال مرة: (ثقة)، وقال عثمان بن أبي شيبة: (جاءنا محمد بن ربيعة، فطلب إلينا أن نكتب عنه، فقلنا: نحن لا ندخل في حديثنا الكذابين)، وقال أبو داود: (ثقة)، وقال أبو حاتم الرازي: (صالح الحديث)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال محمد بن إبراهيم بن قُرْنه: (ثقة)، وقال الدارقطني: (ثقة)، وقال الساجي: (فيه لين)، وقال الأزدي: (فيه لين ونظر)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق).

أقول: أوضح الحافظ ابن حجر في: (تهذيب التهذيب): أن تضعيف عثمان بن أبي شيبة، والساجي، والأزدي لمحمد بن ربيعة الكلابي تضعيف مردود؛ لأنه غير مفسر، نص على ذلك بقوله: (وهذا جرح غير مفسر لا يقدح فيمن ثبتت عدالته)، وكلامه صحيح، وكان عليه أن يوثقه، لأن عدالة محمد بن ربيعة الكلابي قد ثبتت بتوثيق الأئمة، وقد نصوا بأنه ثقة، وأما قول ابن معين فيه: (ليس به بأس) فهو توثيق؛ لأن ابن معين إذا قال في الراوي: (ليس به بأس) فهو ثقة، وقد أكد ابن معين على ثقته، بقوله فيه مرة أخرى: (ثقة)، وأما قول أبي حاتم الرازي فيه: (صالح =

رضي الله عنه – قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: ((عَلِّمُوا أَوْلَادَكُمُ الصَّلَاةَ إِذَا بَلَغُوا سَبْعًا، فَإِذَا بَلَغُوا عَشْرًا فَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ))، لفظ الحديث لابن أبي الدنيا.

وقال العقيلي عقب إخراجه لهذا الحديث متصلا ومرسلا: (والمرسل من طريق مسدد هذا أولى، والرواية في هذا الباب فيها لين)(١).

وقال الهيثمي: (رواه البزار، وفيه محمد بن الحسن العوفي، قيل فيه: لين الحديث ونحو ذلك، ولم أجد من وثقه)(٢).

يتضح من تخريج الحديث متصلا: أن مداره على الراوي: محمد بن ربيعة الكلابي، روي إليه من ثلاث طرق، طريق ابن أبي الدنيا، والبزار، والعقيلي، وقد أوضحت طرقه أن التابعي: محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان العامري أوصل سند الحديث بروايته عن أبي هريرة، إلا أن الحديث في سنده، أبو سعيد: محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي، وهو ضعيف، وبضعفه لا تثبت في الحديث رواية اتصاله؛ لأن الأولى في ثبوت رواية الحديث، كما قال العقيلي هي: الإرسال، وهي: الأولى.

– والحديث ثبتت روايته مرفوعا من حديث سبرة بن معبد(٣)، وعبد الله بن عمرو:

=

الحديث)، فهو مردود؛ لأن محمد بن ربيعة الكلابي لم يختل ضبطه، وأنه في حالة حصول خلل في ضبطه بقدح مفسر يعد كما قال أبو حاتم الرازي: (صالح الحديث) يكتب حديثه للاعتبار، إلا أنه لم يجرحه أحد من أئمة الجرح والتعديل في ضبطه. وعليه؛ يتحقق أن محمد بن ربيعة الكلابي ثقة، بنص من وثقه من الأئمة المذكورين، ولا يعتد بقول من جرحه؛ لأنه من قبيل الجرح غير المفسر المردود. ينظر: الجرح والتعديل: (٧/ ٢٥٢)، ترجمة رقم: (١٣٨٣)، الثقات: (٩/ ٣٨)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٥٤٥)، ترجمة رقم: (٧٥١٥)، تهذيب التهذيب: (٩/ ١٦٢ – ١٦٣)، ترجمة رقم: (٢٣٧)، تقريب التهذيب (ص: ٤٧٨)، ترجمة رقم: (٥٨٧٧).

(١) الضعفاء الكبير: (٤/ ٤٩)، ترجمة رقم: (١٦٠١).

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١/ ٢٩٤)، حديث رقم: (١٦٢٦).

(٣) "أبو ثريَّة: سبرة بن معبد بن عوسجة بن حرملة بن سبرة الجهني، صحابي، نزل المدينة، وأقام بذي المروة، شهد الخندق وما بعدها، ومات في خلافة معاوية – رضي الله عنه –، وروى له مسلم، وأصحاب السنن". الإصابة في تمييز الصحابة: (٣/ ٢٦ – ٢٧)، ترجمة رقم: (٣٠٩٤).

– **حديث سبرة بن معبد**: أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة[١]، وأحمد بن حنبل[٢]، والدارمي[٣]، وأبو داود[٤]، والترمذي[٥]، وابن أبي الدنيا[٦]، وابن الجارود[٧]، وابن خزيمة[٨]، والطحاوي[٩]، وأبو نعيم الأصبهاني[١٠]، والطبراني[١١]، والدارقطني[١٢]، والحاكم[١٣]، والبيهقي في: السنن الكبرى[١٤]، والصغرى[١٥]، كلهم من طرق عن عبد الملك بن الربيع[١٦]، عن

---

(١) في مصنفه: (الأحاديث والآثار)، (١/ ٣٠٤)، حديث رقم: (٣٤٨١).

(٢) في مسنده: (٢٤، ٥٦)، حديث رقم: (١٥٣٣٩).

(٣) في سننه: (٢/ ٨٩٧)، حديث رقم: (١٤٧١).

(٤) في سننه: (١/ ١٣٣)، كتاب: (الصلاة)، باب: (متى يؤمر الغلام بالصلاة)، حديث رقم: (٤٩٤).

(٥) في سننه: (٢/ ٢٥٩)، كتاب: (الصلاة)، باب: (ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة)، حديث رقم: (٤٠٧).

(٦) في كتابه العيال: (١/ ٤٦٣)، حديث رقم: (٢٩٤).

(٧) في المنتقى: (١/ ٤٦)، حديث رقم: (٤٧).

(٨) في صحيحه: (٢/ ١٠٢)، حديث رقم: (١٠٠٢).

(٩) في شرح مشكل الآثار: (٦/ ٣٩٧)، حديث رقم: (٢٥٦٥).

(١٠) في معرفة الصحابة: (٣/ ١٤١٨)، حديث رقم: (٣٥٨٧).

(١١) في المعجم الكبير: (٧/ ١١٥)، حديث رقم: (٦٥٤٦)، (٦٥٤٧)، (٦٥٤٨).

(١٢) في سننه: (١/ ٤٢٩)، حديث رقم: (٨٨٦).

(١٣) في مستدركه على الصحيحين: (١/ ٣١٧، ٣٨٩)، حديث رقم: (٧٢١)، (٩٤٨).

(١٤) السنن الكبرى: (٢/ ٢٢)، حديث رقم: (٢٢٥٣)، (٣/ ١١٩)، حديث رقم: (٥٠٩١)، (٣/ ١١٩)، حديث رقم: (٥٠٩١).

(١٥) السنن الصغرى: (١/ ٢١٦)، حديث رقم: (٥٥٦).

(١٦) عبد الملك بن الربيع بن سبرة بن معبد الجهني، ضعفه يحيى بن معين، وقال ابن أبي خيثمة: (سئل يحيى بن معين عن أحاديث عبد الملك بن الربيع بن سبرة، عن أبيه، عن جده؟ فقال: ضعاف)، وقال فيه العجلي: (ثقة)، وقال أحمد بن صالح المصري: (ثقة)، وقال ابن حبان: (منكر الحديث جدا يروي عن أبيه ما لم يتابع عليه)، وذكره ابن خلفون الأبني في كتاب الثقات، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء، وقال: (يروي عن أبيه، قال يحيى: ضعيف)، وقال أبو الحسن بن القطان: (لم تثبت عدالته، وإن كان مسلم قد أخرج له، فغير محتج به)، وقال الذهبي: (ثقة، وضعفه ابن معين)، وقال مرة: (صدوق، وضعفه ابن معين)، وقال أيضا: (صدوق إن شاء الله، وضعفه يحيى بن معين فقط)، وقال الحافظ ابن حجر: (وثقه العجلي إنما أخرج له مسلم حديثا واحدا في المتعة، وقد نبه على ذلك المزي).
أقول: عبد الملك بن الربيع لم يضعفه – كما قال الذهبي – ابن معين فقط، ضعفه مع ابن معين ابن حبان، وابن الجوزي، وأبو الحسن بن القطان، ووثقه العجلي، وأحمد بن صالح المصري، وابن خلفون لأبني، والذهبي في قول له، وفي قولين صرح بأنه: (صدوق)، أما تضعيف ابن حبان له بأنه منكر الحديث جدا، وبين سبب ذلك: (بأنه يروي
=

أبيه[1]، عن جده[2]، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: ((مُرُوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ، وَإِذَا بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ فَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا))، لفظ الحديث لأبي داود.

=

عن أبيه مالم يتابع عليه) أقول: ابن حبان معروف في الإسراف في الجرح والتعنت فيه، فتضعيفه بأنه منكر الحديث جدا، تضعيف متعنت، لا يقبل، لأن عبد الملك بن الربيع حدث عن أبيه أحاديث لم يخالف في روايتها الثقات، منها روايته لهذا الحديث لم يخالف في روايته له الرواة الثقات، فقد تابعه على روايته الرواة الراوين لحديث عبد الله بن عمرو الآتي بعده، وعدم مخالفته لغيره من الرواة، واحتج برواية حديثه عن أبيه عن جده: أحمد بن حنبل، وأبو داود، والترمذي، والحاكم، وغيرهم، وأما تضعيف أبي الحسن بن القطان له، بقوله: (لا تثبت عدالته، فهو غير محتج به، وإن كان مسلم قد أخرج له) أقول: أبو الحسن بن القطان من المتعنتين المتشددين في الجرح، عرف مثل ابن حبان في الإسراف في الجرح، قال الذهبي في: (تذكرة الحفاظ) في ترجمة أبي الحسن بن القطان بعد ما حكى مدحه: (لكنه تعنت في أحوال رجال، فما أنصف)، ويشهد أن تضعيف أبي الحسن بن القطان متعنت لا يحتج به، لأن عدالة عبد الملك بن الربيع ثبتت بتوثيقه من قِبل: العجلي، وأحمد بن صالح المصري، وابن خلفون الأبني، والحافظ الذهبي، وقد احتج بحديثه، أحمد بن حنبل، وأبو داود، والترمذي، وغيرهم، وما قلته يدلل على عدم قبول جرح ابن حبان، وأبي الحسن بن القطان لعبد الملك بن الربيع، لتعنت جرحهما فيه، وأما تضعيف يحيى بن معين له، فهو غير مفسر، لم يبين سببه، فيعد تضعيف غير قادح، وقول ابن معين: أن أحاديث عبد الملك بن الربيع بن سبرة، عن أبيه عن جده ضعاف قول غير صائب، لأن حديثه عن أبيه، عن جده في: (نكاح المتعة) صحيح، احتج به مسلم في صحيحه، وحديثه عن أبيه، عن جده في: (تعليم الصبيان الصلاة) صححه أئمة، وحسنه أئمة، وقد احتج به: أحمد بن حنبل، وأبو داود، والترمذي، والحاكم، وغيرهم، وقد تابع ابن الجوزي ابن معين في تضعيف عبد الملك بن الربيع، فأدخله في كتابه: (الضعفاء والمتروكون)، وكان عليه ألا يورده مع الضعفاء في كتابه المذكور، لثبوت ثقة عبد الملك بن الربيع، واحتجاج الأئمة المصنفين بحديثه عن أبيه، عن جده، وعليه؛ يتحقق أن عبد الملك بن الربيع سمع من أبيه، وغيره، وروى عنه جمع من الثقات وثبتت عدالته بتوثيق العجلي، وغيره، واحتج به مسلم، وأبو داود، والترمذي، وغيرهم، وقد صحح الأئمة روايته عن أبيه، عن جده، فهو يعد ثقة، لا تسلب عنه ثقته بتضعيف من ضعفه، لأن تضعيفهم له مردود، يقدم قول من وثقه على قول من ضعفه. ينظر: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ١٣٢)، الضعفاء والمتروكون: (٢/ ١٤٩)، ترجمة رقم: (٢١٦٥)، لابن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٦ هـ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٦٥٤ – ٦٥٥)، ترجمة رقم: (٥٢٠٥)، الكاشف: (١/ ٦٦٤)، ترجمة رقم: (٣٤٥٠)، المغني في الضعفاء: (٢/ ٤٠٥)، ترجمة رقم: (٣٨١٢)، تذكرة الحفاظ: (٤/ ١٣٤)، ترجمة رقم: (١١٣٠)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٨/ ٣٠٨ – ٣٠٩)، ترجمة رقم: (٣٣٣٧)، لمغلطاوي، تحقيق: أبي عبد الرحمن: عادل محمد، وأبو محمد: أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، تهذيب التهذيب: (٦/ ٣٩٣)، ترجمة رقم: (٧٤٥).

(١) وهو: "الربيع بن سبرة بن معبد الجهني المدني، ثقة". تقريب التهذيب: (٢٠٦)، ترجمة رقم: (١٨٩٢).

(٢) اسمه: سبرة بن معبد الجهني، صحابي، تقدمت ترجمته في هامش ص: (١٨١).

قال الترمذي: (حديث سبرة بن معبد الجهني حديث حسن صحيح)[١].

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم، فقد احتج بعبد الملك بن الربيع بن سبرة، عن آبائه، ثم لم يخرج واحد منهما هذا الحديث)[٢].

ووافقه الذهبي، بقوله: (على شرط مسلم)[٣].

وقال النووي في المجموع: (حديث سبرة صحيح، رواه أبو داود، والترمذي، وغيرهما بأسانيد صحيحة)[٤].

وقال النووي في رياض الصالحين: (حديث حسن، رواه أبو داود، والترمذي، وقال حديث حسن)[٥].

وقال مغلطاوي: (صحح حديث عبد الملك بن الربيع في: تعليم الصبي الصلاة: أبو محمد بن حزم، ولأشبيلي، أبو عوانة، وأبو علي الطوسي)[٦].

وقال المناوي: (أخرجه أحمد، والترمذي، والطبراني، والحاكم، عن سبرة بن معبد، وإسناده صحيح)[٧].

وقال ابن الأمير الصنعاني: (صح عن سبرة، رمز المصنف[٨] لصحته، وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم، وأقره الذهبي)[٩].

---

(١) سنن الترمذي: (٢/ ٢٥٩).

(٢) المستدرك على الصحيحين: (١/ ١٣٧).

(٣) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: (١/ ١٣٧).

(٤) المجموع شرح: (المهذب)، (٣/ ١٠)، للنووي، دار الفكر، بدون تاريخ.

(٥) رياض الصالحين: (ص:٦٣) حديث رقم: (٣٠٥)، للنووي، المكتبة الثقافية، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

(٦) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٨/ ٣٠٩)، ترجمة رقم: (٣٣٣٧).

(٧) التيسير بشرح الجامع الصغير: (٢/ ٢٣٦).

(٨) يراد بالمصنف: الإمام السيوطي، في كتابه: (الجامع الصغير).

(٩) التنوير شرح الجامع الصغير: (٧/ ٢٦٤)، ترجمة رقم: (٥٤٥٨).

وقال الشيخ الألباني: (إسناده حسن)[١].

أقول: حديث عبد الملك بن الربيع، عن أبيه، عن جده، صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وصححه النووي في المجموع، وكذلك صححه أبو محمد بن حزم، والإشبيلي، وأبو عوانة الإسفرائيني، وأبو علي الطوسي، والمناوي، وابن الأمير الصنعاني، وتصحيح هؤلاء للحديث يؤكد أن عبد الملك بن الربيع ثقة، ويدلل على صحته توثيق العجلي، وأحمد بن صالح المصري، وابن خلفون الأبني، والذهبي لراوي الحديث عبد الملك بن الربيع.

– **حديث عبد الله بن عمرو**: أخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة[٢]، وأحمد[٣]، وأبو داود[٤]، وابن أبي الدنيا[٥]، والخرائطي[٦]، والدولابي[٧]، والعقيلي[٨]، وأبو نعيم الأصبهاني[٩]، والدارقطني[١٠]، والحاكم[١١]، والبيهقي في: الشعب[١٢]، وفي السنن الكبرى[١٣]:

كلهم من طرق عن: سَوَّار أَبِي حَمْزَةَ[١٤]، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ: سَوَّارُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو حَمْزَةَ

---

(١) صحيح أبي داود: (٢/ ٣٩٩)، حديث رقم: (٥٠٨)، للألباني، مؤسسة غراس، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

(٢) في مصنفه: (الأحاديث والآثار)، (١/ ٣٠٤)، حديث رقم: (٣٤٨٢).

(٣) في مسنده: (١١/ ٣٦٩)، حديث رقم: (٦٧٥٦)، (١١/ ٢٨٤)، حديث رقم: (٦٦٨٩).

(٤) في سننه: (١/ ١٣٣)، كتاب: (الصلاة)، باب: (متى يؤمر الغلام بالصلاة)، حديث رقم: (٤٩٥).

(٥) في كتاب العيال: (١/ ٤٦٧)، حديث رقم: (٢٩٧).

(٦) في مكارم الأخلاق: (١/ ١٥٥)، حديث رقم: (٤٥٧).

(٧) في الكنى والأسماء: (٢/ ٤٩١)، حديث رقم: (٨٩٢).

(٨) في الضعفاء الكبير: (٢/ ١٦٧)، ترجمة رقم: (٦٨٢).

(٩) في حلية الأولياء: (١٠/ ٢٦).

(١٠) في سننه: (١/ ٤٣٠، ٤٣١)، حديث رقم: (٨٨٧)، (٨٨٨).

(١١) في مستدركه على الصحيحين: (١/ ٣١١)، حديث رقم: (٧٠٨).

(١٢) شعب الإيمان: (١١/ ١٢٨)، حديث رقم: (٨٢٨٣).

(١٣) السنن الكبرى: (٢/ ٣٢٣)، حديث رقم: (٣٢٣٣).

(١٤) أبو حمزة: سوّار بن داود المزني الصيرفي، البصري صاحب الحلي، قال فيه يحيى بن معين: (ثقة)، وقال أحمد بن حنبل: (شيخ بصري لا بأس به، وهو شيخ يوثق بالبصرة لم يرو عنه غير هذا الحديث، يعني: ((علموا أولادكم الصلاة وهم أبناء سبع))، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطئ)، وقال الدارقطني: (لا يتابع على أحاديثه، =

الْمُزَنِيُّ الصَّيْرَفِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ[1]، .....

=

يعتبر به)، وقال الذهبي: (صالح الحديث)، وقال مرة: (ضعِّف)، وقال أيضا: (ذكره ابن حبان فلينه)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق له أوهام).

أقول: سوار بن داود ما له إلا هذا الحديث، وكونه لم يخالف فيه الثقات الذين رووا حديث سبرة بن معبد الجهني، فيعد صدوقا حسن الحديث، وإن كانت له أوهام أو أخطاء فهي لا تسلب عنه عدالته، ولا تؤثر في ضبطه، لعدم مخالفته للثقات في روايته لحديث تعليم الأولاد الصلاة. ينظر: الجرح والتعديل: (٤/ ٢٧٢ – ٢٧٣)، ترجمة رقم: (١١٧٦)، الثقات: (٦/ ٤٢٢)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٢٤٥)، ترجمة رقم: (٣٦١٩)، المغني في الضعفاء: (١/ ٢٨٩)، ترجمة رقم: (٢٦٩٦)، ديوان الضعفاء والمتروكين: (ص:١٢٥)، ترجمة رقم: (١٣٢٠)، تهذيب التهذيب: (٤/ ٢٦٧ – ٢٦٨)، ترجمة رقم: (٤٧٢)، تقريب التهذيب: (ص:٢٥٩)، ترجمة رقم: (٢٦٨٢).

(١) أبو إبراهيم: عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي، مختلف فيه، ضعفه بعض الأئمة، ووثقه أكثر الأئمة، منهم: إسحاق بن راهويه، وأحمد بن صالح المصري، وصالح جزرة، والعجلي، والنسائي، ويعقوب بن شيبة، وقال: ثبت، وقد ضعف من قبل بعض الأئمة، كالعقيلي، وابن حبان، وابن عدي، في روايته عن أبيه، عن جده، بقولهم: إن هاء الضمير يعود على عمرو، فيكون الجد: محمد، وعليه فحديثه مرسل، والمرسل ضعيف، لا تقوم به الحجة، قال يحيى بن معين في عمرو بن شعيب: (هو ثقة في نفسه، وما روى عن أبيه، عن جده، لا حجة فيه، وليس بمتصل، وهو ضعيف من قبيل المرسل)، وقال من ضعف عمرو بن شعيب أنه يروي أحاديث مناكير، عن أبيه، عن جده، يستدل بها على وهن إسناده عن أبيه، عن جده.

أقول: رواية عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، لا تعد من قبيل المرسل، بل تعد من قبيل الإسناد المتصل، لأن الضمير في جده يعود على شعيب، ولا يعود على ابنه عمرو، وهذا ما ندلل عليه في بيان مراد: (جده)، لأن شعيبا بن محمد صح سماعه من جده: عبد الله بن عمرو، قال أبو بكر بن زياد النيسابوري: (صح سماع عمرو من أبيه شعيب، وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو)، وقال الدارقطني وغيره: (قد ثبت سماع عمرو عن أبيه، وسماع أبيه من جده عبد الله بن عمرو)، وقال الحافظ المزي: (حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، صحيح متصل الإسناد إليه، وأن من ادعى فيه خلاف ذلك، فدعواه مردودة، حتى يأتي عليها بدليل صحيح يعارض ما ذكرناه، والله أعلم)، وأما أحاديث عمرو بن شعيب المناكير التي يرويها عن أبيه، عن جده لا دخل لها بها، لأنها كما قال أئمة الحديث، وحفاظه ليست منه، وإنما هي مروية من الرواة الضعفاء عنه، كالمثنى بن الصباح، والحجاج بن أرطأة، وعبد الله بن لهيعة، قال يعقوب بن شيبة: (ما رأيت أحدا من أصحابنا ممن ينظر: في الحديث، وينتقي الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئا، وحديثه عندهم صحيح، وهو ثقة ثبت، والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء رووها عنه، وما روى عنه الثقات فصحيح)، وقال أبو زرعة الرازي: (عمرو بن شعيب روى عنه الثقات، مثل أيوب السختياني، وأبي حازم، والزهري، والحكم بن عتيبة، وإنما أنكرو عليه كثرة روايته عن أبيه، عن جده، وقالوا: إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده، فرواها، وما أقل ما نصيب عنه مما روى عن غير أبيه عن جده من المنكر، وعامة هذه المناكير التي تروى عن عمرو بن شعيب إنما هي عن المثنى بن الصباح،

=

عَنْ أَبِيهِ(١)، عَنْ جَدِّهِ(٢)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: ((مُرُوا أَوْلَادَكُمْ

=

وابن لهيعة، والضعفاء)، وعليه؛ يتحقق أن المناكير المروية إلى عمرو بن شعيب ليست منه، إنما هي مروية إليه من الضعفاء، وما ورد عنه من المناكير فقليل، كما أوضح أبو زرعة الرازي، رواها عن غير أبيه، عن جده، لا تسلب عنه العدالة، ويكون حاله في العدالة: صدوق حسن الحديث، كما حكم عليه الذهبي، والحافظ ابن حجر، قال الذهبي: (عمرو بن شعيب ثقة صدوق كثير العلم حسن الحديث)، وقال الحافظ ابن حجر: (عمرو بن شعيب صدوق)، ينظر: الجرح والتعديل: (٦/ ٢٣٩)، ترجمة رقم: (١٣٢٣)، الضعفاء الكبير للعقيلي: (٣/ ٢٧٣)، ترجمة رقم: (١٢٨٠)، الثقات للعجلي: (ص:٣٦٥)، ترجمة رقم: (١٢٦٦)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ٧١ – ٧٣)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٦/ ٢٠١ – ٢٠٥)، ترجمة رقم: (١٢٨١)، تهذيب الأسماء واللغات: (٢/ ٢٨ – ٢٩)، ترجمة رقم: (٤٥٢)، للنووي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بدون تاريخ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٢٦٣ – ٢٦٦)، ترجمة رقم: (٦٣٨٣)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٣/ ٢٨٨)، ترجمة رقم: (٢١٠)، تهذيب التهذيب: (٨/ ٤٨ – ٥١)، ترجمة رقم: (٨٠) تقريب التهذيب: (ص:٤٢٣)، ترجمة رقم: (٥٠٥٠).

(١) أبو عمرو: شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص الطائفي، ذكره ابن حبان في الثقات في طبقة التابعين، وقال: (ويقال: إن شعيبا بن محمد سمع جده، وليس ذلك عندي بصحيح)، ثم ذكره في الطبقة التي تلي التابعين، وقال: (يروي عن أبيه، لا يصح له سماع من عبد الله بن عمرو)، وقال النووي: (ثقة)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق، ثبت سماعه من جده).

أقول: شعيب بن محمد ثقة، لأنه لم يجرحه أحد من أئمة الجرح والتعديل، فيعد ثقة، بنص توثيق ابن حبان، والنووي، وأما سماعه من جده عبد الله بن عمرو، فقد صح، كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر، وغيره من الأئمة، قال البخاري: (شعيب بن محمد سمع عبد الله بن عمرو)، وقال النووي: (تابعي سمع جده عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمرو بن الخطاب، وابن عباس)، وقال الذهبي: (شعيب بن محمد اختلف في سماعه من ابنه محمد، ولم يختلف ألو المعرفة في سماعه من جده، وأما أبوه محمد فقل ما ذكر له ترجمة بل هو كالمجهول)، وقول ابن حبان في عدم صحة سماع شعيب بن محمد من جده عبد الله بن عمرو عقب عليه الحافظ ابن حجر بقوله: (هو قول مردود، إنما ذكرته، لأن المؤلف: (المزي) ذكر توثيق ابن حبان له، ولم يذكر هذا المقدار، بل ذكر أن البخاري وغيره ذكروا أنه سمع من جده فحسب). ينظر: التاريخ الكبير: (٤/ ٢١٨)، ترجمة رقم: (٢٥٦٢)، الثقات: (٤/ ٣٥٧)، (٦/ ٤٣٧)، تهذيب الأسماء واللغات: (١/ ٢٤٦، ٢٤٧)، ترجمة رقم: (٢٥٥)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٢/ ٩٤٢)، ترجمة رقم: (٤٦)، تهذيب التهذيب: (٤/ ٣٥٦، ٣٥٧)، ترجمة رقم: (٦١٧)، تقريب التهذيب: (ص:٢٦٧)، ترجمة رقم: (٢٨٠٦).

(٢) يراد بجده: عبد الله بن عمرو بن العاص، صحابي مشهور، والضمير في جده يعود على شعيب بن محمد، ولا يعود على عمرو بن شعيب، قال ابن سعد: (شعيب بن محمد روى عن جده عبد الله بن عمرو، وروى عنه ابنه عمرو بن شعيب، فحديثه عن أبيه، يعني: شعيب بن محمد، وحديث أبيه عن جده يعني: عبد الله بن عمرو)، وقال

=

بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرٍ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ))، لفظ الحديث لأبي داود.

قال النووي: (رواه أبو داود بإسناد حسن)(١).

وقال الشيخ الألباني: (إسناده حسن رجاله ثقات على الخلاف المشهور في عمرو بن شعيب، وقد سبق تحقيق الحق فيه، وأنه حسن الإسناد)(٢).

أقول: الحديث حسن؛ لأن من رواة إسناده راويان اتصفا بأنهما صدوقان حسنا الحديث، وهما: سوار بن داود المزني، وعمرو بن شعيب.

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه، وأهميته:

تبين من تخريج الحديث: أنه اختلف فيه، روي مرسلا عن التابعي: محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان العامري، وروي متصلا إلى أبي هريرة – رضي الله عنه –، والأرجح رواية الإرسال على رواية الاتصال؛ لأن الحديث بإرساله واتصاله مداره على الراوي الضعيف: محمد بن الحسن بن عطية العوفي، رواه مرسلا إليه راويان ثقتان، وهما: حسن بن صالح بن حي الهمداني، وعبد الله بن داود بن عامر الكوفي، ورواه متصلا إليه راوي ثقة، وهو: محمد بن ربيعة الكلابي، ورواية الإرسال إليه من ثقتان، يؤكد أن المشهور والمحفوظ رواية الإرسال عن التابعي: محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان العامري، ويؤيد ما قلته من ترجيح رواية إرسال الحديث على رواية اتصاله أن العقيلي عقب إخراجه للحديث كما تقدم مرسلا ومتصلا، قال: (رواية الإرسال هي أولى).

=

الذهبي: (شعيب بن محمد ثبت سماعه من عبد الله بن عمرو، وهو الذي رباه حتى قيل: إن محمدا مات في حياة أبيه عبد الله بن عمرو، فكفل شعيبا جده عبد الله بن عمرو، فإذا قال عن أبيه، ثم قال عن جده، فإنما يريد بالضمير في جده أنه عائدا إلى شعيب)، وقال الحافظ ابن حجر: (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، فإنما يعني بها الجد الأعلى عبد الله بن عمرو، لا محمد بن عبد الله، وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله بن عمرو في أماكن، وصح سماعه منه). الطبقات الكبرى: (٥/ ٢٤٣)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٢٦٦)، ترجمة رقم: (٦٣٨٣)، تهذيب التهذيب: (٨/ ٥١)، ترجمة رقم: (٨٠).

(١) المجموع شرح: (المهذب)، (٣/ ١٠).

(٢) صحيح أبي داود: (٢/ ٤٠١)، حديث رقم: (٥٠٩).

والحديث في كونه مرسلا يرتقي إلى درجة الحسن لغيره؛ لأنه ثبت له شاهدان مرويان عن: سبرة بن معبد الجهني، وعبد الله بن عمرو بن العاص.

أهم ما يستفاد من الحديث:

- فيه دلالة أن "الأمر منه – صلى الله عليه وسلم – للصلاة ليس للصبي، وإنما هو أمر للولي، فأوجب على الولي أن يأمر الصبي، وهذه قاعدة معروفة في الأصول: أن الأمر بالشيء، ليس أمرا بالشيء ما لم يدل عليه دليل، كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [سورة التوبة:١٠٣]"(١).

- فيه دلالة على إغلاظ العقوبة للصبي إذا ترك الصلاة متعمدا بعد البلوغ(٢).

- وفيه دلالة على أن الأمر بقوله: (فمروهم بالصلاة) للإرشاد والتأديب، وليس للوجوب؛ إذ الصبيّ مرفوع عنه القلم، فلا يكلف بالأوامر والنواهي، وإنما عيّن السَنة السّابعة؛ لأنها سنة التمييز (٣).

- وفيه دلالة على تعويد الصبي على الصلاة وغيرها من العبادات منذ الصغر، ويتخلق بأخلاق المسلمين.

---

(١) المجموع شرح: (المهذب)، (٣/ ١١).

(٢) ينظر: معالم السنن: (١/ ١٤٩ – ١٥٠)، للخطابي، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٣٥١هـ – ١٩٣٢م.

(٣) ينظر: شرح سنن أبي داود: (٢/ ٤١٤)، للعيني، تحقيق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

[٢٠] الحديث الثاني:

قال ابن أبي الدنيا: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الْجُنَيْدِ الْبَزَّارُ، حَدَّثَنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنا الْأَحْوصُ بنُ حَكِيمٍ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: ((نَهَى رَسُولُ اللَّه – صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسلَّم –: أَنْ تُقَامَ الصِّبيانُ في الصَّفِّ الأَوَّلِ))(١).

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول: من حيث: رجال إسناده:

– "الحسن بن الجنيد البزار البغدادي، ويقال فيه: الحسين بن الجنيد، بلخي الأصل، صدوق: (ت: ٢٤٧هـ)"(٢).

– أبو معاوية: وهو: محمد بن خازم الضرير، ثقة، تقدمت ترجمته(٣).

– الأحوص بن حكيم بن عمير العنسي، أو الهمداني، قال فيه ابن معين: (الأحوص بن حكيم بن عمير لا شيء)(٤)، وقال أحمد بن حنبل: (الأحوص بن حكيم لا يُروى حديثه، يَرفعُ الأحاديث إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –)(٥)، وقال في موضع آخر: (لا يسوى حديثه شيئا)(٦)، وقال الجوزجاني: (ليس بالقوي في الحديث)(٧)، وقال العجلي: (لا بأس به)(٨)، وقال أبو حاتم الرازي: (ليس بقوي، منكر الحديث، وكان ابن عيينة يقدم الأحوص على ثور في الحديث فغلط ابن عيينة في تقديم الأحوص على ثور، ثور صدوق، والاحوص منكر الحديث)(٩)، وقال النسائي:

---

(١) كتاب العيال: (١/ ٤٦٨)، حديث رقم: (٢٩٨).
(٢) تقريب التهذيب: (ص:١٦٥)، ترجمة رقم: (١٣١٢).
(٣) في هامش ص: (٣٤).
(٤) الجرح والتعديل: (٢/ ٣٢٨)، ترجمة رقم: (١٢٥٢).
(٥) المصدر السابق: (٢/ ٣٢٨)، ترجمة رقم: (١٢٥٢).
(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٢/ ٢٩٢)، ترجمة رقم: (٢٨٧).
(٧) أحوال الرجال: (ص:٢٩٣)، ترجمة رقم: (٣٠٧).
(٨) الثقات: (ص:٥٨)، ترجمة رقم: (٥٠).
(٩) الجرح والتعديل: (٢/ ٣٢٨)، ترجمة رقم: (١٢٥٢).

(ضعيف)[١]، وقال الساجي: (ضعيف عنده مناكير)[٢]، وقال ابن حبان: (يروي المناكير عن المشاهير، وكان ينتقص علي بن أبي طالب، تركه يحيى القطان وغيره)[٣]، وقال ابن عدي: (هو ممن يكتب حديثه، وقد حدث عنه جماعة من الثقات مثل بن عيينة وعيسى بن يونس ومروان الفزاري وغيرهم، وليس له فيما يرويه شيء منكر إلا أنه يأتي بأسانيد، لا يتابع عليها)[٤]، وقال الدارقطني: (يعتبر به إذا حدث عنه ثقة)[٥]، وقال الحافظ ابن حجر: (ضعيف الحفظ)[٦].

أقول: من خلال الجمع بين أقوال أئمة النقد يظهر: أنه ضعيف ضعفاً شديداً؛ لأن الجرح فيه شديد ومفسر، لا يصلح حديثه في الشواهد والمتابعات؛ لكونه يروي المناكير عن المشاهير، وينتقص من علي بن أبي طالب – رضي الله عنه –، وقول الحافظ ابن حجر: (ضعيف الحفظ)، يُشعر بأنّ ضعفه خفيف، وليس كذلك، فقد ضعفه بجرح مفسر أكثر الأئمة كما تقدم.

– "راشد بن سعد المقرائي، الحمصي، ثقة، كثير الإرسال: (ت: ١٠٨هـ)"[٧].

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– تفرد بإخراج الحديث مرسلا عن التابعي: راشد بن سعد الحمصي ابن أبي الدنيا في كتابه: (العيال).

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه:

يتبين من دراسة هذا الحديث: أنه ضعيف، فيه: الأحوص بن حكيم ضعف بتضعيف قادح؛ لجرحه بجرح مفسر، بسبب رواياته لأحاديث مناكير عن المشاهير، وانتقاصه من الإمام: علي – رضي الله عنه –.

---

(١) الضعفاء والمتروكون: (ص:٢٠)، ترجمة رقم: (٦٢).

(٢) تهذيب التهذيب: (١/ ١٩٣)، ترجمة رقم: (٣٥٨).

(٣) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (١/ ١٧٥).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال: (٢/ ١١٩)، ترجمة رقم: (٢٢٨).

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٢/ ٢٩٢)، ترجمة رقم: (٢٨٧).

(٦) تقريب التهذيب: (ص:٩٦)، ترجمة رقم: (٢٩٠).

(٧) المصدر السابق: (ص:٢٠٤)، ترجمة رقم: (١٨٥٤).

ثانيا: في باب: تعليم الرجل أهله، وتعليم ولده وتأديبهم:

وفيه حديث واحد:

[٢١] الحديث الوحيد:

قال ابن أبي الدنيا: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ هِشَامٍ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْجُشَمِيُّ، قَالَا حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ الْخَزَّازُ، حَدَّثَنِي أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((مَا نَحَلَ(١) وَالِدٌ وَلَدًا نُحْلًا أَفْضَلَ مِنْ أَدَبٍ حَسَنٍ))(٢).

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– "خلف بن هشام بن ثعلب، المقرئ البغدادي، ثقة له اختيار في القراءات: (ت: ٢٢٩هـ)"(٣).

– "أبو سعيد: عبيد الله بن عمر الجشمي بن ميسرة القواريري، البصري، نزيل بغداد، ثقة ثبت: (ت: ٢٣٥هـ)"(٤).

– أبو بكر: عامر بن صالح بن رستم ابن أبي عامر الخزَّاز المزني البصري، قال فيه أبو الوليد الطيالسي: (كتبت عنه، فقال يوما: حدثنا عطاء بن أبي رباح، فقلت له في سنة كم سمعت من

---

(١) "النُحْل: العطية والهبة ابتداء من غير عوض ولا استحقاق". النهاية في غريب الحديث والأثر: (٥/ ٢٩)، مادة: نحل).

(٢) كتاب العيال: (١/ ٤٩٨)، حديث رقم: (٣٢٦).

(٣) تقريب التهذيب: (ص:١٩٤)، ترجمة رقم: (١٧٣٧).

(٤) المصدر السابق: (ص:٣٧٣)، ترجم رقم: (٤٣٢٥).

عطاء؟ قال في سنة أربع وعشرين ومائة، قلت: فإن عطاء توفي[١] سنة بضع عشرة، قلت: إن كان تعمد فهو كذاب، وإن كان شبه له بعطاء بن السائب، فهو متروك لا يعي)[٢]، وقال يحيى بن معين: (لم يكن حديثه بشيء)[٣]، وقال العجلي: (ثقة)[٤]، وقال أبو داود: (ليس به بأس)[٥]، وقال مرة: (ضعيف)[٦]، وقال أبو حاتم الرازي: (يكتب حديثه، وليس بقوي)[٧]، وقال العقيلي: (لا يتابع على حديثه)[٨]، وذكره ابن حبان في الثقات[٩]، وخلط ابن حبان في كتابه: (المجروحين) ترجمته بالذي بعده[١٠]، وقال: (وهو الذي يقال له: عامر بن أبي عامر الخزاز، كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب)[١١]، وقال ابن عدي: (قليل الحديث ولم أرَ له حديثا منكرا)[١٢]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق سيء الحفظ، أفرط فيه ابن حبان، فقال: يضع)[١٣].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: (مات عطاء بن أبي رباح سنة: أربع عشرة ومائة على المشهور). تقريب التهذيب: (ص:٣٩١)، ترجمة رقم: (٤٥٩١).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٣٦٠)، ترجمة رقم: (٤٠٨٢).

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري: (٣/ ٢٣٩)، ترجمة رقم: (١١٢٣).

(٤) الثقات: (ص:٢٤٤)، ترجمة رقم: (٧٥٢).

(٥) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود في الجرح والتعديل: (ص:٢٣٠)، ترجمة رقم: (٢٧٨).

(٦) تهذيب التهذيب: (٥/ ٧٠)، ترجمة رقم: (١١٣).

(٧) الجرح والتعديل: (٦/ ٣٢٤)، ترجمة رقم: (١٨٠٤).

(٨) الضعفاء الكبير للعقيلي: (٣/ ٣٠٨)، ترجمة رقم: (١٣٢١).

(٩) الثقات: (٨/ ٥٠١).

(١٠) قال في ترجمته: (عامر بن صالح المديني من آل الزبير بن العوام، وقد قيل: إنه عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير، وهو الذي يقال له: عامر بن أبي عامر الخزاز... كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات...) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ١٨٧ – ١٨٨)، وهذا يدل على خلط واضح من ابن حبان بين: أبي الحارث: عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير المدني، وبين: أبي بكر: عامر بن صالح بن رستم الخزاز.

(١١) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ١٨٨).

(١٢) الكامل في ضعفاء الرجال: (٦/ ١٦١)، ترجمة رقم: (١٢٦٣).

(١٣) تقريب التهذيب: (ص:٢٨٧)، ترجمة رقم: (٣٠٩٥).

أقول: الذي يروي الموضوعات عن الثقات – وهو: متروك الحديث – أبو الحارث: عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير المدني، خلط ابن حبان ترجمته بعامر بن أبي عامر الخزاز.

وعليه؛ يترجح من أقوال هؤلاء الأئمة في عامر بن صالح بن رستم البصري: أنه ضعيف، وأما قول الحافظ ابن حجر فيه: (صدوق سيء الحفظ)، فقوله: صدوق أي: من حيث العدالة، وأما من حيث الضبط، فهو: سيء الحفظ، أي: كثير الخطأ والغلط، يعد ضعيفا عند أئمة الجرح والتعديل، وكونه سيء الحفظ كما وصفه الحافظ ابن حجر، فحديثه يكتب، ويصلح للاعتبار في الشواهد والمتابعات، ويشهد لذلك قول أبي حاتم الرازي، وقول ابن عدي، قال أبو حاتم الرازي: (يكتب حديثه، وليس بقوي)، وقال ابن عدي: (لم أرَ له حديثا منكرا).

– أبو موسى: أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص، المكي الأموي، ثقة: (ت: ١٣٢هـ)"[(١)].

– موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي، المكي الأموي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (من أهل مكة، يروي عن الحجازيين)[(٢)]، وقال الذهبي: (ما حدث عنه سوى ولده أيوب بن موسى)[(٣)]، وقال مرة: (وثق)[(٤)]، وقال الحافظ ابن حجر: (مستور)[(٥)].

أقول: يظهر لي مما سبق: أنه مجهول حال، ارتفعت عنه الجهالة العينية بقول ابن حبان: (من أهل مكة)، وأما قول الذهبي فيه: (وثق) أي: وثق من قِبل ابن حبان، وابن حبان عرف بالتساهل في توثيق المجاهيل.

– "عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية، القرشي الأموي المعروف بالأشدق، تابعي ولي إمرة المدينة لمعاوية ولابنه، قتله عبد الملك ابن مروان سنة سبعين، ووهم من زعم أن له صحبة، وإنما لأبيه رؤية"[(٦)].

---

(١) تقريب التهذيب: (ص:١١٩)، ترجمة رقم: (٦٢٥).
(٢) الثقات: (٧/ ٤٤٨).
(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ٢١٥)، ترجمة رقم: (٨٩٠١).
(٤) الكاشف: (٢/ ٣٠٧)، ترجمة رقم: (٥٧٢٠).
(٥) تقريب التهذيب: (ص:٥٥٣)، ترجمة رقم: (٦٩٩٥).
(٦) المصدر السابق: (ص:٤٢٢)، ترجمة رقم: (٥٠٣٤).

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

أخرج الحديث أيضا مرسلا عن التابعي: عمرو بن سعيد بن العاص المعروف بالأشدق: أحمد بن حنبل(١)، والبخاري(٢)، وعبد بن حميد(٣)، والترمذي(٤)، والعقيلي(٥)، وابن قانع(٦)، والحاكم(٧)، وأبو نعيم الأصبهاني(٨)، والشهاب القضاعي(٩)، والمزي(١٠):

كلهم من طرق عن: عامر بن أبي عامر الخزاز، عن أيوب بن موسى، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((ما نحل والد ولده نحلا أفضل من أدب حسن))، لفظ الحديث لأحمد بن حنبل.

قال البخاري: (مرسل، لم يصح سماع عمرو بن سعيد بن العاص من النبي – صلى الله عليه وسلم –)(١١).

وقال الترمذي: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عامر بن أبي عامر الخزاز، وأيوب بن موسى هو: بن عمرو بن سعيد بن العاص، وهذا عندي حديث مرسل)(١٢).

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)(١٣).

---

(١) في مسنده: (٢٤، ١٢٨)، حديث رقم: (١٥٤٠٣)، (٢٧، ٢٦٥)، حديث رقم: (١٦٧١٠)، (٢٧، ٢٧٤)، حديث رقم: (١٦٧١٧).

(٢) في التاريخ الكبير: (١/ ٤٢٢)، ترجمة رقم: (١٣٥٦).

(٣) في المنتخب من مسند عبد بن حميد: (١/ ٢٩٢)، حديث رقم: (٣٦٢) تحقيق: صبحي السامرائي، ومحمود الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

(٤) في سننه: (٤/ ٣٣٨)، كتاب: (البر والصلة)، باب: (ما جاء في أدب الولد)، حديث رقم: (١٩٥٢).

(٥) في الضعفاء الكبير: (٣/ ٣٠٨).

(٦) في معجم الصحابة: (١/ ٢٦١).

(٧) في مستدركه على الصحيحين: (٤/ ٢٩٢)، حديث رقم: (٧٦٧٩).

(٨) في معرفة الصحابة: (٤/ ١٩٨٠)، حديث رقم: (٤٩٦٨).

(٩) في مسنده: (٢/ ٢٥١)، حديث رقم: (١٢٩٥)، (٢/ ٢٥١)، حديث رقم: (١٢٩٦)، (١٢٩٧).

(١٠) في تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٤، ٤٥)، ترجمة رقم: (٣٠٤٥).

(١١) التاريخ الكبير: (١/ ٤٢٢)، ترجمة رقم: (١٣٥٦).

(١٢) سنن الترمذي: (٤/ ٣٣٨)، حديث رقم: (١٩٥٢).

(١٣) المستدرك على الصحيحين: (٤/ ٢٩٢).

عقب عليه الذهبي، قال: (بل مرسل ضعيف)[١].

وقال الحافظ ابن حجر: (عمرو بن سعيد بن العاص الأشدق، روى عن النبي – صلى الله عليه وسلم – مرسلا)[٢].

يتضح من تخريج الحديث مرسلا عند ابن أبي الدنيا، وعند غيره من كتب الحديث المذكورة التي أخرجته: أن مداره على عامر بن صالح بن رستم الخزاز، وهو ضعيف، والحديث بهذا الضعف مرسل من قِبل التابعي: عمرو بن سعيد بن العاص الأشدق، والإرسال يضعف به أيضا الحديث.

– ورويَ عن النبي – صلى الله عليه وسلم – حديثان بنحوه، لكنهما ضعيفان بضعف شديد قادح، لا يصلحان للاستشهاد، وهما: حديث ابن عمر، وحديث أبي هريرة:

– حديث ابن عمر: أخرجه الطبراني في معجميه: الكبير[٣]، والأوسط[٤]، وابن عدي[٥]، من طريق: عمرِو بنِ دينارٍ[٦]، .....

---

(١) التلخيص للذهبي المطبوع بهامش المستدرك: (٤/ ٢٩٢).

(٢) تهذيب التهذيب: (٨/ ٣٨)، ترجمة رقم: (٦٠).

(٣) المعجم الكبير: (١٢/ ٣٢٠)، حديث رقم: (١٣٢٣٤)

(٤) المعجم الأوسط: (٤/ ٧٧)، حديث رقم: (٣٦٥٨).

(٥) في الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٤٣٦).

(٦) أبو يحيى: عمرو بن دينار البصري الأعور قهرمان آل الزبير، قال فيه يحيى بن معين: (ذاهب)، وقال مرة: (ليس بشيء)، وقال أحمد بن حنبل: (ضعيف)، وقال البخاري: (فيه نظر)، وقال الجوزجاني: (عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عند أهل العلم ضعيف الحديث)، وقال أبو داود في حديثه: (ليس بشيء)، وقال الترمذي: (ليس بالقوي)، وقال أبو زرعة الرازي: (واهي الحديث)، وقال أبو حاتم الرازي: (ضعيف الحديث روى عن سالم بن عبد الله عن ابيه غير حديث منكر وعامة حديثه منكر)، وقال النسائي: (ضعيف)، وقال مرة: (ليس بثقة روى عن سالم أحاديث منكرة)، وقال الساجي: (ضعيف يحدث عن سالم المناكير)، وقال ابن حبان: (كان ممن ينفرد بالموضوعات عن الأثبات لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب)، وقال الدارقطني: (ضعيف)، وقال الذهبي: (ضعفوه)، وقال الحافظ ابن حجر: (ضعيف).
يتضح من أقوال الأئمة في عمرو بن دينار: أنه ضعيف جدا، ضُعِّف بجرح قادح مبين السبب. ينظر: التاريخ الكبير: (٦/ ٣٢٩)، ترجمة رقم: (٢٥٤٥)، أحوال الرجال: (ص:١٨٣)، ترجمة رقم: (١٧١)، الجرح والتعديل: (٦/ ٢٣٢)، ترجمة رقم: (١٢٨١)، الضعفاء والمتروكون للنسائي: (١/ ٨٠)، ترجمة رقم: (٤٥٢)، المجروحين من =

عن سالِمٍ[1]، عَن أَبيهِ، عنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: ((مَا نَحَلَ وَالِدٌ وَلَدًا أَفْضَلَ مِنْ أَدَبٍ حَسَنٍ))، لفظ الحديث للطبراني.

قال ابن عدي عقبه: (وهذا أيضا بهذا الإسناد منكر)[2].

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني، وفيه عمرو بن دينار، قهرمان آل الزبير، وهو متروك)[3].

أقول: الحديث من هذه الطريق ضعيف جدا؛ لأن في سنده عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، ضعف بتضعيف قادح من قِبل أئمة الجرح والتعديل؛ لنكارة ما يحدث به، فترك حديثه.

– **حديث أبي هريرة**: أخرجه العقيلي[4]، من طريق: مهدي بن هلال[5]، قال: حدثنا هشام بن

=

المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ١٧١)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٢٥٩)، ترجمة رقم: (٦٣٦٥)، الكاشف: (٢/ ٧٦)، ترجمة رقم: (٤١٥٣)، تهذيب التهذيب: (٨/ ٣١)، ترجمة رقم: (٤٦)، تقريب التهذيب: (ص:٤٢١)، ترجمة رقم: (٥٠٢٥).

(١) "سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، القرشي العدوي أبو عمر، أو أبو عبد الله المدني، أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتا عابدا فاضلا، كان يشبه بأبيه في الهدي، والسمت: (ت: ١٠٦هـ)" تقريب التهذيب: (ص:٢٢٦)، ترجمة رقم: (٢١٧٦).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٤٣٦).

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٨/ ١٥٩)، حديث رقم: (١٣٥٠٤).

(٤) في الضعفاء الكبير: (٤/ ٢٢٧).

(٥) أبو عبد الله: مهدي بن هلال، من أهل البصرة، يروي عن البصريين وأهل الحجاز، قال فيه يحيى بن سعيد القطان: (مهدي بن هلال يكذب في الحديث)، وقال يحيى بن معين: (مهدي بن هلال كذاب)، وقال أبو داود: (كان مهدي بن هلال كذابا)، وقال النسائي: (مهدي بن هلال بصري متروك الحديث)، وقال ابن حبان: (كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات والمعضلات عن الثقات حتى خرج عن حد الاحتجاج به بحال)، وقال ابن عدي: (مهدي بن هلال عامة ما يرويه، لا يتابع عليه وليس على حديثه ضوء، ولا نور لأنه كان يدعو الناس إلى رأيه وبدعته)، وقال ابن شاهين: (كذاب)، قال الدارقطني: (مهدي بن هلال يضع عن هشام بن عروة وجعفر). ينظر: سؤالات أبي عبيدة الآجري أبا داود السجستاني: (ص:٢٨٢)، ترجمة رقم: (٤٠٠)، الجرح والتعديل: (٨/ ٣٣٦)، ترجمة رقم: (١٥٤٨)، الضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص:٩٦)، ترجمة رقم: (٥٦٤)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٣/ ٣٠)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٨/ ٢٣٠)، ترجمة رقم: (١٩٥٠)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: (ص:١٧٣)، ترجمة رقم: (٦٠٤)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني: (٣/ ١٣٢)، ترجمة رقم: (٥٠٠).

حسان[١]، عن محمد بن سيرين[٢]، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((ما نحل والد ولدا نحلا أفضل من أدب حسن)).

وقال العقيلي عقبه: (هذا الحديث ليس بمحفوظ من حديث هشام بن حسان، وإنما يعرف هذا الحديث من رواية عاصم بن أبي عامر الخزاز، عن أيوب بن موسى، عن أبيه، عن جده، وليس الحديث بثابت عن النبي – صلى الله عليه وسلم –، وفيه أيضا مقال)[٣].

أقول: الحديث بهذا الإسناد ضعيف جدا؛ لأن في سنده مهدي بن هلال كذبه غير واحد من الأئمة؛ لكونه يروي الموضوعات عن الأثبات، والمعضلات عن الثقات.

المحور الثالث: من حيث الحكم عليه:

أوضحت الدراسة المحققة لمرسل التابعي: عمرو بن سعيد بن العاص الأشدق: أنه باقي على إرساله، ضعيف لضعف إرساله، ولضعف راويه عامر بن صالح بن رستم الخزاز؛ لكونه سيء الحفظ، وكذلك في سنده موسى بن عمرو بن سعيد مجهول حال.

---

(١) "أبو عبد الله: هشام بن حسان الأزدي القردوسي، البصري، ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما: (ت: ١٤٧هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٥٧٢)، ترجمة رقم: (٧٢٨٩).

(٢) محمد بن سيرين، تابعي ثقة حجة، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٣٨).

(٣) الضعفاء الكبير: (٤/ ٢٢٧).

الفصل الثالث: الأحاديث المرسلة والحكم عليها في أبواب: (باب: في حفظ الله المؤمن في ذريته من بعده. وباب: التوسع على العيال. وباب: جماع الزوجة صدقة ووقاعها من أجل الولد. وباب: تعود المرأة على مغزلها. وباب: تخفر المرأة في بيتها. وتركها الزينة لغير بعلها. وباب: الصلاة على المولود. وباب: صلاح الولد. وباب: الاغتباط بقلة العيال. وباب: العطف على الأزواج. والرأفة بهم. والمداراة لهم)

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: في باب: في حفظ الله المؤمن في ذريته من بعده، وباب: التوسع على العيال، وباب: جماع الزوجة صدقة، ووقاعها من أجل الولد.
- المبحث الثاني: في باب: تعود المرأة على مغزلها، وباب: تخفر المرأة في بيتها، وتركها الزينة لغير بعلها، وباب: الصلاة على المولود، وباب: صلاح الولد.
- المبحث الثالث: في باب: الاغتباط بقلة العيال، وباب: العطف على الأزواج، والرأفة بهم، والمدارة لهم.

المبحث الأول: في باب: في حفظ الله المؤمن في ذريته من بعده، وباب: التوسع على العيال، وباب: جماع الزوجة صدقة، ووقاعها من أجل الولد.

وفيه أربعة أحاديث:

أولا: في باب: حفظ الله المؤمن في ذريته من بعده:

وفيه حديث واحد:

[٢٢] الحديث الوحيد:

قال ابن أبي الدنيا: حَدَّثنا عَلِيّ بن الْجَعْدِ، حدَّثنا أَسباطُ بنُ مُحمَّدٍ، عن مُحمَّد بنِ سوقةَ، عن مُحمَّدِ بن المُنكَدِرِ، قالَ: قالَ رَسولُ اللَّهِ صلَّى اللهُ علَيهِ وسَلَّمَ: ((إنَّ اللَّهَ – عَزَّ وجلَّ – لِيَحفظُ المرءَ الْمُسلمَ مِن بَعدِهِ فِي وَلَدِهِ وولَد ولَدهِ، وَفِي دَارِهِ، والدُّوَيْرَاتِ(١) حَولَهُ))(٢).

لمعرفة حال الحديث من حيث القبول أو الرد نحقق دراسته في ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول: من حيث: رجال إسناده:

– علي بن الجعد بن عبيد البغدادي، تقدمت ترجمته(٣)، وهو ثقة ثبت.

– "أبو محمد: أسباط بن محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن ميسرة، القرشي مولاهم، ثقة ضعف في الثوري: (ت: ٢٠٠هـ)"(٤).

---

(١) "الدويرة تصغير دار، والدار المنزل، مبنية كانت أو غير مبنية". التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: (ص:١٦٩) تأليف: أبي هلال: الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق الدكتور: عزة حسن، دار طلاس للدراسات، والترجمة، والنشر، دمشق – سوريا، ط٢، ١٩٩٦م.

(٢) كتاب العيال: (١/ ٥٣٨)، حديث رقم: (٣٥٩).

(٣) في ص: (٥٠).

(٤) تقريب التهذيب: (ص:٩٨)، ترجمة رقم: (٣٢٠).

– أبو بكر: محمد بن سوقة الغنوي، الكوفي العابد، ثقة مرضي"[١].

– محمد بن المنكدر بن عبد الله الهدير، تقدمت ترجمته[٢]، وهو تابعي ثقة فاضل.

الحديث رجال إسناده كلهم ثقات، إلا أنه مرسل إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، وقد أرسله التابعي: محمد بن المنكدر.

المحور الثاني: من حيث تخريجه:

– الحديث تفرد بإخراجه مرسلا عن التابعي: محمد بن المنكدر ابن أبي الدنيا في كتابه: (العيال).

– والحديث روي موصولا: بسند ضعيف جدا إلى جابر بن عبد الله: أخرجه موصولا: الطبري[٣]، بقوله: حدثني أحمد أبو حميد الحمصي[٤]، قال: حدثنا يحيى بن سعيد[٥]، قال: حدثنا

---

(١) تقريب التهذيب: (ص:٤٨٢)، ترجمة رقم: (٥٩٤٢).

(٢) في: هامش ص: (١١٠).

(٣) في: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: (٥/ ٣٧٤).

(٤) أبو حميد: أحمد بن محمد بن المغيرة بن سنان، الأزدي، العوهي الحمصي، قال فيه النسائي: (ثقة)، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: (كتبت عنه، وهو صدوق ثقة)، وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي: (ثقة)، وقال الذهبي: (وثقوه)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق، مات سنة ٢٦٤هـ).

أقول: أحمد بن محمد بن المغيرة الحمصي: ثقة؛ لأني لم أجد فيه أدنى جرح من أحد أئمة الجرح والتعديل، وقد وثقه الأئمة من قبل الحافظ ابن حجر، كما قال الذهبي، ومن الموثقين له النسائي، ويعد من المتشددين في التوثيق، فإذا وثق راويا، فيكون في أرفع مراتب التوثيق. ينظر: الجرح والتعديل: (٢/ ٧٢)، ترجمة رقم: (١٣٥)، الكاشف: (١/ ٢٠٢)، ترجمة: (٨٠)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١/ ١٣٩)، ترجمة رقم: (١٤٥)، تهذيب التهذيب: (١/ ٧٦ – ٧٧)، ترجمة رقم: (١٢٩)، تقريب التهذيب: (ص:٨٤)، ترجمة رقم: (٩٩).

(٥) أبو زكريا: يحيى بن سعيد العطار الأنصاري، الشامي الحمصي، قال فيه يحيى بن معين: (ليس بشيء)، وقال الجوزجاني: (منكر الحديث)، وقال العقيلي: (منكر الحديث، لا يتابع على حديثه، وليس بمشهور بالنقل)، وقال الساجي: (عنده مناكير)، وقال ابن حبان: (كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، والمعضلات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه، إلا على سبيل الاعتبار لأهل الصناعة)، وقال ابن عدي: (وليحيى كتاب مصنف في حفظ اللسان، وفيه أحاديث لا يتابع عليها، وهو بيّن الضعف)، وقال الدارقطني: (ضعيف)، وقال الحافظ ابن حجر: (ضعيف).

أقول: يظهر مما سبق: أن يحيى بن سعيد العطار ضعفه شديد؛ لأنه ضُعِّف بتضعيف قادح من قِبل الأئمة المذكورين، فهو ضعيف لا يحتج به، لنكارة ما يحدث به، لكونه يروي الموضوعات عن الأثبات، والمعضلات عن =

عثمان بن عبد الرحمن[1]، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((إن الله ليُصلح بصلاح الرجل المسلم ولدَه وولد ولدِه، وأهلَ دُوَيْرَته ودُويْراتٍ حوله، ولا يزالون في حفظ الله ما دام فيهم)).

الحديث بهذا الإسناد ضعيف جدا، فيه: يحيى بن سعيد العطار، منكر الحديث، وكذلك في سنده عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي: متروك الحديث، وقد ضعفا بتضعيف قادح مفسر؛ لكونهما يرويان عن الثقات الموضوعات، لا يحتج بهما.

– **والحديث أخرجه أيضا موصولا**: أبو الشيخ الأصبهاني[2]، بقوله: حدَّثَنَا محمَد بْنُ

=

الثقات. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدارمي: (ص:٢٢٧)، ترجمة رقم: (٨٧٣)، الضعفاء الكبير: (٤/ ٤٠٣)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٣/ ١٢٣)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٩/ ١٦)، ترجمة رقم: (٢٠٩٨)، سؤالات السلمي للدارقطني: (ص:٣٢٥)، ترجمة رقم: (٤١١)، لمحمد بن الحسين السلمي، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية الدكتور: سعد بن عبد الله الحميد، والدكتور: خالد الجريسي، ط١، ١٤٢٧هـ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٣١، ٣٤٥)، ترجمة رقم: (٦٨٣٥)، تهذيب التهذيب: (١١/ ٢٢١)، ترجمة رقم: (٣٦٠)، تقريب التهذيب: (ص:٥٩١)، ترجمة رقم: (٧٥٥٨).

(١) عثمان بن عبد الرحمن بن عمر بن سعد بن أبي وقاص، القرشي الزهري، الوقاصي، قال فيه يحيى بن معين: (لا يكتب حديثه، كان يكذب)، وقال مرة: (ضعيف)، وقال علي بن المديني: (ضعيف جدا)، وقال البخاري: (تركوه)، وقال الجوزجاني: (ساقط)، وقال أبو داود: (ليس بشيء)، وقال أبو حاتم الرازي: (متروك الحديث، ذاهب الحديث، كذاب)، وقال النسائي: (متروك الحديث)، قال الساجي: (يحدث بأحاديث بواطيل)، وقال ابن حبان: (كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات، لا يجوز الاحتجاج به)، وقال الحافظ ابن حجر: (متروك، وكذبه ابن معين). أقول: يظهر مما سبق أن الجرح فيه شديد، ومفسر، فهو متروك الحديث، كما قال الحافظ ابن حجر، فلا يحتج بحديثه. ينظر: سؤالات ابن الجنيد لابن معين: (ص:٣٣٤)، ترجمة رقم: (٢٤٥) تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، تاريخ ابن معين رواية الدوري: (٣/ ٣٦١)، ترجمة رقم: (١٧٦٠)، التاريخ الكبير: (٦/ ٢٣٨)، ترجمة رقم: (٢٢٧٠)، أحوال الرجال: (ص:٢١٧)، ترجمة رقم: (٢١١)، الضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص:٧٥)، ترجمة رقم: (٤١٨)، الجرح والتعديل: (٦/ ١٥٧)، ترجمة رقم: (٨٦٥)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ٩٨)، تهذيب التهذيب: (٧/ ١٣٥)، ترجمة رقم: (٢٨٠)، تقريب التهذيب: (ص:٣٨٥)، ترجمة رقم: (٤٤٩٣).

(٢) في طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: (٤/ ٧٨)، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

نصَيْرٍ[١]، قال: حدثنا إِسْمَاعِيلُ[٢]، قال: حدثنا الْوَقَّاصِيُّ[٣]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ ...، فذكره.

الحديث ضعفه قادح كسابقه؛ لأن في سنده: إسماعيل بن عمرو البجلي، ضعيف الحديث، حدث بأحاديث لا يتابع عليها، وفي سنده أيضا: عثمان الوقاصي، ضعيف جدا، لا يحتج به؛ لكونه متروك الحديث.

– **والحديث روي مقطوعا:** من قول محمد بن المنكدر: أخرجه ابن المبارك[٤]، بقوله: أخبرنا محمد بن سوقة...

وأبو بكر ابن أبي شيبة[٥]، بقوله: حدثنا حسين بن علي[٦]...

والحميدي[٧]، بقوله: حدثنا سفيان[٨]...

---

(١) "محمد بن نصير بن عبد الله بن أبان، قال فيه أبو الشيخ الأصبهاني: (كان ثقة)، وقال أبو نعيم الأصبهاني: (مأمون، ت ٣٠٥هـ). ينظر: طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: (٤/ ٧٨)، ترجمة رقم: (٥٥٤)، تاريخ أصبهان: (٢/ ٢١١)، ترجمة رقم: (١٤٨٧).

(٢) أبو إسحاق: إسماعيل بن عمرو البجلي، من أهل الكوفة، سكن أصبهان، قال فيه أبو حاتم الرازي: (ضعيف الحديث)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يغرب كثيرا)، وقال ابن عدي: (حدث بأحاديث لا يتابع عليها)، وقال الدارقطني: (ضعيف).

أقول: مما سبق يتبين: أنه ضعيف، حدث بأحاديث لا يتابع عليها. ينظر: الجرح والتعديل: (٢/ ١٩٠)، ترجمة رقم: (٦٤٣)، الثقات: (٨/ ١٠٠)، الكامل في ضعفاء الرجال: (١/ ٥٢٣)، ترجمة رقم: (١٥٠) الضعفاء والمتروكون للدارقطني: (١/ ٢٥٦)، ترجمة رقم: (٨٥).

(٣) اسمه: عثمان بن عبد الرحمن بن عمر القرشي، تقدمت ترجمته في سند الطبري المتقدم، وهو متروك الحديث لا يجوز الاحتجاج به.

(٤) في الزهد والرقائق: (١/ ١١١)، حديث رقم: (٣٣٠).

(٥) في مصنفه: (الأحاديث والآثار)، (٧/ ٢٠١)، حديث رقم: (٣٥٤١٥).

(٦) "الحسين بن علي بن الوليد الجعفي، الكوفي المقرئ، ثقة عابد: (ت: ٢٠٣هـ)". تقريب التهذيب: (ص:١٦٧)، ترجمة رقم: (١٣٣٥).

(٧) في مسنده: (١/ ٣٦٦)، حديث رقم: (٣٧٧).

(٨) سفيان بن عيينة، تقدمت ترجمته في ص: (٥٠)، وهو ثقة.

والبلاذري[١]، من طريق زائدة بن قدامة[٢]...

وأبو نعيم الأصبهاني[٣] من طريق أبي خالد الأحمر[٤]...

وابن عساكر[٥]، من طريق سفيان بن عيينة...

وابن الجوزي[٦]، من طريق أبي خالد الأحمر...

---

(١) في أنساب الأشراف: (١٠/ ١٦٢).

(٢) "أبو الصلت: زائدة بن قدامة، الثقفي، الكوفي، ثقة ثبت، صاحب سُنّة، (ت: ١٦٠هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٢١٣)، ترجمة رقم: (١٩٨٢).

(٣) في حلية الأولياء: (٣/ ١٤٨).

(٤) "أبو خالد: سليمان بن حيان، الأحمر، الأزدي، الكوفي، قال فيه ابن سعد: (كان ثقة كثير الحديث)، وقال يحيى بن معين: (ليس به بأس ثقة ثقة)، وقال مرة: (ثقة)، وقال مرة أخرى أيضا: (صدوق ليس بحجة)، وقال علي بن المديني: (ثقة)، وقال أبو حاتم الرازي: (صدوق)، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وقال العجلي: (كوفي، ثقة)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: (أبو خالد الأحمر له أحاديث صالحة، ما أعلم له غير ما ذكرت مما فيه كلام، ويحتاج فيه إلى بيان، وإنما أتى هذا من سوء حفظه، فيغلط، ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق وليس بحجة)، وقال ابن خزيمة: (ليس ممن يلزم زيادته حجة، لاتفاق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظا، وأنه قد روى أحاديث عن الأعمش وغيره لم يتابع عليه)، وقال الذهبي: (ثقة مشهور وقد ذكره ابن عدي في كامله، وقال هو وابن معين قبله: صدوق ليس حجة)، وقال مرة: (صدوق إمام)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق يخطئ، ت ١٩٠هـ).

أقول: يظهر مما سبق: أنه صدوق، حسن الحديث، أما قول ابن معين فيه: (ليس بحجة)، وتابعه ابن عدي على ذلك، فإنه يعد جرحا غير مفسر، لا يقبل، لا سيما وقد نقل عن ابن معين قولان بتوثيقه، فيؤخذ من قول ابن معين ما وافق فيه الأئمة، وما خالفهم فلا يقبل، لأنه جرح غير مفسر. ينظر: الطبقات الكبرى: (٦/ ٣٩١)، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز: (١/ ٩٦)، ترجمة رقم: (٣٨٧)، تاريخ ابن معين رواية الدارمي: (ص:١٢٩)، ترجمة رقم: (٤١٠)، الثقات للعجلي: (ص:٢٠١)، ترجمة رقم: (٦٠٧)، الجرح والتعديل: (٤/ ١٠٦ – ١٠٧)، ترجمة رقم: (٤٧٧)، الثقات لابن حبان: (٦/ ٣٩٥)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٤/ ٢٨٢)، ترجمة رقم: (٧٥٠)، المغني في الضعفاء: (١/ ٢٧٨)، ترجمة رقم: (٢٥٧٢)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٢٠٠)، ترجمة رقم: (٣٤٤٣)، الكاشف: (١/ ٤٥٨)، ترجمة رقم: (٢٠٨٠)، تهذيب التهذيب: (٤/ ١٨١ – ١٨٢)، ترجمة رقم: (٣١٣)، تقريب التهذيب: (ص:٢٥٠)، ترجمة رقم: (٢٥٤٧).

(٥) في تاريخ دمشق: (٥٦، ٦٥).

(٦) القصاص والمذكرين: (١/ ٢٣٦)، حديث رقم: (٩١)، لابن الجوزي، تحقيق: الدكتور، محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

كلهم: (ابن المبارك، وسفيان بن عيينة، وزائدة بن قدامة، وحسين بن علي الجعفي، وأبو خالد الأحمر)، عن محمد بن سوقة، عن محمد بن المنكدر، قال: «إن الله ليصلح بصلاح العبد ولده، وولد ولده، ويحفظه في دويرته، والدويرات التي حولها، ما دام فيهم»، ولفظ الأثر للنسائي.

أقول: الأثر إسناده صحيح، رجاله ثقات، وهو مقطوع من قول التابعي: محمد بن المنكدر.

– والحديث روي مرفوعا عن عبد الله بن عمر، وقد رفع إليه بسند ضعيف جدا، أخرجه ابن عدي(١)، من طريق: يحيى بن سعيد، حدثنا حفص بن سليمان(٢)، عن محمد بن سوقة، عن وبرة بن عبد الرحمن(٣)، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: ((إن الله ليدفع بالمسلم الصالح عن مائة أهل بيت من جيرانه البلاء، وقرء ابن عمر: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [سورة البقرة:٢٥١])).

---

(١) في الكامل في ضعفاء الرجال: (٣/ ٢٧٤)، ترجمة رقم: (٥٠٥).

(٢) أبو عمر: حفص بن سليمان الأسدي البزار الكوفي الناضري، وهو حفص بن أبي داود القارئ صاحب عاصم، قال فيه وكيع بن الجراح: (كان ثقة)، وقال يحيى بن معين: (ليس بثقة)، وقال مرة: (ضعيف)، وقال أيضا: (ليس بشيء)، وقال أحمد بن حنبل: (متروك الحديث)، وقال مرة: (صالح)، وقال البخاري: (تركوه)، وقال أبو زرعة الرازي: (ضعيف الحديث)، وقال أبو حاتم الرازي: (لا يكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث، لا يصدق متروك الحديث)، وقال ابن خراش: (كذاب يضع الحديث)، وقال النسائي: (متروك الحديث)، وقال ابن حبان: (يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل)، وكان يأخذ كتب الناس، فينسخها، ويرويها من غير سماع)، وقال ابن عدي: (عامة حديثه عما روى عنهم غير محفوظة)، وقال الذهبي: (كان ثبتا في القراءة، واهيا في الحديث، لأنه كان لا يتقن الحديث، ويتقن القرآن، ويجوده)، وقال الحافظ ابن حجر: (متروك الحديث، مع إمامته في القراءة: (ت: ١٨٠هـ).

أقول: يتبين من أقوال الأئمة في حفص بن سليمان الأسدي: أنه متروك الحديث، كما قال الحافظ ابن حجر، لتضعيفه بضعف شديد قادح، مبين السبب، وأما توثيق وكيع له فهو مردود لا يقبل؛ لأن حفص بن سليمان الأسدي ضُعِّف بجرح قادح مبين السبب، وبه لا يعتد بتوثيق وكيع له، ويقدم قول من جرحه على توثيقه، وأما قول الإمام أحمد بن حنبل الآخر أنه: (صالح)، لا يعتد به، يقبل من قوليه ما وافق فيه الأئمة، وما خالفهم من أحد قوليه فلا يقبل، وقول أحمد بن حنبل في حفص بن سليمان الأسدي أنه: (متروك الحديث) هو الصواب المعتمد، لموافقته على ترك حديثه من قِبل أبي حاتم الرازي، والنسائي، والحافظ ابن حجر. ينظر: الجرح والتعديل: (٣/ ١٧٣ – ١٧٤)، ترجمة رقم: (٧٤٤)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (١/ ٢٥٥)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٣/ ٢٦٨ – ٢٧٦)، ترجمة رقم: (٥٠٥)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٥٥٨ – ٥٥٩)، ترجمة رقم: (٢١٢١)، تقريب التهذيب: (ص:١٧٢)، ترجمة رقم: (١٤٠٥).

(٣) "أبو خزيمة: وبرة بن عبد الرحمن المُسْلي الكوفي، ثقة: (ت: ١١٦هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٥٨٠)، ترجمة رقم: (٧٣٩٧).

حديث ابن عمر ضعيف جدا؛ لأن في سنده حفص بن سليمان الأسدي متروك الحديث، لا يحتج به، يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويروي كتب غيره من غير سماع، وفي سنده أيضا يحيى بن سعيد العطار الأنصاري، منكر الحديث، لا يحتج به، يروي الموضوعات، والمعضلات عن الأثبات، والثقات.

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه:

أوضحت دراسة الحديث سندا وتخريجا: أن الحديث روي مرسلا عن التابعي: محمد بن المنكدر، أخرجه ابن أبي الدنيا، ورجاله ثقات، وروي موصولا إلى جابر بن عبد الله من طريقين، أخرجهما الطبري، وأبو الشيخ الأصبهاني، وإسناد الطريقين اتصفا بالضعف الشديد القادح، وروي مقطوعا من قول التابعي: محمد بن المنكدر، وذلك من طرق متعددة رجالها ثقات، أخرجها ابن المبارك، وأبو بكر بن أبي شيبة والحميدي، وغيرهم، وروي مرفوعا عن عبد الله بن عمر بسند ضعفه شديد قادح أخرجه ابن عدي.

وعليه؛ يتبين أن الحديث ثبت مرسلا رواه التابعي: محمد بن المنكدر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، وثبت مقطوعا من قول التابعي: محمد بن المنكدر، وفي هذه الحالة يرجح رواية الحديث مقطوعا من قول التابعي: محمد بن المنكدر على رواية الحديث مرسلا عن التابعي محمد بن المنكدر؛ لأنه رواه مقطوعا من قول محمد بن المنكدر جماعة من الرواة الثقات، وهم ابن المبارك، وحسين بن علي الجعفي، وابن عيينة، وزائدة بن قدامة الثقفي، وقد رووه كلهم عن: محمد بن سوقة، عن محمد بن المنكدر مقطوعا من قوله، وخالفهم أسباط بن محمد القرشي، فرواه عن محمد بن سوقة، عن محمد بن المنكدر مرسلا.

وبذلك يتحقق أن الراوين للحديث مقطوعا من قول التابعي محمد بن المنكدر هم الأكثر والأضبط من الراوين للحديث مرسلا عنه، والمقطوع من قول التابعي لا يحتج به في الأحكام الشرعية.

ثانيا: في باب: التوسع على العيال:

وفيه حديثان:

[٢٣] الحديث الأول:

قال ابن أبي الدنيا: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: ((مَنْ أُعْطِيَ خَيْرًا فَرُئِيَ عَلَيْهِ سُمِّيَ حَبِيبَ اللَّهِ مُحَدِّثًا بِنِعْمَةِ اللَّهِ، وَمَنْ أُعْطِيَ خَيْرًا فَلَمْ يُرَ عَلَيْهِ سُمِّيَ بَغِيضَ اللَّهِ مُعَادِيًا لِنِعْمَةِ اللَّهِ))(١).

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– سويد بن سعيد بن سهل الهروي، تقدمت ترجمته(٢)، وهو ضعيف، وحديثه صالح للاعتبار.

– عبد الله بن يزيد المكي، المقرئ، تقدمت ترجمته(٣)، وهو ثقة.

– أبو معمر: لم أعثر على ترجمته في كتب الرجال، والتراجم التي وقفت عليها.

– "بكر بن عبد الله، المزني، ثقة إمام: (ت: ١٠٨هـ)"(٤)، عده ابن حبان من مشاهير التابعين بالصرة، وقال: (كان من المتعبدين، وأهل الفضل في الدين ممن لزم التواضع الشديد في الأوقات)(٥).

---

(١) كتاب العيال: (٢/ ٥٤٥)، حديث رقم: (٣٦٤).

(٢) في ص: (٦٩).

(٣) في هامش ص: (٤١).

(٤) الكاشف: (١/ ٢٧٤)، ترجمة رقم: (٦٢٨).

(٥) مشاهير علماء الأمصار: (ص:١٤٦)، ترجمة رقم: (٦٥٥).

الحديث من رواته سويد بن سعيد ضعيف، وأبو معمر لم أقف له على ترجمة، وبقية رجاله ثقات، وهو مرسل من قِبل التابعي: بكر بن عبد الله المزني.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– أخرج الحديث أيضا مرسلا عن التابعي: بكر بن عبد الله المزني: ابنُ أبي الدنيا في كتاب الشكر(١)، بقوله: حدثني سويد بن سعيد...، وساقه بسنده ومتنه.

وأخرجه الثعلبي(٢)، بقوله: أخبرني ابن فنجويه(٣)، قال: حدثنا ابن مالك(٤)، قال: شبر بن

---

(١) كتاب الشكر: (ص:٢٤)، حديث رقم: (٥٣)، لابن أبي الدنيا، تحقيق: بدر البدر، المكتب الإسلامي، الكويت، ط٣، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

(٢) في تفسيره: (الكشف والبيان عن تفسير القرآن)، (١٠/ ٢٣١).

(٣) ابن فنجويه: اسمه: الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الله بن صالح بن شعيب بن فنجويه، أبو عبد الله الثقفي، الدينوري، نقل الذهبي أن شيرويه قال عنه في تاريخه: (كان ثقة صدوقا، كثير الرواية للمناكير حسن الخط كثير التصانيف)، وقال فيه الذهبي: (كان ثقة مصنفا)، وقال فيه أيضا: (الشيخ، الإمام، المحدث، المفيد، بقية المشايخ، ت ٤١٤هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء: (١٧، ٣٨٣ – ٣٨٤)، ترجمة رقم: (٢٤٤)، والعبر في خبر من غبر: (٢/ ٢٢٧).

(٤) ابن مالك: اسمه: أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك أبو بكر القطيعي، قال فيه الخطيب البغدادي: (كان كثير الحديث، غرقت بعض كتبه فاستحدث نسخها من كتاب لم يكن فيه سماع، فغمزه الناس، ولم نرَ أحدا امتنع من الرواية عنه، ولا ترك الاحتجاج به)، وقال الحاكم: (ثقة مأمون)، وقال البرقاني: (كنت شديد التنقير عن حال ابن مالك حتى ثبت عندي أنه صدوق لا يشك في سماعه)، وقال أبو عمرو بن الصلاح: (اختل في آخر عمره حتى كان لا يعرف شيئا مما يقرأ عليه، ذكر هذا أبو الحسن بن الفرات)، وعقب الذهبي على قول ابن الفرات بقوله: (فهذا القول غلو، وإسراف، وقد كان أبو بكر أسند أهل زمانه، مات في آخر سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وله خمس وتسعون سنة)، وقال الذهبي في ابن مالك: (صدوق في نفسه، مقبول تغير قليلا)، وقد عقب الحافظ ابن حجر على رد الذهبي لابن الفرات، بقوله: (إنكار الذهبي على ابن الفرات عجيب، فإنه لم ينفرد بذلك، فقد حكى الخطيب في ترجمة أحمد بن أحمد المسيبي، يقول: (قدمت بغداد وأبو بكر بن مالك حي، وكان مقصودنا درس الفقه، والفرائض، فقال لنا بن اللباب الفرضي: لا تذهبوا إلى ابن مالك، فإنه ضعيف، واختل، ومنعت ابني السماع منه، قال: فلم يذهب إليه، وكان سماع أبي علي بن المذهب منه لمسند الإمام أحمد قبل اختلاطه).

أقول: يتضح من أقوال الأئمة في ابن مالك: أنه صدوق، صحيح السماع قبل اختلاطه، وما حدث بعد اختلاطه، فهو ضعيف، لا يحتج به. ينظر: تاريخ بغداد: (٥/ ١١٦)، ترجمة رقم: (١٩٦٦)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٧٨)، ترجمة رقم: (٣٢٠)، سير أعلام النبلاء: (١٦، ٢١٠ – ٢١٣)، ترجمة رقم: (١٤٣)، لسان الميزان: (١/ ١٤٥)، ترجمة رقم: (٤٦٣).

موسى[1]، قال: حدّثنا عبد الله بن يزيد المقري قال: حدّثنا أبو معمر، عن بكر بن عبد الله المزني، أنه قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((من أعطي خيرا فلم يُرَ عليه سُمّي بغيض الله معاديا لنعمه)).

يتضح من تخريج مرسل التابعي: بكر بن عبد الله المُزني: أن مداره على: عبد الله بن يزيد المقري، وقد روي إليه من طريقين: طريق: سويد بن سعيد، وأخرجها ابن أبي الدنيا، وطريق: شبر بن موسى، وأخرجها الثعلبي.

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه:

أوضحت دراسة رواية ابن أبي الدنيا سندا وتخريجا: أن مرسل التابعي: بكر بن عبد الله المزني ضعيف؛ لكونه باقي على إرساله، ولضعف راويه سويد بن سعيد بن سهل الهروي، وكذلك في سنده أبو معمر لم أقف له على ترجمة.

---

(١) أبو علي: بشر بن موسى بن صالح الأسدي البغدادي، ثقة ثبت، قال فيه الخطيب البغدادي: (كان ثقة أمينا عاقلا ركينا)، وقال الدارقطني: (ثقة نبيل)، وقال الذهبي: (المحدث الإمام الثبت)، وقال أيضا: (الإمام الحافظ الثقة المعمر، توفي سنة ثمام وثمانين ومائتين). ينظر: تاريخ بغداد: (٧/ ٥٦٩)، ترجمة رقم: (٣٤٧٦)، تذكرة الحفاظ: (٢/ ١٤٠)، ترجمة رقم: (٦٣٦)، سير أعلام النبلاء: (١٣، ٣٥٢)، ترجمة رقم: (١٧٠).

[٢٤] الحديث الثاني:

قال ابن أبي الدنيا: حَدَّثَنا عَلِيُّ بْنُ شُعيبٍ، حَدَّثَنا عبدُ الْمجِيدِ بنُ عَبدِ الْعَزِيزِ، عَنِ ابْنِ جُرَيجٍ، عَن عَلِيِّ بنِ زَيْدِ بنِ جُدعانَ، قالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيهِ – وَسَلَّم: ((إِنَّ اللَّهَ عزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ أَنْ تُرَى أَثَرُ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ فِي مَأْكَلِهِ وَمَشْرَبِهِ))(١).

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف على دراسته في ثلاثة محاور كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– "علي بن شعيب بن عدي، السمسار، البزاز البغدادي، فارسي الأصل، ثقة: (ت٢٥٣هـ)"(٢).

– أبو عبد الحميد: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد الأزدي، المكي، مروزي الأصل، قال فيه ابن سعد: (كان كثير الحديث ضعيفا مرجئا)(٣)، وقال يحيى بن معين: (ثقة)(٤)، وقال في رواية أخرى: (كان والله ما علمت رجلا صدوقا سكيتا إن سئل عن شيء حدث، وإلا فهو ساكت، وكان من أعلم الناس بابن جريج)(٥)، وقال فيه أيضا – أي ابن معين –: (ثقة كان يروي عن قوم ضعفاء، وكان أعلم الناس بحديث ابن جريج، وكان يعلن الإرجاء)(٦)، وقال أحمد بن حنبل: (ثقة، وكان فيه غلو في الإرجاء)(٧)، وقال البخاري: (يرى الإرجاء، وكان الحميدي يتكلم فيه)(٨)، وقال

---

(١) كتاب العيال: (٢/ ٥٤٩)، حديث رقم: (٣٦٨).
(٢) تقريب التهذيب: (ص:٤٠٢)، ترجمة رقم: (٤٧٤٥).
(٣) الطبقات الكبرى: (٥/ ٥٠٠).
(٤) تاريخ ابن معين رواية الدوري: (٣/ ٦٠)، ترجمة رقم: (٢٣٥).
(٥) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز: (١/ ٨٦)، ترجمة رقم: (٢٩٥).
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٤٧)، ترجمة رقم: (١٥٠٠).
(٧) تهذيب التهذيب: (٦/ ٣٨١)، ترجمة رقم: (٧٢٤).
(٨) التاريخ الكبير: (٦/ ١١٢)، ترجمة رقم: (١٨٧٥).

أبو داود: (ثقة)[١]، وقال مرة: (كان مرجئا داعية للإرجاء)[٢]، وقال أبو حاتم الرازي: (ليس بالقوى، يكتب حديثه، كان الحميدي يتكلم فيه)[٣]، وقال النسائي: (ثقة)، وقال في موضع آخر: (لا بأس به)[٤]، وقال ابن حبان: (منكر الحديث جدا، يقلب الأخبار، ويروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك)[٥]، وقال الدارقطني: (لا يحتج به، ويعتبر به، وأبوه أيضا لين والابن أثبت، قيل إنه مرجئ، ولا يعتبر بأبيه يترك، وهما مكيان)[٦]، وقال الخليلي: (ثقة لكنه أخطأ في أحاديث)[٧]، وقال الذهبي: (صدوق مرجئ كأبيه)[٨] وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق يخطئ وكان مرجئا، أفرط ابن حبان فقال: متروك)[٩].

أقول: يظهر من أقوال الأئمة في: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد: أنه صدوق حسن الحديث، أخطأ في أحاديث، وأخطاؤه ليست كثيرة، يخطئ كما يخطئ غيره من الرواة، وهو من أثبت الرواة في ابن جريج، وقد أطلق توثيقه: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو داود، والنسائي، والخليلي، إلا أن الأخطاء التي عرف بها أثرت على ضبطه، أنزلته من درجة الثقة إلى درجة الصدوق، فعد صدوقا أي حسن الحديث كما نص على ذلك الذهبي، والحافظ ابن حجر، وقد نقم عليه الإرجاء فضعفه من الأئمة المذكورين بسبب ذلك، وهذا ما أظهره ابن عدي بقوله: (وعامة ما أنكر عليه الإرجاء)[١٠].

– "ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز، تقدمت ترجمته[١١]، وهو ثقة مشهور بالتدليس.

---

(١) تهذيب التهذيب: (٦/ ٣٨٢)، ترجمة رقم: (٧٢٤).
(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٨، ٢٧٤)، ترجمة رقم: (٣٥١٠).
(٣) الجرح والتعديل: (٦/ ٦٥)، ترجمة رقم: (٣٤٠).
(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٨، ٢٧٤)، ترجمة رقم: (٣٥١٠).
(٥) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ١٦١).
(٦) سؤالات البرقاني للدارقطني: (ص:٤٧)، ترجمة رقم: (٣١٧)
(٧) تهذيب التهذيب: (٦/ ٣٨٣)، ترجمة رقم: (٧٢٤).
(٨) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٦٤٨)، ترجمة رقم: (٥١٨٣).
(٩) تقريب التهذيب: (ص:٣٦١)، ترجمة رقم: (٤١٦٠).
(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٤٩)، ترجمة رقم: (١٥٠٠).
(١١) في هامش ص: (٩٠).

– علي بن زيد بن عبد الله بن جدعان القرشي، تقدمت ترجمته[1]، وهو ضعيف لسوء حفظه، وحديثه صالح في الشواهد والمتابعات.

وعليه؛ فالحديث بهذا السند ضعيف إلا أن ضعفه صالح للاعتبار، وتدليس ابن جريج في سند الحديث محمول على الاتصال؛ لأن الراوي عن ابن جريج: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد، وهو يعد كما قال ابن معين: (من أعلم الناس بابن جريج)، أي: من أضبط الرواة في رواية ابن جريج عن مشايخه منهم: علي بن زيد بن عبد الله البصري، فتدليس ابن جريج عنه لا يضر يحمل على الاتصال؛ لأن عبد المجيد بن عبد العزيز من أعلم الرواة في الضبط والإتقان لرواية ابن جريج عن شيخه: علي بن زيد بن عبد الله البصري، وهو تابعي ضعيف، وضعفه خفيف غير قادح؛ لكونه سيء الحفظ، وقد أرسله إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم –، والإرسال ضعفه خفيف.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– أخرج الحديث أيضا مرسلا عن التابعي: علي بن زيد بن عبد الله بن جدعان البصري: ابن أبي الدنيا في كتابيه: (الشكر)[2]، و(قِرى الضيف)[3]، بقوله: حدثنا علي بن شعيب... وساقه بسنده ومتنه.

– وأخرج الحديث مرسلا من طريق ابن أبي الدنيا أخرجه: إسماعيل بن محمد الأصبهاني[4]، بقوله: وحدثنا ابن أبي الدنيا، قال: حدثنا علي بن شعيب، حدثنا عبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج، عن علي بن زيد بن جدعان، فذكره.

وعليه؛ يظهر أن الحديث مرسلا عن التابعي: علي بن زيد بن عبد الله بن جدعان، أخرجه ابن أبي الدنيا في كتبه الثلاثة: (العيال) و(الشكر) و(قِرى الضيف)، ومن طريق ابن أبي الدنيا

---

(١) في هامش ص: (١١٧).

(٢) الشكر: (ص:٢٣)، حديث رقم: (٥٣).

(٣) قرى الضيف: (ص:٤١)، حديث رقم: (٤٨)، لابن أبي الدنيا، حققه وخرج أحاديثه: عبد الله بن أحمد المنصور، أضواء السلف، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

(٤) في الترغيب والترهيب: (٣/ ٤٦)، حديث رقم: (٢٠٤٦).

أخرجه مرسلا إسماعيل بن محمد الأصبهاني، في كتابه: (الترغيب والترهيب).

والحديث بروايته مرسلا عن التابعي: علي بن زيد بن عبد الله بن جدعان حكم عليه الشيخ الألباني بقوله: (ضعيف)[١]، إلا أن ضعفه كما قلت سابقا خفيف، لسوء حفظ علي بن زيد بن عبد الله بن جدعان، وقد رواه مرسلا، والمرسل ضعفه خفيف.

– والحديث روي مرفوعا: عن عمران بن حصين، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي هريرة – رضي الله عنهم –.

– حديث عمران بن حصين: أخرجه ابن سعد[٢]، وأحمد بن حنبل[٣]، وابن أبي الدنيا في كتابيه: العيال[٤]، والشكر[٥]، والروياني[٦]، والطحاوي[٧]، والطبراني[٨]، والحاكم[٩]، والشهاب القضاعي[١٠]، والبيهقي في كتابيه: السنن الكبرى[١١]، والشعب[١٢]، والخطيب البغدادي[١٣]، وإسماعيل بن محمد الأصبهاني[١٤]:

---

(١) ضعيف الجامع الصغير وزيادته: (١/ ٢٤٧)، حديث رقم: (١٥١٥).

(٢) في الطبقات الكبرى: (٧/ ١٠)، (٤/ ٢٩١)، (٤/ ٢٩١).

(٣) في مسنده: (٣٣، ١٥٩)، حديث رقم: (١٩٩٣٤).

(٤) العيال: (٢/ ٥٥٠)، حديث رقم: (٣٦٩).

(٥) الشكر: (ص:٢١)، حديث رقم: (٥٠).

(٦) في مسنده: (١/ ١٠٩)، حديث رقم: (٩١).

(٧) في شرح مشكل الآثار: (٨/ ٣٧)، حديث رقم: (٣٠٣٧).

(٨) في المعجم الكبير: (١٨، ١٣٥)، حديث رقم: (٢٨١).

(٩) في معرفة علوم الحديث: (١/ ١٦١)، للحاكم، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

(١٠) في مسنده: (٢/ ١٦٢)، حديث رقم: (١١٠٢).

(١١) السنن الكبرى: (٣/ ٣٨٥)، حديث رقم: (٦٠٩٣).

(١٢) شعب الإيمان: (٨/ ٢٦٢)، حديث رقم: (٥٧٨٩).

(١٣) في المتفق والمفترق: (٣/ ١٧٦٧)، للخطيب البغدادي، دراسة وتحقيق: الدكتور، محمد صالدق آيدن الحامدي، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

(١٤) في الترغيب والترهيب: (٣/ ٢١٣)، حديث رقم: (٢٣٦٨).

كلهم من طريق: رَوْح[1]، قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ[2]، عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ فَضَالَةَ رَجُلٌ مِنْ قَيْسٍ[3]، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيُّ[4]، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَعَلَيْهِ مِطْرَفٌ مِنْ خَزٍّ لَمْ نَرَهُ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَا بَعْدَهُ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: ((مَنْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ نِعْمَةً، فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُرَى أَثَرُ نِعْمَتِهِ عَلَى خَلْقِهِ))، لفظ الحديث لأحمد بن حنبل.

قال الشيخ الألباني: (وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات غير المفضل هذا، وهو ابن أبي أمية، أبو مالك البصري، أخو مبارك، ضعيف، لكن له شاهد من حديث أبي الأحوص، عن أبيه، مرفوعا نحوه)[5].

أقول: الشيخ الألباني – رحمه الله – ضعَّفَ سند الحديث؛ لأنه توهَّم أن من رواته أبا مالك: المفضل بن أبي أمية البصري، وهو ضعيف، وليس كذلك؛ لأن من رواته كما هو ظاهر في تخريج الحديث الفضيل بن فضالة القيسي البصري، وليس المفضل بن أبي أمية البصري، والفضيل بن فضالة البصري ثقة، وبقية رواته من بعده ثقات، وعليه؛ فالحديث صحيح؛ لأن رجال سنده كلهم ثقات.

---

(١) "أبو محمد: روح بن عبادة بن العلاء بن حسان، القيسي، البصري، ثقة فاضل، له تصانيف: (ت: ٢٠٥هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٢١١)، ترجمة رقم: (١٩٦٢).

(٢) "أبو بسطام: شعبة بن الحجاج بن الورد، العتكي مولاهم، الواسطي ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتَّش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنَّة، وكان عابدا: (ت: ١٦٠هـ)". المصدر السابق: (ص:٢٦٦)، ترجمة رقم: (٢٧٩٠).

(٣) الفضيل بن فضالة القيسي البصري، قال فيه يحيى بن معين: (ثقة)، وقال أبو حاتم الرازي: (شيخ)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن شاهين: (قال شعبة: ثقة)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق).

أقول: يظهر مما سبق: أنه صدوق، كما قال الحافظ ابن حجر؛ لأن قول أبي حاتم فيه: (شيخ) أنزله من مرتبة ثقة إلى مرتبة صدوق. ينظر: الجرح والتعديل: (٧/ ٧٤)، ترجمة رقم: (٤٢٠)، الثقات: (٧/ ٣١٥)، تهذيب التهذيب: (٨/ ٢٩٨)، ترجمة رقم: (٥٤٤)، تقريب التهذيب: (ص:٤٤٨)، ترجمة رقم: (٥٤٣٥).

(٤) "أبو رجاء: عمران بن ملحان العطاردي، مشهور بكنيته: أبي رجاء، مخضرم، ثقة، معمّر: (ت: ١٠٥هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٤٣٠)، ترجمة رقم: (٥١٧١).

(٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (٣/ ٢٨١)، حديث رقم: (١٢٩٠).

وقد أوضح الشيخ الألباني أنه أورد حديث عمران بن حصين في: (سلسلته الصحيحة) لوجود شاهدين له[١].

ثم نص الألباني على صحة حديث عمران بن حصين في: (صحيح الجامع الصغير) بقوله: (صحيح، رواه الطبراني، والبيهقي عن عمران بن حصين)[٢].

أقول: تصحيح الشيخ الألباني للحديث أنه ظهر له (والله أعلم) من بعد أن من رواته الفضيل بن فضالة البصري الثقة، وليس المفضل بن أبي أمية البصري الضعيف، وكون الفضيل ثقة جزم بصحته في كتابه: (صحيح الجامع الصغير).

وأخرجه الطبراني[٣] من طريق أخرى ضعيفة جدا، أخرجه من طريق: زِيَاد الْجَصَّاصُ[٤]، حدثنا الْحَسَنُ[٥]، حدثنا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَعَلَيْهِ مِنْ مُطْرَفٍ خَزٌّ أَخْضَرٌ كِسَاءَهُ زِيَادٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَقُولُ: ((إِنَّ اللهَ تَعَالَى إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً أَحَبَّ أَنْ يَرَى عَلَيْهِ)).

---

(١) ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة: (٣/ ٢٨٠ – ٢٨١)، حديث رقم: (١٢٩٠).

(٢) صحيح الجامع الصغير وزيادته: (١/ ٣٥٢)، حديث رقم: (١٧١٢).

(٣) في المعجم الكبير: (١٨، ١٨١)، حديث رقم: (٤١٨).

(٤) أبو محمد: زياد بن أبي زياد الجصاص، الواسطي، بصري الأصل، قال فيه يحيى بن معين: (ليس بشيء)، وقال علي بن المديني: (ليس بشيء، وضعفه جدا)، وقال الأثرم: (سمعت أبا عبد الله – يعني أحمد بن حنبل – سئل عن زياد الجصاص، فكأنه لا يثبته)، وقال العجلي: (لا بأس به)، وسئل أبو زرعة عنه، فقال: (واهي الحديث)، وقال أبو حاتم الرازي: (منكر الحديث)، وقال النسائي: (ليس بثقة)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (ربما وهم)، وقال ابن عدي والدارقطني: (متروك الحديث)، وقال الذهبي: (تركوه)، قال الحافظ ابن حجر: (ضعيف).
أقول: يظهر مما سبق: أن زياد بن أبي زياد الجصاص ضعفه شديد؛ لأنه ضُعِّفَ بتضعيف قادح من قِبل الأئمة المذكورين، فهو متروك الحديث لا يحتج به. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري: (٤/ ٣٨٥)، ترجمة رقم: (٤٩٠٩)، الثقات للعجلي: (ص:١٦٧)، ترجمة رقم: (٤٦٩)، الضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص:٤٤)، ترجمة رقم: (٢٢٣)، الجرح والتعديل: (٣/ ٥٣٢)، ترجمة رقم: (٢٤٠٥)، الثقات لابن حبان: (٦/ ٣٢٠)، الكامل في الضعفاء: (٤/ ١٣٠)، ترجمة رقم: (٦٨٨)، المغني في الضعفاء: (١/ ٢٤٣)، ترجمة رقم: (٢٢٢٩)، تهذيب التهذيب: (٣/ ٣٦٨)، ترجمة رقم: (٦٧٥)، تقريب التهذيب: (ص:٢١٩)، ترجمة رقم: (٢٠٧٧).

(٥) هو: الحسن البصري، تقدمت ترجمته في ص: (٦٠) وهو ثقة.

أقول: الحديث بهذا السند ضعيف جدا؛ لأن من روته زياد الجصَّاص، ضُعِّفَ بتضعيف قادح من قِبل أئمة الجرح والتعديل.

– **حديث عبد الله بن عمرو**: أخرجه أبو داود الطيالسي(١)، وأحمد بن حنبل(٢)، والترمذي(٣)، وابن أبي الدنيا في كتبه: العيال(٤)، والتواضع(٥)، والشكر(٦)، والحاكم(٧)، وتمَّام(٨)، والبيهقي في كتابيه: الآداب(٩)، والشعب(١٠):

كلهم من طرق عن هَمَّامٍ(١١)، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ(١٢)، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ(١٣)، عَنْ أَبِيهِ(١٤)، عَنْ جَدِّهِ(١٥)، عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: **((كُلُوا وَاشْرَبُوا وَتَصَدَّقُوا فِي غَيْرِ سرف ولا مَخِيلَةٍ، إِنَّ اللهَ تعالى يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ))**، لفظ الحديث للحاكم.

---

(١) في مسنده: (٤/ ١٩)، حديث رقم: (٢٣٧٥)، لأبي داود الطيالسي، تحقيق: الدكتور، محمد عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

(٢) في مسنده: (١١/ ٣١٢)، حديث رقم: (٦٧٠٨).

(٣) في سننه: (٥/ ١٢٣) كتاب: (الأدب)، باب: (ما جاء أن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده)، حديث رقم: (٢٨١٩).

(٤) العيال: (٢/ ٥٥١)، حديث رقم: (٣٧٠).

(٥) التواضع والخمول: (ص:١٩٩)، حديث رقم: (١٥٧)، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

(٦) الشكر: (ص:٢٢)، حديث رقم: (٥١).

(٧) في مستدركه: (٤/ ١٥٠)، حديث رقم: (٧١٨٨).

(٨) في فوائده: (٢/ ١٠٦)، حديث رقم: (١٢٦٥).

(٩) في الآداب: (١/ ٢٠٠)، حديث رقم: (٤٨٨).

(١٠) في شعب الإيمان: (٦/ ٣١٥)، حديث رقم: (٤٢٥١)، (٨/ ٢٥٩)، حديث رقم: (٥٧٨٦).

(١١) همام بن يحيى بن دينار العَوْذِي البصري، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٤٥)، وهو ثقة.

(١٢) قتادة بن دعامة السدوسي، ثقة، تقدمت ترجمته في هامش ص: (١٥٠).

(١٣) أبيه: عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله، تقدمت ترجمته في هامش: ص: (١٨٦)، وهو صدوق حسن الحديث.

(١٤) جده: شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، تقدمت ترجمته في هامش ص: (١٨٧)، وهو ثقة.

(١٥) عبد الله بن عمرو بن العاص، تقدمت ترجمته في هامش ص: (١٨٧)، وهو صحابي مشهور.

قال الترمذي: (هذا حديث حسن)[١].

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي، وقال: (صحيح)[٢].

وقال ابن الأمير الصنعاني: (رمز المصنف[٣] لصحته)[٤].

وقال الشيخ الألباني: (حسن رواه الترمذي والحاكم عن ابن عمر)[٥].

وقال الألباني أيضا: (إسناده حسن)[٦].

أقول: الحديث حسن؛ لأن من رواة سنده: عمرو بن شعيب، صدوق حسن الحديث.

– **حديث أبي هريرة**: أخرجه: أبو الشيخ الأصبهاني[٧]، وحمزة السهمي الجرجاني[٨]، وأبو نعيم الأصبهاني[٩]، والبيهقي[١٠]:

أخرجوه من طرق مدارها على: عيسى بن خالد[١١]، .....

---

(١) سنن الترمذي: (٥/ ١٢٣).

(٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم مع هامش تلخيصه للذهبي: (٤/ ١٥٠)، حديث رقم: (٧١٨٨).

(٣) المراد بالمصنف هو: الإمام السيوطي في كتابه: (الجامع الصغير).

(٤) التنوير شرح الجامع الصغير: (٣/ ٣٨٥).

(٥) الجامع الصغير وزيادته: (١/ ٣٨٣)، حديث رقم: (١٨٨٧).

(٦) هامش مشكاة المصابيح: (٢/ ١٢٤٦)، حديث رقم: (٤٣٥٠)، لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٥م.

(٧) في طبقات المحدثين بأصبهان: (٢/ ٣٠٤)، ترجمة رقم: (١٨٦).

(٨) في تاريخ جرجان: (ص:١٤٢)، ترجمة رقم: (١٥٩)، لحمزة السهمي، الكتاب: تحت مراقبة: محمد عبد المعبد خان، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

(٩) في تاريخ أصبهان: (١/ ١٠٨)، ترجمة رقم: (٢٣)

(١٠) في شعب الإيمان: (٨/ ٢٦٣)، حديث رقم: (٥٧٩١)

(١١) عيسى بن خالد، لم أعثر على ترجمته في كتب الرجال والتراجم التي وقفت عليها، وقد أفاد الشيخ الألباني أنه عيسى بن خالد الخرساني، قال: (وعيسى بن خالد الظاهر أنه: عيسى بن خالد الخرساني، فإنه من هذه الطبقة، ترجمه ابن أبي حاتم، وروي عن عمرو بن علي الفلاس أنه قال: وكان ثقة). ينظر: الجرح والتعديل: (٦/ ٢٧٥)، ترجمة رقم: (١٥٢٥)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة: (٣/ ٣١٠)، حديث رقم: (١٣٢٠).

قال: حدثنا ورقاء[1]، عن الأعمش[2]، عن أبي صالح[3]، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((إن الله –عز وجل– إذا أنعم على عبده نعمة يحب أن يرى أثر

---

(١) أبو بشر: ورقاء بن عمر بن كليب اليشكري الكوفي، نزيل المدائن، قال فيه يحيى بن معين: (ثقة)، وقال مرة: (صالح)، وقال أحمد بن حنبل: (ثقة صاحب سنة)، وضعفه يحيى بن سعيد القطان، سمع حديث منصور بن المعتمر من ورقاء، وقال فيه: (لا يساوي شيئا)، وقال أبو داود: (ورقاء صاحب سنة إلا أن فيه إرجاء)، وقال أبو حاتم الرازي: (كان شعبة يثني عليه، وكان صالح الحديث)، وقال العقيلي: (تكلموا فيه في حديثه عن منصور)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان راويا لابن أبي نجيح)، وقال ابن عدي: (له أحاديث كثيرة، وله عن أبي الزناد نسخة، وعن منصور بن معتمر نسخة، وقد روى جملة، ما رواه أحاديث غلط في أسانيدها، وباقي حديثه لا بأس به)، وقال ابن شاهين في الثقات: (قال وكيع: ورقاء ثقة)، وقال الذهبي: (صدوق صالح)، وقال مرة: (صدوق عالم من ثقات الكوفيين)، وقال مرة أخرى: (ثقة ثبت)، وقال فيه أيضا: (ثقة، لينه يحيى بن القطان)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق، في حديثه عن منصور لين).

أقول: يتضح من أقوال هؤلاء الأئمة: أن ورقاء ضعيف فيما يحدث به عن منصور بن المعتمر، روى عنه أحاديث خالف فيها غيره من الرواة، ويعد صدوقا حسن الحديث فيما يحدث به عن غير منصور، أخطأ في أسانيد بعضها، لكثرة أحاديثه، فأثر ذلك على ضبطه، فيكون حاله في العدالة كما قال ابن معين، وأبو حاتم الرازي، وابن عدي والذهبي، وابن حجر، قال فيه ابن معين في أحد قوليه: (صالح)، وقال أبو حاتم الرازي: (صالح الحديث)، وقال ابن عدي: (باقي حديثه لا بأس به)، وقال الذهبي في: (الكاشف)، (صدوق صالح)، وقال في: (الميزان)، (صدوق)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق)، وأقوال هؤلاء الأئمة تقرر أن ورقاء صدوق حسن الحديث، يحتج به في الصحيحين، وغيرهما، قال الحافظ ابن حجر في: (مقدمة فتح الباري)، (لم يخرج له الشيخان من روايته عن منصور بن المعتمر شيئا، وهو محتج به عند الجميع)، (ت: ١٧٠هـ). ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي: (٤/ ٣٢٧)، ترجمة رقم: (١٩٣٢)، الجرح والتعديل: (٩/ ٥١)، ترجمة رقم: (٢١٦)، الثقات: (٧/ ٥٦٥ – ٥٦٦)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٨/ ٣٩١)، ترجمة رقم: (٢٠١٤)، تاريخ أسماء الثقات: (ص:٢٤٦)، ترجمة رقم: (١٥٠٦)، الكاشف: (٢/ ٣٤٨)، ترجمة رقم: (٦٠٤٦)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ٣٣٢)، ترجمة رقم: (٩٣٤٠)، المغني في الضعفاء: (٢/ ٧١٩)، ترجمة رقم: (٦٨٣١)، ديوان الضعفاء والمتروكين: (ص:٤٢٤)، ترجمة رقم: (٤٥٢٩)، تهذيب التهذيب: (١١/ ١١٣ – ١١٥)، ترجمة رقم: (٢٠٠)، تقريب التهذيب: (ص:٥٨٠)، ترجمة رقم: (٧٤٠٣)، فتح الباري: (المقدمة): (١/ ٤٩٩).

(٢) الأعمش: اسمه: سليمان بن مهران الكوفي، ثقة حافظ، تقدمت ترجمته في ص: (٣١).

(٣) "ذكوان أبو صالح السمان الزيات، من الأئمة الثقات، روى الأعمش عنه ألف حديث، توفي بالمدينة سنة: (١٠١هـ)". الكاشف: (١/ ٣٨٦)، ترجمة رقم: (١٤٨٩).

النعمة عليه، ويكره البُؤْسَ[١]، والتَّباؤُس[٢]، ويبغض السائل المُلْحِف[٣]، يحب الحيي العفيف المتعفف))، لفظ الحديث للبيهقي.

وقد أخرجه من طريقين، وقال عقب إخراجه للحديث: (وفي هذا الإسناد ضعف)[٤].

أقول: قول البيهقي: (وفي هذا الإسناد ضعف) مرجوح، لسببين:

السبب الأول: أن المناوي نقل أن الذهبي قال في المهذب: (إسناده جيد)[٥]، وأن السيوطي في: (الجامع الصحيح) رمز لحسنه، قال ابن الأمير الصنعاني: (رواه البيهقي في شعب الإيمان عن أبي هريرة، ورمز المصنف لحسنه)[٦]، وقول الذهبي: (إسناده جيد)، ورمز السيوطي لحسنه فيهما دلالة واضحة أن الحديث روي بسند حسن، ليس فيه راو ضعيف، وأنه في حالة أن الحديث في سنده راو ضعيف، لنص الحافظان: الذهبي والسيوطي أن سند الحديث ضعيف.

السبب الآخر: أن الشيخ الألباني عقب على قول البيهقي: (وفي هذا الإسناد ضعف) بقوله: (لم يظهر لي وجهه، فإن ورقاء عمن فوقه ثقات من رجال الشيخين، وعيسى بن خالد الظاهر أنه: عيسى بن خالد الخرساني، فإنه من هذه الطبقة، ترجمه ابن أبي حاتم وروي عن عمرو بن علي الفلاس أنه قال: وكان ثقة)[٧].

---

(١) البُؤْسَ: "أي: الخضوع والذلة، ورثاثة الحال، أي: إظهار للناس". فيض القدير شرح الجامع الصغير: (١/ ٢٣٥)، حديث رقم: (٢٥٩١).

(٢) التباؤس: "أي: إظهار التمسكن والتخلق والشكاية؛ لأن ذلك يؤدي لاحتقار الناس له، وازدرائهم إياه، وشماتة أعدائه، فإما إظهار العجز فيما بينه وبين ربه بلا كراهة لقضائه، ولا تضجر فمطلوب". المصدر السابق: (١/ ٢٣٥)، حديث رقم: (٢٥٩١).

(٣) المُلْحِف: "يقال: ألحف في المسألة إذا ألح فيها". التنوير شرح الجامع الصغير: (٣/ ٢٥٩)، حديث رقم: (١٦٦٢).

(٤) شعب الإيمان: (٨/ ٢٦٣).

(٥) فيض القدير شرح الجامع الصغير: (٢/ ٢٠٢)، حديث رقم: (٢٥٩١).

(٦) التنوير شرح الجامع الصغير: (٣/ ٢٦٠)، حديث رقم: (١٦٦٢).

(٧) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (٣/ ٣١١)، حديث رقم: (١٣٢٠).

وقد تحقق لدى الشيخ الألباني في دراسته لرواة سند حديث أبي هريرة، ولشواهده أنه حديث صحيح، وقد نص على ذلك في موضعين:

الأول: في: (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، قال: (حديث أبي هريرة حديث صحيح، له شواهد تشهد لصحته)(١).

الآخر: في: (صحيح الجامع الصغير)، قال: (صحيح رواه البيهقي في شعب الإيمان عن أبي هريرة)(٢).

أقول: حديث أبي هريرة حسن؛ لأن في سنده: ورقاء بن عمرو اليشكري، صدوق حسن الحديث، ويتقوى إلى درجة الصحيح لغيره، لوجود شواهد له، منها – كما تقدم – حديث: عمران بن حصين، وعبد الله بن عمرو بن العاص.

المحور الثالث: **من حيث**: **الحكم عليه وأهميته**:

تحقق من دراسة حديث مرسل التابعي: علي بن زيد بن عبد الله بن جدعان البصري سندا وتخريجا، المخرج من طريق ابن أبي الدنيا في كتبه الثلاثة: أن ضعف سنده خفيف، لسوء حفظ راويه علي بن زيد، وهو بضعفه غير القادح مرسل أرسله التابعي: علي بن زيد إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – والمرسل ضعفه خفيف، ولا يضر تدليس ابن جريج في سنده؛ لأنه كما حققنا يحمل على الاتصال، والحديث بسوء حفظ راويه، وبإرساله له شواهد تعضده، وهي: حديث عمران بن الحصين، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وحديث أبي هريرة، يتقوى بها من الضعف الخفيف إلى درجة الحسن لغيره.

أهم ما يستفاد من الحديث:

– "أن الله تعالى يحب من العبد إظهار نعمته في مأكله، وملبسه، فإنه شكر للنعمة"(٣).

– أنه ينبغي للعبد أن يظهر نعمة الله عليه من أجل أن يقصده المحتاجون لطلب الزكاة،

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (٣/ ٣١٠)، حديث رقم: (١٣٢٠).

(٢) صحيح الجامع الصغير وزيادته: (١/ ٣٥١)، حديث رقم: (١٧١١).

(٣) سبل السلام: (١/ ٤٦٠).

والصدقات، وكذلك العلماء يظهروا ما أنعم الله عليهم من علم، ليستفيد الناس منهم[١].

– أنه ينبغي للعبد أن يبالغ في إظهار النعمة، ما لم يصحب ذلك الإظهار رياء، أو عجب، أو مكاثرة للغير[٢].

– وفيه دلالة على أنه: "ليس من الزهد والتواضع أن يكون الرجل وسخ الثياب، شعث الشعر"[٣].

– وفي الحديث أيضا دلالة على التوسعة على العيال، في مأكلهم، ومشربهم، وملبسهم، من غير إسراف وتبذير.

---

(١) ينظر: تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: (٨/ ٨٦)، لمحمد عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

(٢) ينظر: نيل الأوطار: (٨/ ٢٥٨).

(٣) المصدر السابق: (٨/ ٢٥٨).

ثالثا: في باب: جماع الزوجة صدقة، ووقاعها من أجل الولد:

وفيه حديث واحد:

[٢٥] الحديث الوحيد:

قال ابن أبي الدنيا: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ صُبَيْحٍ الْقُرَشِيُّ مُؤَذِّنُ مَسْجِدِ حِمْص، حَدَّثَنا طَلْحَةُ بْنُ عَمْرٍو، عن عَطَاءٍ، أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسلَّمَ – قَالَ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ: ((هَلْ صُمْتَ الْيَوْمَ، وَتَصَدَّقْتَ؟ قَالَ: فَقُمْ فَاذْهَبْ إِلَى امْرَأَتِكَ فَأَنِكْهَا فَإِنَّهَا مِنْكَ إِلَيْهَا صَدَقَةٌ))، وَذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ(١).

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– أبو محمد: القاسم بن هاشم بن سعيد بن سعد بن عبد الله بن سيف بن حبيب البغدادي، السمسار، قال السلمي: (سألت الدارقطني عن أبي بكر محمد بن القاسم بن هاشم السمسار، وعن أبيه؟ فقال: لا بأس بهما)(٢)، وقال الخطيب البغدادي: (كان صدوقا)(٣)، وقال الذهبي: (وثقه بعضهم، ت ٢٥٩هـ)(٤).

أقول: يظهر مما سبق: أنه صدوق حسن الحديث.

– جعفر بن صبيح: الحمصي، روى عنه: أبو أمية الطرسوسي محمد بن إبراهيم، وعمرو القرشي، ذكره ابن حبان في الثقات(٥)، وقال الحافظ ابن حجر: (قال مسلمة(٦) في الصلة:

---

(١) كتاب العيال: (٢/ ٥٧٦)، حديث رقم: (٣٩٥).

(٢) سؤالات السلمي للدارقطني: (ص:٢٩٣)، ترجمة رقم: (٣٥٢).

(٣) تاريخ بغداد: (١٤/ ٤٢٦)، ترجمة رقم: (٦٨٣٤).

(٤) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٦/ ١٣٧)، ترجمة رقم: (٣٩٦).

(٥) الثقات: (٨/ ١٥٩).

(٦) هو: مسلمة بن القاسم القرطبي، قال أبو جعفر الماليقي: (فيه نظر، وهو: مسلمة بن قاسم بن إبراهيم بن عبد الله بن حاتم، جمع تاريخا في الرجال شرط فيه: أن لا يذكر إلا من أغفله البخاري في تاريخه، وهو كثير الفوائد في =

مجهول)[1].

أقول: جعفر بن صبيح القرشي: مجهول حال؛ لأنه روى عنه اثنان، ولم يوثقه غير ابن حبان.

– طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي، قال فيه ابن سعد: (كان كثير الحديث ضعيفا جدا، وقد رووا عنه)[2]، وقال ابن معين: (ضعيف)[3]، وقال أحمد بن حنبل: (لا شيء متروك الحديث)[4]، وقال البخاري: (طلحة بن عمرو هو لين عندهم)[5]، وقال الجوزجاني: (غير مرضي في حديثه)[6]، وسئل أبو زرعة الرازي عنه، فقال: (مكي ضعيف)[7]، وقال أبو حاتم الرازي: (مكي ليس بالقوي، لين الحديث عندهم)[8]، وقال النسائي: (متروك الحديث)[9]، وقال ابن حبان: (كان ممن يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه إلى على جهة التعجب)[10]، وقال ابن عدي: (طلحة بن عمرو هذا قد حدث عنه قوم ثقات، مثل عيسى بن يونس، وصدقة بن خالد، وجماعة معهما بأحاديث صالحة، وعامة ما يروي عنه لا

=

مجلد واحد)، وقال الذهبي: (ضعيف، وقيل: كان من المشبهة)، عقب عليه الحافظ ابن حجر، بقوله: (هذا رجل كبير القدر، ما نسبه إلى التشبيه إلا من عاداه، وله تصانيف في الفن، وكانت له رحلة لقي فيها الأكابر). ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ١١٢)، ترجمة رقم: (٨٥٢٨)، ولسان الميزان: (٦/ ٣٥)، ترجمة رقم: (١٤١).

(١) لسان الميزان: (٢/ ١١٦)، ترجمة رقم: (٤٧٩).

(٢) الطبقات الكبرى: (٥/ ٤٩٤).

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري: (٣/ ٧٥)، ترجمة رقم: (٣٠٣).

(٤) العلل ومعرفة الرجال: (١/ ٤١١)، ترجمة رقم: (٨٦٦).

(٥) الضعفاء الصغير: (ص:٦١)، ترجمة رقم: (١٧٦)، للبخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب – سوريا، ط١، ١٣٩٦هـ.

(٦) أحوال الرجال: (١/ ٢٤٩)، ترجمة رقم: (٢٥٢).

(٧) الجرح والتعديل: (٤/ ٤٧٨)، ترجمة رقم: (٢٠٩٧).

(٨) المصدر السابق: (٤/ ٤٧٨)، ترجمة رقم: (٢٠٩٧).

(٩) الضعفاء والمتروكون: (ص:٦٠)، ترجمة رقم: (٣١٦).

(١٠) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (١/ ٣٨٢).

يتابعونه عليه، وهذه الأحاديث التي أمليتها له عامتها مما فيه نظر)[1]، وقال الذهبي: (ضعفوه، وكان واسع الحفظ)[2]، وقال الحافظ ابن حجر: (متروك، ت ١٥٢هـ)[3].

أقول: يظهر مما سبق: أن الجرح فيه شديد، ومفسر، فهو متروك الحديث، كما قال الحافظ ابن حجر، لا يحتج به، لروايته عن الثقات ما ليس من أحاديثهم.

– عطاء بن أبي رباح، تقدمت ترجمته[4]، وهو تابعي ثقة.

المحور الثاني: من حيث تخريجه:

– تفرد بإخراج الحديث مرسلا عن التابعي: عطاء بن أبي رباح: ابنُ أبي الدنيا في كتابه: (العيال).

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه:

أوضحت دراسة رواية ابن أبي الدنيا سندا وتخريجا: أن مرسل التابعي: عطاء بن أبي رباح ضعيف؛ لأنه باقي على إرساله، وهو مع ضعفه ضعيف جدا؛ لضعف راويه: طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي، ضُعِّف بتضعيف قادح شديد ومفسر؛ لكونه متروك الحديث.

والحديث مع ضعفه الشديد القادح، له أصل صحيح يُعمل به من حديث أبي ذر الغفاري، أخرجه مسلم في صحيحه[5] بسنده إلى أبي ذر، وفيه: ((وفي بضع أحدكم صدقة، قالوا: يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر)).

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: (٥/ ١٧٤)، ترجمة رقم: (٩٥٤).

(٢) الكاشف: (١/ ٥١٤)، ترجمة رقم: (٢٤٧٨).

(٣) تقريب التهذيب: (ص:٢٨٣)، ترجمة رقم: (٣٠٣٠).

(٤) في هامش ص: (١٢٩).

(٥) صحيح مسلم: (٢/ ٦٩٧) كتاب: (الزكاة)، باب: (بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، حديث رقم: (١٠٠٦).

المبحث الثاني: في باب: تعود المرأة على مغزلها[1]، وباب: تخفر المرأة في بيتها، وتركها الزينة لغير بعلها، وباب: الصلاة على المولود، وباب: صلاح الولد.

وفيه أربعة أحاديث:

أولا: في باب: تعود المرأة على مغزلها:

وفيه حديث واحد:

[٢٦] الحديث الوحيد:

قال ابن أبي الدنيا: حَدَّثَنِي حُسَيْنُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ لَيْث، عَنْ مُجَاهِدٍ، رَفَعَهُ قَالَ: ((نِعْمَ لَهْوُ الْمَرْأَةِ الْمِغْزَلُ))[2].

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– أبو علي: حسين بن يزيد بن يحيى الطحان الأنصاري، قال فيه أبو حاتم الرازي: (لين الحديث)[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وقال الحافظ ابن حجر: (لين الحديث)[5]، وقال أيضاً: روى عنه مسلم خارج الصحيح، مات سنة: (٢٤٤هـ)[6].

---

(١) المغزل: "ما يغزل به الصوف، والقطن ونحوهما يدويا أو آليا". المعجم الوسيط: (٢/ ٦٥٢)، تأليف: أحمد الزيات، وآخرون، دار الدعوة، القاهرة، بدون تاريخ.

(٢) كتاب العيال: (٢/ ٥٧٨)، حديث رقم: (٣٩٧).

(٣) الجرح والتعديل: (٣/ ٦٧)، ترجمة رقم: (٣٠٤).

(٤) الثقات: (٨/ ١٨٨).

(٥) تقريب التهذيب: (ص:١٦٩)، ترجمة رقم: (١٣٦١).

(٦) تهذيب التهذيب: (٢/ ٣٧٦)، ترجمة رقم: (٦٤٥).

أقول: حسين بن يزيد الطحان: لين الحديث، كما نص أبو حاتم الرازي، والحافظ ابن حجر، أي: أنه يكتب حديثه للاعتبار فقط.

– أبو عبد الرحمن: محمد بن فضيل بن غزوان الضبي مولاهم الكوفي، قال فيه ابن سعد: (كان ثقة صدوقًا كثير الحديث متشيعًا، وبعضهم لا يحتج به)[١]، وقال يحيى بن معين: (ثقة)[٢]، وقال أحمد بن حنبل: (كان يتشيع، كان حسن الحديث)[٣]، وقال العجلي: (كوفي ثقة وكان يتشيع)[٤]، وقال أبو داود: (وكان شيعيًا متحرقًا)[٥]، وقال أبو زرعة الرازي: (صدوق من أهل العلم)[٦]، وقال أبو حاتم الرازي: (شيخ)[٧]، وقال النسائي: (لا بأس به)[٨]، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: (ثقة شيعي)[٩]، وقال ان شاهين في الثقات: قال علي ابن المديني: (كان محمد بن فضيل ثقة ثبتًا في الحديث، وما أقل سقط حديثه)[١٠]، وقال الدار قطني: (كان ثبتًا في الحديث)[١١]، وقال الذهبي: (ثقة مشهور لكنه شيعي)[١٢]، وقال مرة: (كوفي صدوق مشهور وكان صاحب حديث ومعرفة وقراء القرآن، على حمزة الزيات)[١٣]، وقال الحافظ بن حجر: (صدوق عارف، رمي بالتشيع، مات سنة: ١٩٥هـ)[١٤].

---

(١) الطبقات الكبرى: (٦/ ٣٨٩).
(٢) تهذيب التهذيب: (٩/ ٤٠٦)، ترجمة رقم: (٦٦٠).
(٣) الجرح والتعديل: (٨/ ٥٧)، ترجمة رقم: (٢٦٣).
(٤) الثقات: (ص:٤١١)، ترجمة: (١٤٩٠).
(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ١٠)، ترجمة رقم: (٨٠٦٢).
(٦) الجرح والتعديل: (٨/ ٥٨)، ترجمة رقم: (٢٦٣).
(٧) المصدر السابق: (٨/ ٥٨)، ترجمة رقم: (٢٦٣).
(٨) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ١٠)، ترجمة رقم: (٨٠٦٢).
(٩) تهذيب التهذيب: (٩/ ٤٠٦)، ترجمة رقم: (٦٦٠).
(١٠) تاريخ أسماء الثقات: (ص:٢٠٨)، ترجمة رقم: (١٢٥٦).
(١١) تهذيب التهذيب: (٩/ ٤٠٦)، ترجمة رقم: (٦٦٠).
(١٢) المغني في الضعفاء: (٢/ ٦٢٤)، ترجمة رقم: (٥٩٠٧).
(١٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ٩)، ترجمة رقم: (٨٠٦٢).
(١٤) تقريب التهذيب: (ص:٥٠٢)، ترجمة رقم: (م٦٢٢٧).

أقول: لم أجد أحدا من أئمة الجرح والتعديل تكلم في محمد بن فضيل بن غزوان، أو غمزه من جهة حفظه، ليخف ضبطه، وينزل إلى مرتبة الصدوق، وأما ما نسب إليه من تشيع فهي علة غير قادحة؛ لأن الأئمة المذكورين لم يضعفوه لرأي أخطأ فيه، وهو التشيع، وأما قول أبي حاتم الرازي فيه: (شيخ) ليس هي عبارة جرح ولا عبارة توثيق[١]، إلا أنها قد تطلق على الراوي المشهور بالثقة، وكثرة الأحاديث، ومحمد بن فضيل بن غزوان كما قال الذهبي في أحد قوليه: (ثقة مشهور) وقد نص على توثيقه كما ذكرنا: ابن سعد، وعلي ابن المديني، ويحيى بن معين، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وابن شاهين، والدار قطني، وبهذا يتحقق أن محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي ثقة، ويرجح ثقته أن البخاري ومسلمًا احتجا به في صحيحيهما، وهما لا يحتجان في الغالب إلا بالروي الثقة المتقن الضابط.

– أبو بكر: ليث بن أبي سليم بن زنيم القرشي، الكوفي، قال فيه ابن سعد: (كان ليث رجلا صالحا عابدا، وكان ضعيفا في الحديث)[٢]، وقال يحيى بن معين: (ليس به بأس)[٣]، وقال مرة: (ليس بذاك القوي)[٤]، وقال مرة أخرى: (ليس حديثه بذاك، ضعيف)[٥]، ونقل أيضًا عن ابن معين فيه قول رابع وخامس قال: (ضعيف إلا أنه يكتب حديثه)[٦]، وقال فيه أيضًا: (منكر الحديث وكان صاحب سنة)[٧]، وقال أحمد بن حنبل: (مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس)[٨]، وقال العجلي: (كوفي جائز الحديث)[٩]، وقال مرة: (لا بأس به)[١٠]، وقال يعقوب بن شيبة: (هو

---

(١) ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٣٨٥)، ترجمة رقم: (٤١٧٧).
(٢) الطبقات الكبرى: (٦/ ٣٤٩).
(٣) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٣/ ٩٥٥)، ترجمة رقم: (٣٦٩).
(٤) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين: (ص:٤٠٣)، ترجمة رقم: (٥٥٣).
(٥) الجرح والتعديل: (٧/ ١٨٧)، ترجمة رقم: (١٠١٤).
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٢٣٤)، ترجمة رقم: (١٦١٧).
(٧) تهذيب التهذيب: (٨/ ٤٦٨)، ترجمة رقم: (٨٣٤).
(٨) العلل ومعرفة الرجال: (٢/ ٣٧٩)، ترجمة رقم: (٢٦٩١).
(٩) الثقات: (ص:٣٩٩)، ترجمة رقم: (١٤٣١).
(١٠) المصدر السابق: (ص:٣٩٩)، ترجمة رقم: (١٤٣١).

صدوق، ضعيف الحديث)[١]، وقال أبو زرعة الرازي: (لين الحديث، لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث)[٢]، وقال أبو حاتم الرازي: (يكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث)[٣]، وقالا أبو زرعة الرازي وأبو حاتم الرازي مرة أخرى: (لا يشتغل به، وهو مضطرب الحديث)[٤]، وقال الجوزجاني: (يضعف حديثه)[٥]، وقال البزار: (كان أحد العباد إلا أنه أصابه اختلاط، فاضطرب حديثه، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا، وإلا فلا نعلم أحدا ترك حديثه)[٦]، وقال النسائي: (ضعِيف كوفي)[٧]، وقال الساجي: (صدوق فيه ضعف، وكان سيء الحفظ، كثير الغلط، وكان يحيى القطان في آخره لا يحدث عنه)[٨]، وقال ابن حبان: (كان من العباد، ولكن اختلط في آخر عمره، حتى كان لا يدرى ما يحدث به، فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، كل ذلك كان منه في اختلاطه، تركه يحيى القطان وابن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين)[٩]، وقال ابن عدي: (له من الحديث أحاديث صالحة غير ما ذكرت، وقد روى عنه شعبة، والثوري، وغيرهما من ثقات الناس، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه)[١٠]، وقال ابن شاهين في الثقات، قال عثمان بن أبي شيبة: (ليث ثقة صدوق، وليس بحجة)[١١]، وقال الدارقطني: (كان صاحب سنة، إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد حسب)[١٢]، وقال الحاكم أبو عبد الله:

---

(١) تهذيب التهذيب: (٨/ ٤٦٨)، ترجمة رقم: (٨٣٤).
(٢) الجرح والتعديل: (٧/ ١٧٩)، ترجمة رقم: (١٠١٤).
(٣) المصدر السابق: (٧/ ١٧٩)، ترجمة رقم: (١٠١٤).
(٤) نفس المصدر: (٧/ ١٧٩)، ترجمة رقم: (١٠١٤).
(٥) تهذيب التهذيب: (٨/ ٤٦٨)، ترجمة رقم: (٨٣٤).
(٦) المصدر السابق: (٨/ ٤٦٨)، ترجمة رقم: (٨٣٤).
(٧) الضعفاء والمتروكون: (ص:٩٠)، ترجمة رقم: (٥١١).
(٨) تهذيب التهذيب: (٨/ ٤٦٨)، ترجمة رقم: (٨٣٤).
(٩) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ٢٣١).
(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٢٣٨)، ترجمة رقم: (١٦١٧).
(١١) تاريخ أسماء الثقات: (١٩٦)، ترجمة رقم: (١١٨٩).
(١٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٤٢٠)، ترجمة رقم: (٦٩٩٧).

(مجمع على سوء حفظه)[١]، وقال النووي: (اتفق العلماء على ضعفه، واضطراب حديثه، واختلال ضبطه)[٢]، وقال الذهبي: (فيه ضعف يسير من سوء حفظه، كان ذا صلاة، وصيام، وعلم كثير، وبعضهم احتج به)[٣]، وقال مرة: (حسن الحديث، ومن ضعفه فإنما ضعفه لاختلاطه بآخرة، روى له مسلم مقرونا بغيره)[٤]، وقال فيه أيضا: (محدث الكوفة، وأحد علمائها الأعيان، على لين في حديثه، لنقص حفظه)[٥]، وأوضح الذهبي قوله الأخير فيه، في نهاية ترجمته له، في: (السير) بقوله: (بعض الأئمة يحسن لليث، ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن، بل عداده في مرتبة الضعيف المقارب، فيروى في الشواهد والاعتبار، وفي الرغائب، والفضائل، أما الواجبات، فلا)[٦]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق، اختلط جدا، ولم يتميز حديثه، فترك، توفي سنة ١٤٨هـ)[٧]، ونص الحافظ ابن حجر في مواضع من كتابه: (فتح الباري) أن ليث بن أبي سليم: (ضعيف)، وقد اضطرب في رواياته سندا ومتنا، لا يحتج به[٨]، ومن المعلوم أن قول ابن معين: (ليس به بأس) توثيق منه لليث بن أبي سليم، والصواب أنه عنده ضعيف؛ لأن بقية أقوال ابن معين الأربعة أجمعت أنه ضعيف، قال ابن شاهين: (وكلام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين في ليث متقارب، لم يطلقا عليه الكذب، بل مدحه أحمد بن حنبل ووثقه، بقوله: حدث عنه الناس، وقد وثقه عثمان بن أبي شيبة، وهو أعلم به؛ لأنه من بلده، ولكن الكل أطلق عليه الاضطراب)[٩].

---

(١) تهذيب التهذيب: (٨/ ٤٦٨)، ترجمة رقم: (٨٣٤).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات: (٢/ ٧٥)، ترجمة رقم: (٥١٢٦).

(٣) الكاشف: (٢/ ١٥١)، ترجمة رقم: (٤٦٩٢).

(٤) ديوان الضعفاء والمتروكين: (ص:٣٣٣)، ترجمة رقم: (٣٥٠٣).

(٥) سير أعلام النبلاء: (٦/ ١٧٩)، ترجمة رقم: (٨٤).

(٦) المصدر السابق: (٦/ ١٨٤)، ترجمة رقم: (٨٤).

(٧) تقريب التهذيب: (ص:٤٦٤)، ترجمة رقم: (٥٦٨٥).

(٨) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: (٢/ ٢٣٥)، (٤/ ١٦٧، ١٦٩، ٣٦٣)، ٥، ١٣٧).

(٩) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه: (ص:٩٤)، ترجمة رقم: (٤٩)، لابن شاهين، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة أضواء السلف، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

أقول: يتحقق من أقوال الأئمة المذكورين في ليث بن أبي سليم: أنه ضعيف، لسوء حفظه، واختلال ضبطه، اختلط في آخر عمره، فكان يقلب الأسانيد، والمتون، ويرفع المراسيل، فاضطرب حديثه، ولم يتميز، وتَرَكَ حديثه أحمد بن حنبل، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين، وما حدث به قبل اختلاطه يكتب للاعتبار، ويصلح في الشواهد والمتابعات.

– "أبو الحجاج: مجاهد بن جبر، مولى السائب بن أبي السائب، المخزومي، حجة: (ت: ١٠٤هـ)"[١].

وعليه؛ فالحديث بهذا السند ضعيف؛ لأن من رواته حسين بن يزيد الطحان لين الحديث، وليث بن أبي سليم ضعيف، لسوء حفظه، واختلال ضبطه، والحديث بضعف سنده أرسله التابعي: مجاهد بن جبر، والإرسال كالانقطاع يضعف به أيضا الحديث.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– أخرج الحديث أيضا مرسلا عن التابعي مجاهد بن جبر: الخلال[٢]، بقوله: أخبرنا موسى بن حمدون[٣]، حدثنا حنبل[٤]، حدثنا أبو عبد الله[٥]، أخبرنا محمد بن فضيل، عن ليث، عن مجاهد: ((نعم لهو المؤمنة المغزل، ونعم لهو المؤمن السباحة)).

---

(١) الكاشف: (٢/ ٢٤٠)، ترجمة رقم: (٥٢٨٩).

(٢) المنتخب من العلل للخلال: (ص:٦٣)، لابن قدامة المقدسي، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله، دار الراية، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م).

(٣) "أبو عمران: موسى بن حمدون البزار العكبري، وثقه الخطيب". ينظر: تاريخ بغداد: (١٥، ٥٥)، ترجمة رقم: (٦٩٧٩).

(٤) أبو علي: حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني وهو ابن عم أحمد بن محمد بن حنبل، قال السلمي: (سألت الدارقطني عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، وحنبل بن عم أحمد بن حنبل؟ فقال: ثقتان، ثبتان)، وقال الخطيب: (كان ثقة ثبتا)، وقال الذهبي: (الإمام، الحافظ، المحدث، الصدوق، المصنف). ينظر: (سؤالات السلمي للدارقطني: (ص:٢١٤)، ترجمة رقم: (٢٢٤)، تاريخ بغداد: (٩/ ٢١٧)، ترجمة رقم: (٤٣٣٩)، سير أعلام النبلاء: (١٣، ٥١)، ترجمة رقم: (٣٨).

(٥) "أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، الشيباني، المروزي، نزيل بغداد، أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة". تقريب التهذيب: (ص:٨٤)، ترجمة رقم: (٩٦).

قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل: (كان في كتابه: – يعني: ابن فضيل – عن مجاهد، عن النبي – صلى الله عليه وسلم –، ولكنه أبى أن يرفعه، وقال: إنه شنع[1] يعني: ابن فضيل.

يظهر أن الحديث أخرجه ابن أبي الدنيا، والخلال، مرسلا عن التابعي: مجاهد بن جبر، وقد أخرجاه بسند ضعيف مداره على الراوي: محمد بن فضيل بن غزوان، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد مرسلا.

– والحديث روي موصولا بإسنادَينِ واهيينِ: إلى عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – لا يصلحان للاستشهاد:

– حديث عبد الله بن عمر: أخرجه البيهقي[2]، من طريق عبَيدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ مُبَارَكٍ الْعَطَّارُ[3]، حَدَّثَنِي قَيْسٌ[4]، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: ((عَلِّمُوا أَبْنَاءَكُمُ السِّبَاحَةَ وَالرَّمْيَ، وَالْمَرْأَةَ الْمِغْزَلَ))، وقال البيهقي: (فيه عبيد العطار منكر الحديث).

---

(١) أي: أن محمد بن فضيل عنَّف في عدم رفع الحديث؛ ليؤكد أنه مرسل عن التابعي: مجاهد بن جبر.

(٢) في شعب الإيمان: (١١/ ١٣٥)، حديث رقم: (٨٢٩٧).

(٣) أبو عبد الرحمن: عبيد بن إسحاق العطار، الكوفي، قال فيه يحيى بن معين: (لا شيء)، وقال البخاري: (عنده مناكير)، وقال مسلم: (متروك الحديث) وقال أبو حاتم الرازي: (ما رأينا إلا خيرا، وما كان بذاك الثبت، في حديثه الانكار)، وقال النسائي: (متروك الحديث)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يغرب)، وقال ابن عدي: (وعامة ما يرويه إما أن يكون منكر الإسناد أو منكر المتن)، وقال ابن شاهين: (متروك الحديث)، وقال الدارقطني: (ضعيف)، وقال الذهبي: (ضعفوه).

أقول: يظهر مما سبق: أن عبيد بن إسحاق العطار ضعفه شديد؛ لأنه ضعِّف بتضعيف قادح من قِبل الأئمة المذكورين، فهو متروك الحديث لا يحتج به، لنكارة ما يرويه من الأسانيد والمتون. ينظر: التاريخ الكبير: (٥/ ٤٤١)، ترجمة رقم: (١٤٣٧)، الكنى والأسماء: (١/ ٥٢٨)، ترجمة رقم: (٢١٠٧)، للإمام مسلم، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، الجرح والتعديل: (٥/ ٤٠١)، ترجمة رقم: (١٨٥٩)، الضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص:٧٢)، ترجمة رقم: (٤٠٢)، الثقات: (٨/ ٤٣١)، الكامل في الضعفاء: (٧/ ٥٣)، ترجمة رقم: (١٥٠٥)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: (ص:١٤٩)، ترجمة رقم: (٤٨٣)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني: (٢/ ١٦٥)، ترجمة رقم: (٣٩٤)، ديوان الضعفاء والمتروكين: (ص:٢٦٧)، ترجمة رقم: (٢٧٢٠).

(٤) لم أعثر على ترجمته في كتب الرجال، والتراجم التي وقفت عليها.

أقول: الحديث من هذه الطريق ضعيف جدا؛ لأن في سنده عبيد بن إسحاق العطار، ضعف بتضعيف قادح من قِبل أئمة الجرح والتعديل؛ لنكارة ما يحدث به من الأسانيد، فترك حديثه.

– **حديث عبد الله بن عباس**: أخرجه ابن عدي[١]، من طريق: جعفر بن نصر[٢]، حدثنا حفص[٣]، حدثنا ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: ((لا تعلموا نساءكم الكتابة، ولا تسكنوهن العلالي)).

قال ابن عدي: وبإسناده، قال ابن عباس: سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: ((خير لهو المؤمن السباحة، وخير لهو المرأة المغزل)).

وقال ابن عدي عقب إخراجه للحديث: (هذا الحديث ليس له أصل من حديث حفص بن غياث)[٤].

وحديث ابن عباس أخرجه من طريق ابن عدي ابن الجوزي[٥]، وقال ابن الجوزي عقب إخراجه للحديث: (هذا حديث لا يصح)[٦].

وقال الشيخ الألباني: (موضوع)[٧].

---

(١) في الكامل في ضعفاء الرجال: (٢/ ٣٩٥)، ترجمة رقم: (٣٤٦).

(٢) أبو ميمون: جعفر بن نصر العنبري، قال فيه ابن حبان: (كان يروي عن الثقات بما لم يحدثوا بها)، وقال ابن عدي: (حدث عن الثقات بالبواطيل وليس بالمعروف، وله أحاديث موضوعات عليهم)، وقال الذهبي: (متهم بالكذب). ينظر: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (١/ ٢١٤)، الكامل في ضعفاء الرجال: (١/ ٤١٩)، ترجمة رقم: (٣٤٦)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٤١٩)، ترجمة رقم: (١٥٤١).

(٣) حفص بن غياث الكوفي، ثقة، فقيه، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٧٧).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال: (٢/ ٣٩٥).

(٥) في الموضوعات: (٢/ ٢٦٨)، لابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.

(٦) الموضوعات: (٢/ ٢٦٨).

(٧) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: (٣/ ٥٦٥)، حديث رقم: (١٣٨١).

أقول: الحديث موضوع؛ لأن في سنده جعفر بن نصر العنبري متهم بالكذب، له أحاديث موضوعة منها هذا الحديث.

– **وروي الحديث أيضا متصلا** إلى ابن عباس بسند آخر ضعيف جدا، أخرجه الرامهرمزي(١)، من طريق عمرو بن الحصين(٢)، حدثنا ابن علاثة(٣)، .....

---

(١) في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: (ص:٤٨٩)، للرامهرمزي، تحقيق: الدكتور، محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٠٤هـ.

(٢) أبو عثمان: عمرو بن الحصين العقيلي الكلابي، ويقال: الباهلي، البصري، ثم الجزري، قال فيه ابن عدي: (حدث بغير حديث عن الثقات منكر، وهو مظلم الحديث)، وقال الدارقطني: (متروك)، وقال الذهبي: (وهوه)، وقال الحافظ ابن حجر: (متروك، توفي بعد ٢٣٠هـ).

أقول: يظهر مما سبق أن الجرح فيه شديد، فهو متروك الحديث كما قال الحافظ ابن حجر، لا يحتج به. ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال: (٦/ ٢٥٦، ٢٥٧)، ترجمة رقم: (١٣١٤)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني: (٢/ ١٦٥)، ترجمة رقم: (٣٨٨)، الكاشف: (٢/ ٧٥)، ترجمة رقم: (٤١٤٣)، تقريب التهذيب: (ص:٤٢٠)، ترجمة رقم: (٥٠١٢).

(٣) "أبو اليسير: محمد بن عبد الله بن عُلاثة، العقيلي، الجزري، الحراني، القاضي، قال فيه ابن سعد: (ثقة إن شاء الله)، وقال يحيى بن معين: (ثقة)، وقال البخاري: (روى عنه وكيع، في حفظه نظر)، وقال أبو زرعة الرازي: (صالح)، وقال أبو حاتم الرازي: (يكتب حديثه، ولا يحتج به)، وقال ابن حبان: (كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، لا تحل ذكره في الكتب إلا على جهة القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب)، وقال أبو الفتح الأزدي: (حديثه يدل على كذبه)، عقب عليه الخطيب البغدادي بقوله: (أفرط الأزدي في الحمل على بن علاثة وأحسبه وقعت له روايات لعمرو بن الحصين عنه فنسبه إلى الكذب لأجلها والعلة في تلك من جهة عمرو بن الحصين فإنه كان كذابا وأما بن علاثة فوصفه بن معين بالثقة ولم أحفظ لأحد من الأئمة خلاف ما وصفه به يحيى)، وقال ابن عدي في ابن علاثة: (هو حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به)، وقال الدارقطني: (ابن علاثة متروك)، وقد عقب الذهبي على قول ابن حبان: (كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، لا تحل ذكره...) بقوله: (فلعل آفته من عمرو بن الحصين، فإنه متروك، وقد أورد ابن عدي لابن علاثة أحاديث خمسة، وقال: أرجو أنه لا بأس به) وقال الحافظ ابن حجر: (ابن علاثة صدوق يخطئ توفي سنة ١٦٨هـ).

أقول: أما تضعيف أبي حاتم الرازي في ابن علاثة، بقوله: (لا يحتج به)، وكذا تضعيف الدارقطني، بقوله فيه: (متروك) يعد منهما من قبيل الجرح غير المفسر، لا يقبل، وقول البخاري: (في حفظه نظر)، يدل على أن ابن علاثة صدوق يخطئ، كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر، وابن علاثة بما فيه من خطأ لا يقدح في عدالة صدقه، لأن العدل الثقة أو الصدوق لا يسلم من أي خطأ. ينظر: الطبقات الكبرى: (٧/ ٣٢٣)، الجرح والتعديل: (٧/ ٣٠٢)، ترجمة رقم: (١٦٣٨)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ٢٧٩)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٤٥٤، ٤٥٦)، ترجمة رقم: (١٦٩٢)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٥٩٤)، ترجمة رقم: (٧٧٤٦)، تهذيب التهذيب: (٩/ ٢٧٠)، تقريب التهذيب: (ص:٤٨٩)، ترجمة رقم: (٦٠٤٠).

قال: خصيف[١]، حدثنا عن مجاهد[٢]، عن ابن عباس قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((نعم لهو المرأة المغزل)).

قال العلامة الألباني: (هذا إسناد موضوع، آفته عمرو بن الحصين وهو كذاب)[٣].

أقول: إسناده ضعيف جدا فيه عمرو بن الحصين متروك الحديث، وخصيف ضعيف، لسوء حفظه.

– وقد روي إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – حديثان موضوعان لا يصلحان للاستشهاد، وهما: حديث عائشة، وحديث سهل بن سعد، رضي الله عنهما:

– حديث عائشة: أخرجه ابن حبان[٤]، والطبراني[٥]، والحاكم[٦]، والخطيب البغدادي[٧]،

---

(١) أبو عون: خصيف بن عبد الرحمن، الجزري، الحضرمي، من أهل حران، مولى بني أمية، قال فيه يحيى القطان: (كنا نجتنب خصيفا)، وقال ابن سعد: (كان ثقة)، وقال يحيى بن معين: (خصيف صالح)، وقال مرة: (ثقة)، وقال أحمد بن حنبل: (خصيف الجزري ضعيف الحديث)، وقال مرة: (ليس بقوي)، وقال العجلي: (ثقة)، وقال أبو زرعة الرازي: (ثقة)، وقال أبو حاتم الرازي: (خصيف صالح يخلط، وتكلم في سوء حفظه)، وقال النسائي: (ليس بالقوي)، وقال ابن حبان: (تركه جماعة من أئمتنا، واحتج به جماعة آخرون، وكان خصيف شيخا صالحا فقيها عابدا، إلا أنه كان يخطئ كثيرا فيما يروي، وينفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق في روايته، إلا أن الإنصاف في أمره قبول ما وافق الثقات من الروايات وترك ما لم يتابع عليه)، وقال الذهبي: (صدوق سيء الحفظ ضعفه أحمد)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة ورمي بالإرجاء).
أقول: يظهر مما سبق أن خصيفا بن عبد الرحمن الجزري ضعيف، وأما قول الحافظ ابن حجر: (صدوق سيء الحفظ)، فقوله صدوق: أي من حيث العدالة، وقوله: سيء الحفظ: أي كثير الخطأ، والغلط، يُعد ضعيفا عند أئمة الجرح والتعديل، وكونه سيء الحفظ كما قال الحافظ ابن حجر فحديثه يُكتب، ويصلح للاعتبار في الشواهد والمتابعات. ينظر: الطبقات الكبرى: (٧/ ٤٨٢)، الثقات للعجلي: (ص:١٤٣)، ترجمة رقم: (٣٨١)، الجرح والتعديل: (٣/ ٤٠٣، ٤٠٤)، ترجمة رقم: (١٨٤٨)، الضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص:٣٧)، ترجمة رقم: (١٧٧)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (١/ ٢٨٧)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٦٥٤)، ترجمة رقم: (٢٥١١)، الكاشف: (١/ ٣٧٣)، ترجمة رقم: (١٣٨٩)، تقريب التهذيب: (ص:١٩٣)، ترجمة رقم: (١٧١٨).
(٢) مجاهد بن جبر، تقدمت ترجمته في ص: (٢٣٠)، وهو ثقة.
(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: (٣/ ٥٦٧)، حديث رقم: (١٣٨٢).
(٤) في المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ٣٠٢).
(٥) في المعجم الأوسط: (٦/ ٣٤) رقم: (٥٧١٣)
(٦) في المستدرك على الصحيحين: (٢/ ٤٣٠) رقم: (٣٤٩٤).
(٧) في تاريخ بغداد: (١٦، ٣٢٨)

وابن الجوزي[١]: كلهم من طريق: محمد بن إبراهيم الشامي[٢]:

وأخرجه البيهقي[٣] من طريق: عبد الوهاب بن الضحاك[٤]:

و(محمد بن إبراهيم الشامي وعبد الوهاب بن الضحاك الحمصي) عن شعيب بن إسحاق[٥]، عن هشام بن عروة[٦] عن أبيه[٧] عن عائشة – رضي الله عنها –، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لا تنزلوهن الغرف ولا تعلموهن الكتابة – يعني: النساء – وعلموهن المغزل وسورة النور))، لفظ الحديث للحاكم، وقال: (هذا الحديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)[٨].

---

(١) في الموضوعات: (٢/ ٢٦٩).

(٢) محمد بن إبراهيم بن العلاء، الشامي، الدمشقي، السائح، قال فيه ابن عدي: (منكر الحديث، وعامة أحاديثه غير محفوظة)، وقال ابن حبان: (يضع الحديث على الشاميين)، وقال الدارقطني: (كذاب).

أقول: مما سبق يتبين أن ضعفه شديد ومفسر، فلا يحتج به، لكذبه ولنكارة ما يحدث به. ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٥٢٤، ٥٢٥)، ترجمة رقم: (١٧٥٥)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ٣٠١)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٤٤٥)، ترجمة رقم: (٧١٠٢).

(٣) في شعب الإيمان: (٤/ ٩٠) رقم: (٢٢٢٧).

(٤) أبو الحارث: عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان العُرْضي، الحمصي، نزيل سلمية، متروك كذبه أبو حاتم، قال فيه البخاري: (عنده عجائب)، وقال أبو داود: (كان يضع الحديث)، وقال عبد الرحمن ابن ابي حاتم: (سمع منه أبى بالسلمية، وترك حديثه والرواية عنه، وقال: كان يكذب)، وقال النسائي: (عنده عجائب)، وقال ابن حبان: (أخبرنا عنه شيوخنا كان يسرق الحديث، ويرويه، ويجيب فيما يسأل، ويحدث بما يقرأ عليه، لا يحل الاحتجاج به، ولا الذكر عنه إلا على جهة الاعتبار)، وقال ابن عدي: (بعض حديثه مما، لا يتابع عليه)، وقال الدارقطني، والبيهقي: (منكر الحديث)، وقال الذهبي: (متهم، تركوه)، وقال الحافظ ابن حجر: (متروك كذبه أبو حاتم، ت ٢٤٥هـ).

أقول: مما سبق يتبين: أن الجرح فيه شديد ومفسر، لاتهامه بالكذب، فهو لا يحتج به، متروك الحديث. ينظر: التاريخ الكبير: (٦/ ١٠٠)، ترجمة رقم: (١٨٣٢)، الجرح والتعديل: (٦/ ٧٤)، ترجمة رقم: (٣٨١)، الضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص:٦٩)، ترجمة رقم: (٣٧٦)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ١٤٨)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٦/ ٥١٦)، ترجمة رقم: (١٤٣٥)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٦٧٩)، ترجمة رقم: (٥٣١٦)، المغني في الضعفاء: (٢/ ٤١٢)، ترجمة رقم: (٣٨٩٠)، تهذيب التهذيب: (٦/ ٤٤٧)، ترجمة رقم: (٨٣٣)، تقريب التهذيب: (ص:٣٦٨)، ترجمة رقم: (٤٢٥٧).

(٥) "شعيب بن إسحاق بن عبد الرحمن الأموي مولاهم البصري، ثم الدمشقي، ثقة، رمي بالإرجاء، وسماعه من ابن أبي عروبة بأخرة": (ت: ١٨٩هـ). تقريب التهذيب: (ص:٢٦٦)، ترجمة رقم: (٢٧٩٣).

(٦) هشام بن عروة بن الزبير، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٩٧)، وهو ثقة.

(٧) وهو: عروة بن الزبير، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٩٧)، وهو ثقة.

(٨) المستدرك على الصحيحين: (٢/ ٤٣٠)، حديث رقم: (٣٤٩٤).

وقال ابن الجوزي: (هذا حديث لا يصح، وذكره أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في صحيحه، والعجب كيف خفي عليه أمره؟)[١].

وقد تعقب الذهبي على الحاكم، وقال: (بل موضوع)[٢].

أقول: الحديث موضوع؛ لأن في سنده محمد بن إبراهيم الشامي، كذاب، يضع الحديث على الشاميين، لا يحتج به، ولا تحل الرواية عنه، وقد تابعه من هو مثله، وهو عبد الوهاب بن الضحاك الحمصي، يضع الحديث، كما قال أبو داود، وكذبه أبو حاتم الرازي، وقال البخاري والنسائي: (عنده عجائب)، وقال ابن حبان: (يسرق الحديث، ويرويه).

– **وأما حديث سهل بن سعد**: أخرجه ابن عدي[٣]، وأبو نعيم الأصبهاني[٤]، والخطيب البغدادي[٥]، وابن الجوزي[٦]، كلهم من طريق: أبي داود النخعي[٧]، عن أبي حازم[٨]، عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((عمل الأبرار من الرجال من أمّتي الخياطة، وعمل الأبرار من أمّتي من النساء المغزل)) لفظ الحديث لابن عدي.

قال ابن عدي عقب إخراجه للحديث: (وهذا الحديث عن أبي حازم مما وضعه سليمان بن عمرو عليه)[٩].

---

(١) الموضوعات: (٢/ ٢٦٩).

(٢) التلخيص للذهبي بهامش المستدرك: (٢/ ٤٣٠).

(٣) في الكامل في ضعفاء الرجال: (٤/ ٢٢١ – ٢٢٢)، ترجمة رقم: (٧٣٣).

(٤) في تاريخ أصبهان: (١/ ٣٥٦)، ترجمة رقم: (٦٥٣).

(٥) في تاريخ بغداد: (١٠/ ٢٠)، ترجمة رقم: (٤٥٦٦).

(٦) في الموضوعات: (٢/ ٢٥١).

(٧) أبو داود: سليمان بن عمرو النخعي، قال فيه يحيى بن معين: (ليس بشيء، يكذب، يضع الحديث، وقال أحمد بن حنبل: (كذاب)، وقال مرة: (كان يضع الأحاديث الكاذبة)، وقال البخاري: (معروف بالكذب)، وقال النسائي: (متروك الحديث)، وقال أبو حاتم الرازي: (ذاهب الحديث، متروك الحديث، وكان كذابا)، وقال ابن عدي: (اجتمعوا على أنه يضع الحديث).

أقول: يتحقق مما سبق أنه كذاب يضع الحديث. ينظر: التاريخ الكبير: (٤/ ٢٨)، ترجمة رقم: (١٨٥٣)، الجرح والتعديل: (٤/ ١٣٢)، ترجمة رقم: (٥٧٦)، الضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص:٤٨)، ترجمة رقم: (٢٤٧) الكامل في ضعفاء الرجال: (٤/ ٢٢٨)، ترجمة رقم: (٧٣٣).

(٨) هو: سلمة بن دينار الأعرج، تقدمت ترجمته في هامش ص: (١٧٥)، وهو ثقة عابد.

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال: (٤/ ٢٢١ – ٢٢٢)، ترجمة رقم: (٧٣٣).

وقال ابن الجوزي أيضا عقب إخراجه للحديث: (هذا حديث لا يصح، وأبو داود النخعي اسمه سليمان بن عمرو وقد سبق في كتابنا أنه كان كذابا)[١].

وقال الذهبي في هذا الحديث: (قبح الله من وضعه)[٢].

وقال الشيخ الألباني: (موضوع)[٣].

أقول: هذا حديث موضوع، في سنده أبو داود وهو: سليمان بن عمرو النخعي، كذاب يضع الحديث.

المحور الثالث من حيث: حكمه:

أوضحت دراسة رواية ابن أبي الدنيا سندا وتخريجا، أن مرسل التابعي: مجاهد بن جبر المكي روي إليه بسند ضعيف، وهو مع ضعف سنده باقي على إرساله، والمرسل ضعيف، وقد روي من طرق موصولا إلى ابن عمر، وإلى ابن عباس، ومرفوعا عن عائشة، وعن سهل بن سعد، كلها طرق متروكة، وموضوعة، لا تصلح للاستشهاد، ولا يحل الرواية بها، لعدم ثبوتها عن النبي صلى الله عليه وسلم.

---

(١) الموضوعات: (٢/ ١٥١ – ٢٥٢).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٢١٧)، ترجمة رقم: (٣٤٩٥).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: (١/ ٢٢٦) حديث رقم: (١٠٩).

ثانيا: في باب تخفر المرأة في بيتها وتركها الزينة لغير بعلها:

وفيه حديث واحد:

[٢٧] الحديث الوحيد:

قال ابن أبي الدنيا: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بنُ إِبْرَاهِيمَ الْيَشكرِيُّ، حدَّثَنَا يعقوبُ بنُ محمَّدٍ الزُّهرِيُّ، حَدَّثَنِي عبدُ اللَّهِ بنُ يَعقُوبَ بنِ إِسحَاقَ مَوْلَى مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا يحيَى بنُ سَعِيدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَتَتْ عَلَيَّ امْرَأَةٌ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ قَدْ جعَلَت دِرْعَهَا(١) فِي كُمِّهَا(٢) خَوْفًا تُخرِجُ مِنْهَا أَصَابِعَهَا فَحَدَّثَتْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((رُبَ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الْآخِرَةِ(٣)))(٤).

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– "علي بن إبراهيم اليشكري، الواسطي، نزيل بغداد، قال عنه عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: (كتبت عنه ببغداد بعد انصرافي من مصر، وهو صدوق)(٥)، وقال الدارقطني: (ثقة)(٦)،

---

(١) الدرع: القميص. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: (٢/ ١١٤)، مادة: درع.

(٢) الكم: "من الثوب مدخل اليد ومخرجها، والجمع أكمام". لسان العرب: (١٢/ ٥٢٦)، مادة: كمم.

(٣) قال الحافظ ابن حجر: (واختلف في المراد بقوله: (كاسية وعارية) على أوجه:

أحدها: كاسية في الدنيا بالثياب؛ لوجود الغنى، عارية في الآخرة من الثواب؛ لعدم العمل في الدنيا.

ثانيها: كاسية بالثياب، لكنها شفافة لا تستر عورتها، فتعاقب في الآخرة بالعري جزاء على ذلك.

ثالثها: كاسية من نعم الله، عارية من الشكر الذي تظهر ثمرته في الآخرة بالثواب.

رابعها: كاسية جسدها، لكنها تشد خمارها من ورائها، فيبدو صدرها، فتصير عارية، فتعاقب في الآخرة.

خامسها: كاسية من خلعة التزوج بالرجل الصالح، عارية في الآخرة من العمل، فلا ينفعها صلاح زوجها)، فتح الباري شرح صحيح البخاري: (١٣/ ٢٣).

(٤) كتاب العيال: (٢/ ٥٩٢)، حديث رقم: (٤١١).

(٥) الجرح والتعديل: (٦/ ١٥٧)، ترجمة رقم: (٥٥٧).

(٦) تهذيب التهذيب: (٧/ ٢٨١)، ترجمة رقم: (٤٩٠).

وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق، توفي سنة ٢٧٤هـ)[١].

أقول: علي بن إبراهيم اليشكري لا أعلم فيه جرحا من أحد أئمة الجرح والتعديل، ولم يغمزه أحد منهم في حفظه، وعليه فهو ثقة، كما نص على ذلك الإمام الدارقطني.

– أبو يوسف: يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري، المدني، نزيل بغداد، قال فيه ابن سعد: (كان كثير العلم، والسماع للحديث، وكان حافظا للحديث)[٢]، وسئل عنه يحيى بن معين، فقال: (ما حدثكم عن شيوخه الثقات فاكتبوه، وما لم يعرف من شيوخه فدعوه)[٣]، وقال فيه: (صدوق ولكن لا يبالي عمن حدث)[٤]، وقال فيه ابن معين أيضا: (أحاديثه شبه أحاديث الواقدي)[٥]، وقال أحمد بن حنبل: (ليس بشيء ليس يسوى شيئا)[٦]، وقال مرة: (لا يساوي حديثه شيئا)[٧]، وقال أبو زرعة الرازي: (واهي الحديث)[٨]، وقال مرة: (ليس بشيء يقارب الواقدي)[٩]، وقال أبو حاتم الرازي: (هو على يدي عدل، ادركته، ولم أكتب عنه)[١٠]، وقال العقيلي: (في حديثه وهم كثير، ولا يتابعه عليه إلا من هو نحوه)[١١]، وقال الساجي: (منكر الحديث، وكان ابن المديني يتكلم فيه)[١٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٣]، وقال ابن عدي: (مدني، ليس بالمعروف وأحاديثه، لا يتابع عليها)[١٤]، عقب

---

(١) تقريب التهذيب: (ص:٣٩٨)، ترجمة رقم: (٤٦٨٦).
(٢) الطبقات الكبرى: (٥/ ٤٤١).
(٣) الجرح والتعديل: (٩/ ٢١٥)، ترجمة رقم: (٨٩٦).
(٤) تهذيب التهذيب: (١١/ ٣٩٧)، ترجمة رقم: (٧٦٤).
(٥) المصدر السابق: (١١/ ٣٩٧)، ترجمة رقم: (٧٦٤).
(٦) الجرح والتعديل: (٩/ ٢١٥)، ترجمة رقم: (٨٩٦).
(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ٤٥٤)، ترجمة رقم: (٩٨٢٦).
(٨) الجرح والتعديل: (٩/ ٢١٥)، ترجمة رقم: (٨٩٦).
(٩) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ٤٥٤)، ترجمة رقم: (٩٨٢٦).
(١٠) الجرح والتعديل: (٩/ ٢١٥)، ترجمة رقم: (٨٩٦).
(١١) الضعفاء الكبير: (٤/ ٤٤٥)، ترجمة رقم: (٢٠٧٣).
(١٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ٤٥٤)، ترجمة رقم: (٩٨٢٦).
(١٣) الثقات: (٩/ ٢٨٤).
(١٤) الكامل في ضعفاء الرجال: (٨/ ٤٧٤)، ترجمة رقم: (٢٠٥٨).

عليه الذهبي، بقوله: (سبب عدم معرفة ابن عدي به أنه ما لحق أصحابه، ولا نشط لكتابة حديثه عن أصحاب أصحابه، وإلا فالرجل مشهور مكثر)[١]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء، توفي سنة ٢١٣هـ)"[٢].

أقول: يتبين مما سبق من أقوال الأئمة في: يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري: أنه صدوق حسن الحديث إذا حدث عن الثقات، ضعيف إذا حدث عن الضعفاء، وإذا حدث عمن مثله في الضعف، فضعفه خفيف، يحسن حديثه إذا عضده تابع أو شاهد.

– "عبد الله بن يعقوب بن إسحاق المدني، روى عنه: عبد الله بن أبي زياد القطواني، وعبد الله بن وهب، وعبد الملك بن محمد بن أيمن"[٣]، قال الذهبي: (لا أعرفه)[٤]، وقال الحافظ ابن حجر: (مجهول حال)[٥].

أقول: هو مجهول حال، كما قال الحافظ ابن حجر؛ لأَنَّهُ روى عنهُ أكثر من واحد، ولم يتعرَّض لجرحٍ أو تعديل.

– "أبو سعيد: يحيى بن سعيد بن قيس، الأنصاري، المدني، القاضي، ثقة ثبت: (ت١٤٤هـ)"[٦]

– محمد بن شهاب الزهري، ثقة، تقدمت ترجمته[٧].

أقول: المرأة التي روى عنها الزهري الحديث، بقوله: (أتت علي امرأة من المهاجرات، وقد جعلت درعها في كمها خوفا تخرج منها أصابعها، فحدثني أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –

---

(١) المغني في الضعفاء: (٢/ ٧٥٩)، ترجمة رقم: (٧٢٠٢)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ٤٥٤)، ترجمة رقم: (٩٨٢٦).

(٢) تقريب التهذيب: (ص:٦٠٨)، ترجمة رقم: (٧٨٣٤).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٦، ٣٣١)، ترجمة رقم: (٣٦٧١).

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٥٢٧)، ترجمة رقم: (٤٧٠٩).

(٥) تقريب التهذيب: (ص:٣٣٠)، ترجمة رقم: (٣٧٢٠).

(٦) المصدر السابق: (ص:٥٩١)، ترجمة رقم: (٧٥٥٩).

(٧) في: هامش ص: (٦٦).

...)، هي: هند بنت الحارث الفراسة، وقد أرسلت الحديث إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، ويدل أنها هي المعنية في رواية الحديث مرسلا، أن البخاري في كتابه: (الجامع الصحيح) عند وصله للحديث من طريق: هشام[١]، عن معمر[٢]، عن الزهري، عن هند، عن أم سلمة مرفوعا...، قال: الزهري: (وكانت هند لها أزرار[٣] في كميها بين أصابعها)[٤]، ويشهد لذلك أيضا أن الزهري ما حدث بهذا الحديث إلا من روايتها، ولهذا قال الدارقطني: (الحديث حديث هند)[٥].

وما أظهرته يثبت أن ابن أبي الدنيا روى الحديث مرسلا عن: هند بنت الحارث الفراسية، "ويقال: القرشية، كانت تحت معبد بن المقداد بن الأسود، روت عن أم سلمة زوجة النبي – صلى الله عليه وسلم – وكانت من صواحباتها، روى عنها الزهري"[٦]، ذكرها ابن حبان في الثقات، وقال: (تروي عن أم سلمة، روى عنها ابن شهاب)[٧]، وقال الذهبي: (ما علمت روى عنها سوى الزهري، لكن خرَّج لها البخاري)[٨]، وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة، روى لها البخاري في صحيحه، وأصحاب السنن الأربع)[٩].

وهند بنت الحارث الفراسية لا تعد مجهولة عين، بسبب ما روى عنها إلا الزهري، فقد ارتفعت عنها جهالة العين بناء على قاعدة أبي الحسن بن القطان التي استقر عليها العمل في رفع جهالة العين عن الراوي، وهي: "أن جهالة العين تزول عن الراوي برواية راويين، أو برواية راو واحد

---

(١) "أبو عبد الرحمن: هشام بن يوسف الصنعاني القاضي، ثقة: (ت: ١٩٧هـ)" تقريب التهذيب: (ص:٥٧٣)، ترجمة رقم: (٧٣٠٩).

(٢) معمر بن راشد، نزيل اليمن، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٥٢).

(٣) قوله: أزرار: لأنها "كانت تخشى أن يبدو من جسدها شيء، بسبب سعة كُمَّيها، فكانت تزور ذلك لئلا يبدو منه شيء، فتدخل في قوله: كاسية عارية". فتح الباري شرح صحيح البخاري: (١٠/ ٣٠٣).

(٤) الجامع الصحيح: (٧/ ١٥٢)، حديث رقم: (٥٨٤٤).

(٥) العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني: (٥/ ٢٥٢)، حديث رقم: (٤٠٠١)

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٣٥، ٣٢٠)، ترجمة رقم: (٧٩٤٢).

(٧) الثقات: (٥/ ٥١٧).

(٨) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٤/ ٦١٠)، ترجمة رقم: (١١٠٠١).

(٩) تقريب التهذيب: (ص:٧٥٤)، ترجمة رقم: (٨٦٩٥).

وتعديل أحد أئمة الجرح والتعديل"[١]؛ لأن هند بنت الحارث الفراسية روى عنها الزهري، وهو ثقة ثبت حافظ، ووثقها ابن حبان، والحافظ ابن حجر العسقلاني، وهما من الأئمة المعتمد قولهم في الجرح والتعديل، وهي برواية الزهري عنها، وتوثيق ابن حبان وابن حجر لها ارتفعت عنها جهالة العين، وتعد من حيث العدالة ثقة، بنص توثيق ابن حبان وابن حجر لها، وقد أكد الحافظ ابن حجر في كتابه: (لسان الميزان) أنها: (ثقة)[٢]، وإخراج البخاري لها في كتابه: (الجامع الصحيح) يدل أنها ثقة، ولهذا قال الذهبي: (لكن خرَّج لها البخاري).

ويظهر من دراستنا لرواة الحديث: أن سنده ضعيف، لأن من رواته: يعقوب بن محمد الزهري ضعيف، رواه عن شيخه عبد الله بن يعقوب بن إسحاق المدني، وهو ضعيف، لجهالة حاله، وسنده مرسل إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، وقد أرسلته التابعية: هند بنت الحارث الفراسية، والمرسل كالمنقطع يضعف به أيضا الحديث.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– أخرج الحديث الإمام مالك[٣]، عن التابعي: محمد بن شهاب الزهري، رواه مالك عن شيخه: يحيى بن سعيد عن ابن شهاب أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قام من الليل، فنظر في أفق السماء، فقال: ((ماذا فتح الليلة من الخزائن[٤]؟ وماذا وقع من الفتن؟ كم من كاسية في الدنيا، عارية يوم القيامة؟ أيقظوا صواحب الحجر[٥])).

يتضح من تخريج الحديث مرسلا: أن مداره على الراوي: يحيى بن سعيد الأنصاري، وقد روي إليه من طريقين: طريق: عبد الله بن يعقوب بن إسحاق المدني، أخرجها ابن أبي الدنيا مرسلا عن

---

(١) طرق الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف: (ص:٤١)، تأليف الأستاذ الدكتور: عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مكتبة الإيمان، القاهر – مصر، ط١: ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

(٢) لسان الميزان: (٧/ ٥٣١)، ترجمة رقم: (٥٩٤٧).

(٣) في الموطأ: (٢/ ٩١٣)، حديث رقم: (٨) صححه ورقمه وخرَّج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.

(٤) "خزائن الأعطية أو الأقضية التي أفيض منها تلك الليلة على المتهجدين ونحوهم". فيض القدير شرح الجامع الصغير: (٤/ ٨٥)، حديث رقم: (٤٦٣٨).

(٥) صواحب الحجر: "أي: أزواجه عليه الصلاة والسلام". المصدر السابق: (٤/ ٨٥) حديث رقم: (٤٦٣٨).

التابعية: هند بنت الحارث الفراسية، وطريق: مالك بن أنس، أخرجها مرسلا عن التابعي: محمد بن شهاب الزهري، والحديث بإرساله عنهما ضعيف؛ لضعف راوييه: يعقوب بن محمد الزهري، وعبد الله بن يعقوب بن إسحاق المدني، ولضعف إرساله أيضا، كما في رواية ابن أبي الدنيا، وضعيف لضعف إرساله، كما في رواية مالك بن أنس.

– والحديث ثبت موصولا إلى أمِّ سلمة – رضي الله عنها –، أوصله البخاري في كتابه: (الجامع الصحيح)، بقوله: حدثنا صدقة(١)، أخبرنا ابن عيينة، عن معمر(٢)، عن الزهري، قال: أخبرتني هند بنت الحارث عن أم سلمة – رضي الله عنهما –، قالت: استيقظ النبي – صلى الله عليه وسلم – ذات ليلة، فقال: ((سبحان الله! ماذا أنزل الليلة من الفتن، وماذا فتح من الخزائن من يوقظ صواحب الحجرات؟ فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة)).

المحور الثالث من حيث: الحكم عليه، وأهميته:

الحديث روي مرسلا عن التابعية: هند بنت الحارث الفراسية، وعن التابعي: محمد بن شهاب الزهري، وهو بسنده إرساله إليهما ضعيف، وقد ثبت موصولا إلى أم سلمة – رضي الله عنها – أوصله البخاري إليها في: (جامعه الصحيح)، وعليه؛ فالحديث بموصوله صحيح.

أهم ما يستفاد من الحديث:

– "في هذا الحديث عَلَم من أعلام نبوته – صلى الله عليه وسلم –؛ لأنه أخبر عن غيب وقع بعده، وذلك أنه فتح الله على أمته بلدان المشرق والمغرب من ديار الكفر، ودرت به الأرزاق، وعظمت الخيرات، وذلك كله من خزائن رحمة الله، ووقع من الفتن بعده منذ قتل عثمان – رضي الله عنه – إلى يومنا هذا ما لا يحيط بعلمه إلا هو، ولن يزال الهرج إلى قيام الساعة"(٣).

---

(١) "صدقة بن الفضل المروزي، الحافظ، إمام ثبت". الكاشف: (١/ ٥٠٢)، ترجمة رقم: (٢٣٠٦).

(٢) الجامع الصحيح: (١/ ٣٤) كتاب: (العلم)، باب: (العلم والعظة بالليل)، حديث رقم: (١١٥).

(٣) الاستذكار: (٨/ ٣٠٨)، لابن عبد البر، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

– أفاد الحديث: "أن المفتوح في الخزائن تنشأ عنه فتنة المال، بأن يُتنافس فيه، فيقع القتال بسببه، وأن يبخل به فيمنع الحق أو يبطر فيسرف"(١).

– وأفاد الحديث: "الندب إلى الدعاء، والتضرع عند نزول الفتنة، ولا سيما في الليل؛ لرجاء وقت الإجابة"(٢).

– "والحديث، وإن صدر في حق أزواجه – صلى الله عليه وسلم –، ولكن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب"(٣).

– وأفاد الحديث: "النهى عن لباس رقيق الثياب، واصفًا كان أو غير واصف، خشية الفتنة"(٤).

---

(١) تحفة الأحوذي: (٦/ ٣٦٦).

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري: (١٣، ٢٣).

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: (٧/ ١٧٤)، للعيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال: (٣/ ١١٧).

ثالثا: في باب: الصلاة على المولود:

وفيه حديث واحد:

[٢٨] الحديث الوحيد:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا علي بن الحسن، حدثنا ابن المبارك، حدثنا يعقوب، عن عطاء في صبي يموت وهو صغير قال: صل عليه: ((فإن النبي – صلى الله عليه وسلم – صلى على ابنه إبراهيم وهو ابن تسعين ليلة))(١).

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– "أبو عبد الرحمن: علي بن الحسن بن شقيق المروزي، ثقة حافظ: **(ت: ٢١٥هـ)**"(٢).

– عبد الله بن المبارك، تقدمت ترجمته(٣)، وهو ثقة، ثبت.

– "أبو الحسن: يعقوب بن القعقاع بن الأعلم، الأزدي الخراساني، ثقة"(٤).

– عطاء بن أبي رباح، تقدمت ترجمته(٥)، وهو ثقة.

الحديث رجال إسناده كلهم ثقات، إلا أنه مرسل إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، وقد أرسله التابعي: عطاء بن أبي رباح.

---

(١) كتاب العيال: (٢/ ٦٠٥)، حديث رقم: (٤٢٣).
(٢) تقريب التهذيب: (ص:٣٩٩)، ترجمة رقم: (٤٧٠٦).
(٣) في هامش ص: (٦٤).
(٤) تقريب التهذيب: (ص:٦٠٨)، ترجمة رقم: (٧٨٢٨).
(٥) في هامش ص: (١٢٩).

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– أخرجه أيضا مرسلا عن التابعي عطاء بن أبي رباح: أبو داود في كتابيه: السنن[١]، والمراسيل[٢]، بقوله: قرأت على سعيد بن يعقوب الطالقاني[٣]، حدثكم ابن المبارك، عن يعقوب بن القعقاع، عن عطاء: ((أن النبي – صلى الله عليه وسلم –: صلى على ابنه إبراهيم وهو ابن سبعين ليلة)).

وأخرجه البيهقي[٤]، من طريق: أبي داود قال: قرأت على سعيد بن يعقوب الطالقاني، حدثكم ابن المبارك، عن يعقوب بن القعقاع، عن عطاء، فذكره مثل لفظ أبي داود.

اتضح من تخريج مرسل التابعي: عطاء بن أبي رباح: أن مداره على عبد الله بن المبارك، ورجاله ثقات من طريق ابن أبي الدنيا، وأبي داود، والبيهقي، إلا أنه مرسل، والمرسل ضعيف، وقد اختلف في تحديد سن إبراهيم عندما صلى عليه النبي – صلى الله عليه وسلم –، في رواية ابن أبي الدنيا أنه – صلى الله عليه سلم – صلى على ابنه إبراهيم وهو ابن تسعين ليلة، وفي رواية أبي داود، والبيهقي أنه – صلى الله عليه سلم – صلى على ابنه إبراهيم وهو ابن سبعين ليلة، وأرجح ما ذكره أبو داود في كتابيه: (السنن) و(المراسيل)، وقد تابعه على ذلك البيهقي في كتابه: (السنن الكبرى).

– والحديث روي من وجه آخر مرسلا عن ثلاثة من التابعين، وهم: عبد الله البهي، وقتادة بن دعامة السدوسي، ومحمد بن علي بن الحسين أبو جعفر الباقر:

– مرسل التابعي عبد الله البهي: أخرجه أبو داود في: السنن[٥]، والمراسيل[٦]، عن هناد بن

---

(١) السنن: (٣/ ٢٠٧)، كتاب الجنائز، باب: في الصلاة على الطفل، حديث رقم: (٣١٨٨).

(٢) المراسيل: (١/ ٣٠٩)، حديث رقم: (٤٣٢).

(٣) "أبو بكر: سعيد بن يعقوب الطالقاني، ثقة، صاحب حديث، قال ابن حبان: ربما أخطأ". تقريب التهذيب: (ص:٢٤٣)، ترجمة رقم: (٢٤٢٤).

(٤) في السنن الكبرى: (٤/ ١٤)، حديث رقم: (٦٧٩٠).

(٥) سنن أبي داود: (٣/ ٢٠٧) كتاب: الجنائز، باب: في الصلاة على الطفل، حديث رقم: (٣١٨٨).

(٦) المراسيل: (١/ ٣٠٨) رقم: (٤٣١).

السري[١]، حدثنا محمد بن عبيد[٢]، عن وائل بن داود[٣]، قال: سمعت البهي[٤]، قال: ((لما مات إبراهيم ابن النبي – صلى الله عليه وسلم –، صلى عليه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في المقاعد[٥])).

وأخرجه البيهقي[٦]، من طريق أبي داود، حدثنا هناد السري، حدثنا محمد بن عبيد، عن وائل بن داود قال: سمعت البهي، فذكره مثل لفظ أبي داود.

إسناده حسن، رجاله ثقات، ما عدا عبد الله البهي صدوق.

– **مرسل التابعي**: **قتادة بن دعامة السدوسي**: أخرجه ابن سعد[٧]، بقوله: أخبرنا عمرو بن عاصم الكلابي البصري[٨]، أخبرنا همام[٩]، عن قتادة، ((أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – صلى على ابنه إبراهيم، وقال: تمام رضاعه في الجنة)).

إسناده حسن، رجاله ثقات ما عدا عمرو بن عاصم: صدوق.

– **مرسل التابعي**: **محمد بن علي بن الحسين أبو جعفر الباقر**: أخرجه ابن سعد[١٠]، بقوله: أخبرنا أبو بكر بن عبد الله بن أبي أويس المدني[١١]...

---

(١) هو: "أبو السري: هناد ابن السري بن مصعب، التميمي الكوفي، ثقة". تقريب التهذيب: (ص:٥٧٤)، ترجمة رقم: (٧٣٢).

(٢) محمد بن عبيد بن أبي أمية، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٦١)، وهو ثقة.

(٣) وائل بن داود، التيمي، الكوفي، تقدمت ترجمته في ص: (١٦٠) وهو ثقة.

(٤) وهو: عبد الله بن يسار البهي، صدوق يخطئ، تقدمت ترجمته في ص: (١٦٠).

(٥) المقاعد: "مواضع قعود الناس في الأسواق، وغيرها". شرح سنن أبي داود للعيني: (٦/ ١٢٥)، حديث رقم: (١٦٢٣).

(٦) في السنن الكبرى: (٤/ ١٤)، حديث رقم: (٦٧٨٩).

(٧) الطبقات الكبرى: (١/ ١٤٠).

(٨) "أبو عثمان: عمرو بن عاصم بن عبيد الله، الكلابي، القيسي، البصري، صدوق، في حفظه شيء". تقريب التهذيب: (ص:٤٢٣)، ترجمة رقم: (٥٠٥٥).

(٩) همام بن يحيى بن دينار العوذي، البصري، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٤٥)، وهو ثقة.

(١٠) في الطبقات الكبرى: (١/ ١٤١).

(١١) "أبو أويس: عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أويس، الأصبحي، ابن أبي أويس، مشهور بكنيته كأبيه: أبي أويس، ثقة". تقريب التهذيب: (ص:٣٣٣)، ترجمة رقم: (٣٧٦٧).

وأخرجه البيهقي في كتابيه: السنن[١]، ودلائل النبوة[٢]، من طريق: عبد الله بن وهب[٣]...

كلاهما: (عبد الله بن وهب، وأبو بكر بن عبد الله بن أبي أويس) عن سليمان بن بلال[٤]، عن جعفر بن محمد[٥]، عن أبيه[٦]: ((أن النبي – صلى الله عليه وسلم – صلى على ابنه إبراهيم حين مات)).

إسناده حسن، رجاله ثقات، ما عدا جعفر بن محمد صدوق.

فهذه المراسيل تدل على أن النبي – صلى الله عليه وسلم – صلى على ابنه إبراهيم، وثبت حديث مرفوع يعارض هذه المراسيل من أنه عليه الصلاة والسلام لم يصلِ على ابنه إبراهيم، وهو حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: ((لقد توفي إبراهيم ابن رسول الله وهو ابن ثمانية عشر شهرا فلم يصل عليه))، أخرجه أحمد بن حنبل[٧]، وأبو داود[٨]، والطحاوي[٩]، والبزار[١٠]، كلهم من طريق يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، قال: حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة، قالت: ((لقد توفي إبراهيم ابن رسول الله وهو ابن ثمانية عشر شهرا فلم يصل عليه)).

قال الحافظ ابن حجر: (إسناد حسن)[١١].

وقال الشيخ الألباني: (وإسناده حسن، كما قال الحافظ في: (الاصابة)[١٢].

---

(١) السنن الكبرى: (٤/ ١٤)، حديث رقم: (٦٧٩١).

(٢) دلائل النبوة: (٥/ ٤٣١).

(٣) "أبو محمد: عبد الله بن وهب بن مسلم، القرشي مولاهم المصري الفقيه، ثقة حافظ عابد". تقريب التهذيب: (ص:٣٢٨)، ترجمة رقم: (٣٦٩٤).

(٤) سليمان بن بلال المدني، تقدمت ترجمته في هامش ص: (١١٨) وهو ثقة.

(٥) جعفر بن محمد الصادق، صدوق، تقدمت ترجمته في ص: (٧٦).

(٦) هو: أبو جعفر: محمد بن علي بن الحسين الباقر، ثقة، تقدمت ترجمته في ص: (٧١).

(٧) في مسنده: (٤٣، ٣٣٠)، حديث رقم: (٢٦٣٠٥).

(٨) في سننه: (٣/ ٢٠٧) كتاب: (الجنائز) باب: (في الصلاة على الطفل)، حديث رقم: (٣١٨٧).

(٩) شرح معاني الآثار: (١/ ٥٠٧)، حديث رقم: (٢٨٩٣).

(١٠) في مسنده: (١٨، ٢٥٤)، حديث رقم: (٢٩٣).

(١١) الإصابة في تمييز الصحابة: (١/ ٣١٩).

(١٢) أحكام الجنائز: (١/ ٨٠)، للألباني، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

قال العيني: (حديث عائشة رواه الإمام أحمد، والبزار، وأبو يعلى في مسانيدهم، وذكروا في تركه – عليه السلام – الصلاة عليه وجوها:

الأول: شغل النبي – عليه السلام – بصلاة الكسوف.

الثاني: أنه استغنى بفضيلة نبوة النبي – عليه السلام – عن الصلاة، كما استغنى الشهداء بفضيلة الشهادة.

الثالث: لأنه لا يصلي نبي على نبي، وقد جاء أنه لو عاش لكان نبيا.

الرابع: أنه لم يصل عليه بنفسه، وصلى عليه غيره)[1].

وقد أوضح الطحاوي، والخطابي، والبيهقي، وابن عبد البر أن صلاة النبي – صلى الله عليه وسلم – على ابنه إبراهيم وإن رويت مرسلة، هي الأولى في تقديم العمل بها على حديث عائشة رضي الله عنها.

قال الطحاوي: (في هذه الآثار – المرسلة – إثبات الصلاة على الأطفال، فلما تضادت الآثار في ذلك، وجب أن ننظر إلى ما عليه عمل المسلمين، الذي قد جرت عليه عاداتهم، فيعمل على ذلك، ويكون ناسخا لما خالفه، فكانت عادة المسلمين الصلاة على أطفالهم، فثبت ما وافق ذلك من الآثار، وانتفى ما خالفه، فهذا وجه هذا الباب من طريق الآثار، وأما وجهه من طريق النظر، فإنا رأينا الأطفال يغسلون باتفاق المسلمين على ذلك، فلما كان الأطفال يغسلون كما يغسل البالغون، ثبت أن يصلى عليهم، كما يصلى على البالغين، هذا هو النظر في هذا الباب، وقد وافق ما جرت عليه عادة المسلمين من الصلاة على الأطفال، وهو قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد رحمهم الله تعالى، وقد روي ذلك عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم[2].

وقال الخطابي: (وقد روى عطاء مرسلا أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابنه إبراهيم، ورواه أبو داود في هذا الباب، وهذا أولى الأمرين وإن كان حديث عائشة أحسن اتصالا)[3].

---

(١) شرح سنن أبي داود للعيني: (٦/ ١٢٤).

(٢) شرح معاني الآثار: (١/ ٥٠٨).

(٣) معالم السنن: (١/ ٣١١).

وقال البيهقي: (فهذه الآثار وإن كانت مراسيل فهي تشد الموصول قبله، وبعضها يشد بعضا، وقد أثبتوا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابنه إبراهيم، وذلك أولى من رواية من روى أنه لم يصلِ عليه)[١].

وقال ابن عبد البر الأندلسي بعد ذكره لحديث عائشة رضي الله عنها: (وهذا غير صحيح والله أعلم، لأن الجمهور قد أجمعوا على الصلاة على الأطفال، وقد يحتمل أن يكون معنى حديث عائشة أنه لم يصل عليه في جماعة أو أمر أصحابه فصلوا عليه ولم يحضرهم، فلا يكون مخالفًا لما عليه العلماء في ذلك، وهو أولى ما حمل عليه حديثها ذلك، والله أعلم)[٢].

– ومرسل عطاء بن أبي رباح رويَ متصلا بسند ضعيف جدا، إلى أنس بن مالك – رضي الله عنه – وله عنه طريقان:

الطريق الأولى: أخرجها أبو يعلى[٣]، وابن عدي[٤]، كلاهما من طريق محمد بن عبيد الله العرزمي[٥]، عن عطاء عن أنس: ((أن النبي – صلى الله عليه وسلم – صلى على ابنه إبراهيم، فكبر عليه أربعا)).

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي: (٤/ ١٤).

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب: (١/ ٥٨ – ٥٩)، لأبي عمرو يوسف بن عبد الله القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م.

(٣) في مسنده: (٦/ ٣٣٥)، حديث رقم: (٣٦٦٠).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٢٥٠)، ترجمة رقم: (١٦٢٢).

(٥) أبو عبد الرحمن: محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي الفزاري، الكوفي، قال فيه ابن سعد: (كان قد سمع سماعا كثيرا، وكتب ودفن كتبه، فلما كان بعد ذلك حدث، وقد ذهبت كتبه، فضعف الناس حديثه لهذا المعنى)، وقال يحيى بن معين: (ليس بشيء، لا يكتب حديثه)، وقال أحمد بن حنبل: (ترك الناس حديثه)، وقال الإمام مسلم: (متروك الحديث)، وقال الجوزجاني: (ساقط)، وقال أبو حاتم الرازي: (ضعيف الحديث جدا)، وقال أبو زرعة الرازي: (لا يكتب حديثه)، وقال النسائي: (متروك الحديث)، وقال ابن حبان: (كان صدوقا، إلا أن كتبه ذهبت، وكان رديء الحفظ، فجعل يحدث من حفظه، ويهم، فكثر المناكير في روايته، تركه ابن المبارك، ويحيى القطان، وابن مهدي، ويحيى بن معين)، وقال ابن عدي: (عامة رواياته غير محفوظة)، وقال ابن شاهين: (ليس بشيء)، وقال الحافظ اب حجر: (متروك، مات سنة مائة وبضع وخمسين).

أقول: مما سبق يظهر: أن محمد بن عبيد الله العرزمي، ضعفه شديد، مفسر، ذهبت كتبه، فحدث من حفظه، فكثرت مناكيره، فعد متروك الحديث لا يحتج به. ينظر: الطبقات الكبرى: (٦/ ٣٦٨)، الكنى والأسماء للإمام مسلم: =

قال ابن عدي عقب إخراجه للحديث: (وهذا بهذا الإسناد غريب في التكبير أربعا، وعطاء بن رباح، عن أنس يعز جدا)[١].

وقال الهيثمي: (فيه محمد بن عبيد الله العرزمي، وهو ضعيف)[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: (إسناده واهٍ)[٣]

أقول: الحديث بهذا السند ضعيف جدا؛ لأن من رواته محمد بن عبيد الله العرزمي، متروك الحديث لا يحتج به.

الطريق الأخرى: أخرجها ابن سعد[٤]، من طريق: عطاء بن عجلان[٥]، عن أنس بن مالك: ((أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كبر على ابنه إبراهيم أربعا)).

=

(٥٢٣/١)، ترجمة رقم: (٢٠٨٠)، أحوال الرجال: (١/ ٧٧)، ترجمة رقم: (٤٩)، الجرح والتعديل: (٨/ ٢)، ترجمة رقم: (٥)، الضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص:٩١)، ترجمة رقم: (٥٢١)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ٢٤٦)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٢٥٤)، ترجمة رقم: (١٦٢٢)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: (ص:١٦٤)، ترجمة رقم: (٥٤٤)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٢٦، ٤٣)، ترجمة رقم: (٥٤٣٤)، تقريب التهذيب: (ص:٤٩٤)، ترجمة رقم: (٦١٠٨).

(١) في الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٢٥٠)، ترجمة رقم: (١٦٢٢).

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٣/ ٣٥)، حديث رقم: (٤١٨٠).

(٣) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: (٥/ ٤١٠)، حديث رقم: (٨٦٥)، لابن حجر العسقلاني، المحقق: رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق الدكتور: سعد بن ناصر بن عبد العزيز، دار العاصمة – السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.

(٤) في الطبقات الكبرى: (١/ ١٤٠).

(٥) أبو محمد: عطاء بن عجلان الحنفي، البصري، العطار، قال فيه ابن معين: (كان يكذب)، وقال مرة: (ليس بثقة)، وقال مرة أخرى: (ضعيف)، وقال البخاري: (منكر الحديث)، وقال الجوزجاني: (كذاب)، وقال أبو حاتم الرازي: (ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا، مثل أبان بن ابى عياش، وذا الضرب وهو متروك الحديث)، وقال أبو زرعة: (ضعيف)، وقال النسائي: (متروك الحديث)، وقال ابن حبان: (وكان قد سمع الحديث، فكان لا يدري ما يقول يتلقن كما يلقن، ويجيب فيما يسأل، حتى صار يروي الموضوعات عن الثقات، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار)، وقال ابن عدي: (عامة رواياته غير محفوظة)، وقال الدارقطني: (ضعيف لا يعتبر به)، وقال مرة: (متروك)، وقال الذهبي: (واه، اتهمه بعض الائمة)، وقال الحافظ ابن حجر: (متروك بل أطلق عليه ابن معين والفلاس وغيرهما الكذب).

=

أقول: الحديث بهذا الإسناد أيضا ضعيف جدا، فيه عطاء بن عجلان، متروك الحديث؛ لنكارة ما يحدث به، كذبه ابن معين، والجوزجاني، والفلاس، وقال ابن حبان: (يروي الموضوعات عن الثقات).

– والحديث روي مرفوعا عن صحابة آخرين بأسانيد ضعيفة جدا، لا يصح منها شيء، ولا تصلح للاستشهاد، روي ذلك عن: أبي سعيد الخدري، وابن عباس، والبراء بن عازب – رضي الله عنهم –.

– حديث أبي سعيد الخدري: أخرجه البزار في زوائد مسنده(١)، من طريق: عبد الرحمن بن مالك بن مغول(٢)، .....

=

أقول: يظهر مما سبق: أن الجرح فيه شديد، ومفسر، فهو متروك الحديث – كما قال الحافظ ابن حجر وغيره – فلا يحتج بحديثه. ينظر: تاريخ ابن معين رواية ابن محرز: (١/ ٦٠)، ترجمة رقم: (٨٤)، تاريخ ابن معين رواية الدوري: (٤/ ٤٢٩)، (٣/ ٤٠٤)، ترجمة رقم: (٥١٢٨)، (١٩٦٨)، التاريخ الكبير: (٦/ ٤٧٦)، ترجمة رقم: (٣٠٣٤)، أحوال الرجال: (ص:١٦٥)، ترجمة رقم: (١٥٢)، الجرح والتعديل لابن: (٦/ ٣٣٥)، ترجمة رقم: (١٨٥١)، الضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص:٨٥)، ترجمة رقم: (٤٨٠)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: (ص:١٤٣)، ترجمة رقم: (٤٥٧)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ١٣٠)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٧٩)، ترجمة رقم: (١٥٢٣)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٧٥)، ترجمة رقم: (٥٦٤٤)، الكاشف: (٢/ ٢٣)، ترجمة رقم: (٣٨٠٠)، تقريب التهذيب: (ص:٣٩١)، ترجمة رقم: (٤٥٩٤).

(١) كشف الأستار عن زوائد البزار: (١/ ٣٨٦)، حديث رقم: (٨١٦).

(٢) عبد الرحمن بن مالك بن مغول، قال فيه يحيى بن معين: (عبد الرحمن بن مالك بن مغول، قد رأيته، وليس بثقة)، وقال أحمد بن حنبل: (ليس بشيء، خرقنا حديثه منذ دهر من الدهر)، وقال البخاري: (حديثه ليس بشيء)، وقال الجوزجاني: (ضعيف الأمر جدا)، وقال أبو داود: (كذاب)، وقال مرة: (يضع الحديث)، وقال أبو حاتم الرازي: (متروك الحديث)، وقال أبو زرعة الرازي: (ليس بقوي)، وقال النسائي: (ليس بثقة) = وقال ابن حبان: (كان ممن يروي عن الثقات المقلوبات، وما لا أصل له عن الأثبات)، وقال ابن عدي: (مع ضعفه يكتب حديثه)، وقال ابن شاهين: (كذاباً أفاكاً لا يشك فيه أحد)، وقال الدارقطني: (متروك)، وقال الذهبي: (يأتي بالطامات).

أقول: يظهر مما سبق: أن عبد الرحمن بن مالك بن مغول ضعفه شديد؛ لأنه ضعف بتضعيف قادح من قِبل الأئمة المذكورين، فلا يحتج بحديثه. ينظر: تاريخ ابن معين – رواية الدوري: (٣/ ٤٩٥)، ترجمة رقم: (٢٤١٨)، التاريخ الكبير للبخاري: (٥/ ٣٤٩)، ترجمة رقم: (١١٠٣)، أحوال الرجال: (ص:١٥٢)، ترجمة رقم: (١٤٠)، الجرح والتعديل: (٥/ ٢٨٦)، ترجمة رقم: (١٣٦٨)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ٦١)، الكامل في

=

عن الجريري[١]، عن أبي نضرة[٢]، عن أبي سعيد: ((أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: صلى على ابنه إبراهيم، فكبر عليه أربعا)).

قال الهيثمي: (فيه عبد الرحمن بن مالك بن مغول، وهو متروك)[٣].

أقول: إسناده ضعيف جدا، فيه عبد الرحمن بن مالك بن مغول، ضُعّف بتضعيف قادح من قِبل أئمة الجرح والتعديل، فهو متروك الحديث، لا يحتج بحديثه، لكونه يأتي بالطامات، يروي عن الثقات المقلوبات.

وأخرجه الطبراني[٤]، من طريق عطاء البصري[٥]، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد: ((أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كبر على ابنه إبراهيم أربع تكبيرات)).

وهو بهذا الإسناد أيضا ضعيف جدا، فيه عطاء بن عجلان متروك؛ لنكارة ما يحدث به، بل كذبه بعضهم.

– **حديث ابن عباس**: أخرجه ابن ماجه[٦]، وأبو نعيم الأصبهاني[٧]، كلاهما من طريق:

=

ضعفاء الرجال: (٥/ ٤٧١)، ترجمة رقم: (١١١٤)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: (ص:١٢٨)، ترجمة رقم: (٣٩٣)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٥٨٤)، ترجمة رقم: (٤٩٤٩)، ديوان الضعفاء: (ص:٢٤٤)، ترجمة رقم: (٢٤٧٨).

(١) "أبو مسعود: سعيد بن إياس الجريري، البصري، ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين: (ت: ١٤٤هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٢٣٣)، ترجمة رقم: (٢٢٧٣).

(٢) "أبو نضرة: المنذر بن مالك بن قُطَعة، العبدي العَوَقي، البصري، مشهور بكنيته: أبي نضرة، ثقة: (ت: ١٠٨هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٥٤٦)، ترجمة رقم: (٦٨٩٠).

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٣/ ٣٥)، حديث رقم: (٤١٨١).

(٤) في المعجم الأوسط: (٤/ ٣٦٠)، حديث رقم: (٤٤٣٦).

(٥) هو: عطاء بن عجلان الحنفي، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٢٥١)، وهو متروك الحديث، بل كذبه بعضهم.

(٦) في سننه: (١/ ٤٨٤)، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: (١٥١١).

(٧) في معرفة الصحابة: (١/ ٢٠٥)، حديث رقم: (٧١١).

إبراهيم ابن عثمان أبو شيبة[١]، قال: حدثنا الحكم بن عتيبة[٢]، عن مقسم[٣]، عن ابن عباس، قال: ((لما مات إبراهيم ابن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – صلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، وقال: إن له مرضعا في الجنة، ولو عاش لكان صديقا نبيا، ولو عاش لعتقت أخواله القبط، وما استرق قبطي)).

قال البوصيري: (هذا إسناد ضعيف لضعف إبراهيم بن عثمان أبو شيبة)[٤].

وقال الحافظ ابن حجر: (سنده ضعيف)[٥].

وقال الحافظ السخاوي: (وفي سنده أبو شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي، وهو ضعيف)[٦].

أقول: إسناده ضعيف جدا، فيه إبراهيم بن عثمان أبو شيبة، ضُعِّف بتضعيف قادح من قِبل أئمة الجرح والتعديل، فهو متروك الحديث.

---

(١) "أبو شيبة: إبراهيم بن عثمان العبسي، الكوفي، قاضي واسط مشهور بكنيته: أبي شيبة، قال فيه عبد الله بن المبارك: (إرمِ به)، وقال ابن سعد: (ضعيف الحديث)، قال يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو داود، وابن شاهين، والدارقطني: (ضعيف)، وقال يحيى ابن معين في موضع آخر: (ليس بثقة)، وقال البخاري: (سكتوا عنه)، وقال الجوزجاني: (ساقط)، وقال الترمذي: (منكر الحديث)، وقال النسائي: (متروك الحديث)، وقال ابن عدي: (ولأبي شيبة أحاديث غير صالحة غير ما ذكرت عن الحكم وعن غيره، وهو ضعيف على ما بينته)، وقال الذهبي: (ضعيف، تركه غير واحد)، وقال الحافظ ابن حجر: (متروك الحديث: (١٦٩هـ).
أقول: مما سبق يظهر أن الجرح فيه شديد ومفسر، فلا يحتج بحديثه. ينظر: الطبقات الكبرى: (٦/ ٣٨٤)، التاريخ الكبير للبخاري: (١/ ٣١٠)، ترجمة رقم: (٩٨٢)، أحوال الرجال: (ص:٩٢)، ترجمة رقم: (٧٠)، الضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص:١٢)، ترجمة رقم: (١١)، الكامل في ضعفاء الرجال: (١/ ٣٩٢)، ترجمة رقم: (٧١)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: (ص:٥٠)، ترجمة رقم: (٢١)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٤٨)، ترجمة رقم: (١٤٥)، المغني في الضعفاء: (١/ ٢٠)، ترجمة رقم: (١٢٥)، تهذيب التهذيب: (١/ ١٤٥)، ترجمة رقم: (٢٥٧)، تقريب التهذيب: (ص:٩٢)، ترجمة رقم: (٢١٥).

(٢) "أبو محمد: الحكم بن عتيبة الكندي الكوفي، ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ربما دلس: (ت: ١١٣هـ)". تقريب التهذيب: (ص:١٧٥)، ترجمة رقم: (١٤٥٣).

(٣) "أبو القاسم: مِقسم بن بُجْرة، ويقال: نَجدة، مولى عبد الله بن الحارث، ويقال له: مولى ابن عباس؛ للزومه له، صدوق، وكان يرسل: (ت: ١٠١هـ)". تقريب التهذيب: (ص: ٥٤٥)، ترجمة رقم: (٦٨٧٣).

(٤) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة: (٢/ ٣٣)، حديث رقم: (٥٤٤).

(٥) الدراية في تخريج أحاديث الهداية: (١/ ٢٣٥)، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

(٦) المقاصد الحسنة: (ص:٥٤٨).

– **حديث البراء ابن عازب**: أخرجه ابن سعد[١]، وأحمد[٢]، والبيهقي[٣]، كلهم من طريق إسرائيل[٤]، عن جابر[٥]، عن عامر[٦]، عن البراء بن عازب، قال: ((صلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – على ابنه إبراهيم، ومات وهو ابن ستة عشر شهرا، وقال: إن له في الجنة من تُتِمُّ رضاعه، وهو صِدِّيق))، لفظ الحديث لأحمد بن حنبل.

أقول: سنده ضعيف جدا، فيه جابر بن يزيد الجعفي، ضُعِّف بتضعيف قادح من قِبل أئمة الجرح والتعديل، فهو ضعيف رافضي، كما قال الحافظ ابن حجر، وعليه؛ فلا يحتج بحديثه؛ لأن أكثر الأئمة جرحوه بجرح شديد ومفسر.

– **وقد ثبتت الصلاة عن الصبي الصغير** من حديث المغيرة بن شعبة – رضي الله عنه –

---

(١) في الطبقات الكبرى: (١/ ١٤٠).

(٢) في مسنده: (٣٠، ٤٥٦)، حديث رقم: (١٨٤٩٧).

(٣) في السنن الكبرى: (٤/ ١٤)، حديث رقم: (٦٧٨٨).

(٤) وهو: "أبو يوسف: إسرائيل بن يونس ابن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، الكوفي، ثقة، تُكلم فيه بلا حجة: (ت: ١٦٠)، وقيل بعدها". تقريب التهذيب: (ص: ١٠٤)، ترجمة رقم: (٤٠١).

(٥) أبو عبد الله: جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، الكوفي، قال فيه شعبة: (صدوق في الحديث)، وقال سفيان الثوري: (كان جابر الجعفي ورعا في الحديث، ما رأيت أورع منه في الحديث)، قال يحيى بن معين: (ليس بشيء)، وقال مرة: (لا يكتب حديثه ولا كرامة)، وقال البخاري: (تركه يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي)، وقال الإمام مسلم: (متروك الحديث)، وقال الجوزجاني: (كذاب سألت عنه ابن حنبل، فقال: تركه ابن مهدي فاستراح)، وقال أبو داود: (ليس عندي بالقوي في حديثه)، وقال النسائي: (متروك)، وقال ابو حاتم الرازي: (يكتب حديثه على الاعتبار، ولا يحتج به)، وقال أبو زرعة: (لين)، وقال ابن عدي: (وهو مع هذا كله أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق)، وقال ابن حبان: (كان سبئيا من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول إن عليا عليه السلام يرجع إلى الدنيا)، وقال الذهبي: (من أكبر علماء الشيعة، وثقه شعبة فشذ، وتركه الحفاظ، قال أبو داود: ليس في كتابي له شيء سوى حديث السهو)، وقال الحافظ ابن حجر: (ضعيف رافضي). ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٣٧٩ – ٣٨٠)، ترجمة رقم: (١٤٢٥)، تاريخ ابن معين – رواية الدوري: (٣/ ٢٨٥)، ترجمة رقم: (١٣٥٦)، (٣/ ٣٦٤)، ترجمة رقم: (١٧٦٩)، الضعفاء الصغير للبخاري: (ص:٢٥)، ترجمة رقم: (٤٩)، أحوال الرجال: (ص:٥٥)، ترجمة رقم: (٣٠)، الكنى والأسماء للإمام مسلم: (٢/ ٧٢٥)، ترجمة رقم: (٢٩١٨)، الجرح والتعديل: (٢/ ٤٩٧ – ٤٩٨)، ترجمة رقم: (٢٠٤٣)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (١/ ٢٠٨)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٢/ ٣٣٦)، ترجمة رقم: (٣٢٦)، الكاشف: (١/ ٢٨٨)، ترجمة رقم: (٧٣٩)، تقريب التهذيب: (ص:١٣٧)، ترجمة رقم: (٨٧٨).

(٦) وهو: عامر بن شراحيل الشعبي، تقدمت ترجمته في ص: (١٢٨)، وهو ثقة.

أخرجه: ابن ماجه[١]، والترمذي[٢]، والنسائي في سننيه: (السنن المجتبى)[٣]، والسنن الكبرى[٤]، والطحاوي[٥]، وابن حبان[٦]، والطبراني[٧]، والحاكم[٨]، من طريق: سعيد بن عبيد الله[٩]، عن زياد بن جبير[١٠]، عن أبيه[١١]، عن المغيرة بن شعبة، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-:

---

(١) في سننه: (١/ ٤٨٣) كتاب: (الجنائز)، باب: (ما جاء في الصلاة على الطفل)، حديث رقم: (١٥٧٠).

(٢) في سننه: (٣/ ٣٤٠) كتاب: (الجنائز)، باب: (ما جاء في الصلاة على الطفل)، حديث رقم: (١٥٠٧).

(٣) السنن المجتبى: (٤/ ٥٥) كتاب: (الجنائز)، باب: (مكان الراكب من الجنازة)، حديث رقم: (١٩٤٢).

(٤) السنن الكبرى: (٢/ ٤٣١١)، حديث رقم: (٢٠٨٦).

(٥) في شرح معاني الآثار: (١/ ٥٠٨)، حديث رقم: (٢٨٩٩).

(٦) في صحيحه: (٧/ ٣٠)، حديث رقم: (٣٠٤٩).

(٧) في المعجم الكبير: (٢٠، ٤٣٠)، حديث رقم: (١٠٤٤)، (١٠٤٥)، (١٠٤٦).

(٨) في المستدرك على الصحيحين: (١/ ٥٠٧)، حديث رقم: (١٣١٣).

(٩) سعيد بن عبيد الله بن جبير بن حية الثقفي، البصري، قال فيه يحيى بن معين: (ثقة)، وقال أحمد بن حنبل: (ثقة)، وقال أبو زرعة الرازي: (بصري ثقة)، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (روى عن ابن عباس في صوم يوم عاشوراء)، وقال الدارقطني: (ليس بالقوي، يحدث بأحاديث يسندها ويوقفها غيره)، وقال الذهبي: (ثقة)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق ربما وهم)، وقال أيضا: (له في البخاري خمسة أحاديث، ليس فيها شيء تفرد به، وقد وثقه أحمد، وابن نعيم، وأبو زرعة، والنسائي).

أقول: سعيد بن عبيد الله الثقفي وثقه مع أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبي زرعة الرازي، ابن حبان، والذهبي، وقال فيه النسائي: (ليس به بأس)، وقد ضعفه الدارقطني، بحجة أنه يروي أحاديث يسندها بالرفع، وهي موقوفة عند غيره من الثقات، وقول الدارقطني لا يقبل على إطلاقه، يرد بما قاله الحافظ ابن حجر: أن البخاري في: (جامعه الصحيح) روى له أحاديث خمسة ليس فيها شيء تفرد به، أي لم يتفرد أنه أسندها مرفوعة، وغيره من الثقات أوقفها، وسعيد بن عبيد الله الثقفي هو كغيره من الثقات، قد يهم في رفع حديث، وهو موقوف عند الثقات، لأن الضابط الثقة لا يخلو من قلة الوهم، ولا ينزله عن ثقته، وما قلته يُظْهِر أن سعيد بن عبيد الله الثقفي ثقة ربما وهم، ويرجح ثقته أن البخاري في: (جامعه الصحيح) أخرج له في: الأشربة والتوحيد، والجزية، والبخاري في الغالب لا يخرج في كتابه المذكور إلا للراوي الثقة الضابط. ينظر: الجرح والتعديل: (٤/ ٣٩)، ترجمة رقم: (١٦٧)، الثقات: (٣٦٣)، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل: (ص:٢١٥)، ترجمة رقم: (٣٣٤)، رجال صحيح البخاري: (١/ ٢٨٢)، ترجمة رقم: (٣٨٢)، للكلاباذي، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٧ هـ، الكاشف: (١/ ٤٤١)، ترجمة رقم: (١٩٢٧)، تهذيب التهذيب: (٤/ ٦١)، ترجمة رقم: (١٠٣)، تقريب التهذيب: (ص:٢٣٩)، ترجمة رقم: (٢٣٥٩)، فتح الباري شرح صحيح البخاري: (١/ ٤٠٥).

(١٠) "زياد بن جبير بن حية الثقفي، ثقة" الكاشف: (١/ ٤٠٩)، ترجمة رقم: (١٦٧٤).

(١١) "جبير بن حية بن مسعود الثقفي، ابن أخي عروة بن مسعود، ثقة جليل، مات في خلافة عبد الملك بن مروان". تقريب التهذيب: (ص:١٣٨)، ترجمة رقم: (٨٩٩).

((الراكب خلف الجنازة، والماشي حيث شاء منها، والطفل يُصلى عليه))، أخرجوه كلهم بهذا اللفظ، ما عدا ابن ماجه رواه من الطريق المذكورة إلى المغيرة بن شعبة، قال سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: ((الطفل يُصلى عليه)).

قال الترمذي عقب إخراجه له: (هذا حديث حسن صحيح)(١).

وقال الحاكم أبو عبد الله: (هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه)(٢).

وقال الشيخ الألباني: (صحيح)(٣).

أقول: الحديث صحيح، لأن رجال سنده ثقات.

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه، وأهميته:

أوضحت دراسة مرسل التابعي: عطاء بن أبي رباح برواية ابن أبي الدنيا سندا وتخريجا: أن رجال إسناده ثقات، إلا أنه مرسل ضعفه خفيف، يتقوى إلى درجة الحسن لغيره، لسببين:

السبب الأول: وجود شاهد له صحيح، ينص أن الطفل يُصلى عليه، مروي من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

السبب الآخر: ثبت له ثلاثة مراسيل، مروية من طرق أخرى أسانيدها حسنة، عن ثلاثة من التابعين، وهم: عبد الله البهي، وقتادة بن دعامة السدوسي، ومحمد بن علي بن الحسين أبو جعفر الباقر.

وعليه؛ يتحقق أن مرسل التابعي: عطاء بن أبي رباح بشاهده الصحيح، وهو: حديث المغيرة بن شعبة، وبمراسيله الثلاثة، المروية من طرق حسنة بمجموعها يتقوى بها من درجة الضعف الخفيف إلى درجة الحسن لغيره.

---

(١) سنن الترمذي: (٤/ ٥٥).

(٢) المستدرك على الصحيحين: (١/ ٥٠٧).

(٣) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: (٣/ ١٩٢)، حديث رقم: (٧٤٠).

أهم ما يستفاد من الحديث:

– والحديث له أهمية يفيد أن الطفل ذكرا كان أو أنثى يُصلى عليه إذا تيقنت حياته، أو استهل(١).

– وقد قال بذلك جمهور العلماء، وأنه عند الصلاة عليه يدعى لوالديه بالمغفرة، والرحمة(٢).

---

(١) الاستهلال: الصياح، أو العطاس، أو حركة يعلم بها حياة الطفل. ينظر: التعريفات: (ص:٢٢)، للجرجاني، ضبطه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

(٢) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: (٣/ ١٢١)، وفيض القدير شرح الجامع الصغير: (٤/ ٤٤)، حديث رقم: (٥٨٣٨).

رابعا: في باب: صلاح الولد:

وفيه حديث واحد:

[٢٩] الحديث الوحيد:

قال ابن أبي الدنيا: حدَّثنا محمَّدُ بْنُ يزِيدَ الْآدَمِيُّ، حدَّثنا أَبو مسهِرٍ، عن هشامِ بنِ يَحيى الْغسَّانيِّ، حدَّثَني عطاءُ الْخُراسانيُّ، حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَباحٍ، قَالَ: قَالَ رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: ((ما من عبدٍ مؤمِنٍ تركَ ذرِّيَّةً مؤمِنةً تعبُدُ اللَّهَ وحدَهُ بعدَهُ إِلَّا أَجرَى اللَّهُ عزَّ وجلَّ علَى أَبيها مثْل عملِهَا لَا ينقصُ ذلِكَ مِنْ عملِهَا شَيْئًا))(١).

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– "أبو جعفر: محمد بن يزيد الأدمي، الخراز البغدادي، ثقة عابد، توفي سنة (٢٤٥هـ)"(٢).

– "أبو مسهر: عبد الأعلى بن مسهر الغساني، الدمشقي، ثقة فاضل، توفي سنة (٢١٨هـ)"(٣).

– هشام بن يحيى الغساني، قال فيه أحمد بن حنبل: (ما أرى به بأسا)(٤)، وقال أبو حاتم الرازي: (صالح الحديث)(٥)، وذكره ابن حبان في الثقات(٦).

أقول: يظهر مما سبق: أنه صدوق، حسن الحديث.

---

(١) كتاب العيال: (١/ ٦١١)، حديث رقم: (٤٢٩)، الثقات للعجلي: ص: (٣٣٤).

(٢) تقريب التهذيب: (ص:٥١٤)، ترجمة رقم: (٦٤٠٨).

(٣) المصدر السابق: (ص:٣٣٢)، ترجمة رقم: (٣٧٣٨).

(٤) سؤالات أبي داود للإمام أحمد: (ص:٢٥٨)، ترجمة رقم: (٢٨٣).

(٥) الجرح والتعديل: (٩/ ٧٠)، ترجمة رقم: (٢٧٠).

(٦) الثقات: (٩/ ٢٣٢).

– "أبو أيوب: عطاء بن أبي مسلم الخرساني، البلخي، نزيل الشام، قال فيه ابن سعد: (كان ثقة)[١]، وقال يحيى بن معين: (ثقة، روى عنه مالك)[٢]، وقال أحمد بن حنبل: (ثقة)[٣]، وقال البخاري: (ما أعرف لمالك بن أنس رجلا يروي عنه مالك يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني، قلت له: ما شأنه؟ قال: عامة أحاديثه مقلوبة)[٤]، وذكره البخاري في الضعفاء[٥]، وقال العجلي: (ثقة)[٦]، وقال يعقوب بن شيبة: (ثقة، معروف بالفتوى والجهاد)[٧]، وقال أبو حاتم الرازي: (لا بأس به صدوق، صدوق يحتج به)[٨]، وقال الترمذي: (عطاء الخرساني رجل ثقة، روى عنه الثقات من الأئمة، مثل مالك ومعمر وغيرهما ولم أسمع أن أحدا من المتقدمين تكلم فيه بشيء)[٩]، وقال النسائي: (ليس به بأس)[١٠]، وذكره العقيلي في الضعفاء[١١]، وقال ابن حبان: (كان من خيار عباد الله، غير أنه رديء الحفظ، كثير الوهم، يخطئ ولا يعلم، فحمل عنه فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به)[١٢]، وقال ابن عدي: (أرجو أنه لا بأس به)[١٣]، وقال الدارقطني: (ثقة في نفسه، إلا أنه لم يلقَ ابن عباس)[١٤]، وقال البيهقي: (غير قوي، قاله في الوصايا)[١٥]، وذكره

---

(١) الطبقات الكبرى: (٧/ ٣٦٩).

(٢) الجرح والتعديل: (٦/ ٣٣٥)، ترجمة رقم: (١٨٥٠).

(٣) سير أعلام النبلاء: (٦/ ١٤١)، ترجمة رقم: (٥٢).

(٤) العلل الكبير: (١/ ٢٧١)، للترمذي، ترتيب: أبي طالب القاضي، وآخرون، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ.

(٥) ينظر: الضعفاء الصغير: (ص:٨٩)، ترجمة رقم: (٢٧٨).

(٦) الثقات: (٣٣٤)، ترجمة رقم: (١١٣٦).

(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٧٤)، ترجمة رقم: (٥٦٤٢).

(٨) الجرح والتعديل: (٦/ ٣٣٥)، ترجمة رقم: (١٨٥٠).

(٩) العلل الكبير للترمذي: (١/ ٢٧١)، ترجمة رقم: (٥٠٠).

(١٠) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٧٣)، ترجمة رقم: (٥٦٤٢).

(١١) ينظر: الضعفاء الكبير: (٣/ ٤٠٥)، ترجمة رقم: (١٤٤٤).

(١٢) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ١٣٠ – ١٣١).

(١٣) الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٧٢)، ترجمة رقم: (١٥٢١).

(١٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٧٤)، ترجمة رقم: (٥٦٤٢).

(١٥) المغني في الضعفاء: (٢/ ٤٣٤)، ترجمة رقم: (٤١٢٢).

ابن الجوزي في الضعفاء[١]، وقال الذهبي: (ثقة يرسل، ويعنعن)[٢]، وقال مرة: (صدوق مشهور)[٣]، وقال فيه أيضا: (صدوق ضعيف، وأكثرهم وثقه)[٤]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق يهم كثيرا ويرسل ويدلس، توفي سنة ١٣٥هـ)[٥].

أقول: يتبين مما سبق: أن أكثر الأئمة وثقوا عطاء الخرساني، وقد ضعفه البخاري، والعقيلي، وابن حبان، والبيهقي، وابن الجوزي، وتضعيفهم له مردود بتوثيق الجهابذة ممن ذكرنا، وقد ضعفه البخاري، وابن الجوزي لروايته لحديث واحد، خالف فيه الثقات، وهو لا يستحق التضعيف بهذه المخالفة النادرة.

وأما ما قيل في عطاء الخرساني: إنه كان يرسل ويدلس، فهو مثل غيره من الثقات الذين اشتهروا بالتدليس والإرسال.

وقول ابن حبان: (بطل الاحتجاج به) لا يقبل منه؛ لأن ابن حبان معروف بالتشدد في الجرح، والتعنت فيه، وقد احتج بعطاء الخرساني الإمام مسلم في صحيحه، "أخرج له في الجنائز"[٦].

وكون عطاء الخرساني له أوهام عُرِف بها أثرت على تمام ضبطه أنزلته من الثقة إلى الصدوق، ولهذا قال فيه أبو حاتم الرازي: (لا بأس به، صدوق يحتج به)، وقال النسائي: (صدوق لا بأس به) وقال الذهبي في أحد أقواله: (صدوق مشهور)، هذه الأقوال وغيرها تؤكد أن عطاء الخرساني صدوق حسن الحديث، احتج به مسلم، وأصحاب السنن الأربع، وغيرهم.

– عطاء بن أبي رباح، تقدمت ترجمته[٧]، وهو ثقة.

---

(١) ينظر: الضعفاء والمتروكون: (٢/ ١٨٧)، ترجمة رقم: (٢٣١٢).

(٢) ديوان الضعفاء والمتروكين: (ص:٢٧٦)، ترجمة رقم: (٢٨٣٢).

(٣) المغني في الضعفاء: (٢/ ٤٣٤)، ترجمة رقم: (٤١٢٢).

(٤) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: (ص:١٣٥)، ترجمة رقم: (٢٤٣)، للذهبي، تحقيق: محمود شكور، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن) ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

(٥) تقريب التهذيب: (ص:٣٩٢)، ترجمة رقم: (٤٦٠٠).

(٦) رجال صحيح مسلم: (٢/ ١٠٢)، ترجمة رقم: (١٢٥٦).

(٧) في هامش ص: (١٢٩).

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– تفرد بإخراج الحديث مرسلا عن التابعي: عطاء بن أبي رباح: ابن أبي الدنيا في كتابه: (العيال).

المحور الثالث من حيث: الحكم عليه:

أوضحت دراسة رواية ابن أبي الدنيا سندا وتخريجا: أن مرسل التابعي عطاء بن أبي رباح ضعيف لأرساله.

المبحث الثالث: في باب: الاغتباط بقلة العيال، وباب: العطف على الأزواج، والرأفة بهم، والمدارة لهم.

وفيه ثلاثة أحاديث:

أولا: في باب: الاغتباط بقلة الأولاد:

وفيه حديث واحد:

[٣٠] الحديث الوحيد:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا محمد بن يزيد الآدمي، عن أبي بكر، عن أبي مريم، عن خالد بن معدان، وضمرة بن حبيب، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: ((من كثر عياله، كثر شياطينه، ومن كثر ماله كثر همه، ومن كثر همه افترق قلبه في أودية شتى، فلم يبالِ الله أيهما سلك))[١].

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– محمد بن يزيد الآدمي البغدادي، تقدمت ترجمته[٢]، وهو ثقة.

– أبو بكر، وأبو مريم: لم أعثر لهما على ترجمة، بعد بحث وجهد في كتب الرجال والتراجم التي وقفت عليها.

– "خالد بن معدان الكلاعي، فقيه كبير، ثبت مهيب، مخلص، يقال: كان يسبح في اليوم أربعين ألف تسبيحة، توفي سنة (١٠٤هـ)"[٣]، عده ابن حبان من مشاهير التابعين بالشام، وقال:

---

(١) كتاب العيال: (٢/ ٦٣٣)، حديث رقم: (٤٤٩).

(٢) في ص: (٢٥٩).

(٣) الكاشف: (١/ ٣٦٩)، ترجمة رقم: (١٣٥٤).

(أدرك سبعين من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، كنيته: أبو عبد الله، من متقشفي العباد، والمتجردين الزهاد)[1].

– "أبو عتبة: ضمرة بن حبيب بن صهيب، الزبيدي، الحمصي، ثقة، توفي سنة (١٣٠هـ)"[2]، عده ابن حبان من مشاهير التابعين بالشام، وقال: (كان ثبتا متقنا)[3].

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– تفرد بإخراج الحديث مرسلا عن التابعيين: خالد بن معدان، وضمرة بن حبيب: ابن أبي الدنيا في كتابه: (العيال).

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه:

مرسل التابعيين: خالد بن معدان، وضمرة بن حبيب، ضعيف لا يُعمل به، كونه باقي على إرساله، وكذلك في سنده أبو بكر وأبو مريم لم أعثر لهما على ترجمة.

---

(١) مشاهير علماء الأمصار: (ص:٢٨٣)، ترجمة رقم: (٨٦٥).

(٢) تقريب التهذيب: (ص:٢٨٠)، ترجمة رقم: (٢٩٨٦).

(٣) مشاهير علماء الأمصار: (ص:١٨٨)، ترجمة رقم: (٨٩٧).

ثانيا: في باب العطف على الأزواج والرأفة بهم والمداراة لهم:

وفيه حديثان:

[٣١] الحديث الأول:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا خلف بن هشام، حدثنا حزم، قال: سمعت الحسن، قال: ذكر لنا أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: ((استوصوا[١] بالنساء خيرا، فإنهن عندكم عوان[٢]، اتخذتموهن بأمانة الله – عز وجل –، واستحللتم فروجهن بكلمة الله))[٣].

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– "خلف بن هشام بن ثعلب البزار، المقرئ البغدادي، ثقة له اختيار في القراءة: (ت: ٢٢٩هـ)"[٤].

– حزم بن أبي حزم مهران القطعي، ثقة مسن: (ت: ١٧٥هـ)[٥].

– الحسن بن يسار البصري، تقدمت ترجمته[٦]، وهو ثقة، كثير الإرسال والتدليس.

---

(١) "الاستيصاء: قبول الوصية، أي: أوصيكم بهن خيرا فاقبلوا وصيتي فيهن". حاشية السندي على سنن ابن ماجه: (١/ ٥٦٨).

(٢) أي: "إنما هن عندكم بمنزلة الأسرى". غريب الحديث: (٢/ ١٨٦)، للقاسم بن سلام، تحقيق الدكتور، محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط١، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

(٣) كتاب العيال: (٢/ ٦٦١)، حديث رقم: (٤٧٤).

(٤) تقريب التهذيب: (ص:١٩٤)، ترجمة رقم: (١٧٣٧).

(٥) الكاشف: (١/ ٣١٩)، ترجمة رقم: (٩٩٢).

(٦) في ص: (٦٠).

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– تفرد بإخراج الحديث مرسلا عن التابعي: الحسن البصري: ابن أبي الدنيا في كتابه: (العيال).

– والحديث ثَبَتَ مرفوعا عن جابر، وعمرو بن الأحوص رضي الله عنهما:

– **حديث جابر بن عبد الله**: أخرجه مسلم(١)، بسنده إلى جابر بن عبد الله من حديث طويل وفيه: ((فاتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله...)).

– **حديث عمرو بن الأحوص**: أخرجه النسائي(٢)، والترمذي(٣)، ابن ماجه(٤)، كلهم من طرق: عن الحسين بن علي الجعفي(٥)، عن زائدة(٦)عن شبيب بن غرقدة(٧)، عن سليمان بن عمرو بن الأحوص(٨)، قال حدثني أبي(٩)، ثم ذكر حديثا طويلا، وفيه: ((ألا وستوصوا بالنساء خيرا، فإنما هن عوان عندكم...)).

قال الترمذي عقب إخراجه للحديث: (حسن صحيح)(١٠).

---

(١) في صحيحه: (٢/ ٨٨٦) كتاب: (الحج)، باب: (حجة النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: (١٢١٨).

(٢) في السنن الكبرى: (٨/ ٢٦٤)، حديث رقم: (٩١٢٤).

(٣) في سننه: (٣/ ٤٥٩) كتاب: (الرضاع)، باب: (ما جاء في حق المرأة على زوجها)، حديث رقم: (١١٦٣)، (٥/ ٣٧٣) كتاب: (تفسير القرآن)، باب: (ومن سورة التوبة)، حديث رقم: (٣٠٨٧).

(٤) في سننه: (١/ ٥٩٤) كتاب: (النكاح)، باب: (حق المرأة على زوجها)، حديث رقم: (١٨٥١).

(٥) الحسين بن علي المقرئ، الجعفي، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٢٠٣) وهو ثقة عابد.

(٦) "أبو الصلت: زائدة بن قدامة، الثقفي، الكوفي، ثقة ثبت، صاحب سنة: (ت: ١٦٠هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٢١٣)، ترجمة رقم: (١٩٨٢).

(٧) "شبيب بن غرقدة، ثقة". تقريب التهذيب: (ص:٢٦٣)، ترجمة رقم: (٢٧٤٣).

(٨) سليمان بن عمرو بن الأحوص الجشمي، روى عَنه: شبيب بن غرقدة، ويزيد بن أَبي زياد، قال فيه ابن القطان: (مجهول)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ الذهبي: (ثقة)، وقال الحافظ ابن حجر: (مقبول). يُنظر: الثقات: (٤/ ٣١٤)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٢/ ٥٠)، ترجمة رقم: (٢٥٥٣)، الكاشف: (١/ ٤٦٣)، ترجمة رقم: (٢١٢٠)، تهذيب التهذيب: (٤/ ٢١٢)، ترجمة رقم: (٣٦٣)، تقريب التهذيب: (ص:٢٥٣)، ترجمة رقم: (٢٥٩٨).

(٩) عمرو بن الأحوص، صحابي مشهور.

(١٠) سنن الترمذي: (٣/ ٤٥٩).

وقال الشيخ الألباني: (حسن)[١].

أقول: إسناده حسن، فيه سليمان بن عمرو بن الأحوص صدوق، وليس بمجهول كما قال ابن القطان؛ لأنه روى عنه اثنان، ووثقه الذهبي وابن حبان، وبقية رجاله ثقات.

المحور الثالث من حيث: الحكم عليه، وأهميته:

الحديث أخرجه ابن أبي الدنيا مرسلا، عن التابعي الحسن البصري، ورجاله ثقات إلا سليمان بن عمرو صدوق، والحديث كونه مرسلا فهو ضعيف ضعفه خفيف، يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بشواهده، وهما حديث جابر بن عبد الله، وحديث عمرو بن الأحوص، وعليه؛ فالحديث حسن لغيره بشواهده.

أهم ما يستفاد من الحديث:

– "الحث على الرفق بالنساء، والإحسان إليهن، والصبر على عوج أخلاقهن، واحتمال ضعف عقولهن، وكراهة طلاقهن بلا سبب"[٢].

– "خص النساء بالذكر لضعفهن، واحتياجهن إلى من يقوم بأمرهن"[٣].

– "أن حق المرأة على الزوج أن يطعمها إذا طعم، ويكسوها إذا اكتسى، ولا يضرب الوجه، ولا يقبح ولا يهجرها"[٤].

---

(١) صحيح الجامع الصغير وزيادته: (٢/ ١٣٠٤)، حديث رقم: (٢٩٧٥).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: (٥/ ٢١١٧).

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: (١٥، ٢١٢).

(٤) فيض القدير شرح الجامع الصغير: (١/ ٥٠٣).

[٣٢] الحديث الثاني:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا أحمد بن عبد الأعلى الشيباني، حدثنا بقية بن الوليد، حدثني سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، عن يحيى بن أبي كثير، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((من أكرم زوجته فإنما يكرم الله –عز وجل–))(١).

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– أبو عبد الرحمن: أحمد بن عبد الأعلى الشيباني، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (روى عنه الحسين بن علي الكرابيسي، وكان ممن تفقه على مذهب أهل المدينة، ويذب عن أقاويلهم)(٢).

أقول: أحمد بن عبد الأعلى الشيباني مجهول عين؛ لأنه ما روى عنه إلا راوٍ واحد، ولم يتعرض لجرح ولا تعديل، وأما توثيق ابن حبان له حيث إنه ذكره في كتابه الثقات، فلا يعتد به؛ لأن ابن حبان عرف بالتساهل في توثيق المجاهيل.

– أبو يحمد: بقية بن الوليد بن صائد بن كعب بن حريز الكلاعي الحميري الميتمي، الحمصي، قال فيه عبد الله بن المبارك: (صدوق، لكن يكتب عمن أقبل وأدبر)(٣)، وقال مرة: (أعياني بقية يسمي الكنى، ويكني الأسماء)(٤)، وقال ابن سعد: (كان ثقة في روايته عن الثقات، وكان ضعيف الرواية عن غير الثقات)(٥)، وقال يحيى بن معين: (إذا حدث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره، وأما إذا حدث عن أولئك المجهولين فلا، وإذا كنى الرجل، ولم يسم اسم الرجل، فليس يساوي شيئا، فقيل له: أيما أثبت بقية، أو إسماعيل بن عياش، فقال: كلاهما

---

(١) كتاب العيال: (٢/ ٦٦٥)، حديث رقم: (٤٧٨).

(٢) الثقات: (٨/ ٢٠).

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٣٣١)، ترجمة رقم: (١٢٥٠).

(٤) المغني في الضعفاء: (١/ ١٠٩)، ترجمة رقم: (٩٤٤).

(٥) الطبقات الكبرى: (٧/ ٤٦٩).

صالح)[١]، وقال علي بن المديني: (صالح فيما روى عن أهل الشام، وأما أهل الحجاز والعراق فضعيف جدا)[٢]، وقال أحمد بن حنبل: (بقية أحب إليَّ، وإذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه)[٣]، وقال مرة: (له مناكير عن الثقات)[٤]، وقال فيه أيضا: (توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أتى)[٥]، وقال الجوزجاني: (رحم الله بقية ما كان يبالي إذا وجد خرافة عمن يأخذ، وإذا حدث عن الثقات فلا بأس به)[٦]، وقال العجلي: (ثقة ما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء)[٧]، وقال أبو زرعة الرازي: (ما لبقية عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق، فلا يؤتى من الصدق، إذا حدث عن الثقات، فهو ثقة)[٨]، وقال أبو داود: (روى بقية عن عبيد الله بن عمر المناكير)[٩]، وقال أبو حاتم الرازي: (يكتب حديث بقية، ولا يحتج به، وهو أحب إلى من إسماعيل بن عياش)[١٠]، وقال النسائي: (إذا قال حدثنا وأخبرنا، فهو ثقة، وإذا قال عن فلان، فلا يؤخذ عنه، لأنه لا يدري عمن أخذه)[١١]، وقال ابن حبان: (رأيته ثقة مأمونا، ولكنه كان مدلسا، سمع من عبيد الله بن عمر، وشعبة، ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع من أقوام كذابين عن شعبة، ومالك، فروى عن الثقات بالتدليس، وأسقط أولئك الكذابين، بينه وبينهم، فلا يحتج به)[١٢]، وقال ابن عدي: (صفته في روايات الحديث كإسماعيل بن عياش إذا روى عن الشاميين فهو ثبت، وإذا روى عن

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٤/ ١٩٧)، ترجمة رقم: (٧٣٨).
(٢) تهذيب التهذيب: (١/ ٤٧٨)، ترجمة رقم: (٧٨٧).
(٣) العلل ومعرفة الرجال: (٣/ ٥٣)، ترجمة رقم: (٤١٢٨).
(٤) المغني في الضعفاء: (١/ ١٠٩)، ترجمة رقم: (٩٤٤).
(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٣٣٢)، ترجمة رقم: (١٢٥٠).
(٦) تهذيب التهذيب: (١/ ٤٧٦)، ترجمة رقم: (٧٨٧).
(٧) الثقات: (ص:٨٣)، ترجمة رقم: (١٦٠).
(٨) الجرح والتعديل: (٢/ ٤٣٥)، ترجمة رقم: (١٧٢٨).
(٩) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٣٣٧)، ترجمة رقم: (١٢٥٠).
(١٠) الجرح والتعديل: (٢/ ٤٣٥)، ترجمة رقم: (١٧٢٨).
(١١) تهذيب التهذيب: (١/ ٤٧٥)، ترجمة رقم: (٨٧٨).
(١٢) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (١/ ٢٠٠).

المجهولين فالعهدة منهم لا منه، وإذا روى عن غير الشاميين فربما وهم عليهم، وربما كان الوهم من الراوي عنه، وبقية صاحب حديث، ومن علامة صاحب الحديث أنه يروي عن الكبار والصغار، ويروي عنه الكبار من الناس، وهذا صورة بقية)[١]، وقال الحاكم أبو عبد الله: (بقية ثقة مأمون)[٢]، وقال البيهقي في الخلافيات: (أجمعوا على أن بقية ليس بحجة)[٣] وقال أبو الحسن علي بن محمد بن القطان: (بقية يدلس عن الضعفاء، ويستبيح ذلك)[٤]، عقب عليه الذهبي، والحافظ ابن حجر، قال الذهبي: (نعم والله صح هذا عنه أنه يفعله)[٥]، وقال الحافظ ابن حجر: (وهذا إن صح مفسدة لعدالته)[٦]، وقال الذهبي في بقية: (وثقه الجمهور فيما سمعه من الثقات، وقال النسائي: (إذا قال حدثنا وأخبرنا فهو ثقة)[٧]، وقال مرة: (بقية بن الوليد أحد الأئمة الحفاظ، يروي عمن دب ودرج، وله غرائب تستنكر أيضا عن الثقات، لكثرة حديثه)[٨]، وقال فيه مرة أخرى: (ثقة في نفسه، لكنه يدلس عن الكذابين)[٩]، وقال أحمد بن عبد الرحيم الرازياني: (مشهور بالتدليس مكثر له عن الضعفاء يعاني تدليس التسوية وهو أفحش أنواع التدليس)[١٠]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، مات سنة (١٩٧هـ)[١١]، وقال مرة: (كان كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين، وصفه الأئمة بذلك)[١٢].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: (٢/ ٢٧٦)، ترجمة رقم: (٣٠٢).

(٢) تهذيب التهذيب: (١/ ٤٧٨)، ترجمة رقم: (٧٨٧).

(٣) المصدر السابق: (١/ ٤٧٨)، ترجمة رقم: (٧٨٧).

(٤) نفس المصدر: (١/ ٤٧٨)، ترجمة رقم: (٧٨٧).

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٣٣٩)، ترجمة رقم: (١٢٥٠).

(٦) تهذيب التهذيب: (١/ ٤٧٨)، ترجمة رقم: (٧٨٧).

(٧) الكاشف: (١/ ٢٧٣)، ترجمة رقم: (٦١٩).

(٨) المغني في الضعفاء: (١/ ١٠٩)، ترجمة رقم: (٩٤٤).

(٩) ديوان الضعفاء والمتروكين: (ص:٥٠)، ترجمة رقم: (٦١٩).

(١٠) المدلسين: (٣٧)، لأحمد بن عبد الرحيم الرازياني ابن العراقي، تحقيق الدكتور، رفعت فوزي عبد المطلب، والدكتور، نافذ حسين حماد، دار الوفاء، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

(١١) تقريب التهذيب: (ص:١٢٦)، ترجمة رقم: (٧٣٤).

(١٢) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: (ص:٤٩)، ترجمة رقم: (١١٧).

أقول: ظهر من أكثر الأقوال في بقية بن الوليد: أنه إذا سمع من ثقات، ولم يخالف فيما حدث عنهم، يعد من حيث الرواية صدوق حسن الحديث، يحتج به، وإذا روى عن ضعفاء، أو مجاهيل، أو كذابين، ودلس بأن يسقطهم بينه وبين الثقات، فهو يعد ضعيفا منكر الحديث، لا يحتج به، وقد كثُرت أحاديثه المناكير، لشهرته بكثرة التدليس عن الضعفاء، والمجاهيل، والكذابين، فيُتقى حديثُه من جهة تدليسه عنهم تدليس الشيوخ، وتدليس التسوية، الذي يُعد أفحش أنواع التدليس.

وبقية بن الوليد في هذا الحديث ضعيف الرواية؛ لأنه حدث به عن شيخه الضعيف، وهو:

– أبو عثمان، سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، ويقال: سعيد بن عبد الجبار الزبيدي، الحمصي، قال فيه يحيى بن معين: (لم يكن بثقة)(١)، وقال علي بن المديني: (لم يكن بشيء، كان يحدثنا بالشيء فأنكرنا عليه بعد ذلك، فجحد)(٢)، وقال قتيبة بن سعيد البلخي: (رأيته بالبصرة، وكان جرير(٣) يكذبه)(٤)، وقال الإمام مسلم: (متروك الحديث)(٥)، وقال أبو حاتم الرازي: (ليس بقوى، مضطرب الحديث)(٦)، وقال النسائي: (ليس بثقة)(٧)، وقال مرة: (ضعيف)(٨)، وقال ابن عدي: (وعامة حديثه الذي يرويه عن الضعفاء، وغيرهم مما، لا يتابع عليه، روى له ابن ماجة حديثا واحدا في الكحل)(٩)، وقال أبو أحمد الحاكم: (يُرمى بالكذب)(١٠)، وقال الحافظ الذهبي: (واهٍ)(١١)، وقال الحافظ ابن حجر: (ضعيف، كان جرير يكذبه)(١٢).

---

(١) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز: (١/ ٥٨)، ترجمة رقم: (٦٩).
(٢) تهذيب التهذيب: (٤/ ٥٣)، ترجمة رقم: (٨٧).
(٣) جرير بن عبد الحميد بن قرط، تقدمت ترجمته في ص: (٣١) وهو ثقة صحيح الكتاب.
(٤) الضعفاء الصغير للبخاري: (ص:٥٠)، ترجمة رقم: (١٣٧).
(٥) الكنى والأسماء للإمام مسلم: (١/ ٥٤٨)، ترجمة رقم: (٢٢٠٦).
(٦) الجرح والتعديل: (٤/ ٤٤)، ترجمة رقم: (١٨٦).
(٧) الضعفاء والمتروكون: (ص:٥٢)، ترجمة رقم: (٢٦٦).
(٨) تهذيب التهذيب: (٤/ ٥٣)، ترجمة رقم: (٨٧).
(٩) الكامل في ضعفاء الرجال: (٤/ ٤٣٧)، ترجمة رقم: (٨١٢).
(١٠) تهذيب التهذيب: (٤/ ٥٣)، ترجمة رقم: (٨٧).
(١١) الكاشف: (١/ ٤٣٩)، ترجمة رقم: (١٩١٥).
(١٢) تقريب التهذيب: (ص:٢٣٨)، ترجمة رقم: (٢٣٤٣).

أقول: يظهر مما سبق: أن سعيد بن عبد الجبار الزبيدي ضعفُه شديد قادح، لروايته أحاديث لا يتابعه عليها أحد، فهو متروك الحديث، لا يحتج به.

– يحيى بن أبي كثير تقدمت ترجمته[1]، وهو ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل.

وعليه؛ فالحديث بهذا السند ضعيف جدا؛ لأن من رواة سنده: بقية بن الوليد، وسعيد بن عبد الجبار الزبيدي، وضعفهما شديد، والحديث بهذا الضعف الشديد مرسل من قِبل التابعي: يحيى بن أبي كثير، والمرسل ضعيف.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– تفرد بإخراج الحديث مرسلا عن التابعي: يحيى بن أبي كثير: ابنُ أبي الدنيا في كتابه: (العيال).

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه:

أوضحت دراسة رواية ابن أبي الدنيا: أن مرسل التابعي: يحيى بن أبي كثير ضعيف جدا باقي على إرساله، والمرسل ضعيف، وهو من رواية: بقية بن الوليد، وسعيد بن عبد الجبار الزبيدي، وضعفهما شديد، وكذلك في سنده أحمد بن عبد الأعلى الشيباني مجهول عين.

---

(١) في ص: (١٣٥).

الفصل الرابع: الأحاديث المرسلة والحكم عليها في أبواب: (باب: حق المرأة على زوجها والثواب على النفقة عليها وباب: حق الرجل على زوجته وباب: ملاعبة الرجل أهله وباب: الحج بالصبيان وباب: العوذة تعلق على الصبيان)

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: في باب: حق المرأة على زوجها، والثواب على النفقة عليها.
- المبحث الثاني: في باب: حق الرجل على زوجته.
- المبحث الثالث: في باب: ملاعبة الرجل أهله، وباب: الحج بالصبيان، وباب: العوذة تعلق على الصبيان.

المبحث الأول: في باب: حق المرأة على زوجها، والثواب على النفقة عليها.

وفيه ثلاثة أحاديث:

[٣٣] الحديث الأول:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا علي بن الجعد، حدثنا ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن حميد بن نافع، عن أم كلثوم بنت أبي بكر، قالت: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((إني لأكره أن أرى الرجل ثائرا قد فض رقبته[١] قائما على امرأته يضربها))[٢].

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– علي بن الجعد: تقدمت ترجمته[٣]، وهو ثقة ثبت.

– سفيان بن عيينة: تقدمت ترجمته[٤]، وهو ثقة ثبت حافظ، ووصف بأنه مدلس، إلا أنه لا يدلس إلا عن ثقة.

– يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، تقدمت ترجمته[٥]، وهو ثقة ثبت.

– "أبو أفلح: حميد بن نافع الأنصاري، المدني، يقال له: حميد صفيرا، ثقة"[٦].

---

(١) ثائرا قد فض رقبته، أي: "عصب الرقبة وعروقها؛ لأنها هي التي تثور عند الغضب". النهاية في غريب الحديث والأثر: (٣/ ٤٣١) مادة: (فرص).

(٢) كتاب العيال: (٢/ ٦٧٨)، حديث رقم: (٤٨٩).

(٣) في ص: (٥٠).

(٤) في ص: (٥٠).

(٥) في ص: (٢٤٠).

(٦) تقريب التهذيب: (ص:١٨٢)، ترجمة رقم: (١٥٦١).

– "أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق، توفي أبوها وهي حمل، ثقة"[١].

الحديث رجال إسناده كلهم ثقات، إلا أنه مرسل إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، أرسلته التابعية: أم كلثوم بنت أبي بكر، والإرسال يُضعَّف به الحديث.

المحور الثاني: من حيث تخريجه:

– أخرج الحديث أيضا مرسلا عن التابعية أم كلثوم: عبد الرزاق[٢]، وابن سعد[٣]، وإسحاق بن راهويه[٤]، وأبو نعيم الأصبهاني[٥]، كلهم من طرق عن: يحيى بن سعيد، عن حميد بن نافع، عن ام كلثوم بنت ابي بكر، أنها قالت: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((ما أحب أن أرى الرجل ثائرا فريص[٦] عصبة رقبته على مريته يقاتلها))، هذا لفظ ابن سعد، وأبي نعيم، وعبد الرزاق، مع اختلاف في بعض ألفاظه عند عبد الرزاق.

ولفظ إسحاق بن راهويه: ((نهى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن ضرب النساء، فشكين فأذن في ضربهن لهم، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: لقد طاف بآل محمد الليلة سبعون امرأة، كلها قد ضربت، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ما أحب أن أرى الرجل ثائرا غضبه فريصا رقبته على مريته يقتلها)).

وأخرجه الحاكم[٧] من طريق الليث بن سعد، ومن طريقه أخرجه البيهقي[٨]، عن يحيى بن سعيد، عن حميد بن نافع، عن أم كلثوم بلفظ: ((كان الرجال نهوا عن ضرب النساء، ثم شكوهن إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، فخلى بينهم وبين ضربهن، ثم قال: لقد أطاف الليلة بآل محمد

---

(١) تقريب التهذيب: (ص:٧٥٨)، ترجمة رقم: (٨٧٥٨).

(٢) في مصنفه: (٩/ ٤٤٧)، رقم: (١٧٩٦٤)

(٣) في الطبقات الكبرى: (٨/ ٢٠٤).

(٤) في مسنده: (٥/ ١١٢) رقم: (٢٢١٧).

(٥) في معرفة الصحابة: (٦/ ٣٥٥٠)، حديث رقم: (٨٠٢١).

(٦) "الفريصة: اللحمة التي بين جنب الدابة وكتفها، لا تزال ترعد، وأراد بها هاهنا: عصب الرقبة وعروقها؛ لأنها هي التي تثور عند الغضب". النهاية في غريب الحديث والأثر: (٣/ ٤٣١) مادة: (فرص).

(٧) في المستدرك على الصحيحين: (٢/ ٢٠٨) رقم: (٢٧٧٥).

(٨) في السنن الكبرى: (٧/ ٤٩٦) رقم: (١٤٧٧٦).

– صلى الله عليه وسلم – سبعون امرأة كلهن قد ضربت، قال يحيى: وحسبت أن القاسم قال: ثم قيل لهم بعد: ولن يضرب خياركم)).

وأخرجه أيضا ابن سعد[١] من طريق أفلح بن حميد، عن أبيه، عن أم كلثوم بنت أبي بكر، قالت: ((كان قد نهي الرجال عن ضرب النساء، ثم شكاهن الرجال إلى رسول الله، فخلى بينهم وبين ضربهن، ثم قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: لقد طاف بآل محمد الليلة سبعون امرأة كلهن قد ضربت، ما أحب أن أرى الرجل ثائرا فريص عصب رقبته على مريئته يقاتلها)).

مما سبق يظهر: أن الحديث مداره على حميد بن نافع، وقد رويَ إليه من طريقين: طريق ابنه أفلح بن حميد، وقد أخرجها ابن سعد، وطريق: يحيى بن سعيد، ورويَ إلى يحيى بن سعيد من طرق كثيره، وقد أخرج هذه الطرق: عبد الرزاق، وابن سعد، وإسحاق بن راهويه، وأبو نعيم، والحاكم، والبيهقي، ومن هذه الطريق روى ابن أبي الدنيا مرسل التابعية: أم كلثوم بنت أبي بكر.

– **والحديث روي مرفوعا:** من حديث إياس بن أبي ذباب، أخرجه عبد الرزاق[٢]، والحميدي[٣]، والدارمي[٤] ابن ماجة[٥]، وابن أبي الدنيا[٦]، وأبو داود[٧]، وابن أبي عاصم[٨]، والنسائي[٩]، وابن حبان[١٠]، والطبراني[١١]، والحاكم[١٢]، والبيهقي[١٣] في كتابيه السنن

---

(١) في الطبقات الكبرى: (٨/ ٢٠٤).
(٢) في مصنفه: (٩ ٤٤٢)، حديث رقم: (١٧٩٤٥).
(٣) في مسنده: (٢/ ١٢٥)، حديث رقم: (٩٠٠).
(٤) في سننه: (٣/ ١٤٢٤)، حديث رقم: (٢٢٦٥).
(٥) في سننه: (١/ ٦٣٨) كتاب: (النكاح)، باب: (ضرب النساء)، حديث رقم: (١٩٨٥).
(٦) في كتاب العيال: (٢/ ٦٧١)، حديث رقم: (٤٨٤).
(٧) في سننه: (٢/ ٢٤٥) كتاب: (النكاح)، باب: (في ضرب النساء)، حديث رقم: (٢١٤٦).
(٨) في الآحاد والمثاني: (٥/ ١٤٨، ١٨٤)، حديث رقم: (٢٦٨٧)، (٢٧١٦).
(٩) في السنن الكبرى: (٨/ ٣٦٣)، حديث رقم: (٩١٢٢).
(١٠) في صحيحه: (٩/ ٤٩٩)، حديث رقم: (٤١٨٩).
(١١) في المعجم الكبير: (١/ ٢٧٠)، حديث رقم: (٧٨٥)، (٧٨٤)، (٧٨٦).
(١٢) في المستدرك: (٢/ ٢٠٥، ٢٠٨)، حديث رقم: (٢٧٦٥)، (٢٧٧٤).
(١٣) في السنن الصغرى: (٣/ ١٠٠)، حديث رقم: (٢٦٢٩).

الكبرى[١]، والسنن الصغرى[٢]، والبغوي[٣]، وأبو نعيم[٤] كلهم من طرق عن الزهري[٥]، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب[٦]، عن إياس بن أبي ذباب – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لا تضربوا إماء الله))، فجاء عمر – رضي الله عنه – إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال: ذئر[٧] النساء على أزواجهن، فأذن لهم فضربوا، فأطاف برسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير فقال: ((لقد أطاف بآل محمد الليلة سبعون امرأة، كلهن يشتكين أزواجهن، ولا تجدون أولئك خياركم))، لفظ الحديث للبيهقي.

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وله شاهد بإسناد صحيح عن أم كلثوم بنت أبي بكر)[٨]، ووافقه الذهبي، قال: (صحيح)[٩]

وقال الشيخ الألباني: (الحديث صحيح)[١٠].

أقول: الحديث بهذا السند صحيح، رجاله كلهم ثقات.

المحور الثالث من حيث: الحكم عليه، وأهميته:

الحديث أخرجه ابن أبي الدنيا وغيره مرسلا، عن التابعية: أم كلثوم بنت أبي بكر، ورجاله كلهم ثقات، والحديث كونه مرسلا فهو ضعيف ضعفه خفيف، ويرتقي إلى درجة الحسن لغيره بشاهده، وهو حديث إياس بن أبي ذباب، وعليه؛ فهو حسن لغيره بشاهده.

---

(١) السنن الكبرى: (٧/ ٤٩٦، ٤٩٨)، حديث رقم: (١٤٧٧٥)، (١٤٧٨١).

(٢) السنن الصغرى: (٣/ ١٠٠)، حديث رقم: (٢٦٢٩).

(٣) في شرح السنة: (٩/ ١٨٦)، حديث رقم: (٢٣٤٦).

(٤) في معرفة الصحابة: (١/ ٢٩٠، ٢٩١)، حديث رقم: (٩٤٨)، (٩٤٩).

(٥) محمد بن شهاب الزهري، تقدمت ترجمته في هامش ص: (٦٦)، وهو ثقة.

(٦) "أبو عبد الرحمن: عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، المدني، كان وصي أبيه، ثقة: (ت: ١٠٥هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٣١٠)، ترجمة رقم: (٣٤١٧).

(٧) ذئر: "أي: نشزن عليهم واجترأن". النهاية في غريب الحديث والأثر: (٢/ ١٥١)، مادة: (ذأر).

(٨) المستدرك على الصحيحين: (٢/ ٢٠٨).

(٩) التلخيص للذهبي المطبوع بهامش المستدرك: (٢/ ٢٠٨).

(١٠) صحيح الجامع الصغير وزيادته: (٢/ ١٢٢٨)، حديث رقم: (٧٣٦٠).

أهم ما يستفاد من الحديث:

– "أن ضرب النساء في منع حقوق النكاح مباح، إلاّ أنه ضرب غير مبرح"(١).

– "أن الإنسان لا يُفْرِط ولا يُفَرِّط في ضرب أهله، وإن وجد سبباً يقتضي الضرب فلا بأس"(٢).

– "وفيه بيان أن الصبر على سوء أخلاقهن، والتجافي عما يكون منهن أفضل"(٣).

---

(١) معالم السنن: (٣/ ٢٢٠).

(٢) شرح رياض الصالحين لابن عثيمين: (٣/ ١٣٦).

(٣) معالم السنن: (٣/ ٢٢١).

[٣٤] الحديث الثاني:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا إسحاق بن إسماعيل، حدثنا جرير، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد، قال: خلِّ بينَ الرجالِ وبين نسائِهم في الضرب، فقيل: لن يضرب خيارُكم: ((وكان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – خيرهم فلم يكن يضرِب))(١).

لمعرفة حاله الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، تقدمت ترجمته(٢)، وهو ثقة.

– جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي، تقدمت ترجمته(٣)، وهو ثقة.

– يحيى بن سعيد بن قيس، تقدمت ترجمته(٤)، وهو ثقة.

– "القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، التيمي، ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة: (ت: ١٠٦هـ)"(٥).

رجال إسناده كلهم ثقات، إلا أنه مرسل، أرسله التابعي: القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق التيمي.

المحور الثاني: من حيث تخريجه:

– أخرجه أيضا مرسلا عن التابعي: القاسم بن محمد بن أبي بكر: أبو بكر بن أبي شيبة(٦)، بقوله: حدثنا عبدة(٧)، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم: أن رجالا نهوا عن ضرب النساء،

---

(١) كتاب العيال: (٢/ ٦٧٩)، حديث رقم: (٤٩٠).

(٢) في ص: (٣٠).

(٣) في ص: (٣١).

(٤) في ص: (٢٤٠).

(٥) تقريب التهذيب: (ص:٤٥١)، ترجمة رقم: (٥٤٨٩).

(٦) في مصنفه: (الأحاديث والآثار)، (٥/ ٢٢٣)، حديث رقم: (٢٥٤٥٨).

(٧) "أبو محمد: عبدة بن سليمان الكلابي، الكوفي، يقال اسمه عبد الرحمن، ثقة ثبت: (ت: ١٨٧هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٣٦٩)، ترجمة رقم: (٤٢٦٩).

وقيل: لن يضرب خياركم، قال القاسم: ((وكان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – خيرهم، كان لا يضرب)).

يتضح من تخريج مرسل التابعي: القاسم بن محمد بن أبي بكر: أن مداره على يحيى بن سعيد بن قيس، وقد روي إليه من طريقين، طريق: جرير بن عبد الحميد، وقد أخرجها ابن أبي الدنيا، وطريق: عبده بن سليمان الكلابي، وقد أخرجها أبو بكر ابن أبي شيبة.

– الحديث ثبت مرفوعا: بمعناه من حديث عائشة – رضي الله عنها –، أخرجه مسلم في صحيحه(١) بلفظ: ((ما ضرب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – شيئا قط بيده، ولا امرأة، ولا خادما، إلا أن يجاهد في سبيل الله، وما نيل منه شيء قط، فينتقم من صاحبه، إلا أن ينتهك شيء من محارم الله، فينتقم لله عز وجل)).

والحديث روي أيضا مرفوعا من حديث عبد الله بن زمعة – رضي الله عنه –، أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين(٢): أنه – صلى الله عليه وسلم – ذكر النساء، فوعظ فيهن، ونهى أن يضرب الرجل امرأته ضرب العبد ثم يضاجعها، فرواه البخاري بلفظ: ((بِمَ يضرب أحدكم امرأته ضرب الفحل، أو العبد، ثم لعله يعانقها)). ورواه مسلم بلفظ: ((إلام يجلد أحدكم امرأته جلد العبد، ولعله يضاجعها من آخر يومه)).

المحور الثالث من حيث: الحكم عليه، وأهميته:

الحديث أخرجه ابن أبي الدنيا، وأبو بكر بن أبي شيبة مرسلا، عن التابعي: القاسم بن محمد، ورجاله كلهم ثقات، والحديث كونه مرسلا يعد ضعفه خفيفا، يتقوى إلى درجة الحسن لغيره، لوجود شاهدين له، وهما: حديث عائشة، وعبد الله بن زمعة رضي الله عنهما.

---

(١) في صحيحه: (٤/ ١٨١٤) كتاب: (الفضائل)، باب: (مباعدته – صلى الله عليه وسلم – للآثام واختياره من المباح أسهله، وانتقامه لله عند انتهاك حرماته)، حديث رقم: (٢٣٢٨).

(٢) الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في الجامع الصحيح: (٨/ ١٥) كتاب: (الأدب)، باب قوله تعالى: (يأيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم)، حديث رقم: (٦٠٤٢)، ومسلم في صحيحه: (٤/ ٢١٩١) كتاب: (الجنة وصفة نعيمها وأهلها)، باب: (النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، حديث رقم: (٢٨٥٥).

أهم ما يستفاد من الحديث:

والحديث يفيد في دلالته ما أفاده الحديث السابق، وأنه يجوز الضرب الخفيف للنساء تأديبا "إلا أنه منهي عن ضرب الوجه للزوجة وغيرها"[(١)]؛ لأنه – صلى الله عليه وسلم – نهى عن الضرب في الوجه؛ لحديث أبي هريرة – رضي الله عنه – أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: ((إذا ضرب أحدكم فليتجنب الوجه))[(٢)].

---

(١) سبل السلام: (٣/ ٢٤٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: (٤/ ٢٠١٦) كتاب: (البر والصلة)، باب: (النهي عن ضرب الوجه)، حديث رقم: (٢٦١٢).

[٣٥] الحديث الثالث:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا الخليل بن عمرو، حدثنا مروان بن معاوية، حدثنا محمد بن حسان الكوفي، عن الحكم، عن سعيد بن المسيب، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((خير الرجال الغيور على أهله، الحصان من غيره، وخير النساء المعترضة لزوجها، الحصان من غيره، واصدقوهن بضعهن – يعني: الغشيان –، ولا تعجلوهن فإن لهن حاجة كحاجتكم، والحياء عشرة أجزاء، فللنساء تسعة، وللرجال جزء، ولولا ذلك لتساقطن تحت ذكورهم كما تساقط البهائم تحت ذكورهم))(١).

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– "أبو عمرو: الخليل بن عمرو الثقفي، البزاز البغوي، نزيل بغداد، قال فيه الخطيب البغدادي: (كان ثقة)(٢)، وذكره ابن حبان في الثقات(٣)، وقال الذهبي: (صدوق)(٤)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق، ت ٢٤٢هـ)"(٥).

أقول: الخليل بن عمرو الثقفي: صدوق، كما قال الحافظ ابن حجر.

– "أبو عبد الله: مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء، الفزاري، الكوفي، نزيل مكة ودمشق، ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ: (ت: ١٩٣هـ)"(٦).

– محمد بن حسان الكوفي: قال فيه ابن عدي: (يروي عنه مروان الفزاري، أحاديثه لا يوافق

---

(١) كتاب العيال: (٢/ ٦٩٠)، حديث رقم: (٤٩٩).
(٢) تاريخ بغداد: (٩/ ٢٩٠)، ترجمة رقم: (٤٣٨٦).
(٣) الثقات: (٨/ ٢٣٠، ٢٣١).
(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٦٦٧)، ترجمة رقم: (٢٥٧١).
(٥) تقريب التهذيب: (ص:١٩٦)، ترجمة رقم: (١٧٥٦).
(٦) المصدر السابق: (ص:٥٢٦)، ترجمة رقم: (٦٥٧٥).

عليها)[1]، وقال أيضا: (ليس بمعروف ومروان الفزاري يروي عن مشايخ غير معروفين منهم هذا محمد بن حسان)[2]، وقال الذهبي: (لا يعرف)[3]، وقال الحافظ ابن حجر: (مجهول، وقيل هو ابن سعيد المصلوب)[4].

أقول: الحاصل فيه أنه مجهول عين؛ لأنه لم يروِ عنه إلا مروان بن معاوية، ولم يوثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل.

– الحكم: لم أعثر له على ترجمة في كتب التراجم التي وقفت عليها.

– "سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم، القرشي، المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علما منه"[5].

الحديث من رواته مروان بن معاوية مجهول، والحكم لم يتبين لي حاله، وبقية رجاله ثقات، وهو مرسل، والإرسال كالانقطاع يضعف به الحديث.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– تفرد بإخراج الحديث مرسلا عن التابعي: سعيد بن المسيب: ابن أبي الدنيا في كتابه: (العيال).

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه:

أوضحت دراسة مرسل التابعي: سعيد بن المسيب سندا وتخريجا أنه باقي على إرساله، ضعيف لضعف إرساله، ولضعف راويه: محمد بن حسان، لكونه: مجهول عين، وفي سنده الحكم لم أعثر له على ترجمة.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٤٤٦)، ترجمة رقم: (١٦٨٨).

(٢) المصدر السابق: (٧/ ٤٤٧)، ترجمة رقم: (١٦٨٨).

(٣) الكاشف: (٢/ ١٦٤)، ترجمة رقم: (٤٧٩١).

(٤) تقريب التهذيب: (ص:٤٧٣)، ترجمة رقم: (٥٨١٠).

(٥) المصدر السابق: (ص:٢٤١)، ترجمة رقم: (٢٣٩٦).

المبحث الثاني: في باب: حق الرجل على زوجته.

وفيه أربعة أحاديث:

[٣٦] الحديث الأول:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا إسحاق بن إسماعيل، حدثنا جرير، عن عطاء بن السائب، قال: ((أتت امرأة النبي – صلى الله عليه وسلم – فقالت: يا رسول الله، كيف تغتسل الحائض إذا طهرت؟ فلما نعت النبي – صلى الله عليه وسلم – غسلها قال: انظري أين الدم فتتبعيه بمسك أو طيب، قالت: يا رسول الله، فأين أين الدم؟ فأعرض بوجهه وكان حييا – صلى الله عليه وسلم –، قالت: لا أستحيي إنما هو أبي وأبونا فلا أستحيي أن أسأله))(١).

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، تقدمت ترجمته(٢)، وهو ثقة.

– جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي، تقدمت ترجمته(٣)، وهو ثقة صحيح الكتاب.

– أبو السائب: عطاء بن السائب بن مالك، ويقال زيد، ويقال يزيد الثقفي، الكوفي، قال فيه قال يحيى القطان: (ما سمعت أحدا من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئا في حديثه القديم)(٤)، وقال ابن سعد: (كان ثقة، وقد روى عنه المتقدمون، وقد كان تغير حفظه بآخره، واختلط)(٥)، وقال يحيى بن معين: (عطاء بن السائب اختلط، فمن سمع منه قديما فهو صحيح، وما

---

(١) كتاب العيال: (٢/ ٧٤٢)، حديث رقم: (٥٤٧).

(٢) في ص: (٣٠).

(٣) في ص: (٣١).

(٤) التاريخ الكبير: (٦/ ٤٦٥)، ترجمة رقم: (٣٠٠٠)

(٥) تهذيب التهذيب: (٧/ ٢٠٧)، ترجمة رقم: (٣٨٦).

سمع منه جرير وذووه ليس من صحيح حديث عطاء، وقد سمع أبو عوانة من عطاء في الصحة، وفى الاختلاط جميعا، ولا يحتج بحديثه)[١]، وقال أحمد بن حنبل: (عطاء بن السائب ثقة، ثقة، رجل صالح، ومن سمع منه قديما كان صحيحا، وكان يختم كل ليلة)[٢]، وقال أبو حاتم الرازي: (كان عطاء بن السائب محله الصدق قديما قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث، ثم بآخرة تغير حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السماع من عطاء وسفيان وشعبة، وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة، لأنه قدم عليهم في آخر عمره، وما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب رفع اشياء كان يرويه عن التابعين فرفعه إلى الصحابة)[٣]، وقال العجلي: (كوفي، تابعي، جائز الحديث)، وقال مرة: (كان شيخًا قديمًا ثقة)[٤]، وقال النسائي: (ثقة في حديثه القديم، لكنه تغير، ورواية شعبة، والثوري، وحماد بن زيد، عنه جيدة)[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وقال ابن عدي: (اختلط في آخر عمره، فمن سمع منه قديما مثل الثوري، وشعبة، فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط، فأحاديثه فيها بعض النكرة)[٧]، وقال الساجي: (صدوق ثقة، لم يتكلم الناس في حديثه القديم)[٨]، وقال الدارقطني: (اختلط، ولم يحتجوا به في الصحيح، ولا يحتج من حديثه إلا بما رواه الأكابر شعبة والثوري ووهيب ونظراؤهم، وأما بن علية والمتأخرون ففي حديثهم عنه نظر)[٩]، وقال الذهبي: (حسن الحديث، ساء حفظه بآخرة)[١٠]، وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر أقوال الأئمة فيه: (فيحصل لنا من مجموع كلامهم أن سفيان الثوري، وشعبة، وزهيرا، وزائدة، وحماد بن

---

(١) الجرح والتعديل: (٦/ ٣٣٤)، ترجمة رقم: (٥٦٤١).
(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٧١)، ترجمة رقم: (٥٦٤١).
(٣) الجرح والتعديل: (٦/ ٣٣٤)، ترجمة رقم: (٥٦٤١).
(٤) الثقات: (ص:٣٣٢)، ترجمة رقم: (١١٢٨).
(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٧١)، ترجمة رقم: (٥٦٤١).
(٦) الثقات: (٥/ ٢٠١).
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٧٨)، ترجمة رقم: (١٥٢٢).
(٨) تهذيب التهذيب: (٧/ ٢٠٦)، ترجمة رقم: (٣٨٦).
(٩) المصدر السابق: (٧/ ٢٠٧)، ترجمة رقم: (٣٨٦).
(١٠) المغني في الضعفاء: (٢/ ٤٣٤)، ترجمة رقم: (٤١٢١).

زيد، وأيوب عنه صحيح، ومن عداهم يتوقف فيه، إلا حماد بن سلمة، فاختلف قولهم، والظاهر أنه سمع منه مرتين، مرة مع أيوب كما يومي إليه كلام الدارقطني، ومرة بعد ذلك لما دخل إليهم البصرة، وسمع منه مع جرير، وذويه والله أعلم)[١]، وقال أيضا في موضع آخر: (صدوق اختلط، ت ١٣٦هـ)[٢].

أقول: يتضح مما سبق: أن عطاء بن السائب ما حدث به قديما قبل اختلاطه فهو صدوق حسن الحديث، كما نص على ذلك بعض الأئمة النقاد، وهم: أبو حاتم الرازي، والساجي، والذهبي، والحافظ ابن حجر، وما حدث به بعد اختلاطه فهو ضعيف، لا يحتج بحديثه، وعطاء بن السائب في روايته لهذا الحديث ضعيف، لا يحتج به، لرواية جرير بن عبد الحميد الضبي الحديث عنه بعد اختلاطه.

وعليه؛ يتحقق أن الحديث رجال إسناده كلهم ثقات ما عدا عطاء بن السائب فهو ضعيف، لا يحتج بروايته هنا، لروايته له بعد اختلاطه، والحديث مع ضعف سنده فيه علة أخرى، وهي الإرسال، وقد أرسله راويه الذي حدث به بعد الاختلاط، وهو التابعي: عطاء بن السائب الكوفي.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– الحديث تفرد بإخراجه مرسلا عن التابعي: عطاء بن السائب: ابن أبي الدنيا في كتابه: (العيال).

– الحديث ثبت مرفوعا بمعناه، أخرجه البخاري[٣] من حديث عائشة – رضي الله عنها –: ((أن امرأة سألت النبي – صلى الله عليه وسلم – عن غسلها من المحيض، فأمرها كيف تغتسل، قال: خذي فرصة من مسك، فتطهري بها، قالت: كيف أتطهر؟ قال: تطهري بها، قالت: كيف؟، قال: سبحان الله، تطهري، فاجتبذتها إلي، فقلت: تتبعي بها أثر الدم)).

---

(١) تهذيب التهذيب: (٧/ ٢٠٧)، ترجمة رقم: (٣٨٦).

(٢) تقريب التهذيب: (ص:٣٩١)، ترجمة رقم: (٤٥٩٢).

(٣) صحيح البخاري: (١/ ٧٠)، كتاب: (الحيض)، باب: (دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض، وكيف تغتسل، وتأخذ فرصة ممسكة، فتتبع أثر الدم)، حديث رقم: (٣١٤).

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه، وأهميته:

ظهر من الدراسة المحققة سندا وتخريجا للحديث المرسل: أن فيه علتان، ضعف عطاء بن السائب، لروايته للحديث بعد اختلاطه، والعلة الأخرى: الإرسال من قِبله، والحديث بسنده المروي يتقوى من الضعف الخفيف إلى درجة الحسن لغيره، لوجود شاهد له، وهو حديث عائشة رضي الله عنها.

أهم ما يستفاد من الحديث:

– أن المرأة لم تفهم معنى التطهر بالمسك، أو الطيب، وذلك أن المسك لا يتطهر به، بل يُتطيب به، هذا إن كان من المِسك بكسر الميم، وإن كان من المَسْك بفتح الميم، فوجه الإشكال عدم درايتها طريق التطهر، حتى جذبتها عائشة – رضي الله عنها – وعلمتها(١).

– "أنه ليس على المرأة عار أن تسأل عن أمر حيضتها، وما تستبين به إذا كان من أمر دينها"(٢).

– "أن العالم يجيب بالتعريض في الأمور المستورة"(٣).

---

(١) فيض الباري: (١/ ٤٩٧)، لمحمد أنور الكشميري، تحقيق: محمد بدر عالم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال: (١/ ٤٤٠).

(٣) المصدر السابق: (١/ ٤٤٠).

[٣٧] الحديث الثاني:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا أبو بكر بن أحمد بن قريش، حدثنا الهيثم بن خارجة، حدثنا بزيع بن حسان أبو الخليل، عن ثابت البناني، عن الحسن، قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((يدخل نساء الدنيا الجنة قبل الرجال، فيتصنعن، ويتعطرن، ويتحلين حتى يقدم عليهن أزواجهن، قالوا: فما فضل نساء الدنيا على الحور العين؟ قال: كفضل الحرائر على السراري، ابتلين فصبرن))[١].

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– "أبو بكر: محمد بن أحمد بن قريش بن يحيى الكاتب الأبرص النيسابوري، كان من أهل الصدق: (ت٣١٨هـ)"[٢].

– أبو أحمد: الهيثم بن خارجة الخرساني المروذي، نزيل بغداد، قال فيه يحيى بن معين: (ثقة)[٣]، وقال أبو حاتم الرازي: (صدوق)[٤]، وقال النسائي: (ليس به بأس)[٥]، وقال ابن قانع: (ثقة)[٦]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان يسمي شعبة صغيرا، لتيقظه)[٧]، وقال الخليلي: (ثقة متفق عليه)[٨]، وقال الذهبي: (الحافظ الثقة المحدث)[٩]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق،

---

(١) كتاب العيال: (٢/ ٧٤٣)، حديث رقم: (٥٤٨).
(٢) الأنساب للسمعاني: (١/ ٩٢).
(٣) تهذيب التهذيب: (١١/ ٩٤)، ترجمة رقم: (١٥٦).
(٤) الجرح والتعديل: (٩/ ٨٦)، ترجمة رقم: (٣٥٢).
(٥) تذكرة الحفاظ: (٢/ ٤٣)، ترجمة رقم: (٤٨١).
(٦) تهذيب التهذيب: (١١/ ٩٤)، ترجمة رقم: (١٥٦).
(٧) الثقات: (٩/ ٢٣٦).
(٨) تهذيب التهذيب: (١١/ ٩٤)، ترجمة رقم: (١٥٦).
(٩) تذكرة الحفاظ: (٢/ ٤٣)، ترجمة رقم: (٤٨١).

توفي سنة ٢٢٧)[١].

أقول: الهيثم بن خارجة المروزي: ثقة، بنص توثيق ابن معين، وابن قانع، وابن حبان، والخليلي، والذهبي، ولم يُقدح في حفظه من قبل أحد أئمة الجرح والتعديل من أجل أن يؤثر ذلك سلبا على ضبطه، ويكون في عدالته صدوقا، كما قال أبو حاتم الرازي، والنسائي، والحافظ ابن حجر.

ويرجح أن الهيثم بن خارجة المروزي ثقة لم يقدحه أحد في حفظه أن الذهبي قال فيه: (الحافظ الثقة المحدث).

ويرجح أيضا: أن مرتبة الثقة تحققت في الراوي: الهيثم بن خارجه المروزي: أن البخاري في كتابه: (الجامع الصحيح) حدث عن: الهيثم بن خارجة المروزي، والبخاري لا يروي في كتابه المذكور في الغالب إلا للثقة، الحافظ، الضابط.

– أبو خليل: بزيع بن حسان، قال فيه أبو حاتم الرازي: (ذاهب الحديث)[٢]، وقال ابن حبان: (يأتي عن الثقات بأشياء موضوعة، كأنه المتعمد لها)[٣]، وقال ابن عدي: (يروي أحاديث مناكير، لا يتابعه عليها أحد، وهو قليل الحديث)[٤]، وقال الدارقطني[٥]، والذهبي[٦]: (متروك).

أقول: يظهر مما سبق: أن بزيع بن حسان ضعفه شديد؛ لأنه ضُعِّف بتضعيف قادح من قِبل الأئمة المذكورين، لا يحتج به، فهو متروك الحديث، لنكارة ما يحدث به، يروي أحاديث لا يتابعه عليها أحد.

– ثابت بن أسلم البناني البصري، تقدمت ترجمته[٧]، وهو ثقة عابد.

---

(١) تقريب التهذيب: (ص:٥٧٧)، ترجمة رقم: (٧٣٦٤).
(٢) الجرح والتعديل: (٢/ ٤٢١)، ترجمة رقم: (١٦٦٩).
(٣) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (١/ ١٩٩).
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال: (٢/ ٢٤٢)، ترجمة رقم: (٢٩٣).
(٥) الضعفاء والمتروكون: (١/ ٢٦٠)، ترجمة رقم: (١٣٠).
(٦) ديوان الضعفاء: (ص:٤٦)، ترجمة رقم: (٥٦٧).
(٧) في هامش ص: (١٤٩).

– الحسن بن يسار البصري، تقدمت ترجمته[1]، وهو تابعي ثقة.

وعليه؛ فالحديث بهذا السند ضعيف جدا؛ لأن من رواته بزيع بن حسان لا يحتج به؛ لكونه متروك الحديث، والحديث بهذا الضعف الشديد مرسل من قِبل التابعي: الحسن البصري، والإرسال يضعَّف به الحديث.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– تفرد بإخراج الحديث مرسلا عن التابعي: الحسن البصري: ابن أبي الدنيا في كتابه: (العيال).

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه:

أوضحت دراسة رواية ابن أبي الدنيا سندا وتخريجا لمرسل التابعي: الحسن البصري: أن ضعفه شديد؛ لأنه مع ضعف إرساله، من رواة إسناده بزيع بن حسان ضعف بتضعيف قادح شديد مبين السبب؛ لكونه متروك الحديث، يروي أحاديث منكرة، لا يتابعه عليه أحد.

---

(١) في ص: (٦٠).

[٣٨] الحديث الثالث:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا حمزة بن العباس، حدثنا غيلان بن عثمان، حدثنا ابن المبارك، أن الحكم بن هشام الثقفي قال: سمعت غطيف بن أبي سفيان الثقفي، يقول: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((أيما امرأة ماتت جمعا[١] لم تطمث[٢] دخلت الجنة))، قال الحكم: هي العذراء التي لم يمسها الرجال[٣].

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول: من حيث: رجال إسناده:

– "أبو علي: حمزة بن العباس بن حازم المروزي، كان ثقة: (ت: ٢٦٠هـ)"[٤].

– غيلان بن عثمان، لم أعثر له على ترجمة في كتب التراجم التي وقفت عليها.

– عبد الله بن المبارك المروزي، تقدمت ترجمته[٥]، وهو ثقة ثبت فقيه.

– أبو محمد: الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الثقفي الكوفي، نزيل دمشق، قال فيه يحيى بن معين[٦]، والعجلي[٧]، وأبو داود: (ثقة)[٨]، وقال أبو داود في موضع آخر: (لا بأس به)[٩]، وقال

---

(١)"الجُمْعُ بالضم: بمعنى المجموع، كالذخر بمعنى المذخور، وكسر الكسائي الجيم، والمعنى أنها ماتت مع شيء مجموع فيها غير منفصل عنها، من حمل أو بكارة". النهاية في غريب الحديث والأثر: (١/ ٢٩٦)، مادة: (جمع).

(٢) لم تطمث: لم تدمِ بالافتضاض، وماتت وهي بكر، والطمث: خروج الدم بالحيض، وبالنكاح. ينظر: المصدر السابق: (٣/ ١٣٨) مادة: (طمث).

(٣) كتاب العيال: (٢/ ٧٤٤)، حديث رقم: (٥٤٩).

(٤) تاريخ بغداد: (٩/ ٥٥)، ترجمة رقم: (٤٢٥٣).

(٥) في هامش ص: (٦٤).

(٦) تاريخ ابن معين رواية الدوري: (٣/ ٢٧٢)، ترجمة رقم: (١٢٩٠).

(٧) الثقات: (ص:١٢٧)، ترجمة رقم: (٣١٨).

(٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٧/ ١٥٦)، ترجمة رقم: (١٤٤٩).

(٩) تهذيب التهذيب: (٢/ ٤٤٤)، ترجمة رقم: (٧٧٠).

أبو زرعة الرازي: (لا بأس به)[١]، وقال أبو حاتم الرازي: (لا نحتج به)[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق)[٤].

أقول: يتضح مما سبق: أن الحكم بن هشام الثقفي: صدوق، كما قال الحافظ ابن حجر، وأما قول أبي حاتم الرازي: (لا نحتج به) فهو جرح غير مفسر لا يقبل، لا سيما وقد عدله أكثر الأئمة المذكورين.

– "غُضيف بن أبي سفيان الطائفي، الثقفي، وقيل في اسمه: غُطيف، روى عنه سعيد بن السائب، وعمرو بن وهب الطائفيان"[٥]، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (توفي سنة ١٤٨هـ)[٦]، وقال أبو نعيم الأصبهاني: (ذكره الحسن بن سفيان[٧] وغيره في الصحابة ولا يصح، هو تابعي من أهل مكة)[٨]، ولخص الحافظ ابن حجر حاله، بقوله: (مقبول ووهم من ذكره في الصحابة)[٩].

الحديث رجال إسناده عدول، منهم الثقة الضابط، ومنهم الصدوق، ما عدا غيلان بن عثمان لم أعثر له على ترجمة.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– أخرج الحديث أيضا مرسلا عن التابعي: غطيف بن أبي سفيان أبو نعيم الأصبهاني[١٠]، بقوله: .....

---

(١) الجرح والتعديل: (٣/ ١٣٠)، ترجمة رقم: (٥٨٨).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٥٨٢)، ترجمة رقم: (٢٢٠٦).

(٣) الثقات: (٦/ ١٨٧).

(٤) تقريب التهذيب: (ص:١٧٦)، ترجمة رقم: (١٤٦٥).

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٢٣، ١١٨)، ترجمة رقم: (٤٦٩٥).

(٦) الثقات: (٥/ ٢٩٢).

(٧) "أبو العباس: الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز، الشيباني، الخرساني، صاحب المسند، كان ممن رحل، وصنف، وحدث، توفي سنة (٣٠٣هـ)". سير أعلام النبلاء: (١٤/ ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩)، ترجمة رقم: (٩٢).

(٨) معرفة الصحابة: (٤/ ٢٢٧٣).

(٩) تقريب التهذيب: (ص:٤٤٣)، ترجمة رقم: (٥٣٦٣).

(١٠) في معرفة الصحابة: (٤/ ٢٢٧٣)، حديث رقم: (٥٦٣٥).

حدثنا أبو عمرو بن حمدان[١]، حدثنا الحسن بن سفيان[٢]، حدثنا الحسين ابن حريث[٣]، حدثنا الفضل بن موسى[٤]، عن ابن المبارك، عن الحكم بن هشام، عن غطيف بن أبى سفيان قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((أيما امرأة ماتت جمعا لم تطمث دخلت الجنة)).

يتضح من تخريج الحديث مرسلا عن التابعي: غطيف بن أبي سفيان: أن مداره على عبد الله بن المبارك، روي إليه من طريقين، الطريق الأولى: طريق غيلان بن عثمان، أخرجها ابن أبي الدنيا، والطريق الأخرى: طريق الفضل بن موسى، أخرجها أبو نعيم الأصبهاني، وابن كثير، وغيلان بن عثمان لم أعثر له على ترجمة، إلا أنه قد توبع، تابعه الراوي الثقة: الفضل بن موسى في الرواية عن شيخه: عبد الله بن المبارك.

المحور الثالث: من حيث الحكم عليه:

تحقق من دراسة تخريج مرسل التابعي: غطيف بن أبي سفيان الثقفي: أن الثابت بقائه على إرساله، والمرسل ضعيف، إلا أن ضعفه شديد، لنكارة متنه الذي يفيد أن العذراء شهيدة تدخل الجنة إذا ماتت جمعاء، غير منفصل عنها البكارة، أي: لم تطمث، لم يمسها الرجال، ولم تدمِ بالافتضاض، وقد أرسله التابعي: غطيف بن أبي سفيان الثقفي، وهو مع ضعف إرساله، متنه منكر خالف فيه ما رواه الثقات أن أهل الشهادة الذين يدخلون الجنة منهم: المرأة تموت وفي بطنها ولد، جمعاء غير

---

(١) أبو عمرو: محمد بن أحمد بن حمدان النيسابوري، قال فيه الخليلي: (ثقة، عارف بهذا الشأن)، وقال ابن طاهر: (كان يتشيع)، تعقبه الذهبي، فقال: (ما كان الرجل ولله الحمد غاليا في ذلك، وقد أثنى عليه غير واحد)، وقال فيه الذهبي: (زاهد ثقة)، وقال فيه أيضا: (الإمام، المحدث، الثقة، النحوي، البارع، الزاهد، العابد، مسند خراسان). ينظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث: (٣/ ٨٥٠)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٤٥٧)، ترجمة رقم: (٧١٤١)، سير أعلام النبلاء: (١٦/ ٣٥٦)، ترجمة رقم: (٢٥٤).

(٢) "أبو العباس: الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز الشيباني، بن النعمان بن عطاء، الإمام، الحافظ الثبت، الشيباني، الخراساني، النسوي، صاحب المسند: (ت: ٣٠٣هـ)". ينظر: سير أعلام النبلاء: (١٤، ١٥٧)، ترجمة رقم: (٩٢)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٤٩٣)، ترجمة رقم: (١٨٥٣).

(٣) "أبو عمار: الحسين بن حريث الخزاعي مولاهم المروزي، ثقة: (ت: ٢٤٤هـ)". تقريب التهذيب: (ص:١٦٦)، ترجمة رقم: (١٣١٤).

(٤) أبو عبد الله: الفضل بن موسى السيناني المروزي، ثقة ثبت، وربما أغرب". تقريب التهذيب: (ص:٤٤٧)، ترجمة رقم: (٥٤١٩).

منفصل عنها، وهذا ما ثبت صحته مرفوعا من حديث: ربيع الأنصاري، وجابر بن عتيك السلمي، وعبادة بن الصامت – رضي الله عنهم –.

– **حديث ربيع الأنصاري**: أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عاد ابن أخي جبر الأنصاري... وساق الحديث بطوله، وفيه، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((والنفساء بِجُمعْ شهادة))(١).

قال الهيثمي: (رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح)(٢).

والمراد بِجُمع أن المرأة: "تموت وفي بطنها ولد"(٣)، "والجمع بمعنى: المجموع، فالمعنى: ماتت مع شيء مجموع فيها غير منفصل عنها"(٤).

– **حديث جابر بن عتيك السلمي**: أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – جاء يعود عبد الله بن عثمان... وساق الحديث بطوله، وفيه فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في آخر الحديث: ((والمرأة تموت بجمع شهيدة))(٥).

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: (٥/ ٦٨)، حديث رقم: (٤٦٠٧)، أخرجه بسند رجاله كلهم ثقات إلى ربيع الأنصاري مرفوعا.

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٥/ ٣٠٠)، حديث رقم: (٩٥٤٩).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر: (١/ ٢٩٦) مادة: (جمع).

(٤) فيض القدير شرح الجامع الصغير: (٤/ ١٨٧)، حديث رقم: (٤٩٥٢).

(٥) أخرجه مالك في: الموطأ: (١/ ٢٣٣)، حديث رقم: (٣٦)، وأبو بكر بن أبي شيبة في: مسنده: (٢/ ٣٨٠)، حديث رقم: (٨٩٨)، وأحمد بن حنبل في: مسنده: (٣٩، ١٦٢) حديث رقم: (٢٣٧٥٣)، وأبو داود في: سننه: (٣/ ١٨٨)، كتاب: (الجنائز)، باب: (في فضل من مات في الطاعون)، حديث رقم: (٣١١١)، والنسائي في: سننه: (المجتبى)، (٤/ ١٣)، كتاب: (الجنائز)، باب: (النهي عن البكاء على الميت)، حديث رقم: (١٨٤٦)، وفي سننه: الكبرى: (٢/ ٣٨٩)، حديث رقم: (١٩٨٥)، (٧/ ٥٣)، حديث رقم: (٧٤٥٥)، والطحاوي في: شرح مشكل الآثار: (١٣، ١٠١)، حديث رقم: (٥١٠٤)، وابن قانع في: معجم الصحابة: (١/ ١٤٠)، وابن حبان في: صحيحه: (٧/ ٤٦١، ٤٦٣) حديث رقم: (٣١٨٩)، (٣١٩٠)، والطبراني في: المعجم الكبير: (٢/ ١٩١)، حديث رقم: (١٧٧٩)، والحاكم في: المستدرك على الصحيحين: (١/ ٥٠٣)، حديث رقم: (١٣٠٠)، وأبو نعيم الأصبهاني في: معرفة الصحابة: (٢/ ٥٣٨)، حديث رقم: (١٥١٠)، (٣/ ١٦٠٠)، حديث رقم: (٤٠٢٩)، والبيهقي في: السنن الكبرى: (٤/ ١١٦)، حديث رقم: (٧١٥٣).

كلهم أخرجوه: من طرق صحيحة إلى جابر بن عتيك السلمي مرفوعا.

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)[١].

ونقل المناوي قول النووي في الحديث، قال: (صحيح بلا خلاق، وإن لم يخرجه الشيخان)[٢].

وقال الشيخ الألباني: (صحيح)[٣].

– **حديث عبادة بن الصامت**: قال: عاد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عبد الله بن رواحة...، وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((إن من شهداء أمتي ... – وذكر آخرهم – والمرأة يقتلها ولدها جمعاء))[٤].

قال الهيثمي: (رواه الطبراني، وأحمد بنحوه، ورجالهما ثقات)[٥].

---

(١) المستدرك عل الصحيحين: (١/ ٥٠٣)، حديث رقم: (١٣٠٠).

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير: (٤/ ١٧٨)، حديث رقم: (٤٩٥٢).

(٣) صحيح الجامع الصغير وزيادته: (١/ ٦٩٥)، حديث رقم: (٣٧٣٩).

(٤) أخرجه أبو داود الطيالسي في: مسنده: (١/ ٤٧٥)، حديث رقم: (٥٨٣)، وأحمد بن حنبل في: مسنده: (٢٩، ٣٣٣)، حديث رقم: (١٧٧٩٧)، (٣٧، ٣٥٩، ٤١٧)، حديث رقم: (٢٢٦٨٤)، (٢٢٧٥٦)، والدارمي في: سننه: (٣/ ١٥٦٤)، حديث رقم: (٢٤٥٨)، والشاشي في: مسنده: (٣/ ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٨)، حديث رقم: (١٣٠٢)، (١٣٠٣)، (١٣٠٤)، (١٣٠٥)، (١٣٠٦)، (١٣١٨)، البيهقي في: شعب الإيمان: (١٢/ ٢٨٧)، حديث رقم: (٩٤١٣).
كلهم أخرجوه من طرق رجالها ثقات إلى عبادة بن الصامت مرفوعاً.

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٥/ ٣٠٠)، حديث رقم: (٩٥٤٨).

[٣٩] الحديث الرابع:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا إبراهيم بن راشد أبو إسحاق، حدثني أبو ربيعة، حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: ((إذا قالت المرأة لزوجها: ما رأيت منك خيرا قط حبط عملها[١]))[٢].

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– أبو إسحاق: إبراهيم بن راشد بن سليمان الأدمي[٣]، قال فيه الخطيب البغدادي: (كان ثقة)[٤]، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (كتبنا عنه ببغداد، وهو صدوق)[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وقال الذهبي: (اتهمه ابن عدي، ت ٢٦٤هـ)[٧]، وتعقبه الحافظ ابن حجر، فقال: (لم أرَ له في كامل ابن عَدِي ترجمةً)[٨].

أقول: يتبين مما سبق أنه صدوق.

– أبو ربيعة: زيد بن عوف، ولقبه فهد بن عوف القطعي، سئل عنه يحيى بن معين فقال: (ليس لي به علم، لا أعرفه، لم أكتب عنه)[٩]، وقال البخاري: (سكتوا عنه)[١٠]، وقال مسلم:

---

(١) حبط عملها: أي بطل عملها. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: (١/ ٣٣١)، مادة: (حبط).
(٢) كتاب العيال: (٢/ ٧٤٥)، حديث رقم: (٥٥٠).
(٣) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٦/ ٢٨٦)، ترجمة رقم: (٩٣).
(٤) تاريخ بغداد: (٦/ ٥٨٩)، ترجمة رقم: (٣٠٦١).
(٥) الجرح والتعديل: (٢/ ٩٩)، ترجمة رقم: (٢٧٢).
(٦) الثقات: (٨/ ٨٤).
(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١/ ٣٠)، ترجمة رقم: (٨٥).
(٨) لسان الميزان: (١/ ٥٦)، ترجمة رقم: (١٣٨).
(٩) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: (ص:٢٤٨)، ترجمة رقم: (٩٦٥).
(١٠) التاريخ الكبير: (٣/ ٤٠٤)، ترجمة رقم: (١٣٤٥).

(متروك الحديث)[1]، وقال عمرو بن علي أبو حفص: (متروك الحديث)[2]، وذكره أبو زرعة، واتهمه بسرقة حديثين[3]، وكتب عنه أبو حاتم الرازي، وقال: (تعرف وتنكر)[4]، وقال الفلاس: (متروك)[5]، وقال ابن حبان: (كان ممن اختلط بأخرة، فما حديث قبل اختلاطه فمستقيم وما حدث بعد التخليط ففيه المناكير يجب التنكب عما انفرد به من الأخبار، وكان يحيى بن معين سيء الرأي فيه، ويقول اتقوا فهدين فهد بن عوف وفهد بن حيان، وقال علي بن المديني ذهب الفهدان فهد بن عوف وفهد بن حيان)[6]، وقال ابن عدي: وأبو ربيعة هذا أكثر رواياته، عن أبي عوانة، وهو مشهور في البصريين وينفرد، عن أبي عوانة بغير شيء وعن غيره ولم أر في حديثه منكرا لا يشبه حديث أهل الصدق)[7]، وقال الدارقطني: (ضعيف)[8]، وقال الذهبي: (تركوه)[9].

أقول: مما سبق يتبين: أن زيد بن عوف ضعفه شديد، فهو متروك الحديث، كما وصفه بذلك غير واحد من الأئمة، فلا يحتج به، لأنه حدث بأحاديث مناكير، منها هذا الحديث.

– "أبو سلمة: حماد بن سلمة بن دينار البصري، ثقة عابد: (ت: ١٦٧هـ)"[10].

– علي بن زيد: وهو ابن جدعان تقدمت ترجمته، وهو ضعيف[11].

– الحسن: وهو ابن يسار البصري، تقدمت ترجمته، وهو ثقة[12].

---

(١) الكنى والأسماء: (١/ ٣٢١)، ترجمة رقم: (١١٤٣).
(٢) الجرح والتعديل: (٣/ ٥٧٠)، ترجمة رقم: (٢٥٨٧).
(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ١٠٥)، ترجمة رقم: (٣٠٢٢).
(٤) الجرح والتعديل: (٣/ ٥٧٠)، ترجمة رقم: (٢٥٨٧).
(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ١٠٥)، ترجمة رقم: (٣٠٢٢).
(٦) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (١/ ٣١١).
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال: (٤/ ١٦٧)، ترجمة رقم: (٧٠٨).
(٨) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ١٠٥)، ترجمة رقم: (٣٠٢٢).
(٩) المغني في الضعفاء: (١/ ٢٤٧)، ترجمة رقم: (٢٢٨١).
(١٠) تقريب التهذيب: (ص:١٧٨)، ترجمة رقم: (١٤٩٩).
(١١) في هامش ص: (١١٧).
(١٢) في ص: (٦٠).

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– الحديث روي مرفوعا عن عائشة – رضي الله عنها – بسند ضعيف جدا: أخرجه ابن عدي[١]، وابن عساكر[٢]، كلاهما من طريق: يوسف بن إبراهيم التميمي[٣]، عن أنس، عن عائشة قالت: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((إذا قالت المرأة لزوجها: والله ما رأيت منك خيرا قط، فقد حبط عملها)).

قال المناوي: (فيه يوسف التميمي قال ابن حبان لا يحل الاحتجاج به)[٤].

وقال المناوي أيضا: (إسناده ضعيف)[٥].

وقال الشيخ الألباني: (ضعيف جدا)[٦].

أقول: إسناده ضعيف جدا، فيه يوسف بن إبراهيم التميمي، مجمع على ضعفه، فلا يحتج به؛ لنكارة ما يحدث به.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: (٨/ ٥٠٦)، ترجمة رقم: (٢٠٧٢).

(٢) تاريخ دمشق: (٥٧، ٨٤)، ترجمة رقم: (٧٢٢٧).

(٣) أبو شيبة: يوسف بن إبراهيم التميمي، الجوهري الواسطي، قال فيه البخاري: (عنده عجائب)، وقال أبو حاتم الرازي: (هو ضعيف الحديث، منكر الحديث، عنده عجائب)، وقال ابن حبان: (يروي عن أنس بن مالك ما ليس من حديثه لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به لما انفرد من المناكير عن أنس وأقوام مشاهير)، وقال الذهبي: (ضعفوه)، وقال الحافظ ابن حجر: (ضعيف). ينظر: التاريخ الكبير: (٨/ ٣٧٨)، ترجمة رقم: (٣٣٨٨)، الجرح والتعديل: (٩/ ٢١٩)، ترجمة رقم: (٩١١)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٣/ ١٣٤)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٣٢، ٤١٠)، ترجمة رقم: (٧١٢٦)، الكاشف: (٢/ ٣٩٨)، ترجمة رقم: (٦٤٢٥)، تقريب التهذيب: (ص:٦١٠)، ترجمة رقم: (٧٨٥٥).

(٤) فيض القدير شرح الجامع الصغير: (١/ ٤١٢)، حديث رقم: (١٦٢٥).

(٥) التيسير بشرح الجامع الصغير: (١/ ١١٩).

(٦) ضعيف الجامع الصغير وزيادته: (ص:٨٧)، حديث رقم: (٦١٢).

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه:

تحقق من دراسة مرسل التابعي: الحسن البصري: أنه مع ضعف إرساله، ضعفه شديد؛ لأن في سنده: علي بن زيد بن جدعان ضعيف، وفي سنده أيضا: زيد بن عوف القطعي متروك الحديث، حدث بأحاديث مناكير، منها: هذا الحديث.

والحديث روي مرفوعا عن عائشة، إلا أن سنده ضعيف جدا، فلا يصلح أن يكون أصلا يعمل به.

المبحث الثالث: في باب: ملاعبة الرجل أهله، وباب: الحج بالصبيان، وباب: العوذة تعلق على الصبيان.

وفيه أربعة أحاديث:

أولا: في باب: ملاعبة الرجل أهله:

وفيه حديثان:

[٤٠] الحديث الأول:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا عبيد الله بن جرير أبو العباس الأزدي، حدثنا أبو معمر عبد الله بن عمرو، حدثنا عبد الوارث بن سعيد، حدثنا محمد بن الزبير، عن عمر بن عبد العزيز، قال: ((كان بين النبي – صلى الله عليه وسلم – وبين عائشة بعض عتاب، فوضع يده عليها فنحتها، ثم عاد، فوضع يده عليها، فنحتها، فقال: «إنك لن تتركيني وراءك، فاجعلي بيني وبينك رجلا»، قالت: نعم، فذكرت عمر، فكرهته لغلظته، قال: «بيني وبينك أبوك»، فرضيت، فأرسل إليه، فجاء فجلس، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «إن هذه من أمرها كذا وكذا »، قالت: اتقِ الله، ولا تقل إلا حقا، فرفع يده فضرب وجهها، ورغم أنفها، وقال: لا أم لك، أنت وأبوك تقولان الحق ورسول الله لا يقول الحق؟ قال: ثم قام، فأخذ جريدة، فجعل يضربها، فقامت، فجلست خلف رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: «يا أبا بكر! إنا لم نرد ذلك، أقسمت عليك لما خرجت عنا»، فخرج، فلما خرج قامت، فجلست ناحية، فدعاها رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، فأبت أن تأتيه، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «إنك لشديدة التلزق[١] بظهري قبل»))[٢].

---

(١) التلزق: "أي التلصق". مختار الصحاح: (١/ ٢٨٢) مادة: (لزق).

(٢) كتاب العيال: (٢/ ٧٦٠)، حديث رقم: (٥٦٢).

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– أبو العباس: عبيد الله بن جرير بن جبلة بن أبي رواد، العتكي، البصري، ذكره ابن حبان في الثقات[١]، وقال فيه الخطيب البغدادي: (كان ثقة)[٢]، فهو يعد ثقة بتوثيق ابن حبان، والخطيب البغدادي.

– "أبو معمر: عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج، التميمي، المقعد، المِنْقَري، واسم أبي الحجاج ميسرة، ثقة ثبت، رمي بالقدر: (ت: ٢٢٤هـ)"[٣].

– "أبو عبيدة: عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان، العنبري مولاهم، التَنوري، البصري، ثقة ثبت رمي بالقدر، ولم يثبت عنه: (ت: ١٨٠هـ)"[٤].

– محمد بن الزبير الحنظلي، قال فيه يحيى بن معين: (ضعيف لا شيء)[٥]، وقال البخاري: (فيه نظر)[٦]، وقال في موضع آخر: (منكر الحديث)[٧]، وقال أبو حاتم الرازي: (ليس بالقوي، في حديثه إنكار)[٨]، وقال النسائي: (ضعيف)[٩]، وقال الساجي: (كان شعبة لا يرضاه)[١٠]، وقال ابن حبان: (منكر الحديث جدا، يروي عن الحسن ما لا يتابع عليه، لا يعجبني الاحتجاج به إذا لم

---

(١) الثقات: (٨/ ٤٢٨).
(٢) تاريخ بغداد: (١٢/ ٣١)، ترجمة رقم: (٥٤٢١).
(٣) تقريب التهذيب: (ص:٣١٥)، ترجمة رقم: (٣٤٩٨).
(٤) المصدر السابق: (ص:٣٦٧)، ترجمة رقم: (٤٢٥١).
(٥) الجرح والتعديل: (٧/ ٢٥٩)، ترجمة رقم: (١٤١٧).
(٦) التاريخ الكبير: (١/ ٨٦)، ترجمة رقم: (٢٣٦).
(٧) الضعفاء الصغير: (ص:١٠٠)، ترجمة رقم: (٣١٧).
(٨) الجرح والتعديل: (٧/ ٢٥٩)، ترجمة رقم: (١٤١٧).
(٩) الضعفاء والمتروكون: (ص:٩٥)، ترجمة رقم: (٥٤٦).
(١٠) تهذيب التهذيب: (٩/ ١٦٧)، ترجمة رقم: (٢٤٧).

يوافق الثقات)[1]، وقال ابن عدي: (حديثه قليل، والذي يرويه غرائب، وإفرادات)[2]، وقال الذهبي: (ضعفوه)[3]، وقال الحافظ ابن حجر: (متروك)[4].

أقول: يظهر مما سبق: أن محمد بن الزبير الحنظلي ضَعْفه شديد، لأنه ضُعِّف بتضعيف قادح من قِبل الأئمة المذكورين، فهو متروك الحديث لا يحتج به، لنكارة ما يحدث به، يروي أحاديث لا يتابعه عليها أحد.

– "عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، أمير المؤمنين ولي إمرة المدينة للوليد، وكان مع سليمان كالوزير، وولي الخلافة بعده، فعد مع الخلفاء الراشدين: (ت: ١٠١هـ)"[5].

وعليه؛ فالحديث بهذا السند ضعيف جدا؛ لأن من رواته محمد بن الزبير الحنظلي، لا يحتج به؛ لكونه منكر الحديث، والحديث بهذا الضعف الشديد مرسل من قِبل التابعي: عمر بن عبد العزيز، والإرسال يُضعَّف به الحديث.

المحور الثاني: من حيث تخريجه:

– تفرد بإخراج الحديث مرسلا عن التابعي: عمر بن عبد العزيز: ابنُ أبي الدنيا في كتابه: (العيال).

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه:

أوضحت دراسة رواية ابن أبي الدنيا: أن مرسل التابعي: عمر بن عبد العزيز ضعيف باقي على إرساله، وضعفه شديد؛ لأن من رواته: محمد بن الزبير الحنظلي، ضعف بتضعيف قادح من قِبل أئمة الجرح والتعديل، فهو متروك الحديث، يروي أحاديث منكرة، مخالفة لروايات الثقات، لا يتابعه عليها أحد، منها هذا الحديث المنكر في متنه، والمرسل في سنده.

---

(١) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ٢٥٩).
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ٤٢٤)، ترجمة رقم: (١٦٧٧).
(٣) الكاشف: (٢/ ١٧١)، ترجمة رقم: (٤٨٥١).
(٤) تقريب التهذيب: (ص:٤٧٨)، ترجمة رقم: (٥٨٨٥).
(٥) المصدر السابق: (ص:٤١٥)، ترجمة رقم: (٤٩٤٠).

[٤١] الحديث الثاني:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا هارون بن عمر أبو عمر القرشي، سنة إحدى وعشرين ومائتين، حدثنا ضمرة بن ربيعة، عن عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن النبي – صلى الله عليه وسلم –: ((ربط قرنا من قرون عائشة رضي الله عنها بالسرير وهي نائمة ثم حركها))(١).

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– هارون بن عمر أبو عمر القرشي، ترجم له عبد الرحمن ابن أبي حاتم، فسماه: "هارون بن عمرو بن يزيد بن زياد بن أبي زياد المخزومي الدمشقي"، وقال فيه: (شيخ دمشقي ادركته، كان يرى رأي ابى حنيفة، وعلى العمد لم نكتب عنه، محله الصدق)(٢)، وترجم له الخطيب البغدادي، فقال: (هارون بن عمر أبو عمرو الدمشقي)(٣).

– أبو عبد الله: ضمرة بن ربيعة الفلسطيني، الرملي، مولى علي بن أبي حملة، قال فيه ابن سعد: (كان ثقة)(٤)، وقال ابن معين: (ثقة)(٥)، وقال أحمد بن حنبل: (من الثقات المأمونين رجل صالح، صالح الحديث، لم يكن بالشام رجل يشبهه)(٦)، وقال أبو حاتم الرازي: (صالح)(٧)، وقال النسائي: (ثقة)(٨)، وقال الساجي: (صدوق يهم عنده مناكير)(٩)، وذكره ابن حبان في الثقات(١٠)،

---

(١) كتاب العيال: (٢/ ٧٦٧)، حديث رقم: (٥٦٨).
(٢) الجرح والتعديل: (٩/ ٩٣)، ترجمة رقم: (٣٨٥).
(٣) تاريخ بغداد: (١٦، ١٨)، ترجمة رقم: (٧٣٠٠).
(٤) الطبقات الكبرى: (٧/ ٤٧١).
(٥) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: (ص:١٣٥)، ترجمة رقم: (٤٤١).
(٦) الجرح والتعديل: (٤/ ٤٦٧)، ترجمة رقم: (١٠٥٢).
(٧) المصدر السابق: (٤/ ٤٦٧)، ترجمة رقم: (١٠٥٢).
(٨) تهذيب التهذيب: (٤/ ٤٦١)، ترجمة رقم: (٨٠٤).
(٩) المصدر السابق: (٤/ ٤٦٢)، ترجمة رقم: (٨٠٤).
(١٠) الثقات: (٨/ ٣٢٤)

وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق يهم قليلا، ت ٢٠٢هـ)[١].

أقول: مما سبق يتبين: أنه صدوق، حسن الحديث، كما قال الحافظ ابن حجر، فقد وثقه ابن سعد، وابن معين، وأحمد، والنسائي، وإن كان يهم قليلا فإن أوهامه القليلة لا تقدح فيه ولا تنزل حديثه عن رتبة الحسن.

– أبو مسعود: عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني، المقدسي، أصله من بلخ، واسم جده أبي مسلم عبد الله، قال فيه يحيى بن معين: (ضعيف)[٢]، وقال البخاري: (ليس بذاك)[٣]، وقال الجوزجاني: (ليس بالقوي في الحديث)[٤]، وقال مسلم: (ضعيف الحديث)[٥]، وقال أبو حاتم الرازي: (يكتب حديثه ولا يحتج به)[٦]، وقال النسائي: (ليس بثقة)[٧]، وقال عمرو بن علي الفلاس: (منكر الحديث)[٨]، وقال مرة: (متروك الحديث)[٩]، وقال أبو بكر بن خزيمة: (لا احتج به)[١٠]، وقال الساجي: (ضعيف جدا)[١١]، وقال ابن حبان: (لا يجوز الاحتجاج بروايته لما فيها من المقلوبات التي وهم فيها، فلست أدري البلية في تلك الأخبار منه، أو من ناحية أبيه)[١٢]، وقال ابن عدي: (هو ممن يكتب حديثه)[١٣]، وضعفه الدارقطني[١٤]، وقال الحاكم أبو عبد الله: (يروي عن

---

(١) تقريب التهذيب: (ص:٢٨٠)، ترجمة رقم: (٢٩٨٨).
(٢) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز: (١/ ٦٨)، ترجمة رقم: (١٣٨)
(٣) التاريخ الكبير: (٦/ ٢٤٤)، ترجمة رقم: (٢٢٩٠).
(٤) أحوال الرجال: (ص:٢٧٥)، ترجمة رقم: (٢٨٧).
(٥) الكنى والأسماء: (٢/ ٧٧٩)، ترجمة رقم: (٣١٧٥).
(٦) الجرح والتعديل: (٦/ ١٦٢)، ترجمة رقم: (٨٨٧).
(٧) تهذيب التهذيب: (٧/ ١٣٩)، ترجمة رقم: (٢٨٨).
(٨) المصدر السابق: (٧/ ١٣٩)، ترجمة رقم: (٢٨٨).
(٩) نفس المصدر: (٧/ ١٣٩)، ترجمة رقم: (٢٨٨).
(١٠) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٤٨)، ترجمة رقم: (٥٥٤٠).
(١١) تهذيب التهذيب: (٧/ ١٣٩)، ترجمة رقم: (٢٨٨).
(١٢) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (٢/ ١٠٠).
(١٣) الكامل في ضعفاء الرجال: (٦/ ٢٩٣)، ترجمة رقم: (١٣٢٧).
(١٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/ ٤٨)، ترجمة رقم: (٥٥٤٠).

أبيه أحاديث موضوعة)[١]، وقال أبو نعيم الأصبهاني: (روى عن أبيه أحاديث منكرة)[٢]، وقال الحافظ ابن حجر: (ضعيف توفي سنة ١٥٥هـ)[٣].

أقول: يظهر مما سبق: أن عثمان بن عطاء الخرساني ضَعْفه شديد؛ لأنه ضُعِّف بتضعيف قادح من قِبل الأئمة المذكورين، فلا يحتج بحديثه.

– عطاء بن أبي مسلم الخرساني تابعي تقدمت ترجمته[٤]، وهو صدوق يهم كثيرا، ويرسل ويدلس.

وعليه؛ فالحديث بهذا السند ضعيف جدا؛ لأن من رواته: عثمان بن عطاء الخرساني، ضعف بتضعيف قادح، فلا يحتج به، والحديث بهذا الضعف الشديد مرسل من قِبل التابعي: عطاء بن أبي مسلم الخرساني، والإرسال يُضعَّف به الحديث.

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– تفرد بإخراج الحديث مرسلا عن التابعي: عطاء بن أبي مسلم الخرساني: ابنُ أبي الدنيا في كتابه: (العيال).

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه:

أوضحت دراسة رواية ابن أبي الدنيا: أن مرسل التابعي: عطاء بن أبي مسلم الخرساني ضعيف باقي على إرساله، وضعفه شديد؛ لأن من رواته: عثمان بن عطاء الخرساني ضعيف جدا، لا يحتج به، روى عن أبيه أحاديث منكرة.

---

(١) تهذيب التهذيب: (٧/ ١٣٩)، ترجمة رقم: (٢٨٨).

(٢) المصدر السابق: (٧/ ١٣٩)، ترجمة رقم: (٢٨٨).

(٣) تقريب التهذيب: (ص:٣٨٥)، ترجمة رقم: (٤٥٠٢).

(٤) في ص: (٢٦٠).

ثانيا: في باب: الحج بالصبيان:

وفيه حديث واحد:

[٤٢] الحديث الوحيد:

قال ابن أبي الدنيا: وحدثنا علي بن الجعد، أَخْبَرَنَا زُهيرُ بنُ مُعاوِيةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَانَ يَسِيرُ فِي وَادِي الرَّوْحَاءِ[١]، فَانْتَهَى إِلَى رُفْقَةٍ أَوْ قَوْمٍ فِي آخِرِ الْقَوْمِ، فَقَالَ: «مَنِ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ، قَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –»، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ وَهِيَ فِي مَحَفَّةَ[٢] أَوَ أَخَذَتْ صَبِيًّا بِعَضُدِهِ أَوْ رَفَعَتْ صَبِيًّا بِعَضُدِهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ وَلَكِ أَجْرٌ»، أَوْ قَالَ: «لَكِ حَجٌّ وَلَهُ أَجْرٌ»))، هَكَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ، فَلَا أَدْرِي الشَّكُّ مِنْهُ أَوْ مِنْ كُرَيْبٍ[٣].

لمعرفة حال الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– علي بن الجعد بن عبيد الجوهري، تقدمت ترجمته[٤]، وهو ثقة ثبت.

– "أبو خيثمة: زهير بن معاوية بن حديج الحافظ، الجعفي، الكوفي، شيخ الجزيرة، ثقة حجة: (ت: ١٧٣هـ)"[٥].

---

(١) الروحاء: "قرية جامعة لمزينة، على ليلتين من المدينة، بينهما أحد وأربعون ميلا، وهي مذكورة في رسم ورقان". معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع: (٢/ ٦٨١)، لعبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ.

(٢) "المحفة، بالكسر: مركب للنساء كالهودج، إلا أنها لا تقبب". القاموس المحيط: (ص:٨٠١)، للفيروز آبادي، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

(٣) كتاب العيال: (٢/ ٨٥٠)، حديث رقم: (٦٤٦).

(٤) في ص: (٥٠).

(٥) الكاشف: (١/ ٤٠٨)، ترجمة رقم: (١٦٦٨).

– "إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش، الأسدي مولاهم المدني، أخو موسى، ثقة"[١].

– "أبو رشدين: كريب ابن أبي مسلم الهاشمي مولاهم المدني مولى ابن عباس، ثقة: (ت: ٩٨هـ)"[٢].

الحديث رجال إسناده كلهم ثقات، إلا أنه مرسل، أرسله التابعي: كريب بن أبي مسلم، والإرسال يُضّعف به الحديث.

المحور الثاني: من حيث تخريجه:

– أخرجه أيضا مرسلا عن التابعي كريب بن أبي مسلم: أبو بكر بن أبي شيبة[٣]، وأحمد بن حنبل[٤]، ومسلم[٥]، كلهم من طريق سفيان بن عيينة، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب، فذكره مختصرا بلفظ: ((أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَبِيًّا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ)).

– والحديث وصله مسلم في صحيحه[٦]، بقوله: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة[٧]، وزهير بن حرب[٨]، وابن أبي عمر[٩]، جميعا عن ابن عيينة[١٠]، قال أبو بكر: حدثنا سفيان بن عيينة، عن

---

(١) تقريب التهذيب: (ص:٩٢)، ترجمة رقم: (٢١٧).

(٢) المصدر السابق: (ص:٤٦١)، ترجمة رقم: (٥٦٣٨).

(٣) في مصنفه: (الأحاديث والآثار)، (٣/ ٣٥٤)، حديث رقم: (١٤٨٧٢).

(٤) في مسنده: (٥/ ٢٧٢)، حديث رقم: (٣١٩٥).

(٥) في صحيحه: (٢/ ٩٧٤)، كتاب الحج، باب صحة حج الصبي وأجر من حج به، حديث رقم: (١٣٣٦).

(٦) في صحيحه: (٢/ ٩٧٤)، كتاب الحج، باب صحة حج الصبي وأجر من حج به، حديث رقم: (١٣٣٦).

(٧) اسمه: "عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، واسطي الأصل، ثقة، حافظ، صاحب تصانيف، مات سنة: (٢٣٥هـ)". تقريب التهذيب: (ص:٣٢٠)، ترجمة رقم: (٣٥٧٥).

(٨) زهير بن حرب بن شداد النسائي، تقدمت ترجمته في هامش ص: (١١٧)، وهو ثقة ثبت.

(٩) أبو عبد الله: محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، نزيل مكة، لازم ابن عيينة، وحدث عنه، قال أبو حاتم الرازي: (كان رجلا صالحا، وكان به غفلة، ورأيت عنده حديثا موضعا حدث به عن ابن عيينة، وكان صدوقا)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال عنه الذهبي: (الإمام المحدث الحافظ شيخ الحرم)، ولخص الحافظ ابن حجر حاله، بقوله: (صدوق، صنف المسند، مات سنة ٢٤٣هـ).

أقول: يتحقق أن مرتبة محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني في العدالة: صدوق، كما أظهر ذلك أبو حاتم الرازي، والحافظ ابن حجر.

(١٠) سفيان بن عيينة، تقدمت ترجمته في ص: (٥٠)، وهو ثقة حافظ فقيه.

إبراهيم بن عقبة، عن كريب، مولى ابن عباس، عن ابن عباس: ((عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَقِيَ رَكْبًا بِالرَّوْحَاءِ، فَقَالَ: «مَنِ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ، فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: «رَسُولُ اللهِ»، فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا، فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ»)).

المحور الثالث: من حيث الحكم عليه، وأهميته:

الحديث رواه ابن أبي الدنيا مرسلا، ورجاله كلهم ثقات، ووصله مسلم، وعليه؛ فالحديث باتصال سنده صحيح.

أهم ما يستفاد من الحديث:

– وهذا الحديث أفاد: "صحة حج الصبي والحج به، ومذهب مالك والشافعي وأحمد والعلماء كافة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم: أنه يصح حج الصبي، ويثاب عليه، ويترتب عليه أحكام حج البالغ، إلا أنه لا يجزيه عن فرض الإسلام، فإذا بلغ بعد ذلك، واستطاع لزمه فرض الإسلام، وخالف أبو حنيفة الجمهور، فقال: لا يصح له إحرام، ولا حج، ولا ثواب فيه، ولا يترتب عليه شيء من أحكام الحج، قال: وإنما يحج به ليتمرن، ويتعلم، ويتجنب محظوراته للتعلم، قال: وكذلك لا تصح صلاته، وإنما يؤمر بها لما ذكرناه، وكذلك عنده سائر العبادات، والصواب مذهب الجمهور"(١).

– وأفاد أيضا: "أن الإنسان ينبغي له أن يسأل عما يجهله إذا دعت الحاجة إلى ذلك؛ لأن الرسول – صلى الله عليه وسلم – سأل: (من القوم؟)، يخشى أن يكونوا من العدو، فيخونوا أو ويغدروا، أما إذا لم تدع الحاجة إلى ذلك فلا حاجة أن تسأل عن الشخص، فتقول: من أنت؟ لأن هذا قد يكون داخلاً فيما لا يعنيك، و((من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه))، لكن إذا دعت الحاجة فاسأل، حتى تكون على بينة من الأمر، وعلى بصيرة"(٢).

– وفي هذا الحديث دليلٌ على: أن وصف الإنسان نفسه بالصفات الحميدة إذا لم يقصد الفخر وإنما يقصد التعريف لا بأس به؛ لأن هؤلاء الصحابة لما سُئلوا: من أنتم؟ قالوا: مسلمون،

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم: (٨/ ١٦٠ – ١٦١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط٢، ١٣٩٢هـ.

(٢) شرح رياض الصالحين لابن عثيمين: (٢/ ٣٧٦ – ٣٧٧).

والإسلام لا شك أنه وصف مدح، لكن إذا أخبر الإنسان به عن نفسه، فقال: أنا مسلم، أنا مؤمن، وما أشبه ذلك لمجرد الخبر لا من أجل الافتخار فإن ذلك لا بأس به، وكذلك لو قاله على سبيل التحدث بنعمة الله، فلو قال: الحمد لله الذي جعلني من المسلمين، وما أشبه ذلك فإنه لا بأس به، بل يكون محموداً إذا لم يحصل فيه محظور(١).

– "وفيه دليلٌ أيضاً على: أن الإنسان ينبغي له أن يغتنم وجود العالم؛ لأن هؤلاء القوم لما أخبرهم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنه رسول الله، جعلوا يسألونه، فينبغي للإنسان أن يغتنم فرصة وجود العالم من أجل أن يسأله عما يشكل عليه"(٢).

---

(١) شرح رياض الصالحين لابن عثيمين: (٢/ ٣٧٦ – ٣٧٧).

(٢) المصدر السابق: (٢/ ٣٧٧).

ثالثا: في باب: العوذة تعلق على الصبيان:

وفيه حديث واحد:

[٤٣] الحديث الوحيد:

قال ابن أبي الدنيا: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا مُوسى بنُ داوُدَ، حَدَّثَنا سِنانُ بنُ هَارُونَ، عَن أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ الْمَلكِ، عَنِ الْحسنِ، قَالَ: ((كُنَّ عَجائزُ بِالْمدينَةِ يَأْتِينَ بلَبَنٍ لَهُنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عليهِ وَسلّمَ –، فَيُعَوِّذُ فِيهَا))(١)**، قَالَ مُوسى بنُ دَاوُدَ: (لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ يُستَشْفى بِذلِكَ الْماءِ)**(٢).

لمعرفة حاله الحديث من حيث: القبول أو الرد، لا بد من الوقوف في دراسته على ثلاثة محاور، كالآتي:

المحور الأول من حيث: رجال إسناده:

– القاسم بن هاشم، تقدمت ترجمته(٣)، وهو صدوق.

– "موسى بن داود الضبي قاضي طرسوس، ثقة زاهد مصنف: (ت: ٢١٧هـ)"(٤).

– أبو بشر: سنان بن هارون البُرْجُمي، الكوفي، أخو سيف بن هارون، قال فيه يحيى بن معين: (سنان بن هارون أخو سيف بن هارون، وسنان أحسنهما حالا)(٥)، وقال مرة: (صالح)(٦)، وقال أيضا في موضع آخر: (ليس حديثه بشيء)(٧)، وقال أبو داود: (سيف بن هارون ليس بشيء،

---

(١) يعوذ فيها: أي يرقي فيها. ينظر: تاج العروس: (٩/ ٤٤٠)، مادة: (عوذ).

(٢) كتاب العيال: (٢/ ٨٧١)، حديث رقم: (٦٦٦).

(٣) في ص: (٢٢٢).

(٤) الكاشف: (٢/ ٣٠٣)، ترجمة رقم: (٥٦٩٢).

(٥) تهذيب التهذيب: (٤/ ٢٤٣)، ترجمة رقم: (٤٢٧).

(٦) الجرح والتعديل: (٤/ ٢٥٣)، ترجمة رقم: (١٠٩٧).

(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٢/ ٢٣٥)، ترجمة رقم: (٣٥٦٢).

وأخوه ليس بشيء)[١]، وقال أبو حاتم الرازي: (شيخ)[٢]، وقال النسائي: (ضعيف)[٣]، وقال الساجي: (ضعيف منكر الأحاديث)[٤]، وقال ابن حبان: (منكر الحديث جدا يروي المناكير عن المشاهير)[٥]، وقال ابن عدي: (أرجو أنه لا بأس به)[٦]، وقال الدارقطني: (يعتبر به)[٧]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق فيه لين)[٨].

أقول: يتضح من خلال الجمع بين أقوال هؤلاء الأئمة في الراوي: سنان بن هارون البُرمجي، جرحا وتعديلا أنه ضعيف، إلا أن قول ابن عدي فيه: (لا بأس به)، وقول الدارقطني: (يعتبر به)، وقول الحافظ ابن حجر: (صدوق فيه لين) تفيد في مجموعها أنه يكتب حديثه، وينظر فيه من حيث: للاعتبار في الشواهد، والمتابعات.

– "أبو هانئ: أشعث بن عبد الملك الحمراني بصري، ثقة فقيه: (ت: ١٤٢هـ)"[٩].

– الحسن بن يسار البصري، تقدمت ترجمته[١٠]، وهو تابعي ثقة، اشتهر بالتدليس، وكثرة الإرسال.

الحديث من رواته سنان بن هارون البرمجي، لين الحديث، وبقية رجاله ثقات، إلا أنه مرسل والإرسال يضعَّف به الحديث.

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٢/ ١٥٦)، ترجمة رقم: (٢٥٩٨).
(٢) الجرح والتعديل: (٤/ ٢٥٣)، ترجمة رقم: (١٠٩٧).
(٣) تهذيب التهذيب: (٤/ ٢٤٣)، ترجمة رقم: (٤٢٧).
(٤) المصدر السابق: (٤/ ٢٤٣)، ترجمة رقم: (٤٢٧).
(٥) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (١/ ٣٥٤).
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال: (٤/ ٥١٢)، ترجمة رقم: (٨٥٤).
(٧) سؤالات البرقاني للدارقطني: (ص:٣٥)، ترجمة رقم: (٢١٤).
(٨) تقريب التهذيب: (ص:٢٥٦)، ترجمة رقم: (٢٦٤٤).
(٩) المصدر السابق: (ص:١١٣)، ترجمة رقم: (٥٣١).
(١٠) في ص: (٦٠).

المحور الثاني: من حيث: تخريجه:

– تفرد بإخراج الحديث مرسلا عن التابعي: الحسن ابن يسار البصري: ابن أبي الدنيا في كتابه: (العيال).

المحور الثالث: من حيث: الحكم عليه:

أوضحت دراسة رواية ابن أبي الدنيا: أن مرسل التابعي: الحسن بن يسار البصري، باقي على إرساله، ضعيف لضعف إرساله، ولضعف راويه سنان بن هارون البرجمي.

الخاتمة

وفيها جملة من نتائج البحث.

وعرضت في نهايتها: أهم التوصيات التي أوصى بها هذا البحث.

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد: فبعد الانتهاء من إعداد مدخل وفصول هذا البحث، لا بد أن أبين في خاتمته، وأذكر فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها، وهي كالآتي:

أولا: أهم النتائج:

١- اشتهر الحافظ أبو بكر: عبد الله بن محمد بن عبيد في لقبه بابن أبي الدنيا، وأصله مولى من موالي بني أمية من قريش، ولذا يقال في أصله: عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي، الأموي، وينسب إلى البغدادي، لأنه ولد، ونشأ، ومات ببغداد، ولذا يقال في نسبه: أبو بكر بن أبي الدنيا البغدادي.

٢- طلب ابن أبي الدنيا الحديث النبوي مبكرا من علماء بلده بغداد جريا على عادة المحدثين، وسنتهم في طلب العلم، وطلبه أيضا من علماء البصرة، والكوفة، ثم رحل في طلب الحديث النبوي إلى بلدان إسلامية أخرى، وعاد إلى بلده بغداد، وعد من مشاهير المحدثين في الأمصار الإسلامية.

٣- يعد ابن أبي الدنيا من الطبقة العاشرة، طبقة صغار الآخذين عن تبع الأتباع، وقد تميز عن معاصريه من المحدثين في هذه الطبقة بكثرة مصنفاته في روايات الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة.

٤- اتفق أئمة الجرح والتعديل، وغيرهم من علماء الحديث وحفاظه على عدالة ابن أبي الدنيا، وحفظه، وزهده، وكثرة مصنفاته، ووصفوه بالحافظ الإمام الصدوق، الزاهد، كثير العلم صاحب المصنفات الكثيرة المشهورة المفيدة.

٥- توفي ابن أبي الدنيا في بغداد سنة: (٢٨١هجرية)، وقد ترك مصنفات كثيرة في روايات الأحاديث والآثار، منها كتابه: (العيال) الذي يعد موضوع البحث، جمعت منه المراسيل، والحكم عليها من خلال دراستها سندا ومتنا وتخريجا.

٦- يعد المرسل ضعيف عند جمهور علماء الحديث، وغيرهم، ويراد به: ما رواه التابعي صغيرا كان أو كبيرا عن النبي – صلى الله عليه وسلم –.

٧- يتصف المرسل بالضعف الخفيف، للجهل بحال الراوي المحذوف، وهو مع خفة ضعفه يحتج به إذا تقوى من وجه آخر مسندا، أو مرسلا، أو رويت له شواهد مرفوعة، أو غير ذلك من طرق تقوية المرسل.

٨- أظهرت هذه الدراسة أهمية المراسيل التي جُمعت من كتاب: (العيال) لابن أبي الدنيا، لأن الكثير منها يُعمل بها، وقد بلغ عددها: (٢٣) ثلاثة وعشرين حديثا مرسلا من: (٤٣) ثلاثة وأربعين حديثا مرسلا، وتتوزع كالآتي:

أ- أحاديث رويت متصلة من طريق أخرى، أو أكثر من طريق، وبأسانيدها المتصلة عُرِف الراوي المحذوف من قبل التابعي، وصحت أسانيدها، وعددها (٥) خمسة أحاديث، وهي كالآتي:

- الحديث الأول، برقم: (٣) يعمل به في: النفقة على الأهل والنفس والأصحاب.
- الحديث الثاني، برقم: (١٠) يعمل به في: الإحسان إلى البنات والأخوات، وأن الإحسان إليهن من أسباب دخول الجنة.
- الحديث الثالث، برقم: (١٥) يعمل به في: حمل الولدان والرحمة بهم.
- الحديث الرابع، برقم: (٢٧) يعمل به في: أن المرأة لا تتزين إلا لزوجها.
- الحديث الخامس، برقم: (٤٢) يعمل به في: صحة حج الصبي، وأنه يثاب عليه، إلا أنه لا يجزيه عن فرض الإسلام.

ب – أحاديث مرسلة تقوَّت إلى درجة الحسن لغيره، لوجود شواهد لها عن عدد من الصحابة، روي مع بعض شواهدها مراسيل أخرى، وهذه المراسيل التي تقوَّت عددها: (١٣) ثلاثة عشر حديثا، وهي كالآتي:

- الحديث الأول، برقم: (١) يعمل به في النفقة على الأبوين، والنفقة على العيال.
- الحديث الثاني، برقم: (٢) يعمل به في: أن الشخص لا ينفق ماله كله، ويترك ورثته عالة يتكففون الناس.
- الحديث الثالث، برقم: (٤) يعمل به في: النفقة على الأهل من غير إسراف، ولا إقتار.
- الحديث الرابع، برقم: (٥) يعمل به في: العدل بين الأولاد ذكورا كانوا أو إناثا.
- الحديث الخامس، برقم: (٩) يعمل به في: الإحسان إلى البنات، وعدم كرههن.

- الحديث السادس، برقم: (١٣) يعمل به في: الرأفة على الولدان.
- الحديث السابع، برقم: (١٧) يعمل به في: الرحمة بالولدان.
- الحديث الثامن، برقم: (٢٤) يعمل به في: التوسع على العيال في المأكل والمشرب والملبس من غير إسراف وتبذير.
- الحديث التاسع، برقم: (٢٨) يعمل به في: الصلاة على المولود إذا مات.
- الحديث العاشر، برقم: (٣١) يعمل به في الرفق بالنساء، والإحسان إليهن، والصبر على عوج أخلاقهن.
- الحديث الحادي عشر، برقم: (٣٣) يعمل به في عدم ضرب النساء الضرب الشديد من غير مبرر شرعي.
- الحديث الثاني عشر، برقم: (٣٤) يعمل به في: جواز الضرب الخفيف للنساء تأديبا في غير الوجه.
- الحديث الثالث عشر، برقم: (٣٦) يعمل به في: أن المرأة لا يمنعها الحياء من السؤال عن أمر دينها، وإقامة عبادة ربها على الوجه الشرعي.

ج – أحاديث مرسلة ضعيفة لها أصول صحيحة يعمل بها، أي: ثبتت أحاديث صحيحة لمتونها، وعددها: (٥) خمسة أحاديث، وهي كالتالي:

- الحديث الأول، برقم: (٦) يعمل به في جزء منه في: مشروعية العقيقة عن المولود.
- الحديث الثاني، برقم: (٧) يعمل به في: استحباب العقيقة عن المولود، وحلق رأسه يوم السابع، والتصدق بوزن شعره.
- الحديث الثالث، برقم: (٨) يعمل به في: جواز تسمية المولود حين يولد، أو في اليوم السابع من ولادته.
- الحديث الرابع، برقم: (١٩) يعمل به في تعليم الصبيان الصلاة.
- الحديث الخامس، برقم: (٢٥) يعمل به في: أن جماع الزوجة صدقة.

٩– أبرزت هذه الدراسة المنهجية باختصار مفيد الدلالة الفقهية لكل حديث مرسل ارتقى إلى درجة القبول، بموصوله، أو بشواهده، وعددها: (١٨) ثمانية عشر حديثا مرسلا، وقد ورد ذكر أرقامها في فقرة: (أ) وفقرة: (ب).

١٠- توصلت هذه الدراسة أن بقية المراسيل وعددها: (٢٠) عشرون حديثا مرسلا لا يعمل بها، لكونها باقية على إرسالها، والمرسل كالمنقطع ضعيف لا يحتج به، منها مع ضعف إرسالها ضعيفة جدا؛ لشدة ضعف راويها، أو لنكارة متونها، وقد رويت في مواضع ورودها برقم: (١١): (١٢): (١٤): (١٦): (١٨): (٢٠): (٢١): (٢٢): (٢٣): (٢٦): (٢٩): (٣٠): (٣٢): (٣٥): (٣٧): (٣٨): (٣٩): (٤٠): (٤١): (٤٣).

ثانيا: التوصيات:

١- جمع المراسيل من كتب الحديث رواية، ودراستها دراسة نقدية، للحكم عليها من حيث: القبول، أو الرد، وإظهار الفوائد الفقهية للمقبول منها.

وأما مراسيل ابن أبي الدنيا فأنا مستمر بدراستها وتخريجها، إن شاء الله تعالى سأواصل بدراسة جميع المراسيل في كتب ابن أبي الدنيا المطبوعة.

٢- تحقيق بقية كتب ابن أبي الدنيا المخطوطة المصنفة في روايات الأحاديث، والآثار، وإخراجها بالطباعة الحديثة إلى الوجود؛ ليجمع منها الأحاديث المرسلة والحكم عليها بالدراسة النقدية، سندا، ومتنا، وتخريجا، لمعرفة المقبول منها من المردود.

٣- الاهتمام بدراسة علمية للحافظ ابن أبي الدنيا، بعنوان: (الحافظ ابن أبي الدنيا وجهوده في علم الحديث).

وأسأل الله تعالى القادر على كل شيء أن يجعل خير أعمالنا خواتمها، وأن يتقبلها، وأن يوفقني للقيام بما أوصيت به في هذا البحث خدمة لسنة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

الفهارس

واشتملت على:

- أولا: فهرس الآيات القرآنية.
- ثانيا: فهرس الأحاديث النبوية.
- ثالثا: فهرس الآثار.
- رابعا: فهرس الرواة المترجم لهم.
- خامسا: فهرس الأماكن والبلدان.
- سادسا: فهرس الكلمات الغريبة.
- سابعا: فهرس المصادر والمراجع.
- ثامنا: فهرس موضوعات البحث.

أولا: فهرس الآيات القرآنية

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
	٢-سورة البقرة		
١	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ...﴾	٢٥١	٢٠٥
	٩-سورة التوبة		
٢	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾	١٠٣	١٨٩
	١٩-سورة مريم		
٣	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾	٨٣	٢٢
	٢٤-سورة النور		
٤	﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ...﴾	٦٣	ز
	٦٤-سورة التغابن		
٥	﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ ۚ وَٱللَّهُ عِندَهُۥٓ ...﴾	١٥	١٣٨

ثانيا: فهرس الأحاديث النبوية

م	طرف الحديث	الصفحة
١	((أتت امرأة النبي – صلى الله عليه وسلم – فقالت ..))	٢٨٤
٢	((أَتَعْرِفُهَا قَالَ لَا، قَالَ أَفَرَحِمْتَهَا، رَحِمَكَ اللهُ ثلاثا))	١٧٥
٣	((أَخْبَرَكَ أَنَّهُ وُلِدَ لَكَ غُلَامٌ ، قَالَ نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ..))	١٤٢
٤	((إذا أنفق الرجل على أهله في غير إسراف ولا إقتار ..))	٥٩
٥	((إذا بلغ أولادكم سبع سنين فعلموهم الصلاة، فإذا ..))	١٧٩
٦	((إِذَا بَلَغَ أَوْلَادُكُمْ سَبْعَ سِنِينَ فَمُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ، فَإِذَا ..))	١٧٧
٧	((إذا ضرب أحدكم فليتجنب الوجه))	٢٨١
٨	((إذا قالت المرأة لزوجها ما رأيت منك خيرا قط ..))	٢٩٦
٩	((إذا قالت المرأة لزوجها والله ما رأيت منك خيرا قط..))	٢٩٨
١٠	((إذا كان يوم سابعه، فأهريقوا عنه دما، وأميطوا ..))	٩١
١١	((ارتحلني ابني، فكرهت أن أعجله))	١٤٩
١٢	((استوصوا بالنساء خيرا، فإنهن عندكم عوان ، ..))	٢٦٥
١٣	((أعطيت سائر ولدك مثل هذا ، قال لا، قال فاتقوا الله..))	٦٨
١٤	((اغسلي عن وجه أسامة دماءه، وخرج إلى الصلاة، ..))	١٦٢

م	طرف الحديث	الصفحة
١٥	((اغسلي وجه أسامة، فنظر إلي وأنا أنقيه ، ..))	١٦٩
١٦	((أفضل دينار ينفقه الرجل، دينار ينفقه على عياله..))	٥٧
١٧	((ألا عدلت بينهما))	٦٦
١٨	((ألا وستوصوا بالنساء خيرا، فإنما هن عوان عندكم...))	٢٦٦
١٩	((إلام يجلد أحدكم امرأته جلد العبد، ولعله يضاجعها ..))	٢٨٠
٢٠	((أمر بالعقيقة التي عقتها فاطمة عن الحسن والحسين ..))	٧٧
٢١	((أمرنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أن نعق ..))	٨٠
٢٢	((أُمُّكَ هِيَ قَالَ لَا، قَالَ أُخْتُكَ هِيَ قَالَ لَا، قَالَ ..))	١٧٣
٢٣	((أمك هي قال لا، قال أختك هي قال لا، قال ..))	١٧٢
٢٤	((أُمُّكَ هِيَ قَالَ لَا، قَالَ أُخْتُكَ، قَالَ لَا، قَالَ ..))	١٧١
٢٥	((أميطي عنه الأذى، فتقذرته ، فجعل يمص عنه ..))	١٦٦
٢٦	((أن أبا أسيد ، أتى النبي – صلى الله عليه وسلم ..))	٩٢
٢٧	((إِنَّ ابْنِي هَذَا ارْتَحَلَنِي ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُعَجِّلَهُ حَتَّى ..))	١٤٤
٢٨	((إن ابني هذا ارتحلني، فكرهت أن أعجله حتى ..))	١٤٥
٢٩	((إِنَّ اللَّهَ – عَزَّ وجلَّ – لِيَحفظُ المرءَ الْمُسلمَ مِن بَعدِهِ ..))	٢٠٠
٣٠	((إِنَّ اللهَ تَعَالَى إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً أَحَبَّ أَنْ ..))	٢١٥

م	طرف الحديث	الصفحة
٣١	((إن الله –عز وجل– إذا أنعم على عبده نعمة يحب ..))	٢١٨
٣٢	((إِنَّ اللَّهَ عزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ أَنْ تُرَى أَثَرُ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ ..))	٢١٠
٣٣	((إن الله ليدفع بالمسلم الصالح عن مائة أهل بيت ..))	٢٠٥
٣٤	((إن الله ليُصلح بصلاح الرجل المسلم ولدَه وولد ولدِه..))	٢٠٢
٣٥	((أن النبي – صلى الله عليه وسلم – صلى على ..))	٢٤٨
٣٦	((أن النبي – صلى الله عليه وسلم – صلى على ..))	٢٤٦
٣٧	((أن النبي – صلى الله عليه وسلم – صلى على ..))	٢٥٠
٣٨	((أن النبي – صلى الله عليه وسلم – عق عن ..))	٧٣، ٧٤، ٨٢
٣٩	((أن النبي – صلى الله عليه وسلم –كان إذا قدم ..))	١٥٧
٤٠	((أن النبي – صلى الله عليه وسلم –كان إذا قدم ..))	١٥٥
٤١	((أن النبي – صلى الله عليه وسلم –كبر على ..))	٢٥٣
٤٢	((أن النبي – صلى الله عليه وسلم –كبر على ..))	٢٥١
٤٣	((أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بتسمية المولود ..))	٩١
٤٤	((أن النبي صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن ..))	٧٩
٤٥	((أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم من سفر فقبل ..))	١٥٢
٤٦	((إن الولد لفتنة لقد قمت وما أعقل))	١٣٣

م	طرف الحديث	الصفحة
٤٧	((إن الولد لفتنة ولقد نزلت إليه وما أدري أين هو))	١٤٠
٤٨	((إن الولد لفتنة، لقد قمت إليه وما أعقل))	١٣٥
٤٩	((أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَبِيًّا، فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللهِ، أَلِهَذَا ..))	٣٠٧
٥٠	((أن امرأة سألت النبي – صلى الله عليه وسلم – ..))	٢٨٦
٥١	((أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أمر فاطمة ..))	٧٨
٥٢	((أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – صلى ..))	٢٥٣
٥٣	((أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – صلى ..))	٢٤٧
٥٤	((أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عق ..))	٧٣
٥٥	((أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عق ..))	٧٢
٥٦	((أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عق ..))	٧٢، ٧٣
٥٧	((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَانَ يَسِيرُ ..))	٣٠٦
٥٨	((إن كان خرج يسعى على ولده صغارا فهو في ..))	٤٦
٥٩	((إن كان يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في ..))	٣٥
٦٠	((إنْ كانَ يسعى على أبوينِ كبيرينِ لَهُ ليغنيهما فهو ..))	٣٠
٦١	((إن من شهداء أمتي ... – وذكر آخرهم – ..))	٢٩٥
٦٢	((أنه صلى الله عليه وسلم سمى الحسن والحسين ..))	٩١

م	طرف الحديث	الصفحة
٦٣	((أنه عق عن الحسن وحلق رأسه، وتصدق بوزن ..))	٧٨
٦٤	((أنه عليه الصلاة والسلام تيمم لرد السلام))	١٢٢
٦٥	((أنه ولد له غلام فأتي به النبي – صلى الله عليه وسلم ..))	٩٢
٦٦	((إني لأكره أن أرى الرجل ثائرا قد فض رقبته قائما ..))	٢٧٤
٦٧	((أو ليس في سبيل الله إلا من قتل ثم قال من خرج ..))	٣٧
٦٨	((أو ما في سبيل الله إلا من قاتل، أو قال غزا من ..))	٣٧
٦٩	((أيما امرأة ماتت جمعا لم تطمث دخلت الجنة))	٢٩١
٧٠	((أيما امرأة ماتت جمعا لم تطمث دخلت الجنة))	٢٩٣
٧١	((أيها الناس لقد قمت وما أعقل))	١٣٥
٧٢	((بِمَ يضرب أحدكم امرأته ضرب الفحل، أو العبد، ..))	٢٨٠
٧٣	((خير الرجال الغيور على أهله، الحصان من غيره، ..))	٢٨٢
٧٤	((خير لهو المؤمن السباحة، وخير لهو المرأة المغزل))	٢٣٢
٧٥	((الدنيا متاع وخير متاعها امرأة تعين زوجها على الآخرة..))	١٢٤
٧٦	((الدنيا متاع، خير متاع الدنيا المرأة الصالحة))	١٢٤
٧٧	((الراكب خلف الجنازة، والماشي حيث شاء منها..))	٢٥٧
٧٨	((رُبَ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الْآخِرَةِ)	٢٣٨

م	طرف الحديث	الصفحة
٧٩	((ربط قرنا من قرون عائشة رضي الله عنها بالسرير ..))	٣٠٣
٨٠	((رحم الله والدا أعان ولده على بره بالإفضال عليه))	١٣١
٨١	((رحم الله والدا أعان ولده على بره))	١٢٧، ١٢٩
٨٢	((رحم الله والدا أعان ولده على بره، قالوا كيف يا ..))	١٣٠
٨٣	((الساعي على والديه؛ ليكفهما، أو يغنيهما عن ..))	٦٢
٨٤	((الساعي على والديه؛ ليكفهما، أو يغنيهما عن ..))	٤٢
٨٥	((سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتن، وماذا فتح ..))	٢٤٣
٨٦	((سمى حسينا يوم سابعه، وإنه اشتق من حسن ..))	٩٠
٨٧	((صدق الله ﴿إِنَّمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ ..))	١٣٨
٨٨	((صلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – على ..))	٢٥٥
٨٩	((ضرب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مثل ..))	٥٤
٩٠	((ضرب مثل الذي يعطي ماله كله، ويقعد كأنه ..))	٥٠
٩١	((الطفل يُصلى عليه))	٢٥٧
٩٢	((عق رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن ..))	٨٠
٩٣	((عق رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن ..))	٧٢
٩٤	((عق رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن ..))	٨٤

م	طرف الحديث	الصفحة
٩٥	((عق عن الحسن كبشا وعن الحسين كبشا))	٨٠
٩٦	((عق عن الحسن والحسين بكبش كبش، وحلق ..))	٧٤
٩٧	((عَلِّمُوا أَبْنَاءَكُمُ السِّبَاحَةَ وَالرَّمْيَ، وَالْمَرْأَةَ الْمِغْزَلَ))	٢٣١
٩٨	((عَلِّمُوا أَوْلَادَكُمُ الصَّلَاةَ إِذَا بَلَغُوا سَبْعًا، فَإِذَا بَلَغُوا ..))	١٨١
٩٩	((علموا أولادكم الصلاة وهم أبناء سبع))	١٨٥
١٠٠	((عمل الأبرار من الرجال من أمّتي الخياطة، وعمل ..))	٢٣٦
١٠١	((عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة، لا ..))	٨٢
١٠٢	((عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة))	٨١
١٠٣	((عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَقِيَ رَكْبًا بِالرَّوْحَاءِ..))	٣٠٨
١٠٤	((الغلام يسمى يوم سابعه))	٩١
١٠٥	((فاتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمانة الله..))	٢٦٦
١٠٦	((فأعطى الرِّجْل القابلة))	٧٩
١٠٧	((فإن النبي – صلى الله عليه وسلم – صلى على ..))	٢٤٥
١٠٨	((فهلا عدلت بينهما))	٦٦
١٠٩	((فهلا على فخذك الأخرى، فحملها على ..))	٦٣
١١٠	((قَاتَلَ اللَّهُ الشَّيطَانَ، إِنَّ الْوَلَدَ فِتْنَةٌ، واللَّهِ ما علِمتُ ..))	١٣٩

م	طرف الحديث	الصفحة
١١١	((قد أحسن الله بنا إذ لم يكن أسامة جارية، ولو ..))	١٦٠
١١٢	((قد أحسن بنا إذ لم يكن جارية))	١٦٢
١١٣	((كان الرجال نهوا عن ضرب النساء، ثم شكوهن ..))	٢٧٥
١١٤	((كان بين النبي – صلى الله عليه وسلم – وبين ..))	٣٠٠
١١٥	((كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إذا رجع ..))	١٥٢
١١٦	((كان قد نهي الرجال عن ضرب النساء، ثم ..))	٢٧٦
١١٧	((كبشين كبشين))	٨٣
١١٨	((كل غلام مرتهن بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه، ..))	٨٤
١١٩	((كُلُوا وَاشْرَبُوا وَتَصَدَّقُوا فِي غَيْرِ سرف ولا مَخِيلَةٍ، إِنَّ ..))	٢١٦
١٢٠	((كُنَّ عَجائزُ بِالْمدينَةِ يَأْتِينَ بلَبَنٍ لَهُنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى ..))	٣١٠
١٢١	((لا أحب العقوق))	٨١
١٢٢	((لا تضربوا إماء الله))	٢٧٧
١٢٣	((لا تعقي عنه، ولكن احلقي شعر رأسه ثم تصدقي ..))	٨٦
١٢٤	((لا تعلموا نساءكم الكتابة، ولا تسكنوهن العلالي))	٢٣٢
١٢٥	((لا تكرهوا البنات فإنهن المؤنسات المجهزات ..))	٩٨
١٢٦	((لا تكرهوا البنات فإنهن المؤنسات المحقرات))	١٠٢

م	طرف الحديث	الصفحة
١٢٧	((لا تكرهوا البنات، فإنهن المجهزات المؤنسات))	٩٩
١٢٨	((لا تكرهوا البنات، فإنهن المؤنسات الغاليات)	٩٤
١٢٩	((لا تكرهوا البنات، فإنهن المؤنسات الغاليات))	١٠٠
١٣٠	((لا تكرهوا البنات، فإنهن المؤنسات المجملات))	٩٦
١٣١	((لا تنزلوهن الغرف ولا تعلموهن الكتابة – يعني النساء ..))	٢٣٥
١٣٢	((لا يكون لأحدكم ثلاث بنات أو ثلاث ..))	١١٢
١٣٣	((لا يكون لأحدكم ثلاث بنات أو ثلاث ..))	١٠٥
١٣٤	((لَا، وَلَكِنَّ ابْنِي ارْتَحَلَنِي، فَكَرِهْتُ أَنْ أُعَجِّلَهُ حَتَّى ..))	١٤٩
١٣٥	((لَقَدْ أُحْسِنَ بِنَا إِذْ لَمْ تَكُ جَارِيَةً، وَلَوْ كُنْتَ ..))	١٦٨
١٣٦	((لقد أطاف بآل محمد الليلة سبعون امرأة، ..))	٢٧٧
١٣٧	((لقد توفي إبراهيم ابن رسول الله وهو ابن ثمانية ..))	٢٤٨
١٣٨	((لما مات إبراهيم ابن النبي – صلى الله عليه وسلم ..))	٢٤٧
١٣٩	((لما مات إبراهيم ابن رسول الله – صلى الله عليه وسلم ..))	٢٥٤
١٤٠	((لَوْ أَنَّ أُسَامَةَ جَارِيَةٌ لَحَلَّيْتُهَا وَزِينَتُهَا حَتَّى أُنْفِقَهَا))	١٦٥
١٤١	((لو كنت سويت بينهما))	٦٤
١٤٢	((ليس أحد من أمتي يعول ثلاث بنات أو ثلاث ..))	١١٤

م	طرف الحديث	الصفحة
١٤٣	((ما أحب أن أرى الرجل ثائرا فريص عصبة رقبته ..))	٢٧٥
١٤٤	((ما رأيت أحدا أشبه سمتا ودلا وهديا برسول الله ..))	١٥٨
١٤٥	((ما ضرب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ..))	٢٨٠
١٤٦	((ما قلتم قلنا كذا وكذا قال أما إنه إن كان يسعى ..))	٤٣
١٤٧	((ما من دينار أعظم أجرا من دينار تنفقه على أهلك ..))	٥٦
١٤٨	((ما من عبدٍ مؤمِنٍ تركَ ذرّيَّةً مؤمِنةً تعبُدُ اللَّهَ وحدَهُ ..))	٢٥٩
١٤٩	((مَا نَحَلَ وَالِدٌ وَلَدًا أَفْضَلَ مِنْ أَدَبٍ حَسَنٍ))	١٩٧
١٥٠	((مَا نَحَلَ وَالِدٌ وَلَدًا نُحْلًا أَفْضَلَ مِنْ أَدَبٍ حَسَنٍ))	١٩٢
١٥١	((ما نحل والد ولدا نحلا أفضل من أدب حسن))	١٩٨
١٥٢	((ما نحل والد ولده نحلا أفضل من أدب حسن))	١٩٥
١٥٣	((ماذا فتح الليلة من الخزائن وماذا وقع من الفتن كم ..))	٢٤٢
١٥٤	((مثل الذي يعطي ماله كله، ثم يقعد كأنه ورث كلالة))	٥٢، ٥٣
١٥٥	((مُرُوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ، وَإِذَا بَلَغَ ..))	١٨٣
١٥٦	((مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ، ..))	١٨٧
١٥٧	((مروا صبيانكم بالصلاة))	١٧٩
١٥٨	((مسكين مسكين رجل ليست له امرأة، قيل يا ..))	١٢٣

م	طرف الحديث	الصفحة
١٥٩	((مسكين، مسكين، مسكين رجل ليست له امرأة، ..))	١٢١
١٦٠	((من ابتلى من هذه البنات بشيء فأحسن إليهن، كن ..))	١١٣
١٦١	((من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليفعل))	٨٨
١٦٢	((من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليفعل، ..))	٨١
١٦٣	((مَنْ أُعْطِيَ خَيْرًا فَرُئِيَ عَلَيْهِ سُمِّيَ حَبِيبَ اللَّهِ مُحَدِّثًا ..))	٢٠٧
١٦٤	((من أعطي خيرا فلم يُرَ عليه سُمّي بغيض الله ..))	٢٠٩
١٦٥	((من أكرم زوجته فإنما يكرم الله –عز وجل–))	٢٦٨
١٦٦	((مَنْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ نِعْمَةً، فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُرَى ..))	٢١٤
١٦٧	((من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه))	٣٠٨
١٦٨	((من سعى على والديه ففي سبيل الله، ومن سعى ..))	٦٢
١٦٩	((من سعى على والديه ليعفهما ففي سبيل الله، ..))	٦٢
١٧٠	((من عال ثلاث بنات فأدبهن وزوجهن وأحسن ..))	١١٢
١٧١	((من عال ثلاث بنات يَكفِيهِنَّ ويرحَمُهُنَّ ويَرْفُقُ بِهِنَّ، ..))	١١٧
١٧٢	((من عال ثلاث بنات يَكْفِيْهِنَّ، ويَرْحَمُهُنَّ ويَرْفُقُ بِهِنَّ..))	١١٦
١٧٣	((من عال جاريتين حتى يبلغا جاء يوم القيامة أنا ..))	١١٤
١٧٤	((من كان له ثلاث بنات أو مثلهن من الأخوات ..))	١١٨

م	طرف الحديث	الصفحة
١٧٥	((من كان له ثلاث بنات فصبر على لَأْوائهن ، وسرَّائِهن..))	١١٥
١٧٦	((من كان له ثلاث بنات، أو ثلاث أخوات، فاتقى الله..))	١١٤
١٧٧	((من كان له ثلاث بنات، فصبر عليهن ..))	١١٥
١٧٨	((من كانت له ثلاث بنات، أو أخوات، فكفهن ..))	١١١
١٧٩	((من كثر عياله، كثر شياطينه، ومن كثر ماله كثر همه..))	٢٦٣
١٨٠	((من كُنَّ له ثلاث بنات يُؤْوِيهِنَّ ويَرْحَمُهُنَّ، ..))	١١٧
١٨١	((نِعْمَ لَهْوُ الْمَرْأَةِ الْمِغْزَلُ))	٢٢٥
١٨٢	((نعم لهو المرأة المغزل))	٢٣٤
١٨٣	((نعم لهو المؤمنة المغزل، ونعم لهو المؤمن السباحة))	٢٣٠
١٨٤	((نَهَى رَسُولُ اللَّه – صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسلَّم – أَنْ ..))	١٩٠
١٨٥	((نهى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن ..))	٢٧٥
١٨٦	((هَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا قَرَابَةٌ قَالَ لَا، قَالَ فَعَرَفْتَهَا قَالَ لَا..))	١٧٤
١٨٧	((هَلْ صُمْتَ الْيَوْمَ، وَتَصَدَّقْتَ قَالَ فَقُمْ فَاذْهَبْ ..))	٢٢٢
١٨٨	((والمرأة تموت بجمع شهيدة))	٢٩٤
١٨٩	((والنفساء بِجُمعْ شهادة))	٢٩٤
١٩٠	((وتصدق بزنة شعورهما ورقا))	٨٥

م	طرف الحديث	الصفحة
١٩١	((وحلق رؤوسهما يوم السابع))	٨٤
١٩٢	((وختنهما لسبعة أيام))	٧٣
١٩٣	((وفي بضع أحدكم صدقة، قالوا يا رسول الله أيأتي ..))	٢٢٤
١٩٤	((وكان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – خيرهم ..))	٢٧٩
١٩٥	((وكان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – خيرهم، ..))	٢٨٠
١٩٦	((ولد لي الليلة غلام، فسميته باسم أبي إبراهيم))	٩٢
١٩٧	((ولد لي غلام فأتيت به النبي – صلى الله عليه وسلم ..))	٩٣
١٩٨	((وما سبيل الله إلا من قتل من سعى على والديه ..))	٤٠
١٩٩	((ومن سعى على ثلاث بنات فهو في الجنة وكان ..))	١١٦
٢٠٠	((يا فاطمة احلقي رأسه، وتصدقي بزنة شعره فضة..))	٧٩
٢٠١	((يا فاطمة احلقي راسه، وتصدقي بزنة شعره فضة، ..))	٧٩
٢٠٢	((يا فاطمة ما فعل لحم عقيقتكم))	٦٩
٢٠٣	((يدخل نساء الدنيا الجنة قبل الرجال، فيتصنعن..))	٢٨٨
٢٠٤	((يسمى الصبي يوم السابع))	٨٩، ٩١
٢٠٥	((يعق عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة))	٨٠

ثالثا: فهرس الآثار.

م	طرف الأثر	الصفحة
١	((أمرني محمد بن سيرين أن أسأل الحسن ممن سمع ..))	٨٥
٢	((إن الله ليصلح بصلاح العبد ولده، وولد ولده، ..))	٢٠٥
٣	((إن المرسل ليس بحجة))	٢٦
٤	((ما أنفق رجل على أهله في غير إسراف ولا إقتار ..))	٦١
٥	((هذا من كرائم الحديث وغرره))	١٢٠

رابعا: فهرس الرواة المترجم لهم.

م	العلم	الصفحة
١	إبراهيم بن إسحاق الصواف	١٥٥
٢	إبراهيم بن بشار الرمادي البصري	١٦١
٣	إبراهيم بن راشد بن سليمان الأدمي	٢٩٦
٤	إبراهيم بن طهمان الخراساني	٤٣
٥	إبراهيم بن عثمان العبسي، الكوفي، قاضي واسط مشهور بكنيته أبو شيبة	٢٥٤
٦	إبراهيم بن عقبة بن أبو عياش، الأسدي مولاهم المدني، أخو موسى	٣٠٧
٧	إبراهيم بن محمد بن محمد بن الحسن بن ماويه	٥٣
٨	إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي، البصري	١٤٧
٩	إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي الفراء الرازي، يلقب الصغير	١٦٩
١٠	إبراهيم بن ميسرة الطائفي	٣٧
١١	أبو الفضل عباس بن محمد بن حاتم الدوري البغدادي خوارزمي الأصل	٦١

م	العلم	الصفحة
١٢	أبو بكر بن أبو شيبة	١٤٦
١٣	أبو رافع القبطي مولى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – اسمه إبراهيم، وقيل أسلم، أو ثابت، أو هرمز	٨٥
١٤	أبو محمد عبده بن سليمان الكلابي، الكوفي	١٧٢
١٥	أبو معمر	٢٠٧
١٦	أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد، الدورقي، البغدادي	١٧٩
١٧	أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد الحيري، الشافعي	٣٩
١٨	أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك أبو بكر القطيعي	٢٠٨
١٩	أحمد بن جميل المروزي	٩٤
٢٠	أحمد بن زهير بن حرب	٩٤
٢١	أحمد بن عبد الأعلى الشيباني	٢٦٨
٢٢	أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي	٣٨
٢٣	أَحمَد بْن عبيد بْن إِسماعيل البصري الصفار	٩٨
٢٤	أحمد بن علي الرازي الحنفي	٢٥
٢٥	أحمد بن علي بن المثنى الموصلي	١٥٧
٢٦	أحمد بن علي بن مهدي بن صدقة الرقي	١٣٠

م	العلم	الصفحة
٢٧	أحمد بن محمد بن المغيرة بن سنان، الأزدي، العوهي الحمصي	٢٠١
٢٨	أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، الشيباني، المروزي	٢٣٠
٢٩	أحمد بن محمد بن صاعد بن محمد القاضي الصاعدي	٣٩
٣٠	أحمد بن منصور بن سيَّار البغدادي الرمادي	١١٠
٣١	أحمد بن يحيى بن إسحاق، البجلي الحلواني، ثم البغدادي	١٨٠
٣٢	الأحوص بن حكيم بن عمير العنسي، أو الهمداني	١٩٠
٣٣	أسباط بن محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن ميسرة، القرشي مولاهم	٢٠٠
٣٤	إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد	١٧٧
٣٥	إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن منيع البغوي، لقبه لؤلؤ، وقيل يؤيؤ	١٥٢
٣٦	إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، المروزي الحنظلي، المعروف بابن راهويه	٦٣
٣٧	إسحاق بن إسماعيل الطالقاني	٣٠
٣٨	إسحاق بن أسيد الخراساني	٤٢

م	العلم	الصفحة
٣٩	إسرائيل بن يونس ابن أبو إسحاق السبيعي الهمداني، الكوفي	٢٥٥
٤٠	إسماعيل بن أسد بن شاهين، البغدادي	٧٤
٤١	إسماعيل بن عبد الله بن مسعود العبدي الأصبهاني المعروف بسمويه	١٤٨
٤٢	إسماعيل بن عمرو البجلي	٢٠٣
٤٣	إسماعيل بن عياش بن سليم الحمصي العنسي	١٤٢
٤٤	إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح البغدادي الصفار	١١٠
٤٥	إسماعيل بن مسلم المكي البصري	٤٥
٤٦	إسماعيل بن مسلم قرابة السدي	١٥٥
٤٧	الأسود بن حفص المروزي	١٥٧
٤٨	أشعث بن عبد الملك الحمراني بصري	٣١١
٤٩	أم كرز الخزاعية الكعبية	٨٠
٥٠	أم كلثوم بنت أبو بكر الصديق	٢٧٥
٥١	أيوب ابن أبو تميمة كيسان السختياني البصري	٣٧
٥٢	أيوب بن بشير بن سعد الأنصاري، المعاوي المدني	١١٠

م	العلم	الصفحة
٥٣	أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص، المكي الأموي	١٩٤
٥٤	بزيع بن حسان	٢٨٩
٥٥	بشر بن موسى بن صالح الأسدي البغدادي	٢٠٩
٥٦	بقية بن الوليد بن صائد بن كعب بن حريز الكلاعي الحميري الميتمي، الحمصي	٢٦٨
٥٧	بكر بن عبد الله، المزني	٢٠٧
٥٨	ثابت بن أسلم البناني البصري	١٤٩
٥٩	جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، الكوفي	٢٥٥
٦٠	جبير بن حية بن مسعود الثقفي، ابن أخي عروة بن مسعود	٢٥٦
٦١	جرير بن حازم الأزدي	١٤٨
٦٢	جرير بن عبد الحميد بن قرط، الضبي الكوفي	٣١
٦٣	جعفر بن حيان، العطاردي	٦٤
٦٤	جعفر بن صبيح الحمصي	٢٢٢
٦٥	جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث المخزومي العمري	٩٦
٦٦	جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث،	٦٠

م	العلم	الصفحة
	المخزومي	
٦٧	جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبو طالب الهاشمي، المعروف بالصادق	٧٦
٦٨	جعفر بن نصر العنبري	٢٣٢
٦٩	حبيب بن الشهيد الأزدي البصري	٨٥
٧٠	حزم بن أبو حزم مهران القطعي	٢٦٥
٧١	الحسن بن أبو الحسن البصري، واسم أبيه يسار، الأنصاري مولاهم	٦٠
٧٢	الحسن بن الجنيد البزار البغدادي، ويقال فيه الحسين بن الجنيد	١٩٠
٧٣	الحسن بن سعد بن معبد الهاشمي مولاهم الكوفي	١٤٤
٧٤	الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز الشيباني، بن النعمان بن عطاء، الإمام، الحافظ الثبت، الشيباني، الخراساني، النسوي	٢٩٣
٧٥	الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز، الشيباني، الخرساني	٢٩٢
٧٦	حسن بن صالح بن صالح بن حي، وهو حيان ابن شفي الهمداني الثوري	١٧٧
٧٧	الحسن بن عمر بن شقيق بن أسماء الجرمي البلخي،	١٥٦

م	العلم	الصفحة
	البصري	
٧٨	الحسين بن أحمد بن إبراهيم بن الحسين بن محمد شاذان، البغدادي البزار، الأصولي	١٧
٧٩	الحسين بن حريث الخزاعي مولاهم المروزي	٢٩٣
٨٠	الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبو طالب	٧٧
٨١	الحسين بن علي بن أبو طالب الهاشمي المدني	٧٩
٨٢	الحسين بن علي بن الوليد الجعفي، الكوفي المقرئ	٢٠٣
٨٣	حسين بن عمرو بن محمد العنقزي	١٧٣
٨٤	الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الله بن صالح بن شعيب بن فنجويه، أبو عبد الله الثقفي، الدينوري	٢٠٨
٨٥	الحسين بن واقد المروزي	١٥٣
٨٦	الحسين بن واقد المروزي القاضي	١٣٧
٨٧	حسين بن يزيد بن يحيى الطحان الأنصاري	٢٢٥
٨٨	حفص بن سليمان الأسدي البزار الكوفي الناضري، وهو حفص بن أبو داود القارئ صاحب عاصم	٢٠٥
٨٩	حفص بن عبد الله بن راشد النيسابوري	٤٣
٩٠	حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي الكوفي	٧٧

م	العلم	الصفحة
	القاضي	
٩١	الحكم بن عتيبة الكندي	٤٥
٩٢	الحكم بن عتيبة الكندي الكوفي	٢٥٤
٩٣	الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الثقفي الكوفي	٢٩١
٩٤	حماد بن سلمة بن دينار البصري	٢٩٧
٩٥	حمزة بن العباس بن حازم المروزي	٢٩١
٩٦	حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، الكوفي	١٧٧
٩٧	حميد بن نافع الأنصاري، المدني، يقال له حميد صفيرا	٢٧٤
٩٨	حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني وهو ابن عم أحمد بن محمد بن حنبل	٢٣٠
٩٩	حي بن يؤمن المصري	١٠٠
١٠٠	حيوة بن شريح بن صفوان التجيبي المصري	٤١
١٠١	خارجة بن مصعب، السرخسي	٧٥
١٠٢	خالد بن خداش بن عجلان الأزدي البصري	١٠٥
١٠٣	خالد بن عبد الله الواسطي الطحان	١١١
١٠٤	خالد بن معدان الكلاعي	٢٦٣

م	العلم	الصفحة
١٠٥	خصيف بن عبد الرحمن، الجزري، الحضرمي، من أهل حران، مولى بني أمية	٢٣٤
١٠٦	خلف بن هشام بن ثعلب البزار، المقرئ البغدادي	٢٦٥
١٠٧	خلف بن هشام بن ثعلب، المقرئ البغدادي	١٩٢
١٠٨	الخليل بن عمرو الثقفي، البزاز البغوي	٢٨٢
١٠٩	داود بن عبد الله بن أبو الكرام المدني، الهاشمي الجعفري	١١١
١١٠	ذكوان أبو صالح السمان الزيات	٢١٨
١١١	راشد بن سعد المقرائي، الحمصي	١٩١
١١٢	الربيع بن سبرة بن معبد الجهني المدني	١٨٣
١١٣	رزين بن معاوية بن عمار العبدري السرقسطي الأندلسي	١٢٤
١١٤	روح بن عبادة بن العلاء بن حسان، القيسي، البصري	٢١٤
١١٥	رياح بن عمرو القيسي الكوفي	٣٩
١١٦	زائدة بن قدامة، الثقفي	٢٦٦
١١٧	زائدة بن قدامة، الثقفي، الكوفي	٢٠٤
١١٨	زكريا بن يحيى بن صبيح اليشكري الواسطي المعروف بزحمويه	١٦٧

م	العلم	الصفحة
١١٩	زهير بن حرب بن شداد النسائي	١١٧
١٢٠	زهير بن معاوية بن حديج الحافظ، الجعفي، الكوفي	٣٠٦
١٢١	زياد المهزول، ويقال زياد المصفر، مولى مصعب بن الزبير	٥٩
١٢٢	زياد بن أبو حسان، النبطي، الواسطي	١٧٤
١٢٣	زياد بن أبو زياد الجصاص، الواسطي	٢١٥
١٢٤	زياد بن جبير بن حية الثقفي	٢٥٦
١٢٥	زيد بن أبو عتاب، ويقال زيد أبو عتاب، الشامي مولى معاوية، أو أخته أم حبيبة	١٣٩
١٢٦	زيد بن إسماعيل الصائغ البغدادي	١٥٥
١٢٧	زيد بن الحباب بن الريان العُكلي، الخرساني، ثم الكوفي	١٥٤
١٢٨	زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصاري الخزرجي، مشهور بكنيته أبو طلحة	٩٢
١٢٩	زيد بن عوف، ولقبه فهد بن عوف القطعي	٢٩٦
١٣٠	سالم بن أبو أمية المدني مولى عمر بن عبيد الله التميمي	٩٥
١٣١	سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، القرشي العدوي أبو عمر، أو أبو عبد الله المدني	١٩٧
١٣٢	سبرة بن معبد بن عوسجة بن حرملة بن سبرة الجهني	١٨١

م	العلم	الصفحة
١٣٣	السري بن يحيى بن السري ابن أخي هناد السري، الكوفي، الدارمي	٣٨
١٣٤	سعيد بن أبو سعيد الزبيدي، ويقال سعيد بن عبد الجبار الزبيدي، الحمصي	٢٧١
١٣٥	سعيد بن أبو هند الفزاري مولاهم	٩٥
١٣٦	سعيد بن المسيب بن حزن بن أبو وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم، القرشي، المخزومي	٢٨٣
١٣٧	سعيد بن إياس الجريري، البصري	٢٥٣
١٣٨	سعيد بن عبد الرحمن بن مكمل الأعشى الزهري المدني	١٠٩
١٣٩	سعيد بن عبيد الله بن جبير بن حية الثقفي، البصري	٢٥٦
١٤٠	سعيد بن مسعود المروزي	١٤٧
١٤١	سعيد بن يحمد الهمداني الثوري الكوفي	١٦٣
١٤٢	سعيد بن يعقوب الطالقاني	٢٤٦
١٤٣	سفيان بن حسين بن حسن الواسطي	١١٦
١٤٤	سفيان بن عيينة الهلالي	٥٠
١٤٥	سلمة بن دينار، الأعرج، الأفزر، التمار المدني القاص، مولى الأسود ابن سفيان	١٧٥
١٤٦	سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني	٣٩

م	العلم	الصفحة
١٤٧	سليمان بن بلال المدني	١١٨
١٤٨	سليمان بن حيان، الأحمر، الأزدي، الكوفي	٢٠٤
١٤٩	سليمان بن خلف بن سعيد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي، الذهبي،	٢٥
١٥٠	سليمان بن عمرو النخعي	٢٣٦
١٥١	سليمان بن عمرو بن الأحوص الجشمي	٢٦٦
١٥٢	سليمان بن كيسان الخرساني	٤١
١٥٣	سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي الكوفي	٣١
١٥٤	سنان بن هارون البُرْجُمي، الكوفي، أخو سيف بن هارون	٣١٠
١٥٥	سهيل بن أبو صالح السمان المدني، واسم أبو صالح ذكران	١٠٧
١٥٦	سوّاَر بن داود المزني الصيرفي، البصري صاحب الحلي	١٨٥
١٥٧	سويد بن سعيد بن سهل، الحدثاني الأنباري	٦٩
١٥٨	شبابة بن سوار المديني	٧٥
١٥٩	شبيب بن غرقدة	٢٦٦
١٦٠	شداد بن الهاد بن عبد الله بن جابر بن بشر، الليثي حليف بني هاشم، واسم الهاد أسامة بن عمرو	١٤٨

م	العلم	الصفحة
١٦١	شريك بن عبد الله بن أبو شريك النخعي، الكوفي، القاضي	٣٤
١٦٢	شعبة بن الحجاج بن الورد، العتكي مولاهم، الواسطي ثم البصري	٢١٤
١٦٣	شعيب بن إسحاق بن عبد الرحمن الأموي مولاهم البصري، ثم الدمشقي	٢٣٥
١٦٤	شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص الطائفي	١٨٧
١٦٥	شيبان بن عبد الرحمن التميمي، مولاهم النحوي، البصري	٥٩
١٦٦	صدقة بن الفضل المروزي	٢٤٣
١٦٧	ضمرة بن حبيب بن صهيب، الزبيدي، الحمصي	٢٦٤
١٦٨	ضمرة بن ربيعة الفلسطيني، الرملي، مولى علي بن أبو حملة	٣٠٣
١٦٩	طاووس بن كيسان اليماني الحميري مولاهم الفارسي	٥٢
١٧٠	طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي	٢٢٣
١٧١	عامر بن شراحيل الشعبي	١٢٨
١٧٢	عامر بن صالح بن رستم ابن أبو عامر الخزَّاز المزني البصري	١٩٢

م	العلم	الصفحة
١٧٣	العباس بن الفضل بن يونس الأسفاطي البصري	٣٨
١٧٤	عباس بن ذريح الكلبي الكوفي	١٦٥
١٧٥	عبد الأعلى بن مسهر الغساني، الدمشقي	٢٥٩
١٧٦	عبد الحميد بن سليمان، الخزاعي الضرير، المدني	١٧٥
١٧٧	عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أويس، الأصبحي، ابن أبو أويس، مشهور بكنيته كأبيه أبو أويس	٢٤٧
١٧٨	عبد الرحمن بن أبو ليلى الأنصاري، المدني ثم الكوفي	٤٦
١٧٩	عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث، الواسطي، القرشي، ويقال الكوفي	١٢٧
١٨٠	عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن القرشي المدني، نزيل البصرة، ويقال له عباد بن إسحاق، وعباد لقب	١٣٨
١٨١	عبد الرحمن بن صالح الأزدي، الكوفي	١٣٣
١٨٢	عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي	١٣٥
١٨٣	عبد الرحمن بن مالك بن مغول	٢٥٢
١٨٤	عبد الرحمن بن محمد بن سلام بن ناصح البغدادي، الطرسوسي	١٤٦

م	العلم	الصفحة
١٨٥	عبد الرحمن بن نافع، ويعرف بدرخت مولى بني هاشم	١٥٣
١٨٦	عبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدني مولى ربيعة بن الحارث	٥٣
١٨٧	عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني	١١٠
١٨٨	عبد العزيز بن صهيب البناني الأعمى	٤٣
١٨٩	عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى العامري الأويسي المدني	١١١
١٩٠	عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي المدني	١٠٦
١٩١	عبد الكريم بن رشيد، ويقال ابن راشد، البصري	٤٢
١٩٢	عبد الله بن أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي	٧٨
١٩٣	عبد الله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة	٦٤
١٩٤	عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي المكي	١٧٣
١٩٥	عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي المروزي	١٣٧
١٩٦	عبد اللَّه بن جعفر بن أَحمَد بن فارس، الأصبهانيّ	١٤٨
١٩٧	عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، المديني، والد علي بن المديني	٨٩
١٩٨	عبد الله بن داود بن عامر الهمداني الخريبي	١٧٩

م	العلم	الصفحة
١٩٩	عبد الله بن ذكوان الإمام أبو الزناد المدني	٥٣
٢٠٠	عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي	٥٧
٢٠١	عبد الله بن سعيد بن أبو هند الفزاري، المدني	٩٦
٢٠٢	عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي	١٤٥
٢٠٣	عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني	٥٢
٢٠٤	عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، المدني	٢٧٧
٢٠٥	عبد الله بن عمرو بن أبو الحجاج، التميمي، المقعد، المِنْقَري، واسم أبو الحجاج ميسرة	٣٠١
٢٠٦	عبد اللَّه بن عمرو بن العاص	١٨٧
٢٠٧	عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي	٩٩
٢٠٨	عبد الله بن محمد بن أبو شيبة الكوفي، واسطي الأصل	٣٠٧
٢٠٩	عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان،	٨٣
٢١٠	عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمي	٨٦
٢١١	عبد الله بن معاذ الصنعاني اليماني	٦٦
٢١٢	عبد الله بن معاوية بن موسى الجُمَحِي	١٢١
٢١٣	عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي المصري الفقيه	١٠١
٢١٤	عبد الله بن وهب بن مسلم، القرشي مولاهم المصري	٢٤٨

م	العلم	الصفحة
	الفقيه	
٢١٥	عبد الله بن يزيد المقرئ	٤١
٢١٦	عبد الله بن يسار أبو محمد البهي، مولى مصعب بن الزبير القرشي، الأسدي	١٦٠
٢١٧	عبد الله بن يعقوب بن إسحاق المدني	٢٤٠
٢١٨	عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبو رواد الأزدي، المكي	٢١٠
٢١٩	عبد الملك بن الربيع بن سبرة بن معبد الجهني	١٨٢
٢٢٠	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي	٩٠
٢٢١	عبد المؤمن بن عبيد الله، السدوسي، البصري	١٧٤
٢٢٢	عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان، العنبري مولاهم، التَنوري، البصري	٣٠١
٢٢٣	عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان العُرْضي، الحمصي	٢٣٥
٢٢٤	عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي البصري	٣٧
٢٢٥	عبدة بن سليمان الكلابي، الكوفي، يقال اسمه عبد الرحمن	٢٧٩
٢٢٦	عبيد الله بن جرير بن جبلة بن أبو رواد، العتكي، البصري	٣٠١
٢٢٧	عبيد الله بن عمر الجشمي بن ميسرة القواريري،	١٩٢

م	العلم	الصفحة
	البصري	
٢٢٨	عبيد بن إسحاق العطار، الكوفي	٢٣١
٢٢٩	عبيد بن جريج التيمي مولاهم المدني	١٣٩
٢٣٠	عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي المسعودي الكوفي	٦٠
٢٣١	عثمان بن عبد الرحمن بن عمر بن سعد بن أبو وقاص، القرشي الزهري، الوقاصي	٢٠٢
٢٣٢	عثمان بن عطاء بن أبو مسلم الخراساني، المقدسي	٣٠٤
٢٣٣	عثمان بن عمر بن أبو بكر الكردي، الدويني الأصل	٢٦
٢٣٤	عروة بن الزبير بن العوام	٩٧
٢٣٥	عطاء بن أبو رباح القرشي المكي	١٢٩
٢٣٦	عطاء بن أبو مسلم الخرساني، البلخي	٢٦٠
٢٣٧	عطاء بن السائب بن مالك، ويقال زيد، ويقال يزيد الثقفي، الكوفي	٢٨٤
٢٣٨	عطاء بن عجلان الحنفي، البصري، العطار	٢٥١
٢٣٩	عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي الصفار البصري	١١١
٢٤٠	عكرمة مولى ابن عباس	١٥٣

م	العلم	الصفحة
٢٤١	علي بن إبراهيم اليشكري، الواسطي	٢٣٨
٢٤٢	علي بن أحمد بن عبدان الشيرازي	٩٨
٢٤٣	علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي	٥٠
٢٤٤	علي بن الحسن بن شقيق المروزي	٢٤٥
٢٤٥	علي بن الحسين بن علي بن أبو طالب، الهاشمي زين العابدين	٧١
٢٤٦	علي بن حرب بن محمد بن علي الطائي الموصلي	١٠٢
٢٤٧	علي بن حكيم بن ذبيان الأودي الكوفي	٣٤
٢٤٨	علي بن داود أبو المتوكل الناجي البصري	٤٧
٢٤٩	علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن جدعان الأعمى القرشي البصري	١١٧
٢٥٠	علي بن سعيد بن بشير الرازي الحافظ	١٥٦
٢٥١	علي بن شعيب بن عدي، السمسار، البزاز البغدادي	٢١٠
٢٥٢	علي بن محمد بن عبد الله بن بشران الأموي المعدل	١١٠
٢٥٣	علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي الهاشمي، يلقب الرضا	١٣٠
٢٥٤	عمر بن بكير	١٤٢

م	العلم	الصفحة
٢٥٥	عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبو العاص الأموي	٣٠٢
٢٥٦	عمران بن ملحان العطاردي، مشهور بكنيته أبو رجاء	٢١٤
٢٥٧	عمرو بن الأحوص	٢٦٦
٢٥٨	عمرو بن الحصين العقيلي الكلابي، ويقال الباهلي، البصري، ثم الجزري	٢٣٣
٢٥٩	عمرو بن دينار البصري الأعور قهرمان آل الزبير	١٩٦
٢٦٠	عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية، القرشي الأموي المعروف بالأشدق	١٩٤
٢٦١	عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي	١٨٦
٢٦٢	عمرو بن عاصم بن عبيد الله، الكلابي، القيسي، البصري	٢٤٧
٢٦٣	عمرو بن عاصم بن عبيد، الكلابي، القيسي، البصري	١٤٥
٢٦٤	عمرو بن محمد العنقزي، الكوفي	١٧٣
٢٦٥	عيسى بن خالد	٢١٧
٢٦٦	عيسى بن يونس بن أبان الفاخوري الرملي	٥٣
٢٦٧	عيسى بن يونس بن أبو إسحاق السبيعي أخو إسرائيل	١٣٤

م	العلم	الصفحة
٢٦٨	غُضيف بن أبو سفيان الطائفي، الثقفي، وقيل في اسمه غُطيف	٢٩٢
٢٦٩	فضل بن موسى السيناني	١٥٢
٢٧٠	الفضل بن موسى السيناني المروزي	٢٩٣
٢٧١	الفضيل بن فضالة القيسي البصري	٢١٤
٢٧٢	القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري	٧١
٢٧٣	القاسم بن محمد بن أبو بكر الصديق، التيمي	٢٧٩
٢٧٤	القاسم بن هاشم بن سعيد بن سعد بن عبد الله بن سيف بن حبيب البغدادي، السمسار	٢٢٢
٢٧٥	قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، البصري	١٥٠
٢٧٦	قتيبة بن سعيد بن جميل	١٠٠
٢٧٧	كريب ابن أبو مسلم الهاشمي مولاهم المدني مولى ابن عباس	٣٠٧
٢٧٨	لهيعة بن عيسى بن لهيعة بن عقبة الحضرمي	١٠١
٢٧٩	ليث بن أبو سليم بن زنيم القرشي، الكوفي	٢٢٧
٢٨٠	الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، المصري	٤٢
٢٨١	مالك بن ربيعة بن البدن بن عامر الأنصاري الساعدي، مشهور بكنيته أبو أسيد	٩٢

م	العلم	الصفحة
٢٨٢	مبارك بن فضالة البصري العدوي	٦٤
٢٨٣	مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني الكوفي	١٦٧
٢٨٤	مجاهد بن جبر، مولى السائب بن أبو السائب، المخزومي	٢٣٠
٢٨٥	محمد الصيرفي	١٤٠
٢٨٦	محمد بن إبراهيم بن العلاء، الشامي، الدمشقي، السائح	٢٣٥
٢٨٧	محمد بن أحمد بن حمدان النيسابوري	٢٩٣
٢٨٨	محمد بن أحمد بن سليمان النوقاتي، السجستاني	١٣١
٢٨٩	محمد بن أحمد بن قريش بن يحيى الكاتب الأبرص النيسابوري	٢٨٨
٢٩٠	محمد بن أحمد بن محبوب المروزي المحبوبي	١٤٧
٢٩١	محمد بن إدريس بن المنذر الرازي	١٦٩
٢٩٢	محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي الكوفي	١٧٨
٢٩٣	محمد بن الزبير الحنظلي	٣٠١
٢٩٤	محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهُدَيْر المدني	١١٠
٢٩٥	محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير، التيمي المدني	١٧١

م	العلم	الصفحة
٢٩٦	محمد بن ثابت العبدي البصري	١٢١
٢٩٧	محمد بن حرب النشائي الواسطي	١٨٠
٢٩٨	محمد بن حسان الكوفي	٢٨٢
٢٩٩	محمد بن خازم الضرير الكوفي	٣٤
٣٠٠	محمد بن ذكوان، الأزدي، الطاحي، ويقال الجهضمي، مولاهم البصري	١٤٩
٣٠١	محمد بن ربيعة الكلابي الرؤاسي، الكوفي ابن عم وكيع	١٨٠
٣٠٢	محمد بن زياد الألهاني الحمصي	١٤٣
٣٠٣	محمد بن سليمان بن حبيب الأسدي العلاف الكوفي، ثم المصيصي، لقبه لوين	١٧٢
٣٠٤	محمد بن سوقة الغنوي، الكوفي العابد	٢٠١
٣٠٥	محمد بن سيرين	٣٨
٣٠٦	محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، العامري عامر قريش المدني	١٧٨
٣٠٧	محمد بن عبد الله الشعيري أبو الطيب النيسابوري	٤٣
٣٠٨	محمد بن عبد الله بن أبو يعقوب التميمي البصري، وقد ينسب إلى جده	١٤٤
٣٠٩	محمد بن عبد الله بن عُلاثة، العقيلي، الجزري، الحراني،	٢٣٣

م	العلم	الصفحة
	القاضي	
٣١٠	محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم النيسابوري، المعروف بابن البيع	٣٩
٣١١	محمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن مهران العبدي، الفراء، النيسابوري	٩٦
٣١٢	محمد بن عبيد الله بن أبو سليمان العرزمي الفزاري، الكوفي	٢٥٠
٣١٣	محمد بن عبيد الله بن يزيد البغدادي ابن أبو داود ابن المنادي	١٤٧
٣١٤	محمد بن عبيد بن أبو أمية الطنافسي الكوفي الأحدب	٦١
٣١٥	محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبو طالب، السجاد، الباقر	٧١
٣١٦	محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي	١٧٢
٣١٧	محمد بن غالب بن حرب الضبي البصري التمار التمتام	٩٨
٣١٨	محمد بن فضيل بن غزوان الضبي مولاهم الكوفي	٢٢٦
٣١٩	محمد بن كعب القرظي	١٤٣
٣٢٠	محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري	٦٦

م	العلم	الصفحة
٣٢١	محمد بن معاوية بن أعين، النيسابوري، الخراساني	٩٧
٣٢٢	محمد بن نصير بن عبد الله بن أبان	٢٠٣
٣٢٣	محمد بن يحيى بن أبو عمر العدني	٣٠٧
٣٢٤	محمد بن يزيد الأدمي، الخراز البغدادي	٢٥٩
٣٢٥	محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري ابن الأخرم	٩٦
٣٢٦	محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان النيسابوري الأصم	٣٩
٣٢٧	محمش بن عصام النيسابوري المعدل	٤٣
٣٢٨	مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري الكوفي	١٦٢
٣٢٩	مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء، الفزاري، الكوفي	٢٨٢
٣٣٠	مُسَدَّد بن مسرهد بن مُسرْبَل البصري	١١٢
٣٣١	مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي الكوفي	١٦٨
٣٣٢	مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي، الكوفي	٥٩
٣٣٣	مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي البصري	٩٨
٣٣٤	مسلمة بن القاسم القرطبي	٢٢٢

م	العلم	الصفحة
٣٣٥	معاذ بن المثنى بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري	١٧٩
٣٣٦	معمر بن راشد الأزدي البصري	٥٢
٣٣٧	مغراء العبدي الكوفي، أبو المخارق	٣٢
٣٣٨	مِقسم بن بُجْرة، ويقال نَجدة، مولى عبد الله بن الحارث، ويقال له مولى ابن عباس؛ للزومه له	٢٥٤
٣٣٩	المنذر بن مالك بن قُطَعة، العبدي العَوَقي، البصري، مشهور بكنيته أبو نضرة	٢٥٣
٣٤٠	مَنْصور بن أبو الحسن الطَبَري الصوفي	١٥٧
٣٤١	مهدي بن ميمون الأزدي المعولي البصري	١٤٤
٣٤٢	مهدي بن هلال	١٩٧
٣٤٣	موسى بن إسماعيل المنقري التبوذكي، مشهور بكنيته أبو سلمة، وباسمه	١٤٧
٣٤٤	موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبو طالب، المعروف بالكاظم	١٣٠
٣٤٥	موسى بن حمدون البزار العكبري	٢٣٠
٣٤٦	موسى بن داود الضبي قاضي طرسوس	٣١٠
٣٤٧	موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي،	١٩٤

م	العلم	الصفحة
	المكي الأموي	
٣٤٨	مؤمل بن إسماعيل القرشي العدوي، البصري	٥٣
٣٤٩	نافع بن ثابت بن عبد الله بن الزبير القرشي	٩٥
٣٥٠	نجيح بن عبد الرحمن السندي المدني مولى بني هاشم مشهور بكنيته أبو معشر	١٤٠
٣٥١	هارون بن راشد البصري	٤١
٣٥٢	هارون بن رئاب الأسيدي البصري العابد	١٢٣
٣٥٣	هارون بن عمر أبو عمر القرشي	٣٠٣
٣٥٤	هارون بن مسلم بن هرمز العجلي، صاحب الحناء، البصري	٧٠
٣٥٥	هشام بن حجير المكي	٥١
٣٥٦	هشام بن حسان الأزدي القردوسي، البصري	١٩٨
٣٥٧	هشام بن عروة بن الزبير بن العوام، الأسدي	٩٧
٣٥٨	هشام بن عمار بن نصير، السلمي الدمشقي الخطيب	١٣٥
٣٥٩	هشام بن يحيى الغساني	٢٥٩
٣٦٠	هشام بن يوسف الصنعاني القاضي	٢٤١
٣٦١	هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي الواسطي	١٦٧

م	العلم	الصفحة
٣٦٢	همام بن يحيى بن دينار العَوْذِي البصري	٤٥
٣٦٣	هناد ابن السري بن مصعب، التميمي الكوفي	٢٤٧
٣٦٤	هند بنت الحارث الفراسية، ويقال القرشية	٢٤١
٣٦٥	الهيثم بن خارجة الخرساني المروذي	٢٨٨
٣٦٦	وائل بن داود، التيمي، الكوفي، والد بكر	١٦٠
٣٦٧	وبرة بن عبد الرحمن المُسْلي الكوفي	٢٠٥
٣٦٨	ورقاء بن عمر بن كليب اليشكري الكوفي	٢١٨
٣٦٩	وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي	١٥٢
٣٧٠	الوليد بن شجاع بن الوليد بن قيس السكوني ابن أبو بدر الكوفي	١٣٣
٣٧١	وهب بن جرير بن حازم بن زيد الأزدي البصري	١٤٧
٣٧٢	يحيى بن إبراهيم بن محمد ابن المحدث الزكي أبو إسحاق	٩٥
٣٧٣	يحيى بن أبو كثير الطائي مولاهم اليمامي	١٣٥
٣٧٤	يحيى بن زكريا بن أبو زائدة الهمداني الكوفي	١٦٩
٣٧٥	يحيى بن سعيد العطار الأنصاري، الشامي الحمصي	٢٠١
٣٧٦	يحيى بن سعيد بن قيس، الأنصاري، المدني، القاضي	٢٤٠

م	العلم	الصفحة
٣٧٧	يحيى بن عباد الضبعي البصري	١٦٣
٣٧٨	يحيى بن معين بن عون الغطفاني مولاهم، البغدادي	١٨٠
٣٧٩	يحيى بن واضح الأنصاري مولاهم، المروزي، مشهور بكنيته أبو تميلة	١٥٣
٣٨٠	يزيد النحوي ابن أبو سعيد القرشي مولاهم المروزي	١٥٢
٣٨١	يزيد بن هارون بن زاذان السلمي، مولاهم، الواسطي	٦٣
٣٨٢	يسار المكي مولى ثقيف، مشهور بكنيته أبو نجيح	١٢٣
٣٨٣	يعقوب بن القعقاع بن الأعلم، الأزدي الخراساني	٢٤٥
٣٨٤	يعقوب بن حميد بن كاسب المدني	٦٥
٣٨٥	يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري، المدني	٢٣٩
٣٨٦	يوسف بن إبراهيم التميمي، الجوهري الواسطي	٢٩٨
٣٨٧	يوسف بن موسى بن راشد القطان الكوفي	٣٨
٣٨٨	يونس بن أبو إسحاق الهمداني السبيعي الكوفي	١٦٣

خامسا: فهرس الأماكن والبلدان.

م	المكان	الصفحة
١	الثنية	٤٠
٢	الروحاء	٣٠٦
٣	الشُّونِيزِيَّة	١٥
٤	المقاعد	٢٤٧
٥	نوقات	١٣١

سادسا: فهرس الكلمات الغريبة

م	الكلمة الغريبة	الصفحة
١	الاستهلال	٢٥٨
٢	الاستيصاء	٢٦٥
٣	أصحاب الرأي	٨٧
٤	الاعتبار	٤٤
٥	الإقتار	٥٩
٦	إِنَّ ابْنِي هَذَا ارْتَحَلَنِي	١٤٤
٧	أنقيه	١٦٩
٨	البرسام	١٠٨
٩	بلي	٨٩
١٠	البُؤْسَ	٢١٩
١١	التباؤس	٢١٩
١٢	تعليقا	١٠٨
١٣	تقذرته	١٦٦
١٤	التلزق	٣٠٠

م	الكلمة الغريبة	الصفحة
١٥	تنفقه على أصحابك في سبيل الله	٥٦
١٦	تنفقه على أهلك	٥٦
١٧	تنفقه على نفسك ودابتك في سبيل الله	٥٦
١٨	ثائرا قد فض رقبته	٢٧٤
١٩	حبط عملها	٢٩٦
٢٠	الحديث المعلق	١٠٨
٢١	حليناك	١٦٠
٢٢	الخزائن	٢٤٢
٢٣	الدرع	٢٣٨
٢٤	الدمامة	١٦٢
٢٥	الدُّوَيْرَاتِ	٢٠٠
٢٦	ذئر	٢٧٧
٢٧	رُبَ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الْآخِرَةِ	٢٣٨
٢٨	الشاهد	٣١
٢٩	شج في وَجهِهِ	١٦٥
٣٠	صبر على لَأْوائهن	١١٦

م	الكلمة الغريبة	الصفحة
٣١	صواحب الحجر	٢٤٢
٣٢	الطبقة	٥
٣٣	الظلع	٣٠
٣٤	عتبةِ البابِ	١٦٥
٣٥	العقيقة	٦٩
٣٦	عوان	٢٦٥
٣٧	الغاليات	٩٤
٣٨	الفريصة	٢٧٥
٣٩	القابلة	٧٤
٤٠	كساهن من جدته	١١٥
٤١	الكلالة	٥٠
٤٢	الكم	٢٣٨
٤٣	لزقه	٦٦
٤٤	لم تطمث	٢٩١
٤٥	لها أزرار	٢٤١
٤٦	ماتت جمعا	٢٩١

م	الكلمة الغريبة	الصفحة
٤٧	المتابعة	٣١
٤٨	المحفة	٣٠٦
٤٩	المغزل	٢٢٥
٥٠	مقرونا	١٠٨
٥١	المكاثرة	٣٧
٥٢	المُلْحِف	٢١٩
٥٣	المولى	٥
٥٤	المؤنسات	٩٤
٥٥	النُحْل	١٩٢
٥٦	يرغب فيك	١٦٠
٥٧	يعوذ فيها	٣١٠
٥٨	يكافي الناس	٣٠
٥٩	ينخلع من ماله	٥٤

سابعا: فهرس المصادر والمراجع.

١) القرآن الكريم.

٢) ابن أبي الدنيا محدثا ومصلحا، للباحث: فاضل خلف الحمادة، رسالة ماجستير، من جامعة بيروت الإسلامية، كلية الشريعة، سنة ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٣) الآحاد والمثاني، لأحمد بن عمرو بن أبي عاصم، (ت ٢٨٧هـ)، تحقيق: الدكتور: باسم فيصل أحمد، دار الراية، الرياض – السعودية، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

٤) أحوال الرجال، لأبي إسحاق: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، (ت ٢٥٩هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، منشورات: حديث أكاديمي، فيصل آباد – باكستان، بدون تاريخ.

٥) أخبار أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، (ت ٤٣٠هـ)، الكتاب: تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٦) اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء: إسماعيل بن عمر بن كثير، (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، بدون تاريخ.

٧) آداب الصحبة، لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي، (ت ٤١٢هـ)، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا – مصر، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٨) الآداب، لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي، (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: أبي عبد الله السعيد المندوة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٩) الأدب المفرد، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت –لبنان، ط٣، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

١٠) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي القزويني، (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ١٤٠٩هـ.

١١) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، (ت ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٢) الاستذكار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، (٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

١٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمرو يوسف بن عبد الله القرطبي، (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

١٤) أسد الغابة، لأبي الحسن علي بن الأثير الجزري، (ت ٦٣٠هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

١٥) الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٥هـ.

١٦) الأعلام، تأليف: خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي، (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م.

١٧) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله، (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن: عادل محمد، وأبو محمد: أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

١٨) الإمام الزهري وأثره في السنة، تأليف: الأستاذ الدكتور: حارث سليمان الضاري، مكتبة بسام، الموصل – العراق، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٩) الأمثال في الحديث النبوي، لعبد الله بن محمد أبي الشيخ الأصبهاني، (ت ٣٦٩هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، بومباي – الهند، ط٢، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

٢٠) أنساب الأشراف، لأحمد بن يحيى البلاذري، (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: سهيل زكار، ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٢١) الأنساب، لعبد الكريم بن محمد بن متصور السمعاني، (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الهند، ط١، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م.

٢٢) البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٢٣) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، عمر بن علي بن الملقن، (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، دار الهجرة، الرياض – السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٢٤) البر والصلة، لأبي عبد الله: الحسين بن حرب المروزي، (ت ٢٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور: محمد سعيد بخاري، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٥) تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد الزبيدي، (ت ١٢٠٥هـ)، حققه لمجموعة من المحققين، دار الهداية، بدون تاريخ.

٢٦) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي، (ت ٢٣٣هـ)، تحقيق: محمد كامل القصار وآخرون، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٢٧) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ليحيى بن معين، (ت ٢٣٣هـ)، تحقيق الدكتور: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، بدون تاريخ.

٢٨) تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين، (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٢٩) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين، دراسة وتحقيق: الدكتور: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، المدينة المنورة – السعودية، ط١، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٣٠) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بلد النشر بدون، ط ١، ٢٠٠٣م.

٣١) التاريخ الكبير، للبخاري، طبع تحت مراقبة عبد المعين خان، دائرة المعارف العثمانية، حيد آباد، الدكن – الهند، بدون تاريخ.

٣٢) تاريخ بغداد، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

٣٣) تاريخ جرجان، لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني، (ت ٤٢٧هـ)، الكتاب: تحت مراقبة: محمد عبد المعبد خان، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٣٤) تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٣٥) تاريخ نيسابور، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، (ت ٤٠٥هـ)، تلخيص: أحمد بن محمد المعروف بالخليفة النيسابوري، الناشر: كتابخانة ابن سينا – طهران، ترجمه عن الفارسية: بهمن كريمي – طهران، بدون تاريخ.

٣٦) تاريخ واسط، لأسلم بن سهل الواسطي، (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ.

٣٧) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لمحمد عبد الرحيم المباركفوري، (ت ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

٣٨) تدريب الراوي، لأبي بكر: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أبي قتيبة: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض – السعودية، بدون تاريخ.

٣٩) تذكرة الحفاظ، للحافظ الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٤٠) الترغيب والترهيب، لإسماعيل بن محمد الأصبهاني، (ت ٥٣٥هـ)، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٤١) الترغيب والترهيب، لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري، (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ.

٤٢) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق الدكتور: أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٤٣) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، للحافظ ابن حجر، تحقيق: د/ عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار – عمان، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٤٤) التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٤٥) التفسير الوسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٤٦) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، لمحمد بن فتوح بن عبد الله الأزدي، (ت ٤٨٨هـ)، تحقيق: الدكتورة زبيدة محمد سعيد، مكتبة السنة، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥ م).

٤٧) تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٤٨) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تأليف: أبي زكريا: يحيى بن شرف النووي، (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٤٩) التقييد والإيضاح، لأبي الفضل: عبد الرحيم بن الحسين العراقي، (٨٠٦هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٥٠) التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل: للحافظ ابن كثير، دراسة وتحقيق: الدكتور، شادي بن محمد بن سالم، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

٥١) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٨٩م.

٥٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: أبي عمر: يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٥٣) التنوير شرح الجامع الصغير، لمحمد بن إسماعيل بن الأمير الصنعاني، (ت ١١٨٢هـ)، تحقيق الدكتور، محمد إسحاق محمد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض السعودية، ط١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

٥٤) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

٥٥) تهذيب التهذيب، تأليف: لابن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية النظامية، حيد آباد – الهند، ط١، ١٣٢٧هـ.

٥٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف: يوسف بن عبد الرحمن المزي، (٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٥٧) تهذيب اللغة، تأليف: أبي منصور: محمد بن أحمد الأزهري، (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

٥٨) التواضع والخمول، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا، (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٥٩) التيسير بشرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي، (ت ١٠٣١هـ)، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض – السعودية، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٦٠) الثقات، لأبي الحسن: أحمد بن عبد الله العجلي، (ت ٢٦١هـ)، دار الباز، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٦١) الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي، (ت ٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية النظامية بحيدر آباد، الدكن – الهند، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٣م.

٦٢) جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٦٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لأبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

٦٤) الجامع الصحيح، للبخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦٥) جامع المسانيد والسنن، لابن كثير، تحقيق: الدكتور: عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٦٦) الجامع في الحديث، لعبد الله بن وهب المصري، (ت ١٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور: مصطفى حسن حسين أبو الخير، دار ابن الجوزي، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٦٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض – السعودية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٦٨) الجرح والتعديل، تأليف: أبي محمد: عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي، (ت ٣٢٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

٦٩) الجزء المتمم للطبقات الكبرى لابن سعد (الطبقة الخامسة من أحداث الصحابة)، لأبي عبد الله محمد بن سعد، (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: الدكتور: محمد بن صامل السلمي، مكتبة الصديق، الطائف – السعودية، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٧٠) حاشية ابن القيم المسماة: (تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته)، المطبوعة بهامش عون المعبود شرح سنن أبي داود)، لأبي الطيب عبد الحق العظيم آبادي، (١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٧١) حاشية السندي على سنن ابن ماجة، لمحمد بن عبد الهادي السندي، (ت ١١٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت لبنان، بدون تاريخ).

٧٢) حاشية السندي على سنن النسائي، محمد بن عبد الهادي التتوي، ونور الدين السندي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٧٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، الكتاب نشرته مكتبة السعادة، جوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

٧٤) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، لأحمد بن عبد الله الخزرجي، (ت ٩٢٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غده، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب – بيروت، ط٥، ١٤١٥هـ.

٧٥) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

٧٦) ديوان الضعفاء والمتروكين، للحافظ الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة – السعودية، ط٢، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

٧٧) الذرية الطاهرة، لأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي، (٣١٠هـ)، تحقيق: سعد المبارك الحسن، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٧٨) ذكر ابن أبي الدنيا وما وقع عاليا من حديثه، تأليف: محمد بن عمر بن أحمد الأصبهاني المديني، (ت ٥٨١هـ)، خرج أحاديثه، وقدم له، وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، دار الخراز، السعودية، ودار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٧٩) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، تحقيق: محمود شكور، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن) ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٨٠) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، لابن شاهين، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة أضواء السلف، الرياض– السعودية، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

٨١) رجال صحيح البخاري، لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي، (ت ٣٩٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ.

٨٢) رجال صحيح مسلم، لأحمد بن علي بن منجويه، (ت ٤٢٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ.

٨٣) رفع الإصر عن قضاة مصر، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٨٤) الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للحافظ الذهبي، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٨٥) رياض الصالحين، للنووي، المكتبة الثقافية، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

٨٦) الزهد والرقائق، لأبي عبد الرحمن، عبد الله بن المبارك الحنظلي، (ت ١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

٨٧) الزهد، لأبي السري هناد بن السري التميمي، (ت ٢٤٣هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٨٨) سبل السلام، لابن الأمير الصنعاني، دار الحديث، القاهرة – مصر، بدون تاريخ.

٨٩) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني،، مكتبة المعارف، الرياض – السعودية، ط١، ١٩٩٥م.

٩٠) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ على الأمة، للألباني، دار المعارف، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٩١) سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد القزويني، (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.

٩٢) سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – صيدا، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

٩٣) سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي، (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

٩٤) سنن الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (ت ٢٢٥هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ – ٢٠٠٠.

٩٥) السنن الصغرى، للبيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي – باكستان، ط١، بدون تاريخ.

٩٦) السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (ت ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

٩٧) السنن الكبرى، للبيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٩٨) سنن النسائي (المجتبى)، للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦، ١٩٨٦م.

٩٩) سنن سعيد بن منصور، لسعيد بن منصور الخراساني، (ت ٢٢٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٩٢م.

١٠٠) سؤالات ابن الجنيد لابن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

١٠١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، تحقيق الدكتور، زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة – السعودية، ط١، ١٤١٤هـ.

١٠٢) سؤالات البرقاني للدارقطني، لأحمد بن محمد بن أحمد البرقاني، (ت ٤٢٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، كتب خانه جميلي، لاهور – باكستان، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٠٣) سؤالات الحاكم للدارقطني: لأبي الحسن: علي بن عمر الدارقطني، (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض – السعودية، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٩م.

١٠٤) سؤالات السلمي للدارقطني، لمحمد بن الحسين السلمي، (ت ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية الدكتور: سعد بن عبد الله الحميد، والدكتور: خالد الجريسي، ط١، ١٤٢٧هـ.

١٠٥) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي ابن المديني في الجرح والتعديل، لعلي بن عبد الله بن جعفر المديني، (ت ٢٣٤هـ)، تحقيق ودراسة: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

١٠٦) سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي، تحقيق: علي أبو زيد، أشرف على تحقيق الكتاب، وخرّج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤١٩هـ – ١٩٨٩م.

١٠٧) شرح التبصرة والتذكرة (ألفيه العراقي)، للحافظ العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

١٠٨) شرح الهداية في علم الرواية، للسخاوي، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة – مصر، ط١، ٢٠٠١م.

١٠٩) شرح رياض الصالحين، تأليف: محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، دار الوطن، الرياض – السعودية، ١٤٢٦هـ.

١١٠) شرح سنن أبي داود، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني، (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

١١١) شرح صحيح البخاري، لأبي الحسن: علي بن خلف بن بطال، (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط٢، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

١١٢) شرح علل الترمذي، تأليف: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور، همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١١٣) شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

١١٤) شرح معاني الآثار، للطحاوي، حققه وقدم له: محمد زهير النجار، ومحمد السيد، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

١١٥) شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق: الدكتور: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض –السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

١١٦) الشكر، لابن أبي الدنيا، تحقيق: بدر البدر، المكتب الإسلامي، الكويت، ط٣، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

١١٧) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١١٨) صحيح ابن حبان، لابن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

١١٩) صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، (ت ٣١١هـ)، تحقيق: الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

١٢٠) صحيح أبي داود، للألباني، مؤسسة غراس، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢.

١٢١) صحيح الأدب المفرد، للبخاري، حقق أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، ط٤، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

١٢٢) صحيح الجامع الصغير وزيادته، للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

١٢٣) صحيح مسلم المسمى: بـ(المسند الصحيح المختصر)، مسلم بن الحجاج النيسابوري، (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

١٢٤) الضعفاء الصغير، للبخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب – سوريا، ط١، ١٣٩٦هـ.

١٢٥) الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، (ت ٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

١٢٦) الضعفاء والمتروكون، لجمال الدين أبي الفرج الجوزي، (٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٢٧) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٢٨) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.

١٢٩) ضعيف الجامع الصغير وزيادته، للألباني، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة المجددة والمزيدة والمنقحة، بدون تاريخ.

١٣٠) طبقات الحفاظ، للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، بدون تاريخ.

١٣١) طبقات الحنابلة، لأبي الحسين: ابن أبي يعلى محمد بن محمد بن الحسين الحنبلي، (ت ٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

١٣٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٦٨م.

١٣٣) طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

١٣٤) طرح التثريب في شرح التقريب، للعراقي، الطبعة المصرية القديمة، بدون تاريخ.

١٣٥) طرق الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف، تأليف الأستاذ الدكتور: عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مكتبة الإيمان، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

١٣٦) العبر في خبر من غبر، تأليف: الحافظ الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٣٧) علل الحديث، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية الدكتور، سعد ين عبد الله الحميد، والدكتور، خالد عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي،، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

١٣٨) العلل الكبير، للترمذي، ترتيب: أبي طالب القاضي، وآخرون، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٣٩) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض – السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٤٠) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، لأحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ – ٢٠١٠م.

١٤١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: (٧، ١٧٤) للعيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

١٤٢) غريب الحديث، لإبراهيم بن إسحاق الحربي، (ت ٢٨٥هـ)، الكتاب: تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٤٣) غريب الحديث، للقاسم بن سلام الهروي، (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق الدكتور، محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط١، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤،م.

١٤٤) الفائق في غريب الحديث، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط٣، بدون تاريخ.

١٤٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، رقم أبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح وإشراف: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ١٣٧٩هـ.

١٤٦) فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل، تحقيق الدكتور: وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

١٤٧) الفهرست، تأليف: أبي الفرج: محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم، (ت ٤٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت– لبنان، بدون تاريخ.

١٤٨) فوات الوفيات والذيل عليها، تأليف: محمد بن شاكر صلاح الدين الكتبي، (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: الدكتور حسان عباس، دار صادر، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٧٣م.

١٤٩) فوائد تمام، لأبي القاسم تمام بن محمد الرازي الدمشقي، (ت ٤١٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٢هـ.

١٥٠) فيض الباري، لمحمد أنور الكشميري، (ت ١٣٥٣هـ)، تحقيق: محمد بدر عالم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

١٥١) فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، بدون تاريخ).

١٥٢) القاموس المحيط، لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

١٥٣) القبل والمعانقة والمصافحة، لأبي سعيد: أحمد بن محمد بن الأعرابي، (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق ودراسة: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

١٥٤) قرى الضيف، لابن أبي الدنيا، حققه وخرج أحاديثه: عبد الله بن أحمد المنصور، أضواء السلف، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

١٥٥) القصاص والمذكرين، لابن الجوزي، تحقيق: الدكتور، محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

١٥٦) قواعد في علم الحديث، للعلامة: حبيب أحمد الكيرانوي، دار الفكر العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

١٥٧) الكاشف، للذهبي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جده – السعودية، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

١٥٨) الكامل في التاريخ، لابن الأثير الجزري، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

١٥٩) الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

١٦٠) كشف الأستار عن زوائد البزار: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٦١) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، المعروف بتفسير الثعلبي: لأحمد بن محمد الثعلبي، (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق الإمام: أبي محمد عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٢م.

١٦٢) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة – السعودية، بدون تاريخ.

١٦٣) الكنى والأسماء، للإمام مسلم، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

١٦٤) لجامع في العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي وغيره، لأبي عبد الله: أحمد بن محمد بن حنبل، (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: الدكتور، وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباى – الهند، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

١٦٥) لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم ابن منظور، (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ.

١٦٦) لسان الميزان، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية – الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، ط٢، ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م.

١٦٧) المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي، دراسة وتحقيق: الدكتور، محمد صالدق آيدن الحامدي، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

١٦٨) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن: نور الدين علي الهيثمي، (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة – مصر، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

١٦٩) المجموع شرح (المهذب)، للنووي، دار الفكر، بدون تاريخ.

١٧٠) محاضرات في علوم الحديث، تأليف الدكتور، حارث سليمان الضاري، دار النفائس، عمَّان – الأردن، ط٤، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

١٧١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، (ت ٣٦٠ هـ، تحقيق: الدكتور، محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٠٤هـ.

١٧٢) المختصر الوجيز في علوم الحديث، تأليف: الدكتور، محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٥، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

١٧٣) مختصر تفسير البغوي المسمى بـ (معالم التنزيل)، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٧٤) المدلسين، لأحمد بن عبد الرحيم الرازياني، (ت ٨٢٦هـ)، تحقيق الدكتور، رفعت فوزي عبد المطلب، والدكتور، نافذ حسين حماد، دار الوفاء، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

١٧٥) المراسيل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٩٧هـ.

١٧٦) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعبيد الله بن محمد المباركفوري، (ت ١٤١٤هـ)، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية – بنارس الهند، ط٣، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

١٧٧) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تأليف: علي بن سلطان الهروي، (ت ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

١٧٨) المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

١٧٩) مسند ابن أبي شيبة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط١، ١٩٩٧م.

١٨٠) مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي، (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور، محمد عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

١٨١) مسند أبي يعلى الموصلي، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

١٨٢) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

١٨٣) مسند إسحاق بن راهويه، لإسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه، (ت ٢٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور، عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة – السعودية، ط١، بدون تاريخ.

١٨٤) مسند البزار المشهور باسم البحر الزخار، لأبي بكر: أحمد بن عمرو البزار، (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: عادل بن سعد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة – السعودية، ط١، ٢٠٠٩م.

١٨٥) مسند الحميدي عبد الله بن الزبير، (ت ٢١٩هـ)، تحقيق: حسن سليم أسد، دار السقا، دمشق – سوريا، ط١، ١٩٩٦م.

١٨٦) مسند الروياني، لأبي بكر محمد بن هارون الروياني، (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٦هـ.

١٨٧) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

١٨٨) مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٥م.

١٨٩) مشيخة ابن طهمان: لإبراهيم بن شعبة الخراساني، (ت ١٦٨هـ)، الكتاب: تحقيق: محمد بن طاهر مالك، مجمع اللغة العربية، دمشق – سوريا، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

١٩٠) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري، (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٩١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تأليف: أحمد بن محمد الفيومي الحموي، (ت ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

١٩٢) مصطلح الحديث ورجاله: (ص ١٩٦)، تأليف الأستاذ الدكتور: حسن محمد مقبولي الأهدل، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء – الجمهورية اليمنية، ط٧، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

١٩٣) مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني، (ت ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٩٤) المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٩٥) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر العسقلاني، المحقق: رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق الدكتور: سعد بن ناصر بن عبد العزيز، دار العاصمة – السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.

١٩٦) معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، (ت ٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٣٥١هـ – ١٩٣٢م.

١٩٧) معجم ابن الأعرابي،، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧.

١٩٨) المعجم الأوسط، لأبي القاسم: سليمان بن أحمد الطبراني، (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة – مصر، بدون تاريخ.

١٩٩) معجم البلدان، تأليف: أبي عبد الله: ياقوت الحموي، (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت – لبنان، ط٢، ١٩٩٥م.

٢٠٠) المعجم الصغير، للطبراني، تحقيق: محمد شكور أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت – عمان، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٢٠١) المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة – مصر، ط٢، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٢٠٢) معجم المؤلفين، تأليف: عمر بن رضا كحالة، (١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بغداد – العراق، ودار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

٢٠٣) المعجم الوسيط، تأليف: أحمد الزيات، وآخرون، دار الدعوة، القاهرة، بدون تاريخ.

٢٠٤) معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع، لعبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، (ت ٤٨٧هـ)، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٢٠٥) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٢٠٦) معرفة أنواع علوم الحديث المعروف بـ (مقدمة ابن الصلاح)، تأليف: عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٢٠٧) معرفة علوم الحديث، للحاكم، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٢٠٨) المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، للحافظ العراقي، الكتاب مطبوع بهامش: (إحياء علوم الدين)، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٢٠٩) المغني في الضعفاء، للحافظ الذهبي، تحقيق: الدكتور: نور الدين عتر، دار المعرفة، حلب – سوريا، ط١، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.

٢١٠) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٢١١) مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس الغزويني الرازي، (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٩٧م.

٢١٢) المقترح في علم المصطلح، تأليف: الدكتور، إبراهيم بن إبراهيم قريبي، مكتبة الإرشاد، صنعاء – الجمهورية اليمنية، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٢١٣) مكارم الأخلاق، لأبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي، (ت ٣٢٧هـ) تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

٢١٤) من الهدي النبوي في تربية البنات، تأليف: محمد بن يوسف عفيفي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، ط٣٤، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

٢١٥) المنتخب من العلل للخلال، لأبي محمد بن قدامة المقدسي، (ت ٦٢٠هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله، دار الراية، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م).

٢١٦) المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد عبد الحميد بن حميد الكشي، (ت ٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، ومحمود الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٢١٧) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٢١٨) المنتقى، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود، (ت ٣٠٧هـ)، الكتاب: تحقيق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٢١٩) الموضوعات، لابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.

٢٢٠) الموطأ، للإمام مالك بن أنس الأصبحي، (ت ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرَّج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.

٢٢١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م.

٢٢٢) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تأليف: أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي، (ت ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، القاهرة – مصر، بدون تاريخ.

٢٢٣) نزهة النظر، للحافظ ابن حجر، مكتبة الإرشاد، صنعاء – الجمهورية اليمنية، ١٤٠٦هـ.

٢٢٤) النكت الوفية بما في شرح الألفية، تأليف: برهان الدين إبراهيم بن عمرو البقاعي، (ت ٨٨٥هـ)، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ –٢٠٠٧م.

٢٢٥) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي بن عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي – الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٢٢٦) النكت على مقدمة ابن الصلاح، تأليف، أبي عبد الله: محمد بن عبد الله الزركشي، (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور، زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٢٢٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير الجزري، المكتبة العلمية، بيروت – لبنان، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩ م).

٢٢٨) نيل الأوطار، لمحمد بن علي الشوكاني، (١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٢٢٩) الهدي النبوي في تربية الأولاد في ضوء الكتاب والسنة، تأليف: الدكتور: سعيد بن علي بن وهف القحطاني، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض – السعودية، ط٢، ١٤٣١هـ.

٢٣٠) الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل اللصفدي (ت ٧٦٤هـ)، دار صادر، بيروت– لبنان، ط٢، بدون تاريخ.

ثامنا: فهرس موضوعات البحث.

الشكر .....د

ملخص البحث .....هـ

Abstract.....و

المقدمة ..... ز

أسباب اختيار موضوع البحث: ..... ح

أهداف البحث: ..... ح

أهمية البحث: .....ط

منهج البحث: .....ط

الدراسات السابقة:.....ك

خطة البحث:.....م

المدخل: التعريف بابن أبي الدنيا، وبكتابه: (العيال)، وبالحديث المرسل. ١

المبحث الأول: التعريف بابن أبي الدنيا، من حيث: حياته الشخصية. ٢

المطلب الأول: اسمه، ومولده، وكنيته، ولقبه..... ٣

المطلب الثاني: أصله، ونسبه، وطبقته، وزهده..... ٥

المبحث الثاني: التعريف بابن أبي الدنيا، من حيث: حياته العلمية. ٧

المطلب الأول: طلبه للعلم، ورحلاته، وشيوخه، وثناء العلماء عليه. ٨

أولا: طلبه للعلم، ورحلاته، وشيوخه: ٨

ثانيا: ثناء العلماء عليه:.....١١

المطلب الثاني: تلاميذه، ومذهبه، ووفاته. ١٤
أولا: تلاميذه: ١٤
ثانيا: مذهبه، ووفاته: ١٤
المبحث الثالث: التعريف بكتابه: (العيال)، وبالحديث المرسل.....١٨
المطلب الأول: التعريف بكتاب: (العيال). ١٩
المطلب الثاني: التعريف بالحديث المرسل، من حيث: تعريفه، وحكمه، والاحتجاج به. ٢٢
أولاً: تعريف المرسل في اللغة والاصطلاح:.....٢٢
ثانيًا: حكمه والاحتجاج به: ٢٤
الفصل الأول: الأحاديث المرسلة، والحكم عليها، في أبواب: (باب: النفقة على العيال، والثواب على النفقة عليهم، وباب: العدل بين الأولاد، والتسوية بينهم، وباب: العقيقة عن المولود، وما يصنع به عند ولادته، وباب: في الإحسان إلى البنات، وباب: تزويج البنات).....٢٩
المبحث الأول: في باب: النفقة على العيال، والثواب على النفقة عليهم.....٣٠
[١] الحديث الأول: ٣٠
[٢] الحديث الثاني:.....٥٠
[٣] الحديث الثالث:.....٥٦
[٤] الحديث الرابع: ٥٩
المبحث الثاني: في باب: العدل بين الأولاد، والتسوية بينهم، وباب: العقيقة عن المولود، وما يُصنع به عند ولادته.....٦٣
أولا: في باب: العدل بين الأولاد والتسوية بينهم: ٦٣
[٥] الحديث الوحيد: ٦٣
ثانيا: في باب: العقيقة عن المولود وما يصنع به عند ولادته:.....٦٩

[٦] الحديث الأول: ٦٩

[٧] الحديث الثاني: ٧٤

[٨] الحديث الثالث: ٨٩

المبحث الثالث: في باب: الإحسان إلى البنات، وباب: تزويج البنات.....٩٤

أولا: في باب: الإحسان إلى البنات: ٩٤

[٩] الحديث الأول: ٩٤

[١٠] الحديث الثاني: ١٠٥

ثانيا: في باب: تزويج البنات: ١٢١

[١١] الحديث الوحيد: ١٢١

الفصل الثاني: الأحاديث المرسلة، والحكم عليها، في أبواب: (باب: في العطف على البنين، والمحبة لهم، وباب: الرأفة على الولدان، والرأفة بينهم، وباب: حمل الولدان، وشمهم، وتقبيلهم، وباب: تعليم الصبيان الصلاة، وباب: تعليم الرجل أهله، وتعليم ولده، وتأديبهم)..... ١٢٦

المبحث الأول: في باب: في العطف على البنين، والمحبة لهم، وباب: الرأفة على الولدان، والرأفة بينهم. ١٢٧

أولا: في باب: العطف على البنين والمحبة لهم: ١٢٧

[١٢] الحديث الوحيد: ١٢٧

ثانيا: في باب: الرأفة على الولدان والرأفة بينهم: ١٣٣

[١٣] الحديث الأول: ١٣٣

[١٤] الحديث الثاني: ١٤٢

المبحث الثاني: في باب: حمل الولدان، وشمهم، وتقبيلهم. ١٤٤

[١٥] الحديث الأول: ١٤٤

[١٦] الحديث الثاني: ١٥٢

[١٧] الحديث الثالث: ١٦٠

[١٨] الحديث الرابع: ١٧١

المبحث الثالث: في باب: تعليم الصبيان الصلاة، وباب: تعليم الرجل أهله، وتعليم ولده، وتأديبهم. ١٧٧

أولا: في باب: تعليم الصبيان الصلاة: ١٧٧

[١٩] الحديث الأول: ١٧٧

[٢٠] الحديث الثاني: ١٩٠

ثانيا: في باب: تعليم الرجل أهله، وتعليم ولده وتأديبهم: ١٩٢

[٢١] الحديث الوحيد: ١٩٢

الفصل الثالث: الأحاديث المرسلة، والحكم عليها، في أبواب: (باب: في حفظ الله المؤمن في ذريته من بعده، وباب: التوسع على العيال، وباب: جماع الزوجة صدقة، ووقاعها من أجل الولد، وباب: تعود المرأة على مغزلها، وباب: تخفر المرأة في بيتها، وتركها الزينة لغير بعلها، وباب: الصلاة على المولود، وباب: صلاح الولد، وباب: الاغتباط بقلة العيال، وباب: العطف على الأزواج، والرأفة بهم، والمداراة لهم). ١٩٩

المبحث الأول: في باب: في حفظ الله المؤمن في ذريته من بعده، وباب: التوسع على العيال، وباب: جماع الزوجة صدقة، ووقاعها من أجل الولد. ٢٠٠

أولا: في باب: حفظ الله المؤمن في ذريته من بعده: ٢٠٠

[٢٢] الحديث الوحيد: ٢٠٠

ثانيا: في باب: التوسع على العيال: ٢٠٧

[٢٣] الحديث الأول: ٢٠٧

[٢٤] الحديث الثاني: ٢١٠

ثالثا: في باب: جماع الزوجة صدقة، ووقاعها من أجل الولد: ٢٢٢

[٢٥] الحديث الوحيد:..... ٢٢٢

المبحث الثاني: في باب: تعود المرأة على مغزلها، وباب: تخفر المرأة في بيتها، وتركها الزينة لغير بعلها، وباب: الصلاة على المولود، وباب: صلاح الولد..... ٢٢٥

أولا: في باب: تعود المرأة على مغزلها: ٢٢٥

[٢٦] الحديث الوحيد:..... ٢٢٥

ثانيا: في باب تخفر المرأة في بيتها وتركها الزينة لغير بعلها:..... ٢٣٨

[٢٧] الحديث الوحيد:..... ٢٣٨

ثالثا: في باب: الصلاة على المولود: ٢٤٥

[٢٨] الحديث الوحيد:..... ٢٤٥

رابعا: في باب: صلاح الولد:..... ٢٥٩

[٢٩] الحديث الوحيد:..... ٢٥٩

المبحث الثالث: في باب: الاغتباط بقلة العيال، وباب: العطف على الأزواج، والرأفة بهم، والمدارة لهم..... ٢٦٣

أولا: في باب: الاغتباط بقلة الأولاد: ٢٦٣

[٣٠] الحديث الوحيد:..... ٢٦٣

ثانيا: في باب العطف على الأزواج والرأفة بهم والمداراة لهم: ٢٦٥

[٣١] الحديث الأول: ٢٦٥

[٣٢] الحديث الثاني: ٢٦٨

الفصل الرابع: الأحاديث المرسلة، والحكم عليها، في أبواب: (باب: حق المرأة على زوجها، والثواب على النفقة عليها، وباب: حق الرجل على زوجته، وباب: ملاعبة الرجل أهله، وباب: الحج بالصبيان، وباب: العوذة تعلق على الصبيان)..... ٢٧٣

المبحث الأول: في باب: حق المرأة على زوجها، والثواب على النفقة عليها. ٢٧٤

[٣٣] الحديث الأول: ٢٧٤

[٣٤] الحديث الثاني: ٢٧٩

[٣٥] الحديث الثالث: ٢٨٢

المبحث الثاني: في باب: حق الرجل على زوجته. ٢٨٤

[٣٦] الحديث الأول: ٢٨٤

[٣٧] الحديث الثاني: ٢٨٨

[٣٨] الحديث الثالث: ٢٩١

[٣٩] الحديث الرابع: ٢٩٦

المبحث الثالث: في باب: ملاعبة الرجل أهله، وباب: الحج بالصبيان، وباب: العوذة تعلق على الصبيان. ٣٠٠

أولا: في باب: ملاعبة الرجل أهله: ٣٠٠

[٤٠] الحديث الأول: ٣٠٠

[٤١] الحديث الثاني: ٣٠٣

ثانيا: في باب: الحج بالصبيان: ٣٠٦

[٤٢] الحديث الوحيد: ٣٠٦

ثالثا: في باب: العوذة تعلق على الصبيان: ٣١٠

[٤٣] الحديث الوحيد: ٣١٠

الخاتمة ٣١٣

أولا: أهم النتائج: ٣١٤

ثانيا: التوصيات: ٣١٧

الفهارس ٣١٨

أولا: فهرس الآيات القرآنية. ٣١٩

ثانيا: فهرس الأحاديث النبوية. ٣٢٠

ثالثا: فهرس الآثار..... ٣٣٣

رابعا: فهرس الرواة المترجم لهم. ٣٣٤

خامسا: فهرس الأماكن والبلدان..... ٣٦٣

سادسا: فهرس الكلمات الغريبة. ٣٦٤

سابعا: فهرس المصادر والمراجع. ٣٦٨

ثامنا: فهرس موضوعات البحث. ٣٩٠